المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية

العدد 39

تصدر عن الاتحاد الدولي للمؤرخين.. للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية
مركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة

1446هـ تشرين الثاني نوفمبر 2024م

928
ع 922/ الاتحاد الدولي للمؤرخين .. للتنمية والثقافة والعلوم الاجتماعية
المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية
ط1. – بغداد: دار الحداثة، 2024.
65ص. ؛ 24سم.
1. مجلة علمية محكمة – ابحاث ودراسات أ- العنوان

المكتبة الوطنية/ الفهرسة اثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق بغداد (2762) لسنة 2024

لا يجوز نشر أي جزء من هذا كتاب او تخزين مادته بطريقة الاسترجاع، او نقله على أي نحو او باي طريقة كانت (الكترونية) او (ميكانيكية) او بالتصوير او بالتسجيل او بخلاف ذلك الا بموافقة كتابية من المؤلف او الناشر.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form by any means, Electronic, Mechanic photocopying, recording or otherwise without prior permission in writing of the writer or of the publisher.

www-alhadatha.site123.me
krmalbtat371@gmail.com
رقم الموبايل: 07704310541 – 07505601552

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISI: 1.81 (2023-2024)

رئيس التحرير

أ.د ابراهيم سعيد البيضاني — العراق

مدير تحرير

أ.د وفاء سمير نعيم

هيئة التحرير:

ا.د جنان عبدالجليل الهموندي	العراق
أ.د حاجي دوران	تركيا
أ.د حيدر جاسم	العراق
أ.د صباح ابراهيم الشيخلي	العراق
أ.د صباح كريم رياح الفتلاوي	العراق
أ.د طارق نافع الحمداني	العراق
أ.د طلب صبار الجنابي	العراق
أ.د عبدالله خورشيد	العراق
أ.د متمرس محمود عباد الجبوري	العراق
أ.د محمد سالم الطراونة	الاردن
أ.د ناهدة حسين علي الاسدي	العراق
أ.د هاشم داخل الدراجي	العراق
أ.م.د لحسن اوري	المغرب
أ.م.د بدر بن هلال العلوي	سلطنة عمان
أ.م. د علام عبدالسلام الفلاح	ليبيا

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

محتويات العدد 39

ت	اسم المؤلف	عنوان البحث	الصفحة
1	المحتـــــويات	المحتـــــويات	1
2	اللجنة العلمية والاستشارية	اللجنة العلمية والاستشارية	4
3	تعليمات وشروط النشر	تعليمات وشروط النشر	7
4	الأستاذ المتمرس عبدالامير كاظم زاهد	الإسلام وإشكالية التحولات المدنية والحداثة مقاربة نقدية لأفكار برنارد لويس	9
5	الدكتور بن صر عبد السلام جامعة بومرداس والأستاذة: بن صر حورية جامعة أم البواقي	سلطات المحكمين وواجباتهم، بين واقع التشريعات التحكيمية، والاتفاقات الدولية في مجال التحكيم. -دراسة تحليلية وتفصيلية-	27
6	أ.م. د رقية سعيد خلخال الجامعة العراقية/شعبة شؤون الدراسات العليا	التطرف الفكري والنزاعات الدينية في الفكر السياسي الغربي.. القديس توماس الاكويني-توماس هوبس/ دراسة مقارنة	41
7	م.د. أحمد هاتف المفرجي جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية	أثر حادثة الغدير في التاريخ الاجتماعي للمسلمين من خلال موسوعة الغدير للأميني (الجانب الفكري أنموذجاً)	57
8	د. أسعد بن حمود بن خلفان العامري/ وزارة التربية والتعليم - سلطنة عُمان	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث المُناخية: بلاد الشام أنموذجًا خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى/622-1107م	75
10	د. إدريس محمد صقر جرادات مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي(فلسطين)	انعكاسات قرار 1325 الدولي على واقع المرأة الفلسطينية: الواقع والمأمول	101

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

	الاستاذة عهد احمد محمد الجرادات	
11	أ.م. د- ريم علي عبد الرازق قسم التاريخ/ جامعة بنغازي/ليبيا	أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام ودورها في المجتمع الإسلامي 117
	Dr. Khaleel Radhi Hasan Al-zlzly, Al-Furat Al-Awsat Technical University, Iraq.	Integrating artificial intelligence into management and cost accounting: A literature review 129
12	د. زهرة خليفة عمارة سعيد جامعة صبراتة /كلية الآداب والتربية	(التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في بلدية صبراتة باستخدام أدوات التحليل المكانيGIS) 149
13	م.م. حسنين علي هادي جامعة الفرات الاوسط التقنية المعهد التقني الديوانية	دور التحمل الجماعي في التصدي لتحديات البيئية الناجمة عن تكرير النفط والغاز (دراسة مقارنه) 175
14	م.م علي حمزة الكرعاوي م.م بشار عبد الحسين حسن جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية التقنية الإدارية/ كوفة	المرونة التنظيمية ودورها في تعزيز أداء الموارد البشرية 197
13	.م. علي محسن جبر/ جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني بابل	النقد للمرويات ومتون الأحاديث في مقدمات التفاسير 225
14	م.م فاطمة حسن رسول م.م بلسم سالم داود مديرية تربية المثنى	الاحتلال الاسباني لطنجة وموقف الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا منه (1940-1945) 235

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية
السياسات والقواعد والاجراءات

ترحب المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية البحوث العلمية المكتوبة وفقا للمعايير العلمية في اي من الحقول الدراسات التاريخية او العلوم المساعدة ذات العلاقة ويشمل ذلك كل العلوم نظرا لطبيعة التاريخ كعلم يتناول النشاطات الانسانية كافة مع مراعاة عدم تعارض الاعمال العلمية المقدمة للنشر مع العقائد السماوية، والا تتخذ ايه صفة سياسية والا تتعارض مع الاعراف والاخلاق الحميدة، وان تتسم بالجدة والأصالة والموضوعية وتكتب بلغه سليمه واسلوب واضح.

سياسات النشر

تسعى المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية والاجتماعية الى استيعاب روافد كل الافكار والثقافات ذات البعد التاريخي ويسعدها ان تستقبل مساهمات الافاضل ضمن اقسام الدورية البحوث والدراسات عروض الكتب عروض الاطاريح الجامعية وتقارير اللقاءات العلمية.

هيئه التحرير

تعطي هيئة التحرير الأولوية في النشر والعروض والتقارير حسب الأسبقية الزمنية الواردة للمجلة، ووفقا لاعتبارات علمية و فنية تراها هيئه التحرير.

وتقوم هيئه التحرير بالقراءة الأولية للبحوث العلمية المقدمة للنشر بالمجلة للتأكد من توافر مقومات البحث العلمي وتخضع البحوث والدراسات والمقالات بعد ذلك للتحكيم العلمي والمراجعة اللغوية.

يحق لهيئة التحرير اجراء التعديلات الشكلية على المادة المقدمة للنشر لتكن وفق المعيار تنسيق النص في عمودين مع مراعاة توافق حجم ونوع الخط مع نسخه المقال المعياري.

هيئه التحكيم

يعتمد قرار قبول البحوث المقدمة للنشر على توصيه هيئه التحرير والمحكمين، اذ تجري عملية التحكيم السري للأبحاث المقدمة وفقا لاستمارة خاصة بذلك.

يستند المحكمون في قراراتهم في تحكيم البحث الى المدى ارتباط البحث بحقل المعرفة والقيمة العلمية لنتائجه ومدى اصاله افكار البحث وموضوعيه ودقه الادبيات المرتبطة بموضوع البحث وشمولها، فضلا عن سلامه المنهج العلمي المستخدم في الدراسة ومدى ملاءمة البيانات والنتائج النهائية لفرضيات البحث وسلامه تنظيم اسلوب العرض من حيث صياغة الافكار ولغة البحث وجوده الجداول والاشكال والصور ووضوحها.

البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون اجراء تعديلات جذريه عليها تعادل الى اصحابها لأجرائها في موعد اقصاه اسبوعين من تاريخ ارسال التعديلات المقترحة الى المؤلف اما اذا كنت التعديلات طفيفة فتقوم هيئه التحرير بإجرائها.

تبذل هيئه التحرير الجهد اللازم لإتمام عمليه التحكيم من متابعه اجراءات التعديل والتحقق من استيفاء التصويبات والتعديلات المطلوبة حتى التوصل الى قرار

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

بشأن كل بحث مقدم من قبل النشر بحيث يتم اختصار الوقت الازم لذلك الى أدني ممكن.
في حاله عدم مناسبه البحث للنشر تقوم الدورية بأخطار الباحث بذلك، اما بالنسبة للبحوث المقبولة والتي اجتازت التحكيم وفق الضوابط العلمية المتعارف عليها واستوفت قواعد وشروط النشر بالمجلة فيمنح كل باحث افاده بقبول بحثه للنشر.

البحوث والدراسات العلمية

تقبل الاعمال العلمية المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها وتقديمها للنشر في مجله الكترونيه او مطبوعة اخرى.
يجب ان يتسم البحث العلمي بالجودة والأصالة في موضوعه ومنهجه وعرضه متوافقا مع عنوانه.
التزام الكتاب بالأمانة العلمية في نقل المعلومات واقتباس الافكار وعزوها لأصحابها وتوثيقها بالطرق العلمية المتعارف عليها.
اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابه البحث من توثيق وهوامش ومصادر ومراجع مع الالتزام بعلاقات الترقيم المتنوعة.
اعطاء مساحة واسعة للتحليل والاستنباط والقراءات الفكرية والتوقعات المستقبلية بالنسبة للموضوعات التي تأخذ بعدا تاريخيا سياسيا.
ارشادات المؤلفين (الاشتراطات الشكلية والمنهجية)
ينبغي الا يزيد حجم البحث على ثلاثين 30 صفحه ولا يقل عن 12 صفحة حجم A4 ،مع الالتزام بالقواعد المتعارف عليها عالميا بشكل البحوث بحيث يكون المحتوى حسب التسلسل ملخص مقدمه موضوع البحث خاتمه ملاحق الاشكال الجداول الهوامش المراجع .

عنوان البحث

يجب ان لا يتجاوز عنوان البحث عشرين 20 كلمه وان يتناسب مع مضمون البحث ويدل عليه او يتضمن الاستنساخ الرئيسي.

نبذه عن المؤلف والمؤلفين

يقدم مع البحث نبذه عن كل مؤلف في حدود 50 كلمه تبين اخر درجة علمية حصل عليها واسم الجامعة والكلية والقسم التي حصل منها على الدرجة العلمية والسنة والوظيفة الحالية والمؤسسة او الجهة او الجامعة التي يعمل لديها والمجالات الرئيسية لاهتماماته البحثية مع توضيح عنوان المراسلة العنوان البريدي وارقام التليفون الموبايل الجوال والفاكس.

صور شخصية

ترسل صوره واضحة لشخص الكاتب لنشرها مع .

ملخص البحث

يجب تقديم ملخص باللغة الانكليزية للبحوث والدراسات باللغة العربية في حدود 100 الى 150 كلمة، اما البحوث والدراسات باللغة الإنجليزية يرفق معها ملخص باللغة العربية في حدود 150 الى 200 كلمة.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الكلمات المفتاحية

الكلمات التي تستخدم للفهرسة لا تتجاوز عشره كلمات يختاره الباحث بما يتواكب مع مضمون البحث وفي حاله عدم ذكرها تقوم هيئه التحرير باختيارها عند فهرسة المقال وادراجه في قواعد البيانات بغرض ظهور البحث اثناء عملية البحث والاسترجاع على شبكه الانترنيت.

مجال البحث

الإشارة الى مجال تخصص البحث المرسل العام والدقيق.

المقدمة

تضمن المقدمة بوضوح دواعي اجراء البحث والهدف وتساؤلات وفرضيات البحث مع ذكر الدراسات السابقة ذات العلاقة.

موضوع البحث

يراعي ان تتم كتابة البحث بلغة سليمه واضحة مركزة، وبأسلوب علمي حيادي وينبغي ان تكون الطرق البحثية والمنهجية المستخدمة واضحة وملائمه لتحقيق الهدف وتتوفر فيها الدقة العلمية مع مراعاه المناقشة والتحليل الموضوعي الهادف في ضوء المعلومات المتوفرة بعيدا عن الحشو تكرار السرد.

الجداول والاشكال ينبغي ترقيم كل جدول شكل مع ذكر عنوان يدل على فحواه والإشارة اليه في متن البحث على ان يدرج في الملاحق ويمكن وضع الجداول في متن البحث اذا دعت الضرورة الى ذلك.

خاتمة البحث تحتوي على عرض موضوعي للنتائج والتوصيات الناتجة عن محتوى البحث على ان تكون موجزه بشكل واضح ولا تأتي مكرره لما سبق ان تناوله الباحث في اجزاء سابقه من موضوع البحث.

الهوامش

يجب ادراج الهوامش بطريقة الكترونية في أسفل كل صفحة في شكل ارقام متسلسله لكل صفحة، ووفقا لدليل شيكاغو.

حجم ونوع الحروف

تعتمد المجلة الدولية للدراسات التاريخية حرف Arabic Typesetting حجم 20 غامض للعنوان الرئيسي وحجم 18غامض للعنوان الفرعي وحجم 16 غامض للمتن وحجم 14 عادي للهوامش.

عروض الكتب

- تنشر المجلة المراجعات التقييمية للكتب العربية والأجنبية حديثه النشر.
- يجب ان يعالج الكتاب احدى القضايا او المجالات التاريخية المتعدة ويشتمل على اضافه علميه جديده.
- يعرض الكتاب ملخصا وافيا لمحتويات الكتاب مع بيان اهم اوجه التميز واوجه القصور وابراز بيانات الكاتب كامله في اول عرض اسم المؤلف المحقق المترجم الطبعة الناشر مكان النشر سنه النشر السلسلة عدد الصفحات .
- الا تزيد عدد الصفحات العرض عن 8 صفحات.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

عروض الاطاريح الجامعية

- تنشر الدورية عروض الاطاريح الجامعية رسائل الدكتوراه والماجستير التي تم اجازتها بالفعل ويراعي في الموضوعات المعروضة ان تكون حديثه وتمثل اضافة علمية جديدة في احدى حقول الدراسات التاريخية والعلوم ذات العلاقة. وخاصة التي تعالج موضوعات فكرية تاريخية تسهم في وضع إطار نظري لمدرسة تاريخية جديدة.
- ابراز البينات كما وردت في اول العرض اسم الباحث اسم المشرف الكلية الجامعة الدولة سنه الإجازة.
- ان يشمل العرض على مقدمة لبيان اهمية موضوع البحث مع ملخص لمشكلة موضوع البحث وكيفية تحديدها.
- ملخص لمنهج البحث وفروضه وعينته وادواته وخاتمة لاهم ما توصل اليه الباحث من نتائج.
- ولا تزيد عدد صفحات عرض الاطروحة او الرسالة عن 8 صفحات.

تقارير اللقاءات التعليمية

- ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية سينمار الحديثة الانعقاد والتي تتصل موضوعاتها بالدراسات التاريخية والاجتماعية والانسانية.
- يشترط ان يغطي التقرير فعاليات اللقاء نوه مؤتمر ورشه عمل سينمار مركزا على الابحاث العلمية واوراق العمل المقدمة ونتائجها واهم التوصيات التي يتوصل اليها اللقاء.
- لا تزيد عد صفحات التقرير عن 6 صفحات.

قواعد عامة

ترسل كافه الاعمال المطلوبة للنشر بصيغه وورد, ولا يلتفت الى اي صيغ اخرى .

المساهمون للمرة الاولى من اعضاء هيئه التدريس بالجامعات يرسلون اعمالهم مصحوبة بسيرهم العلمية وفقا أحدث نموذج مع صورة شخصية واضحة.

ترتيب الابحاث عند نشرها في المجلة وفق اعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث او قيمة البحث.

حقوق المؤلف

- المؤلف مسؤول مسئوليه كامله عما يقدمه للنشر بالمجلة وعن توفر الأمانة العلمية به سواء لموضوعه او لمحتواه ولكل ما يرد بنصه وفي الاشارة الى المراجع ومصادر المعلومات.
- جميع الآراء والافكار والمعلومات الواردة بالبحث تعبر عن راي أحد غيره وليس للمجلة او هيئة التحرير ايه مسئوليه في ذلك.
- ترسل المجلة لكل صاحب بحث منشور نسخة الكترونية متكاملة للعدد الصادر.
- يحق للكاتب اعاده نشر البحث بصوره ورقيه او الكترونيه بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير ويحق للمجلة اعاده نشر المقالات والبحوث بصوره ورقية لغايات غير ربحية دون الرجوع للكاتب.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

- يحق للمجلة اعاده نشر البحث المقبول منفصلا او ضمن مجموعه من المساهمات العلمية الاخرى بلغتها الأصلية او مترجمة الى ايه لغة اخرى وذلك بصوره الكترونيه او ورقية لغايات غير ربحيه.
- لا تدفع المجلة ايه مكافئات ماليه عما تقبله للنشر فيها ويعد ما ينشر فيها اسهاما معنويا من الكتاب في اثراء المحتوى الرقمي العربي.

الاصدارات والتوزيع

- تصدر المجلة الدولية للدراسات التاريخية بشكل دوري فصلي، ومن الممكن ان تصدر شهريا وفقا للابحاث المقدمة والملفات العلمية.
- المجلة متاحة للقراءة والتحميل عبر موقعها الالكتروني على شبكه الانترنيت.
- ترسل الاعداد الجديدة الى كتاب المجلة على بريدهم الالكتروني الخاص.
- يتم الاعلان عن صدور الدورية عبر المواقع المتخصصة والمجموعات البريدية والشبكات الاجتماعية.

رسوم النشر: 100 دولار

المراسلات

ترسل الاعمال المطلوبة للنشر الى رئيس التحرير

historical.magazine2015@gmail.com

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الإسلام وإشكالية التحولات المدنية والحداثة مقاربة نقدية لأفكار برنارد لويس

الأستاذ المتمرس عبدالامير كاظم زاهد

ملخص بحث :

تحاور ورقتنا هذه منظرا امريكيا يعتقد جازما باستحالة الحداثة واقامة المجتمع والدولة المدنية في العالم الاسلامي او يرى ان المسلمين افتقدوا منذ القرن الخامس عشر الميلادي _ التاسع الهجري ثلاث قدرات مهمة هي قدرة الفتوحات والخبرة القتالية المتفوقة وقدرة إدارة التجارة العالمية والإفادة من مخرجاتها وقدرة امتلاك منصة العلم والذين كانوا يبشرون بدينهم به لكن هذه القدرات انتقلت الى الغرب لان المسلمين وقعوا في فخ ممارسة القوة المتعسفة بالفتوحات وخسروا التقنيات الرفيعة للتجارة بالتعويل على اقتصاديات الريع وحارب بعض الفقهاء العقل والفلسفة والمنطق وتجنبوا البحث في الطبيعيات واغلقوا الاجتهاد في الانسانيات فخسروا منصة المعرفة وبسبب ذلك سادت لديهم افكار مميتة يستحيل معها تحقيق التقدم والمدنية ومما وقعوا فيه التمايز بين المسلم وغير المسلم وبين الحر والعبد والرجل والمرأة ودار الاسلام ودار الكفر إضافة الى ان النزعات الاصلاحية قد فشلت في اكتشاف اسلام متنور من عصر جمال الدين الافغاني الى الان وقد لاقت هذه الافكار مجموعة ردود :

1-ان اطروحة لويس مؤسسة على مسبقات ايديولوجية

2- ان اعادة النظر بالاجتهادات واجراء المراجعة التاريخية ليس امرا مستحيلا على العلماء ومن ذلك ما قدمه الفكر الشيعي من نظرية لدولة دستورية ممانعة للاستبداد

3- ان آراء لويس ليست قانوناً كونياً جازماً انما هو انطباع واجتهاد منحاز وتعارضه تجارب مدنية تنموية في ماليزيا وايران وتركيا وسنغافورة وكلها بلدان إسلامية في ثنايا البحث الكثير من التفصيلات

يقرر برنارد لويس أن انهيار الحضارات الكبرى أمام الزحف الإسلامي الأول كان زلزالا لا يتصور معه أن تتقدم على حضارة المسلمين أية حضارة , لأنها كانت حضارة عالمية (عابرة القارات) تبشر بقيم التقدم والإنسانية آنذاك فكيف تنازل العالم الإسلامي عن موقعه من متصدر حضاري إلى أمة يصطدم عقلها مع الحداثة والتحديث تلك الحضارة التي اعادت إنتاج المعرفة الإنسانية المنقولة إليها .

الكلمات المفتاحية : الاسلام - التحولات المدنية - الحداثة - برنارد لويس

Research title: Islam and the problem of civil transformations and modernity A critical approach to the ideas of Bernard Lewis

a. " Experienced. Dr. Abdul Amir KazimZahid

Research Summary:

Our paper discusses an American theorist who firmly believes in the impossibility of modernity and the establishment of society and a civil

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

era of Jamal al-Din al-Afghani until now has met these ideas a set of responses :

1- Lewis's thesis is based on ideological precedents
2- Reconsidering the jurisprudence and conducting a historical review is not impossible for scholars, including the Shiite thought presented the theory of a constitutional state that resists tyranny.
3- The views of Lewis are not a firm universal law, but it is an impression and diligence biased and opposed by civil development experiences in Malaysia, Iran, Turkey and Singapore, all of which are Islamic countries in the course of research a lot of details

Bernard Lewis states that the collapse of the great civilizations in front of the first Islamic advance was an earthquake with which no civilization is imagined to be ahead of the civilization of Muslims, because it was state in the Islamic world, or believes that Muslims have lacked since the fifteenth century AD - the ninth century AH three important capabilities: the ability of conquests, superior combat experience, the ability to manage global trade and benefit from its outputs, and the ability to own the platform of science, and those who preached their religion by it, but these capabilities moved to the West because Muslims fell into the trap of exercising arbitrary power in conquests and lost high techniques for trade by reliability .

Relying on rentier economics and fought some jurists reason, philosophy and logic and avoided research in nature and closed the diligence in the humanities lost the platform of knowledge and because of that prevailed they have deadly ideas impossible to achieve progress and civil and what they fell into the distinction between Muslim and non-Muslim and between free and slave and man and woman and Dar al-Islam and the House of infidelity in addition to that the reformist tendencies have failed to discover Islam enlightened from the

Keywords : Islam - Civil Transformations - Modernity - Bernard Lewis

ان أهمية البحث تظهر في عدة مقدمات :

١- لا يوجد أنفع من أن نطلع على نمط تفكير (خصوم حضارتنا)ومن خلالهم على نقاط الضعف في تفكيرنا ليسهلوا علينا اكتشاف الخلل ونقد الذات لاسيما إذا عجزنا عن أن ننقد ذاتنا ،ولا يوجد أروع من أن يتحول نشاط المؤرخين لحضارة المسلمين من توثيق الحدث التاريخي إلى تحليل الحدث وبيان الدوافع وتشخيص الآثار

٢- ويبدو أن قدرنا التاريخي أن ندخل في صراع طويل مع (أوربا – الغرب) و قدرنا أننا نحمل مشروعنا الشرقي ويحمل الغرب مشروعا اخر للعالم ليس بينهما مواطن اتفاق كثيرة , وقدرنا نحن والغرب أن نعتنق دينين بينهما كثيرا من نقاط الاتفاق لكننا نفهم الدين فهما يتعارض من جوهره معا

٣- وقدرنا أن ندخل في مواجهة تاريخية بين الإسلام و الغرب لاسيما مع القوى الصراعية فيه ولا تزال مستعرة منذ خمسة عشر قرنا والى الان لم يهدأ ذلك الصراع) (*)

لقد كان المصداق الأول والمبكر لهذا الصراع , السجال اليهودي – التلمودي ضد المسلمين والذي أخبرنا القرآن عنه في آيات عدة منها ((وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِير)) (1)

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ)) (2) ((لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا)) (3) وكانت العلاقة ذات طرفين احدهما امتلاكهم الخبرة والمال وأن المسلمين بحاجتهم دائما حتى في مجال المعرفة الدينية ومنها قبلة صلاتهم (4) وانتقل هذا السجال الى صراع قتالي مع الروم النصارى الذي كان يسير بحملات تصاعدية من المواجهات الحربية تحت عنوان الفتوح وكأن الرؤية التاريخية لطبيعة هذا الصدام تتلخص في معادلة تقرر ان وجود أحد الطرفين مرهون بأنهاء الآخر فصاغوا منها المعادلة الاتية (كلما قويت الحضارة الإسلامية يلزم ان تضعف الحضارة الغربية والعكس صحيح) فلم نشهد للصراع نهاية ايجابية ناتجة عن تكافؤ الطرفين الذي يؤدي إلى فرصة لاقتسام الهبات الإلهية للبشر ويحقق التعايش الإنساني ويتبادل اهل الاديان الخبرة المدنية لحياة كريمة للإنسان . وتقابل هذه الرؤية تقابلها رؤية اخرى لهذا الصراع تفسر جوهر هذا الصراع بأنه (صراع ديني عقائدي) فقط وفيها الكثير من

(*)القوى الصراعية في الغرب : كل القوى التي تميل إلى وضع العلاقة على قاعدة المواجهة والصراع لأي هدف من الأهداف , مقابل من يرى ضرورة التضامن الإنساني .

(1)سورة البقرة 120
(2) سورة المائدة 51
(3) سورة المائدة 82
(4)ينظر : أسباب نزول قوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّماءِ...﴾ .

الثغرات المنهجية لان المصالح الاقتصادية والنفوذ والاستحواذ والثروات عناصر داخل هذا التفكير الجيوسياسي لكن اطراف الصراع استعملوا اذرع ووسائل تحشيد وتعبئة منها الدين والمعتقدات فصوروا كل طرف ان الصراع لإعلاء كلمة دينهم ومن ذلك مثلا حروب الصفويين مع العثمانيين والحروب الصليبية ويرى اصحاب هذه الرؤية ان الحروب الدينية كانت تنطوي على غايات اقتصادية واستراتيجية للصراع و ترى أن الحروب الصليبية كمثال على المواجهة لم تكن حربا دينية محضة إنما اختفت وراء الدين أهداف اقتصادية وسياسية ,ويفسر أصحاب هذه النظرية توجهات العقل الغربي المعاصر في مشروعية استمرار الصراع مثلا بين اليمين المسيحي الأنجيلي في امريكا وبين الجانب الإسلامي (بكل تنوعاته) على ذات الأسس

فمنطلقات الرؤية المعاصرة للصراع مركبة من أمور عقائدية واقتصادية وثقافية ووفق المنهجيات المعاصرة فقد تحولت الممارسة الصراعية الكلاسيكية من ممارسة بسيطة إلى مواجهة استراتيجية معقدة أي أن أوربا وأمريكا باعتبارهما جزئيين من جغرافية العالم الغربي الذي يحقق وتائر سريعة للتقدم العلمي يدخل مع جغرافية الاسلام الغارق بالتخلف والعجز بحروب استنزاف دون أي قلق من احتمال الخروج من التموضع التاريخي وهاتان الجغرافيتان تتصارعان ضمن استراتيجيتين الغربية (الهيمنة) و (الدفاع والتطلع للتنمية والتحرر من الهيمنة الغربية).

وبهذا السبر والتوصيف – تواصل الدراسات في هذا الصدد دأبها متجهة نحو البحث الحقيقي عن جوهر العناصر المكونة للصراع الاسلامي الغربي الذي نفتقد فيه الى القيم الإنسانية من خلال افكار فوكوياما في نهاية التاريخ وهنتنغتون في صدام الحضارات

يزعم مفكرو العالم الاسلامي أنهم حملة رسالة إنسانية قيمية لكن عالمهم المادي في وضع أضعف من أن يبشر برسالة , وكذلك يزعم المفكرون الأوربيون انهم حملة رسالة الحرية والتقدم الانساني والمدافعين عن حقوق الانسان بيد ان التطلعات المادية لحضارة الغرب لا تتسع لكي يبدو الغرب فعلا حاملا للمسؤولية الانسانية للتبشير بالقيم غير البرجماتية .

ومنذ القرن التاسع عشر حتى اليوم وهو زمن ضياع او تضييع الفرص الحضارية النهضوية للمسلمين فان زمن الهيمنة الغربية على العالم الإسلامي ثقافيا واقتصاديا وعسكريا لا يزال مستمرا وفي بلداننا من يوالون الغرب وفيه من يواجهون الغرب مواجهة حادة ولم يتغير هدف الغرب في المواجهة انه مشروع استحواذ على الثروة والهيمنة تحت يافطات منها الدعوة الى تبني ايديولوجيات الحداثة وتفكيك معوقاتها ومنها تلطيف الإسلام والدعوة الى اسلام معتدل وتعظيم إشكالية حقوق الإنسان المفتقدة في الفكر الاسلامي بالتركيز على عدم احتواء المشروع الإسلامي على الحقوق المدنية ولحل لهذه الإشكالية يرى دعاة الغرب التدخل المباشر لتحويل بلدان العالم الاسلامي الى بلدان ديمقراطية تعتمد حقوق الانسان شريعة ومنهجاً فكرياً وسياسياً .

ورغم ان هاتين الإشكاليتين تعبران عن مادة فكرية متسقة في محتواهما لكن في ازائهما يقف العالم الإسلامي مواقف متعددة بسبب افتقاد الفكر الإسلامي المعاصر للرواد وللأدوات التي تصنع حوارا جادا ومتكافئا, ولعل ذلك واحدا من أسباب تبني

بعض الجماعات الدينية اسلوب العنف المسلح للتعبير عن وجودها وتعتبره السبيل الوحيد للتعامل مع المسارات الغربية. ومعه اسباب وتداعيات اخرى في الصدام البيني بين المتدينين والمدنيين والنزاع بين متبني الاصالة ومتبني الحداثة وامامنا تجربة الجماعات الاحيائية في ايران والسعودية وتونس وتركيا وجهدها للتغيير الضروري المتحفظ عليه من الجماعات المحافظة

ولقد استفاد الغرب من ظاهرة العنف الديني فقد حفزت الغرب للتعاطي معها وتوظيفها كأداة لاستمرار تدمير الحياة والنهوض والتقدم في عالمنا الاسلامي وقد دعمتها فعليا وهاجمتها اعلاميا ولعل موقف الغرب من القاعدة في افغانستان ابان حربها مع السوفيت وما بعده دليل على ذلك ومتى نتوقف على نوع تعامل الغرب مع ظاهرة العنف الاصولي الاسلامي نجد انه ييسر مرامي جماعات العنف الديني ويمولهم ففي افغانستان كان بحجة مقاومة محتل (ملحد) هو السوفيت مثلا وفي سوريا كان ضد ما سماه ديكتاتورية الاسد وفي العراق ضرب اتباع ايران بدعم داعش بشكل تعبوي وضربهم متى تخطوا حدود المرسوم لهم توافقاً او اتفاقاً .

ولقد أفاد الغرب من هذا التبني فوائد جمة منها اخراج السوفييت من افغانستان وابقائها دولة هشة فاشلة يحكمها الاسلاميون لتكون شاهدا واقعيا على مدعى ان الاسلام لا يحقق النهوض والتنمية وساعد على انتشار المد العنفي المتعصب للإسلاميين حتى بعد طرد السوفييت وانتشاره في عموم العالم الاسلامي ثم ركزت وسائل الاعلام التي تصنع الراي العام على ظاهرة العنف الديني الاسلامي وضخّمها ليظهر الإسلام دينا بدائيا همجيا يسعى اتباعه إلى تدمير الحضارة الانسانية والمدنية ويسفك الدماء , ويعتدي على القيم التي ضحت لأجلها أجيال من البشر مثل قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان و قيم التقدم .وحريات التفكير والتعبير والاعتقاد .

ومما يلفت النظر في هذه المواجهة ان فعاليات العنف في تسعينيات القرن الماضي التي اعتبرت نقطة تحول غاية في الأهمية عن سابقاتها , قد جاءت مع مجيء المحافظين الجدد الذي أفرزهم اليمين الأمريكي الانجيلي ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط جدار برلين ,وفي هذا الخضم ظهرت نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون وايدولوجية نهاية التاريخ لفوكو ياما , ومن طروحات هذه النظريات ومن التجارب التاريخية تطورت دعوى استحالة الحداثة في المجتمع الاسلامي وهي في الاصل اطروحة برنارد لويس الذي يسميه أركون [1] مفتي الغرب وشيخ الاستشراق الحديث

لقد تحول اكثر الباحثين في مراكز الابحاث الغربية من مؤرخين أكاديميين إلى مستشرقين غائيين ثم تطورت مهمتهم من باحثين عن الحقائق الى مخططين للاستراتيجية الأمريكية ولقد ركزت نقدهم في الربع الأخير من القرن الماضي على متبنيات العقل الإسلامي التقليدي عندما تحول من وجهة دعوية إلى وجهة قتالية كان في البداية ضد السوفيت في أفغانستان وقد أعقب ذلك تنامي النزعة العنفية العشوائية التدميرية فتحول مفهوم (الجهاد) بعد 11/أيلول/2001 عندهم من واجب ديني موجه لرد العدوان على المسلمين إلى مبرر للعديد من الحروب

(1)ينظر : هاشم صالح : برنارد لويس والحركات الأصولية المعاصرة : موقع alwan . ص 5

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الاهلية الداخلية على منطق تبريري وهو تكفير غير المتطرفين من المسلمين وقتلهم وسيق ذلك كله بوصف تزييفي انه مقدمة ضرورية للمواجهة مع الغرب وهنا نلفت النظر الى تشوهات الوعي التي يخضع لها العقل الشرقي .وقد سبق القول أن أحداث 11/أيلول أعطت للسياسة الأمريكية فرصة كبرى لتكوين رأي عام دولي ضد الاسلام وصوروا كل الجماعات الاسلامية انهم قتاليون ثم قدمت مؤسسة راند لائحة اسمتها الاسلام المعتدل نزعت منه الاستعداد المعنوي للدفاع عن الذات والوجود والحياة والمستقبل وهيأت تلك الدراسات قبول النزعة الحربية الغربية ضد المسلمين وصورت حروبها بأنها دفاع استباقي عن أمن الشعب الأمريكي وأمن أوربا عامة [1] فصارت امريكا هي التي تمنح الحضارة الغربية فرصة البقاء والنمو والاستمرار , كما صورت للعالم انه بدون حماية امريكا فإن الحضارة الغربية مهددة بالزوال , وأن الإنسان الغربي مهدد في وجوده , ودينه وحضارته من جماعات الاسلام العنفي , وهكذا عبأ الأمريكان العقل الأوربي ضد الإسلام .

ومن معطيات 11/أيلول في العلاقات الدولية أنه نقل مركز صنع القرار الحربي والمخابراتي من أوربا الوسطى إلى أمريكا , لاسيما وان مراكزها البحثية التي تربو على (2000) مركز دراسات استراتيجية [2] وهي ترشّد القرار السياسي والاقتصادي وتبرمج سياسات المواجهة بهدف تزعم العالم الجديد في الوقت الذي تداول الامريكان اتهام اوربا بالقارة العجوز.

ومن تلك مسالة إشكالية الإسلام والحداثة , وحول هذه الإشكالية ظهر كتاب مستقل عن الإسلام و الحداثة لبرنارد لويس اسماه اين يكمن الخطأ والذي أصله سبع محاضرات لويس ثلاث منها في فينيا عام 1999م Culter and Modernism is ierungimvaben

عام 2001م واعيدت صياغتها فانتخب منهما الفصول الثلاثة الأولى من كتاب ((أين يكمن الخطأ؟)) الذي بإضافة صِدَام الإسلام والحداثة في الشرق الأوسط)) [*]عام 2002م أي بعد أحداث أيلول ببرهة وقبل احتلال العراق بأشهر ثم ترجمته ونشرته دار الرأي / دمشق عام 2006م .

منهج الكتاب : يركز الكتاب على استنتاجات تفسيرية للتاريخ الحديث والمعاصر مقتطعة من التتبع التاريخي لمجريات العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي بانتقاء احداث لها دلالات تدعم رؤية الباحث، لينتهي إلى أن العقل الذي يشكله الإسلام عقل يصطدم ذاتيا وبنيويا مع الحداثة فهي اذن مستحيلة مع هذا العقل ولابد من احد مرين القبول بالتخلف كأمر واقع بسبب التكوين المعرفي للعقل الاسلامي او اجراء تعديلات جوهرية على المكونات الدينية لذلك العقل وفي هذا الكتاب مقدمة طويلة وفصول أربعة يمكن تلخيص الفرضية المركزية له انه توظيف لتاريخ الصراع بين المسلمين

(1)ينظر : استراتيجيات البيت الأبيض الأربعة في الشرق الأوسط , آذار /2006 , كانون الثاني /2007 , راجع موقع معهد السلام الأمريكي .

(2)مراكز البحوث في امريكا ودورها في رسم السياسات .

(*) What went wrong the clash between Islamand modern ity in the middle East

وأوربا المسيحية للوصول الى ترسيخ قناعة باستحالة الحداثة مع الإسلام

يبدأ لويس بالقول كان الإسلام حركة حضارية كونية متعددة الطاقات الذاتية لا ينافسه إلا العالم المسيحي لأن الاخير يمتلك دين مقابل دين الإسلام ويمتلك قوة عالمية لا يملكها المسلمون فلم تكن الحضارة الصينية منافسة للإسلام لأنها حضارة محلية تتحرك على مجموعة عرقية واحدة

وإذا كان هنتنغتون يوصف الصدام الحضاري بانه معاصر أو على الأقل لم يصرح بالامتداد التاريخي السحيق له فان لويس قبله كان يرى أن الفتوحات الاولى باتجاه سوريا المسيحية كانت نقطة البدء في الصدام التاريخي بين الشرق والغرب

لقد انطلق من وسائل المسلمين الاوائل لنشر الإسلام بالفتوحات نحو أهدافه الفكرية فجعلها نقطة المبادرة بما سماه (عدوان اسلامي على الغرب) ثم أشار إلى أن الفتوحات قد توقفت بعد فترة من الزمان وعندها بدأت دورة التراجع في عالم المسلمين وكان أول مؤشر على ذلك التراجع توقف اندفاع المسلمين بالفتوحات ثم تم طردهم من صقلية 1492 م بعد ثمانية قرون من الاستيلاء عليها وهذا يعني ان المسلمين في صقلية لم يكسبوا الناس ولم يوجدوا لهم محبة ويستطرد لويس بان هذا الحدث فتح الدرب للغزو المسيحي لآسيا وأفريقيا واسماه الهجوم المضاد .

وازاء اندفاع العثمانيين نحو أوربا وما حققوه من انتصارات خاطفة فانهم تقدموا دون ان يوقفهم احد حتى واجههم حلف مسيحي عام(1684م) برعاية البابا الكاثوليكي فتكررت خسائر العثمانيين , وتم إجبارهم على التخلي عن مفاهيمهم (العدوانية !!!) في التعامل مع جوارهم من العالم الخارجي .

لقد استفاد برنارد لويس من تعمقه في تاريخ الشرق الأوسط فانتقى مجموعة أحداث تاريخية , وأتقن طريقة توظيفها ليصل من خلال تحليله المتحيز للحدث مادة استدلالية للوصول الى تقديم رؤيته التي كانت هدف الكتاب فصيّرها مجموعة أدلة لاقناع الاخرين بافتراضاته

وهنا يصل لويس الى ان العالم الاسلامي قد تنازل عن خياره العسكري واصبح توسله بالقوة والفتوحات من الماضي الذي يتغنى به وانتهى التهديد الاسلامي للغرب الى الابد وهذا اول انجاز يحققه الغرب بالهجوم المضاد ولكن بقيت عند المسلمين المهارات التجارية التي شخصها لويس بانها احدى عناصر القوة الى جانب امتلاكهم للمنصة العلمية

أما التجارة , فقد امتاز المسلمون الاوائل بانهم تقنيين مارسوا حركة تجارية عالمية متميزة , ونشروا في حركتهم التجارية دين الإسلام في جنوب شرق آسيا فلأجل الا يستمر التبشير بالاسلام عن طريق العلاقات التجارية حاولت القوى الغربية امتلاك هذه المهارة ونزعها من ايدي المسلمين فتراجعوا تدريجيا عن تلك التقانة فلم يعد للمسلمين ذلك الدور المتميز في التبادل التجاري العالمي وسنشير فيما بعد إلى أسباب النكوص التجاري كما وصفها لويس. وهنا يؤسس لويس ان الوسيلة الثانية لنشر الاسلام قد انتهت وفشل التجار المسلمون في حمل الدين الجديد الى بلدان العالم من خلال تفوقهم بالتجارة

أما المعرفة العلمية فإن المسلمين لما قرروا نقل المعرفة الإنسانية لبلدانهم من أوربا وترجموها ونشروها كانوا

يستحقون لقب افضل أمة تعاملت مع المعرفة والإفادة منها في تشكيل رؤيتهم الحضارية لقد كانوا من أكثر الأمم إبداعا في التصرف بالمعرفة الإنسانية ولكن ذلك لم يدم طويلا فقد استولت قوى أصولية كانت تؤمن أن صِدَاماً حتميا سيحصل بين الإيمان والمعرفة وصوروه بانه واقع لامحالة واعتبروا المعرفة البشرية المنافسة للمعرفة الدينية من صور الفتنة الإلهية للإنسان ليختبر الله ايمانهم فحرَموا الفلسفة والمنطق واغلقوا الاجتهاد وسادت الاساطير والخرافة في منظومتهم المعرفية وهو بهذا يشير الى هجمة المتوكل العباسي على الاعتزال وابراز جماعات المحدثين واتباع التمسك بالنصوص كيفما كانت ورفض العقلانية والنزعة العلمية والبحثية وما حصل بعد ذلك من تطورات كالبيان القادري 420 هـ وغلق الاجتهاد وتحريم علوم الاجانب واضطهاد الفلاسفة ومعطيات المدرسة النظامية السلجوقية من (447هـ- 530هـ) وهكذا يقرر لويس أن الوسائل الثلاثة التي انتشر الإسلام بواسطتها قد أخفق المسلمون في ديمومتها والاحتفاظ بها للإفادة منها [1] وعلى عدم الإفادة منها كوسائل لنشر دينهم

تساءل لويس : السؤال التاريخي: أين يكمن الخطأ ؟ أنه سؤال الباحث الغربي عن سر انتكاس المسلمين وهو سؤال مهم لمن يريد تجاوز السبب, أو لمن يريد تكريسه معا . لكن لويس سعى الى أن يجعل الخطأ كامن في بنية الإسلام نفسه حاله حال اغلب الخطاب الاستشراقي الذي يجعل من الفروع والتطبيقات غير السليمة ادلة على اثبات رؤيتهم

ومن ذلك مثلا : أن لويس يقرر أن انهيار الحضارات الكبرى أمام الزحف الإسلامي الأول كان زلزالا لا يتصور معه أن تتقدم على حضارة المسلمين أية حضارة , لأنها كانت حضارة عالمية (عابرة القارات) تبشر بقيم التقدم والإنسانية آنذاك فكيف تنازل العالم الإسلامي عن موقعه من متصدر حضاري إلى أمة يصطدم عقلها مع الحداثة والتحديث تلك الحضارة التي اعادت إنتاج المعرفة الإنسانية المنقولة إليها هل الخلل في البنية النظرية للإسلام او لطريقة الفهم البشري للإسلام ؟ الجواب ان اصل الافتراض لا يتسع لنقد الإسلام اذ المضمون المنهجي والتصور التنموي احدى ابرز الحقائق ولأنه لم يتغير من زمن الابداع حتى زمن التراجع ولم يبق الا تغير فهم الاسلام بين الفهم العقلاني والواقعي الذي تجسد في الاعتزال والتشيع وايمان الفلسفة وهؤلاء جميعا تعرضوا الى اقسى انواع الاقصاء والاضطهاد والتخوين والتكفير والبدعة ....الخ وعلى فرض ان هذا عامل صيرورة فان منهجيات هولاءوادبياتهم لم تنته بل ان ادبياتهم ومدوناتهم رغم قساوة الاقصاء والاحراق ظلت شاهدة على القرون حتى اننا لما حصل الصدام مع الحضارة الغربية اواخر القرن التاسع عشر لجأ اصحاب الرؤية النهضوية كالنائيني وجمال الدين الافغاني ومحمد عبده الى المنهج العقلاني والنقدي فالخلل اذن في النمط الذي هيمن على صناعة الثقافة عند المسلمين بعد القرن الخامس الهجري وهذا يمكن تجاوزه فهو ليس من المقدسات والثوابت انما من الوسائل والاليات وليس عنصر ثابت من عناصر الثقافة

(1)ينظر : برنارد لويس : أين يكمن الخطأ : المقدمة ص ص 12-24 .

يقول لويس لقد تلقت أوربا فيما بعد الأرث العلمي والحضاري من المسلمين , وأحرزت فيه فهما متقدما وجعلت من نهاياته الاسلامية نقطة الشروع لها , في حين تراجع الإنجاز العلمي الإسلامي بعد القرن الخامس عشر الميلادي التاسع الهجري فكان هذا المحفز للسؤال أين يكمن الخطأ ؟ وهنا يشار الى مفارقة مهمة وهي ان التراجع حصل في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري في عالم المسلمين والاشارة الى القرن التاسع الهجري وهذا يشكل فجوة تاريخية في اسستقراء لويس للتاريخ لذلك نؤشر هنا على استطراد لويس أن القرن الخامس عشر الميلادي كان قرن انطلاق أوربا وهو في نفس الوقت كان قرن التوقف الحضاري للمسلمين اذ كيف يصف حال المسلمين من القرن السادس للقرن التاسع؟ هل هو امتداد زمني للفعاليات العلمية للقرون الخمسة الاولى ؟

الحقيقة لم تجب اطروحة لويس عن هذه المفارقة يقول لويس انه في القرن التاسع = الخامس عشر الميلادي بدأ التوسع التجاري للأوربيين في العالم الإسلامي وفيه انحسرت الحركة التجارية عند المسلمين عن معدلاتها الأولى من دون ان يعطينا اسباب الانحسار هل هي ايضا بسبب الدين مما تقدم ممكن ان نتساءل لماذا توقفت الفتوحات وحصل العكس ؟ ولماذا فشل العالم الإسلامي في الإفادة من المعرفة الأوربية في القرن ال خامس الهجري ؟ولماذا انحسر النشاط التجاري للمسلمين في العصر الحديث ويمكننا ان نستعير سؤال برنارد لويس (أين يكمن الخطأ؟) ويشير لويس الى جانب اخر يصطف مع هذه العوامل الثلاثة المهمة يتجسد بعاملين اخرين هما:

اولا : تخلص روسيا من سلطة وسيطرة المغول المسلمين وعودة الارثوذوكس لتصدر الموقف ,

ثانيا : تطور الصراع الداخلي بين الصفويين والعثمانيين الذي دام فترة طويلة واستنزف موارد بشرية ومادية كبيرة اضعفت الجانب الاسلامي

ولعل تلك العوامل في غاية الأهمية في البحث عن سر العجز الإسلامي الحديث والمعاصر ، فلقد اعتبر لويس كل ما تقدم وقائع معركة تاريخية بين الاسلام والغرب, وتعامل معها بوصفها أحداث مسببة و سمى الفصل الأول من كتابه (دروس المعركة) وأراد منها اظهار نتائج هذه المعركة في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي فأوجزها بعدة نقاط :

1-تراجع العثمانيين أزاء الزحف الجيو- سياسي الأوربي على العالم الإسلامي .

2- انتزاع النادي المسيحي ل(إسبانيا والبرتغال وصقلية) من المسلمين .

3- التواجد الأوربي في جنوب شرق آسيا الاسلامية.

4- حصول تحولات إدراكية في عقل النخب من المسلمين بما يختلف عن تصورات العصور الاسلامية الوسطى ويستشهد على ذلك بقول عسكري مسلم ((ينبغي على المؤمنين إتباع الكفار في تنظيمهم العسكري وطرق إدارتهم للحرب)) [1] .

5- نهوض روسيا الجديدة بدون سلطة إسلامية .

(1)برنارد لويس : أين يمكن الخطأ ص 28 .

6- انتصار الفرس على العثمانيين (والفرس بعيدون عن المرونة) بحيث لم يحفزوا المسلمين على أخذ علوم الغرب

هذه العناصر : أضعفت النزوع إلى التحديث عند المسلمين في الوقت الذي كانت أوربا فيه تجتاز أهم الخطوات التأسيسية نحو مجتمع المعرفة التطبيقية , وفي هذا الوقت توسع النشاط الدبلوماسي الأوربي بينما لم يمارس المسلمون العمل الدبلوماسي الناجح نهائيا , لأنهم يعتقدون أن غيرهم من الشعوب كفار وهمج وبرابرة فلا يستحقون الاعتراف بهم , وعن الطريق الدبلوماسي عرف الغرب أسرار المجتمعات الإسلامية ولن يعرف المسلمون أسرار الغرب ولم ينتبهوا إلى أهمية النشاط الدبلوماسي إلا بعد قرنين من الزمان , فباشرته تركيا اول مرة في فرنسا , وكان تقرير راتب أفندي (الدبلوماسي العثماني) عن الغرب المؤلف من (245) صفحة يعادل عشرة أضعاف ما كتبه أسلافه الدبلوماسيين جميعا [1]

وعلى مستوى التحديث قام اليهود المهاجرون من إسبانيا وأروبا والمسيحيون المنشقون (الهراطقة) بإنشاء مطبعة في استنابول فكانت طبقة التكنوقراط من الذميين تمارس بواكير فعاليات التحديث ورغم أن تركيا كانت أكثر استعدادا لقبول التحديث من إيران التي أجبرها العجز الحضاري على التنازل عن أراضي شاسعة إلى روسيا 1813-1828 م وهي لم تمارس التحديث فلاسباب دينية فينتهي به القول الى انه لم تخلق الفرصة التاريخية لإيران ولا لتركيا لمراقبة الغرب عن كثب حتى مع ظهور الاحتكاكات الدبلوماسية , والحرب , والتجارة , والمعرفة .

ان اهم سبب من اسباب انحسار النشاط التجاري الاسلامي كما يقول لويس أن الفقهاء كانوا يركزون بعناية على حرمة الرحلات إلى بلاد الكفر ، وهم مختلفون في مدى جواز عيش المسلم في بلدان غير إسلامية وأغلبهم على الحرمة ، بل يفتي كثير منهم بوجوب مغادرة المتوطنين في تلك البلدان بما يشمل الناس المسلمين الذين بقوا في إسبانيا فطلبوا منهم ان يهاجروا للمغرب تنفيذا للفتوى

وهنا يعترف لويس أن هذه الفتوى افتراضية لأن المسيحيين في إسبانيا لم يكونوا متسامحين , بيد أن الفتوى غير ناظرة للموضوع من جانبه الاجتماعي انما الجانب الديني المنفصل عن الاحتياجات الاجتماعية .

ويركز لويس على موقف ديني مؤداه خوف الفقهاء على المسلمين من ان يتنصروا ويرتدتوا ولكون المسيحية عندهم أمر منتقص القيمة فان المسيحيون لا يستحقون ان يجاورهم من هو افضل منهم

ويبرر لويس اضطهاد المسيحيين للمسلمين القاطنين في أوربا بالقول ((لأنهم يتحسسون أن بلدانهم يوما ما خضعت لسيطرتهم بينما لم تخضع للصينيين أو الهنود, ولأن حضارة الصين والفكر اليهودي التلمودي لم يهاجما حضارتهم كما هاجمها المسلمون بل لم تقدم هاتان الحضارتان نسخة تعتقد أنها أفضل من الأنجيل بوصفه كلمة الله الخالدة كما قدم المسلمون القران)) وبذلك يتحول التحليل التاريخي عند لويس الى تعبئة تحريضية وايجاد المبررات للسلوك العنصري الغربي ضد المسلمين

(1)م.ن ص32 .

يقول لويس : مع هذا الظرف جاءت الفتوى الدينية بكراهة الرحلات إلا للضرورة خشية الاندماج , على أن قضية الاندماج كانت في العقل الفقهي قضية شموليه ومتعددة الابعاد و خطيرة دينيا فهم يحرمون اندماج المسلم بغير المسلم واندماج الرجل بالمرأة , واندماج الدين بالعلم , واندماج الدين بالفلسفة رغم أنهم على علم كاف أن عددا من الذميين كانوا يتولون أعمالا مهمة في المجتمعات الإسلامية مثل الدبلوماسية , والتجارة والطب والكيمياء والترجمة وعندما افرزت تلك الفتاوى معطياتها وبعد تزايد النكسات والهزائم أفتى الفقهاء بجواز محاكاة الكفار بهدف التفوق عليهم ولكن بعد فوات الاوان ولم يفكر العقل الفقهي بسؤال لماذا كان الكفار هم الذين يقدمون الإنجاز الحضاري ؟ بل لم تطرح هذه الاشكالية على بساط البحث حتى القرن التاسع عشر عندما كتب شكيب ارسلان لماذا تخلف المسلمون وتقدم الغرب

في الفصل الثالث : كان لويس : يبحث عما أسماه عوائق التحديث والحداثة الاجتماعية والثقافية فيقول:

بعد الانتكاسات أعطى المسلمون اهتمامهم للتسلح والإنتاج الاقتصادي والإدارة الحكومية لكنهم نسوا أن يعالجوا مشكلات الموقف الفقهي من المرأة وإشكالية تعدد الزوجات , ونظام الحريم , والموقف من غير المسلم حتى أن المصلحين من المسلمين كانوا يخشون الحديث عن حقوق المرأة وضرب لذلك مثالا هو الباشا نامق كمال الذي اضطرته الهجمة الفقهية أن يترك المسار الذي بدأ به ومثله قاسم امين الذي نادى بحقوق المرأة في عام 1899 وربط بين تحرير المرأة وتحرير المجتمع والذي لاقى ردود فعل عنيفة[1]

لقد تحول السجال في شان النهضة الى تبريرات على اساس التفرقة بين الحداثة والتغريب , فالحداثة تغيير في سلوكيات استخدام التقنيات والتغريب تغيير في القيم العليا لسلوكيات المجتمع فشوهوا الوعي واعتبروا ان التحديث عبارة عن تغريب فكانت من مشاكلهم المستعصية مشكلة المرأة و مشكلة العلم ، لقد ترجم قاسم امين إلى اللغة التركية كتاب تاريخ الصراع بين الدين والعلم , وكان جزءا من عدد من المدونات التي تثير الانتباه إلى ضرورة اعتماد الطريق الأوربي للوصول للتقدم .

في الفصل الرابع : يرسم لويس العلاقة بين التحديث والمساواة الاجتماعية فناقش إقرار الإسلام للعبودية وتفاوت الحقوق بين الرجل والمرأة والمسلم والكافر وتعرض الى تعارض فكرة المواطنة مع فكرة الولاء للعقيدة فاستخدم فكرة الذمي والجزية في العالم الإسلامي والتي ظلت مشكلة بلا حل رغم تأثيراتها الكبيرة الخطرة على الاندماج الاجتماعي الحديث ولم يلتفت مفكر مسلم الى ان ذلك الامر حكم مرتبط بوقته وبظروفه او بظروف العالم آنذاك فكان ذلك مرتكز لتحريض الغرب لغير المسلمين من اتباع الأمبراطورية العثمانية على الإنفصال عنها [2] او المطالبة بالحكم الذاتي سعيا وراء تفكيكها واخيرا اغروها ضمن دول المحور في الحرب العالمية الاولى ولما انتصر الحلفاء فككوا ولاياتها وتقاسموها كغنائم للمنتصرين وانتهت الى الابد دولة الخلافة في

(1)م.ن ص63 .

(2)م.ن ص 79 .

الاسلام ليفتقد المسلمون الى نظرية بديلة لنظام الخلافة بحيث ظل حزب التحرير الاسلامي والاخوان المسلمون والجماعات السلفية تعتبر استعادة نموذج الخلافة هدف ديني وتسميه الفردوس المفقود وتبنته داعش والقاعدة واعلنت ما اسمته دولة الخلافة في صيف 2014 في الموصل

لقد اضافت مطالبات غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية الى اشكال الانفصال شكلا جديدا انتقل من الدين إلى العرق و أدى ذلك الى ظهور النزعات الانفصالية العرقية أو المطالبة بحكم ذاتي لدى بعض المقاطعات على اساس عرقي مما ادى إلى ضرورة إعادة النظر بالمركز القانوني لرعايا الإمبراطورية من غير المسلمين لدى فقهاء العثمانيين بيد ان مؤسسة الافتاء لم تتوصل الى رؤية انسانية تحتضن غير المسلمين , كل تلك الاخفاقات أظهرت طبقة من الإصلاحيين في تركيا خططوا لقراءة جديدة للإسلام كانوا يسمون بالاتحاد والترقي استغلتهم دول الغرب في الانقضاض على اخر تجارب دولة اسلامية كبيرة عابرة للقوميات والاديان

في الفصل الخامس : تكلم لويس عن العلمانية والمجتمع المدني وقد تحدث فيه عن الالتباس في مصطلح العلمانية وقرر أن أصول المسيحية الأولى أصول قابلة للنمط العلماني وزاد من ذلك القبول الاضطهادات التي تبنتها الكنيسة في سيطرتها على السلطتين الزمنية والروحية .فقامت الحركة البروتستانتية لتقرر علمانية النادي المسيحي وإن المسيحية بشكل عام والبروتستانتية بشكل خاص تعطي مجالا لبناء المجتمع المدني على قواعد علمانية ولا تتمتع اليهودية ولا الإسلام بمثل هذه القابلية [1] .

ويذكر لويس ان المسيحية تجاوزت ما درج عليه التفكير الديني من اقامة دولة دينية كما حصل للنبي يوسف (عليه السلام) الذي يعد أول من صاغ مفهوما للدولة الدينية ، واعتبر الرومان القدماء قيصر روما هو الرب فاتحد الله مع القيصر

أما المسلمون فالسيادة العليا عندهم (لله) والخليفة نائب عن الله فاتحد الزمني بالمطلق واستحكم الاستبداد السياسي على اساس ديني و يستشهد (لويس) في أطروحته بالتطبيقات التاريخية فيرى أن المأمون فرض على الدين نظرية خاصة للدولة (مذهب المعتزلة) وأن الجغرافية المذهبية والعقائدية عند المسلمين كلها رسمت بضغوط السلطة الرسمية من حيث انتشار المذاهب و النظريات

وإلى جانب ذلك فان الشريعة في الإسلام هي القانون الموحد الأشمل للدين والمجتمع والدولة التي تخضع لسيادة المسلمين اما الدنيا فبينما يوجد في الغرب قانونان القانون المدني , والقانون الكنسي ولا توجد طبقة كهنوتية كما نصت البروتستانتية تختص بالدين ففي الإسلام بعكس المسيحية فهناك قانون ديني ولا وجود لقانون مدني وهناك طبقة رجال الدين ، ويخلص لويس الى ان هذا التمازج والتداخل بين الدين والدولة في الإسلام لا يسمح بإقامة دولة علمانية يقول لويس : ان الاسلاميين ينتقدون العلمانية لانها استبدلت الله مرتين , مرة حين جعلت الشعب مصدر السلطات وأخرى حينما جعلت الوطن

(1)م.ن ص 85 .

موضوعا للولاء [1] لكن بعد نزاع طويل تحولت بلدان المسلمين إلى دول علمانية فعلا , وان بقت إسلامية إسما , ففي تركيا تجربة علمانية محضة وكثير من الدول هي مسلمة لكنها لم تجعل للشريعة سلطة إلا في نطاق الأحوال الشخصية .ويجري الآن صراع بين الدولة التقليدية وبين الحركات الأصولية التي تريد إقامة الدولة الدينية

بالمقابل : فقد إقيمت (إسرائيل) على اسس ليبرالية ديمقراطية رغم ان اساس الدولة كان اساسا دينيا ورغم انها تمنح رجال الدين نفوذا هائلا لكنها نجحت في تطبيق الديمقراطية والمجتمع المدني والحداثة .أما فكرة المجتمع المدني فهي في أوربا مقابل المجتمع الديني أما في العالم الإسلامي – فقد جعلوه مقابل عسكرة المجتمع .

أخيرا يقول لويس : صحيح أن العلمانية في أوربا كانت محاولة لحل الصراع بين الكنيسة والدولة لكنها تحولت الى فلسفة سياسية يمكن ان تمنع الدولة من التسلط على الدين وتسخيره لأغراضها وتمنع استخدام رجال الدين لقوة الدولة لرهاناتهم .وفي الفصلين الأخيرين :كانت رؤى لويس حول الوقت كزمن تاريخي , ومسار التحديث كفعل تاريخي , وينتهي إلى أن التغير الثقافي يحمل مفهوم التغريب ولا بد للحداثة من شيء من التغريب , فلا يمكن الفصل بينهما .

وبعد الفصل السابع عنون قسما تحت كلمة خلاصات اثبت فيها :

1- أن فهم الإسلام المتداول في القرن العشرين تسبب في ان يوجد للمسلمين عالما فقيرا وضعيفا وجاهلا يرغب ابناؤه الهجرة منه الى بلدان اوربا عصيانا لآراء الفقهاء.

2- أن شكل السلطة في العالم الإسلامي لا يزال كما كان دكتاتوريا ليس له من الحداثة والديمقراطية شيء ولم يتمدن الافي امتلاك أجهزة القمع .

3- أن تعثر مشروع النهضة في العالم الاسلامي مدة قرن دليل على أن الإسلام يستحيل أن يتبنى الحداثة .

4- أن تجربة الإسلام السياسي المعاصر مختلفة تماما عن تجربته الأولى [2] .

فما عسى ان يفعل المسلمون ؟

الردود على اطروحة برنارد لويس : تعرضت نظرية لويس الى انتقادات عدة منها

واثارت اراء لويس ردود افعال كثيرة أشير إلى بعض منها للكشف عن تداعيات النص الاستشراقي الامريكي على المشهد الفكري المعاصر :

١- نقد الان كريش

فقد نشر موقع (نواة) مقال لـ(بار آلان كريش) في أيلول /2005 حول العداء للإسلام , وتكلم عن مقال عن برنارد لويس الذي اسماه جينة الإسلام قال لقد ركزت مقالة برنارد لويس على المسبقات الأيديولوجية وافاد بانه لم يكن في تحليلية التاريخي موضوعيا إنما صاغ المعلومة التاريخية بنحو يفضي الى نتائج مخططة سلفا وان أبحاث لويس لم تتحرر من التزاماته السياسية وقد انتظمت أبحاث والتزامات لويس معا بخيط واحد لترسيخ فرضية ان العالم الإسلامي متحجر ومتخلف بنيويا وان تحديث هذا

(1)م.ن ص 89 .

(2)م.ن ص 119 .

العالم امر مستحيل مما يؤكد الاستنتاج أنه المكتشف الأسبق لنظرية صِدَام الحضارات التي كتبها هنتغتون فقد كان لويس قد اكتشفها منذ 1957 وتوالت عليها الدراسات لتظهر في صورة متكاملة بكتاب هنتنغتون .

-يؤخذ على لويس تبنيه لفكرة إن الصراع ليس بين الدول أو المصالح الاقتصادية والنفوذ والثروات إنما كان الصدام بين حضارتين ودينين , وانه بدء من لحظة تدفق المسلمين نحو سوريا إلى أسبانيا وكلها مناطق مسيحية فجاء الهجوم المضاد ممثلا بالحروب الصليبية , ثم جاء ت المرحلة الثانية للمسلمين التوسع التركي الإسلامي باتجاه أوربا الغربية فكان الهجوم المضاد الثاني للغرب بانتزاع البلدان الاوربية من العثمانيين ثم وقوع الشرق الأوسط كله تحت الهيمنة الغربية السياسية والاقتصادية والثقافية لأنهاء نموذج الخلافة او الدولة الاسلامية وقد استندت هذه التقارير الناقدة إلى Quarto, Gallimard Paris, 2005, p. 55وجاء فيه ان دعوة لويس دعوة تحريضية لاستمرار الحروب بين الامم واثارة النزاعات على خلفية دينية .

ويرى كريش : أن لويس لا يفسر حركة الشعوب للتحرر من الاستعمار الغربي بسببها الحقيقي , وإنما يراه موقفا سياسيا دوافعه العداء للثقافة الغربية , ويرى إن المسلمين إنما يكرهون الغرب ليس بسبب ما يفعله الغرب بهم من كوارث , وإنما بسبب رفضهم لقيم الحرية الغربية , ولآن المسلمين فقدوا جبروتهم منذ قرنين فانهم يعوضونها بكراهية الغرب ، وعلى هذه الخلفية يفسر تأميم قناة السويس وسقوط الشاه في ايران , وانتفاضة فلسطين , وحركة المسلمين في كوسوفو بانها معطيات لكراهية المسلمين للغرب وبه يفسر مساندة المسلمين ممثلين بتركيا العثمانية لدول المحور , والتحالف الغربي والاعتضاد مع الاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة ضد الغرب وتجد ذلك مفصلا في كتابه جذور الغضب الاسلامي The roots of Islamic anger

وأخيرا ينتهي (كريش) الى أن لويس يتعامل مع أحداث عشرة قرون التي تميزت بالكثير من الانشقاقات والتحالفات حتى مع القوى المسيحية تعاملا انتقائيا , ويزدري غريش بدعوى لويس انه يمتلك القدرة على اختصار ما يفكر به المسلمون من نخب وشعوب وأمم وطبقات ومذاهب وفرق متعددة في توصيفاته وتنظيراته.

2 - نقد د. أدوارد سعيد :يرد ادوارد سعيد على قول لويس ان (إن من يتنزه في شوارع القاهرة لا يسمع نوتات موسيقية لموزارت Mozar أو برامز Bramis) وهذا ليس صحيحا ويستطرد ان لويس لم يسمع في مقاهي لندن أو باريس الموسيقى العربية , ثم يقول :الم يعرف لويس ان هناك عدة عواصم عربية تملك معاهد جيدة للموسيقى وقد خرجت آلاف الموسيقين الممتازين وهم يؤدون العديد من الآوركسترات السمفونية

ثم يتساءل أدوارد :لماذا يستخدم لويس سلاح الموسيقى الغربية لمحاكمة الإسلام , ولماذا لا يأخذ بالاعتبار السجل الاستثنائي للموسيقى في العالم الإسلامي .ويختم أدوارد سعيد ان جوهر أيديولوجية لويس ان الإسلام لن يتغير وأن أية مقاربة سياسية تاريخية , أو جامعية للمسلمين عليها أن تبدأ وتنتهي من كون المسلمين هم المتخلفون لذلك

شاعت مقولة تسخر بلويس تقول (على الأرجح أن أحد العلماء الأمريكيين سيكتشف قريبا جينة الإسلام لتفسير ما يفرقهم عن سائر العالم المتحضر) . جاء ذلك في كتابه

Edward Said. Cite par shahidAlam r. Impossible Histories, why the many Islam's cannot be simplified

واستشهد ادوارد سعيد بالمقابل بشاهد التواريخ المستحيلة وتساءل لماذا لا يمكن تبسيط العديد من فنون الإسلام بمثل تبسيط لويس

3 -نقد هاشم صالح : يتركز نقد هاشم صالح وهو المترجم والمصاحب لمحمد أركون لموقف لويس من الحركات الأصولية المعاصرة ، فيقول :أن علته الوحيدة موقفه غير المقبول وغير المتوازن من الصراع الفلسطيني – الأسرائيلي , فهو ميال إلى الدولة الصهيونية وأنصارها في الغرب .وينقل هاشم صالح موقف محمد أركون من كتابات لويس بانها تنتمي منهجيا إلى ((المدرسة الاستشراقية التقليدية في علم التاريخ وقد ظهرت المنهجية الحديثة المتمثلة بمدرسة الحوليات الفرنسية بديلا لها)) ويصفه هاشم صالح أنه لا يموضع الحدث ضمن المدة الطويلة لتاريخ الإسلام كما يفعل أركون , ولا يأخذ بعين الاعتبار العدوان الذي يمارسه الغرب على الشعوب الأخرى .وانه لا يموضع الأصولية الإسلامية ضمن منظور مقارن وواسع مع بقية الأصوليات كي تفهم على حقيقتها فهو حينما يصرح بان معظم الإرهابيين اليوم هم من المسلمين يواجه بالاعتراض على عدم إبراز الإعلام الغربي للعمليات الإرهابية لغير المسلمين فيرد ذلك بالتوصيف الآتي :

يقول لويس : إن غير المسلمين من الإرهابيين يقدمون أنفسهم كقوى مضطهدة مثل (الباسك / إيرلندا) ولا يحشرون الدين المسيحي في عملياتهم أما الحركات الإرهابية للمسلمين فأنها تقدم نفسها بأنها حركات إسلامية تمارس القتل باسم الله والدين وتسمي هذا القتل جهادا .

فيرد عليه هاشم صالح : لقد حصل في أوربا قتال بالغ المأساة باسم المسيحية ومنها الحروب الصليبية , والحرب الأهلية فيما بينهم التي دامت (300) سنة , وكنموذج حرب الثلاثين عاما التي اجتاحت ألمانية وشرق أوربا في القرن السابع عشر , وكنموذج اخر محاكم التفتيش ،ان كل تلك المآسي جرت باسم الإنجيل ومباركة رجال الدين من كلتا الجهتين البروتستانتية والكاثوليكية .وعليه فلا ينبغي أن نحصر العنف بالإسلام إنما ينبغي أن نموضعه ضمن منظور مقارن وحينذاك سنكتشف أن جميع الأديان استخدمت لشر عنة العنف وليس الإسلام فقط .

إن برنارد لويس يرفض مقارنة الإسلام بالأديان الأخرى لكي يستطيع أن يلحق به وحده الصفات الدونية ومنها صفة الحث على ممارسة العنف وهذا غير صحيح تاريخيا أو منهجيا .

ويذكر لويس أن المسلمين يمارسون العنف الذي يرفضه القرآن وهو اعتراف منه بأن النص الشريف شيء والتابعون له شيء آخر ليثير فكرة الانفصام بين النصوص الاسلامية وبين ثقافة المسلمين لإن الناس يفعلون عكس مقتضى النص إذا ما دعتهم الحاجة إلى ذلك ثم يتعللون بالنصوص بعد ان يأولونها

يقول هاشم صالح انما تعلمناه من تجربة التاريخ ان ذلك جار في كل الأديان , فالمبادئ المثالية شيء والتطبيق العملي شيء آخر , وهذا يحصل في كل الإيدلوجيات وليس الأديان فقط , وللتحقق من ذلك أنظر ما حصل للماركسية

.وينقد هاشم صالح تفسير لويس لانتشار الأصولية الإسلامية , فيراها مفعمة بدافع مقاومة الإيدلوجيات المستوردة .والحق : إن الأصولية يجب ان تفهم مباشرة من عامة الناس لان مفاهيمها متجذرة تاريخيا في أعماق العقل الجمعي عند كل الاديان ومن السهل أن تعارض السلطة باسم الإيدلوجية الدينية وأن تستنهض ملايين الناس بها ولكن ليس من السهل أن تحرك الجماهير بالماركسية أو الليبرالية .لأن الدولة العربية نشأت وترسخت في صورة الدكتاتورية المستبدة التي تنهش كل أنواع المعارضات , لكنها مهما تطرفت في الاستبداد فلا تقوى على ضرب الكتلة التي تتراصف وراء مدعيات دينية مما ساعدها على البقاء , وجعل استخدام الدين كسلاح سياسي يحقق الكثير من أهدافها .ويستطرد هاشم صالح إن الأصولية في الاصل مفهوم بروتستانتي نُشِر في المجال الإسلامي إلى حد لم نعد باستطاعتنا تحاشيه وكان الصحيح أن نطلق عليها – الحركات المتزمتة دينيا , أو المتطرفون لإن الأصولية : تيار بروتستانتي انحرف عن الليبرالية وينادي بالعودة إلى الأصول اي

((الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد)) وينتهج التفسير الحرفي ويرفض التأويل المجازي او التاريخي و يرفض اللاهوت الليبرالي وقد شهد هذا التيار انتعاشا كبيرا بعد 11/أيلول

يقول هاشم صالح :أما في الإسلام فلا يوجد تيار ليبرالي يستطيع أن يقف بوجه التيار المتزمت المسيطر التاريخي ولا يوجد نقد تاريخي للنصوص الدينية كما هو حاصل في المسيحية .لقد وجد لاهوت عقلاني [1] – عند المعتزلة , والفلاسفة لاسيما عند ابن رشد – ولكنه ضمر ومات منذ زمن طويل , وانتصر التيار الحرفي الذي أسسه أحمد بن حنبل وتبناه ابن تيمية .وزاد فيه التشدد والخرافية محمد بن عبد الوهاب , والإخوان المسلمون .

وفي المجال الشيعي هناك تيار متزمت منغلق ظهر في القرن العاشر الهجري وتمت مواجهته بحركة منهجية وعقلانية,

ويشار الى ان المأساة الكبرى تكمن في استخدام أموال البترول في نشر الفهم الضيق للإسلام لاسيما للمهاجرين إلى بلاد الغرب , رغم أن هذا الفهم يتعارض كليا مع الحداثة العلمية والفلسفية المعاصرة , والحداثة السياسية المتمثلة بحقوق الإنسان والمواطنة والحريات الفردية والقيم الديمقراطية .

(1)التفسير العقلاني للدين .محمد مجتهد شبستري ص98

تحليل الخطاب الاستشراقي الأمريكي :

يبدو ان لويس واحد من ثلاثة منظرين مشهورين يتبنون نظرية تعتقد أن التاريخ قد وصل الى حلقته الأخيرة وهي ليبرالية الغرب ولم تعد الإنسانية قادرة على تجاوز هذا الإنجاز وما حققته من تقدم وعليه فإن المطلوب الأمريكي ان تجبر حضارات الشعوب , وثقافات الأمم كي تعترف بنقصها وقصورها أزاء حضارة الغرب (عامة) والموديل الأمريكي خاصة .

١- إن هذه المدرسة الاستشراقية, لا ترى الآن منافسا لحضارتها في الهند أو الصين , إنما تجمع على أن الإسلام هو ندها الأساس ومعادلها الموضوعي , ولما كان منطق هذه الحضارة الصراعية منطق إقصائي استئصالي , لا يؤمن بتكامل الحضارات بعد حوارها فإنهم مصرون على تفتيت الإيمان الإسلامي بمشروعهم العالمي وإنهاء القناعة لئلا تتكرر الفرضية التاريخية باكتشاف أن حضارة الغرب حضارة رقمية .

٢- ر بما نجد فرصة للاتفاق مع لويس في أن مشروعين حضاريين بدءا بالتنافس على إسعاد الإنسان في اللحظة التي تحول المشروع الإسلامي فعليا إلى مشروع عالمي وكان المعرقل له التداخل الاوربي كذلك الحال في :ان طبيعة هذا الصراع ليست طبيعة عقائدية إنما طبيعة معقدة مكونة من (القيم – الثقافة – الاقتصاد – البناء الاجتماعي) ووراء ذلك – رؤية حضارية كونية تستثمر أية فرصة للصدام ونشاطره في أن هذا الصراع لا يبحث عن الموائمة بين المكونات العامة للصراع.

٣- أن تجربة (ماليزيا) من عام 1985 التنموية تمت بأقل من ربع قرن ويعد ظهورها تجربة ناجحة ودليل على أن هناك فرصة للحداثة والتحديث في العالم الإسلامي .

٤- إننا نعتقد أن المسلك العنفي الدموي (للسلفية القتالية) لم تولد ولادة طبيعية وشرعية , إنما هي ظاهرة صنعتها الهيمنة الغربية قفزا على التراث الإسلامي السني الذي كان متمسكا بطاعة ولي الأمر فهي ولادة غير شرعية ولذلك ارتدت هذه الجماعات من مواجهة مع الغرب إلى مواجهة مع اتباع دينهم من الفقراء والمحرومين بحجة التكفير .

٥- إن خطاب الاستشراق المسيس منه بالخصوص , يعتمد عدم التفريق بين النص المؤسس والثقافة المؤسسة على فهم بشرى للنص , ويوظف أسوأ الاجتهادات البشرية لينسبها إلى الأصل المؤسس وهذه ظاهرة تكاد توسم عموم خطاب الاستشراق والخطاب العلماني العربي تبعا له .

٦- إن كتب لويس ومواقفه السياسية تخرجه من الرواق العلمي الموضوعي المحض إلى الرواق السياسي وبه نفسر توظيف المعرفة التاريخية لصالح القرار السياسي لذلك لا يمكن التعامل مع أفكار لويس بوصفها مخرجات موضوعية لبحث علمي .

٧- يلاحظ في نص (الأمريكان سكول) الاستشراقي أنها تريد أن تؤسس لصدام حضاري على أساس ديني محض , وفي ذات

الوقت تهدف من وراء هذا المدخل إلى هيمنات اقتصادية , استراتيجية , وهيمنة لنفوذ .

٨- يريد لويس أن يقنع الناس أن الخطأ يكمن في الإسلام نفسه , والحق أن قضية التخلف والتقدم العلمي وعلاقتهما مع فلسفة المجتمع شيء ومع الدين شيء آخر , وإلا كيف نفسر فقر الولايات في جنوب أمريكا وفي المكسيك وكيف نفسر تقدم الصين , وهونج كونج , مع أن هذه التجارب لا علاقة لها بالليبرالية المسيحية ولا بالإسلام .

٩- إن المشكلة التاريخية بين الكنيسة والتنوير لا يمكن أن تتحول إلى قانون للتخلف والتقدم في العالم كله , ولا تختزل تجارب الأمم كلها في تجربة أوربا الوسطى .

١٠- إن فساد السلطة الحاكمة , والحكومات غير الصالحة , وجهالة المتغلبين على الحكم لا يمكن أن يكون ناتج إسلامي بالضرورة .

١١- إن فتاوي الفقهاء بكراهة الرحلات مؤسس على فهم الفقيه للمصالح والمفاسد , وخطأ الفقيه محتمل لكنه ليس خطأ الإسلام .

١٢- ان قضية الاندماجات الثلاثة لا تساق أكاديمية بهذا الشكل الأكثر اجمالا وعمومية .

١٣- أن فقه المرأة أكثره فقه عرفي و لعل لويس وغيره يلفت الأنظار إلى أعادة النظر فيه وكذلك التكييف القانوني لمركز (المواطن) داخل دولة تحترم القيم الإسلامية .

١٤- إن موضوع (العلمانية)تلك الظاهرة التي أفرزها تاريخ أوربا الآن تحتاج إلى رسم علاقة سليمة بين الدين والدولة في المجتمعات الإسلامية وكذلك نظرية المجتمع المدني ليست بالضرورة ذات المنهج الاوربي .

المجلة الدولية للدراسات التاريخية والاجتماعية العدد 39تشرين الثاني نوفمبر 2024
ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

سلطات المحكمين وواجباتهم، بين واقع التشريعات التحكيمية، والاتفاقات الدولية في مجال التحكيم. -دراسة تحليلية وتفصيلية-

الدكتور بن صر عبد السلام
جامعة بومرداس
والأستاذة: بن صر حورية
جامعة أم البواقي

ملخص المداخلة

تدخل سلطات المحكمين وواجباتهم، من الأهمية الاستراتيجية في مجال التحكيم، وبالأخص في كيفية بدء إجراءات الخصومة وسيرها.

[1] أن نجاح التحكم يحتاج الى كفاءة عالية في المحكم، ودور استراتيجي بناء في إدارة دواليب الخصومة التحكيمية. كما أن سلطات المحكمين، تحتاج بالتبعية إلى واجبات أخلاقية وإلزامية في تسيير الخصومة التحكيمية من بدايتها الى غاية صدور الحكم التحكيمي فيها.

وإذا كان التحكيم هو ميزان العمل، وتقتضي سلامة هذا الميزان أن تكون هيئة التحكيم مجردة عن التأثير بالمصالح أو العواطف الشخصية، وملتزمة بالحياد والاستقلالية.

فإن الخصومة التحكيمية، تقتضي من هيئتها بعض الضمانات الأساسية، حتى يتحقق مفهوم التوازن الفني الدقيق وأهداف التحكيم، وسياسته التشريعية الكامنة وراء التحكيم في مدى سلامة إجراءاته ومرونتها

ولذا يرى معظم فقهاء التحكيم واحترام حقوق الدفاع التي هي من أغلي حقوق الانسان. [2]

وبالتالي خولت معظم التشريعات التحكيمية من هذا الباب ومن معظم الاتفاقيات الدولية في مجال تنفيذ الاحكام التحكيمية والاعتراف بها أن تمتاز هذه الأخيرة بسلطات حتى تمكنها من الاضطلاع بمهمتها.[3]

ناهيك عن هذه السلطات التي منحها المشرع إلى هيئة التحكيم، هناك مجموعة من الالتزامات تمثل واجبات قانونية على الهيئة التحكيمية، وهي بمثابة ضمانات لعملية التحكيم وللأطراف، وتعتبر مبادي ثابتة لاجدال فيها.

[1] عاطف محمد الفقي: (2012): التحكيم التجاري متعدد الأطراف - دار النهضة العربية القاهرة- مصر الطبعة 212 – ص 197.

[2] أحمد فتحي سرور:/ الشرعية والإجراءات الجنائية -دار النهضة العربية- الطبعة 1977- ص187 وما بعدها.
طلعت دويدار:/ ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم دار الجامعة الجديدة الطبعة 209 ص 136.

[3] فاروق ملش:/ دور القضاء المصري بشان التحكيم وفقا لقانون التحكيم -بحث مقدم الى مؤتمر القانون التجاري الدولي القاهرة من 25 إلى 27 مارس 1995 ص2 وما بعدها.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ومن خلال هذه اللمحات الوجيزة، وإدراكا ما لسلطات المحكمين من أهمية، نتساءل هل سلطات المحكمين وواجباتهم كمبادئ أساسية، تظهر من خلال إجراءات الخصومة التحكيمية؟ أم هي مبادئ تعكس أهمية الخصومة والحكم التحكيمي، لإعطائه حجية اكتساء الأمر بالتنفيذ.

هذه الإشكالية تبرر ما مدى فعالية التحكيم من جهة، وما مدى حجية الاحكام التحكيمية من جهة أخرى في ظل المبادئ التحكيمية المكرسة تشريعيا واتفاقيا؟

ونظرا لأهمية جدوى الدراسة، سنتحدث في بادئ الأمر على سلطات المحكمين بين مقتضيات التشريع التحكيمي وما بين الاتفاقيات الدولية بهذا الشأن في مبحث أولي، مع إبراز جملة من السلطات في مطالب متنوعة بالدراسة والتحليل، ثم نبين ما هي واجبات المحكمين ودورها الاستراتيجي في فعالية الأحكام التحكيمية ونفاذها، في مبحث ثان، مبرزين ما هي هذه الواجبات الأساسية التي تقع على المحكمين قبل إصدار أحكامهم.

وفي نهاية الدراسة، نبين أهمية ودور سلطات المحكمين وواجباتهم في خاتمة معبرة عن واقع التحكيم بين التشريع والاتفاقيات الدولية وكذا ماهي النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة.

الكلمات المفتاحية: / سلطات المحكمين – واجباتهم – واقع التشريعات – الاتفاقيات الدولية.

Summary of the intervention

- The powers and duties of arbitrators are of strategic importance in the are a of arbitration, and in particular in h ow adversarial proceedings are initiat ed and conducted.

Therefore, most of the arbitrators are of t he opinion Successful governance requi res high court efficiency and a strategic a nd constructive role in the management of adversarial tires. Moreover, the power s of arbitrators, by extension, require mo ral and mandatory duties in the conduct of arbitral litigation from the ou tset to the award.

If arbitration is the balance of labor, the i ntegrity of that balance requires that the arbitral tribunal be free from influence o ver personal interests or emotions, and c ommitted toimpartiality and independen ce.

Adversarial litigation requires some fund amental safeguards from its body, so that the concept of a delicate technical balan ce and the objectives of arbitration, and i ts legislative policy underlying arbitratio n in the integrity and flexibility of its pro cedures, and respect for the most precious human rights of the defense, can be rea lized.

Consequently, most of the arbitral legisla tion in this section and most of the intern ational conventions on the implementati on and recognition of arbitral awards hav e empowered thelatter to carry out its task.

Apart from these powers granted to the a rbitral tribunal by the legislature, there is

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

were highlighted in a conclusion reflecti ng the reality of arbitration between legis lation and international conventions as w ell as the conclusions and recommendati ons of the study.

Keywords: / Powers of arbitrators - Duties - Reality of legislation - International conventions.

المقدمة: سلطات المحكمين وواجباتهم، بين واقع التشريعات التحكيمية، وواقع الاتفاقيات الدولية بشأن مجال التحكيم.

دراسة تحليلية وتفصيلية.

قال تعالى في سورة النساء: "فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما." [1]

وانطلاقا من هذه الآية الكريمة، التي بينت فكرة القضاء التحكيمي، وماهي مميزاته الأساسية في حل النزاع النهائي، وما هي مستلزمات القضاء التحكيمي وواجبات المحكمين في مجال القضاء بالتحكيم. وما هي الضوابط القانونية كممارسة حق التقاضي من جهة وحق القضاء من جهة أخرى.

فإن إقامة العدل، ونفاذ القانون هي إحدى سمات وظائف القضاء والقضاء التحكيمي، ولضمان حماية الحقوق وتحقيق العدل والعدالة بصورها المختلفة والمراكز القانونية للمتخاصمين. [2]عززت الآية 85 من سورة

[1]الآية 65 من سورة النساء مدنية وآياتها 176.

[2] الآية 85 من سورة النساء مدنية آياتها 176.

a set of obligations that are legal duties of the arbitral tribunal, serve as guarantees for the arbitral process and th e parties, and are considered undisputed principles.

From these brief glimpses, and recognizi ng the importance of the powers of the ar bitrators,

we wonder whether the powers and dutie s of the arbitrators are as basic principles , reflected

through the arbitral adversarial proceedi ngs? Or are they principles that reflect th e importance of adversarial and arbitral a wards, to give them the authority to acqu ire execution orders?

This problem justifies how effective arbi tration is on the one hand, and how auth oritative are

the arbitral rulings on the other hand, in t he light of the arbitration principles ensh rined in legislation and the Convention?

In view of the importance of the study, we shall first discuss the powers of the ar bitrators between the requirements of arb itration legislation and the relevant inter national conventions

with a preliminary examination, highlig hting a number of authorities in various r equests for study and analysis.

We shall then explain what the duties of the arbitrators are and their strategic role in the effectiveness and enforcement of t he arbitral awards. In a second study, we shall highlight the basic duties that the a rbitrators have before they are sentenced.

At the end of the study, the importance a nd role of the powers and duties of the ar bitrators

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

النساء هذه الحقوق والمراكز القانونية لقوله تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل".

وإذا كان العدل هو أساس الملك، تكون العدالة الرضائية تقوم على أساس الموائمة كي تنال رضا وقبول طرفي النزاع، بما يحقق السلام والعدالة الاجتماعية، فإنها تكون أكثر إيجابية وفعالة.[1] من العدالة العامة المبنية على النصوص القانونية المجردة.

حتى وإن كان قضاء الدولة كطريق أصيل لحسم المنازعات لم يقم بأداء رسالته على الوجه المنشود، نتيجة إطالة اجراءاته وازدحام المحاكم بالكم الهائل من القضايا وبطء إجراءات التقاضي، وتعدد درجات التقاضي.[2]

مما أدى الى التفكير في نظم تتلافى كل هذه العيوب، وإقامة عدالة مفادها الطمأنينة وتثمين علاقات الأشخاص فيما بينهم أدى الى التفكير في اللجوء الى الطرق البديلة، ومنها التحكيم كوسيلة سلمية وودية ومحايدة وسريعة ومرنة، هي تحقيق العدالة الرضائية بينهم.[3]

وبالتالي لم تعد السلطات التي منح المشرع في مجال التحكيم كافية، ما لم يراع المحكم أو هيئة التحكيم بعض الواجبات القانونية، تقع على عاتق المحكمين، تمثل في التحكيم أهم الضمانات لعملية التحكيم وللأطراف، إذ أصبحت لا جدال فيها، إذ تعطي الحكم التحكيمي، نزاهة وحيدته وثقتهم به.

فما على المحكمين احترام هذه الضمانات، أيا كان نوع التحكيم، وهذه الواجبات كثيرة، سنتطرق إليه في المبحث الثاني بالدقة والتفصيل لتتويج هذه الدراسة بنوع من القراءات المرينة لبيان ماهي سلطات المحكمين، وهل هي وحدها كافية؟ أم لا بد من وضع الهيئة التحكيمية والتساؤل، ما مدى التقيد بالواجبات والالتزامات أمام الأطراف، للوصول الى أحكام، تجد صداها أما الدول المضيافة نفاذها.

وهذا ما أقرته اتفاقية نيويورك في مادتها الخامسة.[4]

ولكي نبين الأهمية من الدراسة،أرتئينا في بادئ الأمر التطرق إلى إشكالية الدراسة، ثم ماهي أهميتها وأهدافها والمنهج المتبع في الدراسة، وماهي تقسيماتها على النحو الآتي:

أولا: إشكالية الدراسة.

تحدثنا في هذه الدراسة، عن مدى أهمية سلطات المحكمين وهل هي المعيار الأساسي والفعال في إنجاح خصومة التحكيم؟ أم لم تعد سلطات المحكمين كافية كمعيار إجرائي في الخصومة ونفاذ الاحكام بعد صدورها، فالسلطات ومهما كان دورها فعال، فلا بد

---

[1] خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: (2013) مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي -دار النهضة العربية مصر ص06 وما بعدها- G. cournet j foyer procedeur civil, 3 éme P.U.F Paris 1996 P 91.

[2] خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: مفهوم الحكم في التحكيم التجاري الدولي -المرجع السابق- ص7و6.

[3] عزمي عبد الفتاح (1991) قواعد الاختصاص والاجراءات في أحكام المنازعات المدنية البسيطة -الندوة المشتركة المصرية- الفرنسية – حول تسوية المنازعات المدنية البسيطة باستخدام الحلول التشريعية والتقنيات الحديثة القاهرة أيام 18-1989/12/20 بند 4 ص32.

[4] انظر أحكام المادة (5) من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها الصادرة بتاريخ: 1958/06/10 والتي دخلت حيز التنفيذ في 1959/07/08.

محمد أحمد الصانوري (2005) دور المحكم في خصومة التحكيم الدولي الخاص -دار الثقافة عمان ص192.

من تقيد المحكمين ببعض الواجبات في إضفاء المرونة والسرعة في الفصل في الخصومة التحكيمية؟ فكلاهما معياران جوهريان في إجراءات بدء الخصومة وإصدار بشأنها الأحكام التحكيمية.

وبالتالي فلا مجال لبدء الخصومة، بدون بيان دور وأهمية سلطات المحكمين من جهة , وبيان دور و أهمية واجبات المحكمين من جهة ثانية إشكالية متلازمة لنوع من هذه الدراسات.

ثانيا: أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز أهمية وفعالية مدى وجوبية تكريس هذه المبادئ قبل بدء إجراءات الخصومة والفصل في النزاع، وتظهر هذه الأهمية كذلك أثناء مجريات الإجراءات، في تكريس جملة مبادئ وواجبات كاحترام حقوق المتقاضين والدفاع والمساواة بين الخصوم، ومبدأ المواجهة.

هذه المبادئ أساسية، ولذا أعطاها المشرع أهمية بالغة، حتى يتسنى للهيئة التحكيمية إضفاء مرونة الإجراءات وإصدار أحكام نهائية قابلة للنفاذ الوطني والدولي.

وبالتالي تتجلى هذه الأهمية أيضا في الاعتراف بالأحكام التحكيمية سواء أكانت وطنية أم أجنبية، وهذا ما كرسته اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في الدول المضيافة.[1]

ثالثا: أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهداف استراتيجية، يضعها الباحث من خلال دراسته للموضوع، والوقوف على متطلبات دراسته لمثل هذه المواضيع.

وبما أن دراسة سلطات المحكمين وواجباتهم، من أهم الدراسات في باب التحكيم والخصومة التحكيمية، مما أدى بنا إلى بيان الأهمية من جهة، ودراسة الأهداف من جهة أخرى.

وبالتالي يقع على هذه الدراسة، هدفين أساسيين وهما الهدف الخاص، هو تمكين أطراف الخصومة من مبدأ المساواة في جميع الإجراءات، ابتداء من فتح مجالها إلى غاية الفصل فيها.

أما الهدف العام من الدراسة، لسلطات المحكمين وواجباتهم هو جعل الأحكام التحكيمية، تحوز على الحجية والنفاذ عبر البلد المصدر لها، وكذا عبر الدول المضيافة لتنفيذها.

وهذا هو الأهم من أهداف الدراسة لمثل هذه الموضوعات لا سيما أن ميزة التحكيم تكريس مبادئ المساواة والمواجهة والدفوعات، واحترام حقوق الدفاع والأطراف. [2]

رابعا: منهج الدراسة

[1] انظر أحكام المادة (5) من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ الاحكام التحكيمية والأجنبية المرجع السابق.

[2] أنظر أحكام المواد: 605 و606 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 الصادر في 2008/02/25.
- أنظر أحكام المادة (5) من اتفاقية نيويورك المرجع السابق
- أنظر أحكام المادة (3) من بروتوكول جنيف لعام 1923
- أنظر أحكام المادة (1) من اتفاقية جامعة الدول العربية لعام 1952
-أنظر أحكام المادة (1/9) من الاتفاقية الأوروبية لعام 1961.

أولت معظم الدراسات أهمية بالغة، ولا جدال في ذلك، لكون أن مثل هذه المواضيع المتعلقة بصفة عامة بمجال التحكيم وبصفة خاصة من يقود عملية التحكيم بدء من إجراءاتها إلى غاية الفصل في النزاع.

ولذا تحتاج هذه الدراسة إلى منهجين في بالغ الأهمية، وهما المنهج المقارن والمنهج الاستدلالي الاستقرائي، للتحليل والوقوف على الدراسات السابقة، حول مدى فعالية سلطات المحكمين في الخصومة التحكيمية، وما مدى إتباع السلطات بجملة من الواجبات كمبادئ أساسية متبعة في إجراءات الخصومة.

مما ركزنا على المنهج المقارن، لبيان فعالية هذه الأخيرة من خلال الامتياز الذي أعطته مختلف التشريعات المقارنة في مجال التحكيم، سواء أكانت وطنية أو أجنبية، أو كانت اتفاقيات دولية تخص التحكيم.

أما المنهج الاستقرائي الاستدلالي، فيبرز جملة من القراءات والتحليلات لهذا الموضوع.

وبالتالي يمكن القول، أنه من الضروري إتباع هذين المنهجين، كونهما يعطيان دور وأهمية هذه المبادئ التي تقع على عاتق الهيئة التحكيمية لحجية ونفاذ أحكامهم.

خامسا: تقسيمات الدراسة

ونظرا لأهمية هذه الدراسة ودورها الاستراتيجي في الخصومة التحكيمية، وفعالية المبادئ المستخلصة من جدية سلطات المحكمين وواجباتهم المقدسة في إجراءات النزاع التحكيمي.

ركزنا في بادئ الأمر، على سلطات المحكمين بين مقتضيات التشريعات التحكيمية، والاتفاقيات الدولية كمبحث أولي، بالدراسة والتحليل لجملة من السلطات في شكل مطالب وفروع، ثم خصصنا في الجانب الثاني الحديث عن واجباتهم، من مقتضيات التشريع والاتفاقيات الدولية كذلك بالدراسة والتحليل، لأهم النقاط عبر المطالب والفروع وتوجت هذه الدراسة بخاتمة وبعض النتائج والتوصيات المستخلصة من أهمية الدراسة.

المبحث الأول: سلطات المحكمين، بين مقتضيات التشريعات التحكيمية والاتفاقيات الدولية.

أولت معظم التشريعات التحكيمية، ومنها الاتفاقيات الدولية بالمبادئ الأساسية والجوهرية، التي تقع على عاتق الهيئة التحكيمية، والتي تدخل في نطاق سلطات المحكمين وواجباتهم قبل الشروع في إجراءات الخصومة أو بعد مباشرتها[1]

ونظرا لهذه الأهمية الإجرائية التي منحتها كافة التشريعات التحكيمية حفاظا على مكانة التحكيم وقدوسيته، وحفاظا على حجية الأحكام التحكيمية ونفاذها في الدولة المصدرة لها، وخارج الدولة في الدول المضيافة.

لجأت معظم الاتفاقيات الدولية إلى تكريس سلطات المحكمين وواجباتهم، وبينت مكانة وفعالية هذه

[1] أنظر أحكام المادة: 1044 و1045 و1046: من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر في: 2008/02/28 في باب التحكيم الفصل الأول.

- أنظر أحكام المادة: 145 فقرة 1 من التحكيم السوداني لعام 1974.

- أنظر أحكام المادة:264 و265 من التحكيم العراقي رقم 83 لعام 1961.

- أنظر أحكام المادة: 1460 من التحكيم الفرنسي الصادر بمرسوم: 1980/05/14

السلطات وهذه الواجبات قبل مباشرة الخصومة، وحتى أثناء إجراءاتها.

وهذه المبادئ جسدتها معاهدة جنيف في أحكامها لا سيما المادة (3) منها [1] وكذا معاهدة واشنطن في أحكام المادة (41) [2] وكذا القانون النموذجي اليونيسترال للتحكيم التجاري الدولي في أحكام مادته 16 فقرة (1) [3] وكذا اتفاقية نيويورك في أحكام مادتها الخامسة [4]فقرة ج و ها منها

كما عززت الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي هذه المبادئ الإجرائية بدورها في أحكام مادتها (6) [5]

ومن هنا يمكن القول، أن هذه الإجراءات التي كرّسها المشرع التحكيمي وعززتها كافة الاتفاقيات الدولية تعطي لا محال الأهمية والفعالية، لا للمحكمين فحسب بل حتى للأحكام التحكيمية ونفاذها دوليا، في الدول المضيافة، وتتجنب الهيئات التحكيمية مسألة بطلان أحكامهم.

وعلى ضوء هذه اللمحة الوجيزة، لميزة السلطات والواجبات المقدسة لتشكيلة المحكمة التحكيمية من جهة ولسلامة إجراءات الخصومة التحكيمية من جهة أخرى سنتناول مجال السلطات في ظل التشريع التحكيمي وكذا الاتفاقيات الدولية من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: سلطات المحكمين في ظل التشريعات التحكيمية:

سنتناول بصورة دقيقة وموجزة ومعبرة عن مدى أهمية الأدوار الفعالة من هذه السلطات، في إجراءات الخصومة التحكيمية ومدى دورها في تفعيل الإجراءات بدء من تحديد القواعد الإجرائية والموضوعية واتخاذ كافة التدابير التي يراها المحكمون ضرورية، قبل النطق بالأحكام [6]

ناهيك أن هذه السلطات أولتها الاتفاقية مكانة هامة واستراتيجية لاسيما أحكام المادة (5) فقرة أ وب و د{ من اتفاقية نيويورك، وأحكام المادة (1) فقرة ب والمادة (4) فقرة (ب) والمادة (5) فقرة -2) والمادة (9) فقرة (د) من الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي واحكام المادة (10) فقرة 1و2و3 و 21 فقرة 1و2 و3و4 من قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وأحكام المادة 16 فقرة 1و2و3 والمادة 17و18و19 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (اليونسترال) وأحكام المادة 25 فقرة

[1] أنظر أحكام المادة (3) من معاهدة جنيف الأوروبية لعام 1961.

[2]أنظرأحكام المادة 41 فقرة 1 من معاهدة واشنطن لعام 1965.

[3]أنظر أحكام المادة 16 فقرة 1 من القانون النموذجي اليونيسترال للتحكيم التجاري الدولي لعام 1985.

[4] أنظر أحكام المادة (5) فقرة ج و هـ من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية المرجع السابق.

[5] أنظر أحكام المادة (6) فقرة (د) من الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي المعقودة في جنيف في 21 نيسان 1961.

[6] أنظر أحكام المواد: 1044 و 1045 و1046و1047و 1048 و1019و1023و1043 من قانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، في باب التحكيم الفرع الثاني في الخصومة التحكيمية,

- انظر أحكام المادة: 1460 و1461 و1471 من القانون الفرنسي المرجع السابق,

-انظر أحكام المادة: 182و183و184و185 و186و187 من القانون السوسري الصادر في 1987/12/18.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

(1) من اتفاقية البنك الدولي بشأن تسوية منازعات الاستثمار.[1]

وعلى ضوء هذه اللمحة الوجيزة لسلطات المحكمين في ظل التشريعات التحكيمية، سنتطرق الى هذه السلطات عبر الفروع الاتية:

الفرع الأول: سلطات المحكمين في الفصل في الدفوع المتعلقة باختصاصهم.

لقد اهتمت معظم التشريعات التحكيمية، بهذا المبدأ الاجرائي بعد إحالة النزاع التحكيميأمامها، فقبل مباشرة الإجراءات التحكيمية، أوجبت التشريعات التحكيمية أن ينظر المحكمون في جميع الدفوع المتعلقة باختصاصهم لأن في رأي أغلب الشراح لهذه المسألة [2]أن المحكم كالقاضي يملك سلطة المبادرة في التحقيق من اختصاصه بموضوع النزاع objet du litige، وذلك قبل الخوض في إجراءات التحكيم.

ولذلك فأهمية الاختصاص، تشكل عنصرا جوهريا في جميع الإجراءات سواء أكانت أمام القضاء العادي أو حتى أمام المحاكم التحكيمية، حتى تحوز الأحكام التحكيمية على حجية الشيء المقضي فيه، و اكتساء الصيغة التنفيذية لتنفيذه.[3]

فالمحكم هو المختص بتحديد اختصاصه، وهو ما يعرف بمبدأ الاختصاص بالاختصاص، كالدفع بعدم اختصاصه فعلى هيئة التحكيم، أن تراعي هذا المبدأ الجوهري والأساسي قبل اصدار أحكامهم، وهذا ما عبرت عنه محكمة النقض بفرنسا بقرار في 2001/06/17 مدني.[4]

الفرع الثاني: سلطات المحكمين في اتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية

من أهم سلطات المحكمين، سواء في ظل التشريعات التحكيمية أو حتى في الآراء والنظريات الفقهية

---

[1] انظر أحكام المادة 5 فقرة أ وب ود من اتفاقية نيويورك المرجع السابق.

- انظر أحكام المادة: 4و5و9 من الاتفاقية الأوروبية المرجع السابق.

- انظر أحكام المادة /10و 21 من قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتحكيم التجاري الدولي المرجع السابق.

- احكام المادة /16و17و18و19 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي -المرجع السابق.

[2]حسني المصري (2006): التحكيم التجاري الدولي -دراسة مقارنة- دار الكتب القانونية – مصر- ص 232

- boisséson (M) et juglant (M) (1983) le droit français de jurictionairesjoly : paris p.5

- فاروق ملش (1990): دور القضاء المصري في شأن التحكيم وفقا لقانون التحكيم، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون التجاري الدولي بالقاهرة أيام 25 و27 مارس 1990 ص 02 المرجع حسني المصري المرجع السابق ص232.

- أنظر أحكام المادة: 1044 و1045 و1046 من التحكيم الجزائري المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: 264 و265 من التحكيم العراقي المرجع السابق

u

- أنظر أحكام المادة: 22 من التحكيم المصري المرجع السابق

[3] أنظر أحكام المادة 600 و605 و606 من قانون رقم: 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر في 2008/02/25 في باب تنفيذ الأحكام الأجنبية.

- أنظر أحكام المادة (5) من اتفاقية نيويورك المرجع السابق

[4] نقض مدني في: 2001/06/17 طعن رقم 291 لعام 2001 مجلة التحكيم العربي العدد (5) ص 198 لعام 2001.

- نقض مدني في: 2010/02/23 طعن رقم 196 مجلة التحكيم العربي العدد (5) 198 لعام 2001.

- أحكام المادة: 1466 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

والقضائية، أن تراعي أهمية التدابير واتخاذها، كتدبير مؤقتة أو تحفظية، سواء أكان تحكيم وطني أو دولي.

وهذه التدابير مهمة جدا في النزاعات التحكيمية، وتتماشى مع طبيعة الخصومة القائمة بين أطراف الخصومة، وتمثل كتعيين حارس قضائي على مال معين، أو طلب من الخصوم توقيع حجز تحفظي، أو طلب بيع بضاعة قابلة للتلف، او طلب حفظ البضاعة المتنازع عليها بأحد المخازن او طلب تقديم ضمان أو طلب تعيين خبرة لحين الفصل في الموضوع.[1]

ويرى من جهة أغلب الشراح [2] Boissesson et juglartفان هذه التدابير المؤقتة أو التحفظية، لا تمس بأصل الحق أو موضوع النزاع، لأن سلطة الفصل في هذا الموضوع، تنعقد لمحكمة التحكيم وحدها بناء على اتفاق الاطرافإلا أن هذا الاتجاه لم يمنع من الاعتراف لمحكمة التحكيم في فرنسا بسلطة اتخاذ التدابير المؤقتة أو التحفظية في موجهة أحد الطرفين بناء على طلب الطرف الآخر.[3]

الفرع الثالث: سلطات المحكمين في تحقيق الإجراءات لخصومة التحكيم:

تكتسي هذه الأهمية دورا استراتيجيا في تخفيف الإجراءات لانطلاق خصومة التحكيم بدءا من قيد الدعوى التحكيمية إلى غاية الفصل فيها. [4]

وهذا النهج سارت عليه كافة التشريعات التحكيمية، سواء أكانت وطنية أو أجنبية أو دولية، وكان هذا المبدأ السائد في فرنسا، قبل صدور قانون المرافعات الجديد لعام 1980 [5] أن المحكم يلتزم باتباع القواعد الإجرائية المنصوص عليها في قانون المرافعات، الا إذا اتفق طرفا التحكيم على خضوع خصومة التحكيم لقواعد إجرائية أخرى. [6]

---

[1] أنظر أحكام المادة: 1046 و1048 و1049 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

- خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص 208

- أنظر أحكام المادة: 24 من التحكيم المصري المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: 40 من التحكيم الأردني المرجع السابق.

[2]Cassation commerciale du 03 juillet 1951 dallouz 1951. 701 cas.com 04 novembre 1959 gaz.pal 1960.1.191. Paris 03 juillet 1979. G.C.p 1980.2.13389, not couches.

- أنظر أحكام المادة: 173 فقرة 1 مرافعات كويتي.

- أنظر أحكام المادة: 39 تحكيم انجليزي.

- أنظر أحكام المادة: 24 تحكيم عماني.

- أنظر أحكام المادة: 17 تحكيم بحريني.

[3]أنظر أحكام المادة: 1009 و1019 و1020 و1022 و1043 و1046 و1048و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

[4] قانون المرافعات الفرنسي الجديد الصادر بمرسوم 1980/05/14الكتاب الرابع الباب الأول: العقود التحكيمية

[5]أنظر أحكام المادة (9) من قانون التحكيم المصري المرجع السابق.

ونصت المادة 1009 مرافعات فرنسي على هذا المبدأ:

[6] Les parties et les arbitres suivront dans la procédure, les délais et les formes établis pour les tribunaux, si les parties n'en ont autrement convenues.

إلا أن هذا المبدأ لم يعد هو الاجراء المناسب، فأصبح الأصل أن المحكم لا يتقيد في خصومة التحكيم بقواعد القانون الاجرائي قانون المرافعات، ومن ثم أن الاتفاق يمنح له حرية تحديد القواعد الإجرائية التي تخضع لها خصومة التحكيم بالنحو الذي يوفر السرعة والفعالية.[1]

وبالتالي هذا المبدأ كرسته التشريعات التحكيمية، كإجراء لتحقيق إجراءات الخصومة من جهة، ومن جهة لسرعة الفصل في النزاع، والفعالية في الأحكام والنفاذ.

الفرع الرابع: سلطات المحكمين في تحديد القواعد الإجرائية لخصومة التحكيم

منحت التشريعات التحكيمية، للمحكمين سلطة تحديد القواعد الإجرائية لخصومة التحكيم، وهذه الميزة عادة ما تشمل اتفاق التحكيم، ويتقيد المحكمون بما يتفق عليه الطرفان، وقد يشتمل هذا الاتفاق في اتباع القواعد الإجرائية المنصوص عليه في قانون المرافعات، وقد يتبع المحكمون قواعد إجرائية اتفاقية. [2]

ونظرا لأهمية هذا المبدأ، يلتزم المحكمون باتباع القواعد الإجرائية التي اختارها الطرفان في اتفاق التحكيم، وإلا كان حكمهم على خلافها باطلا، لتجاوزه ذلك الاتفاق.[3]

وبخلاف ذلك، أجاز المشرع في باب التحكيم للهيئة التحكيمية حرية تحديد القواعد الإجرائية التي يتبعونها في خصومة التحكيم.

وكانت أحكام المادة 1019 و1040 و1043و1050 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية في باب التحكيم، يلتزم المحكمون بكل الأوضاع المقررة أمام الجهات القضائية، مالم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، وعزز المشرع هذا المبدأ من خلال مضامين الاتفاقية التحكيمية، وإلا جاز للمحكمين اختيار ما يرونه ملائما للنزاع. [4]

وذلك لتحقيق مبدأ السرعة والفعالية في الإجراءات وحتى في اصدار الأحكام ونفاذها.

الفرع الخامس: سلطات المحكمين في تحديد القواعد الموضوعية للنزاع.

من اهم سلطات المحكمين، سلطة تحديد القواعد الموضوعية وهذا أشارت اليه معظم التشريعات

---

[1] أنظر أحكام المادة: 1007، 1019، 1043، 1046 و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: 182 فقرة 1 من قانون المرافعات الكويتي المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 25 من التحكيم المصري المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 1460 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 754 من التحكيم الليبي لعام 1954.
- أنظر أحكام المادة: 04 من التحكيم الأردني رقم 18 لسنة 1953.
- أنظر أحكام المادة: 265 و266 و267 من التحكيم العراقي رقم 83 لعام 1973.

[2] أنظر أحكام المادة: 1007، 1019، 1020، 1023،1043 و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

[3] حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص 242.

[4] انظر احكام المواد: 1019و1040و1043و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

- انظر احكام المادة 754و756 من التحكيم الليبي المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 265 من التحكيم التونسي المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 523 من التحكيم السوري رقم 84 لعام 1953.
- انظر احكام المادة 252 265 و266 و267 من التحكيم العراقي المرجع السابق.

التحكيمية، في هذا المجال[1]وتحديد القواعد الموضوعية، هي من صميم الخصومة التحكيمية والتي تراها الهيئة التحكيمية أصلح لتطبيق موضوع النزاع.

وقد نصت احكام المادة 1474 من القانون الفرنسي من أن: " المحكم يفصل في النزاع طبقا لقواعد القانون ما لم يخوله الطرفان في اتفاق التحكيم ويقصد به القواعد الموضوعية الواجبة التطبيق في النزاع" [2]

وتبقى هذه السلطة ذات أهمية في تحديد القواعد الموضوعية للنزاع، والتي تراها أطراف النزاع، هي الأساس في إجراءات الخصومة، إلا إذا لم يتفق الطرفان على ذلك أجاز المشرع للهيئة التحكيمية البحث عن القواعد الموضوعية الأكثر موضوعية، اتصالا بموضوع النزاع، واخضاعه للقواعد الموضوعية في هذا القانون. [3]

ومنح المشرع الجزائري لهذه السلطة مكانة خاصة، من خلال أحكام المواد 1043 و1050 من التحكيم التجاري الدولي الصادر بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، في باب التحكيم على وجوبية ضبط الاتفاقية التحكيمية كل المسائل الإجرائية والموضوعية، وفي حالة غياب ذلك تفصل الهيئة التحكيمية حسب قواعد القانون والأعراف التي تراها ملائمة. [4]

وبهذه الدراسة الموجزة، عن سلطات المحكمين في ظل التشريعات التحكيمية، سنتطرق الى سلطات المحكمين في ظل الاتفاقيات الدولية، في المطلب الموالي:

[1] انظر أحكام المادة 1023 و1043 و1047 و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 1/182 مرافعات كويتي المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 25 من التحكيم المصري.
- انظر احكام المادة 1460 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق.

[2] انظر احكام المادة 1474 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 1019 و1040 و1043 و1050 من قانون 08-09 المرجع السابق.
- انظر احكام المادة 145 فقرة 1 من التحكيم السوداني رقم 66 1974.
- انظر احكام المادة 754 و756 من التحكيم الليبي لعام 1954.
- انظر احكام المادة 264 و276 من التحكيم التونسي رقم 130 في 1959/10/5 .
- انظر احكام المادة 5 و4 من التحكيم الأردني رقم 18 لعام 1953.
- انظر احكام المادة 523 و 524 من التحكيم السوري رقم 84 لعام 1953.
- انظر احكام المادة 256 و266 و267 من التحكيم العراقي رقم 83 لعام 1969.

[3] حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص245.
- أحمد ضاعن السمدان : القانون الواجب التطبيق التحكيم التجاري الدولي، بحث مقدم في مجلة الحقوق العدد الأول والثاني لسنة (17) مارس و يونيو 1993 ص195 وما بعدها.

[4] انظر احكام المادة 1043 و1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

جدول يمثل هرم هذه السلطات بتدرج:

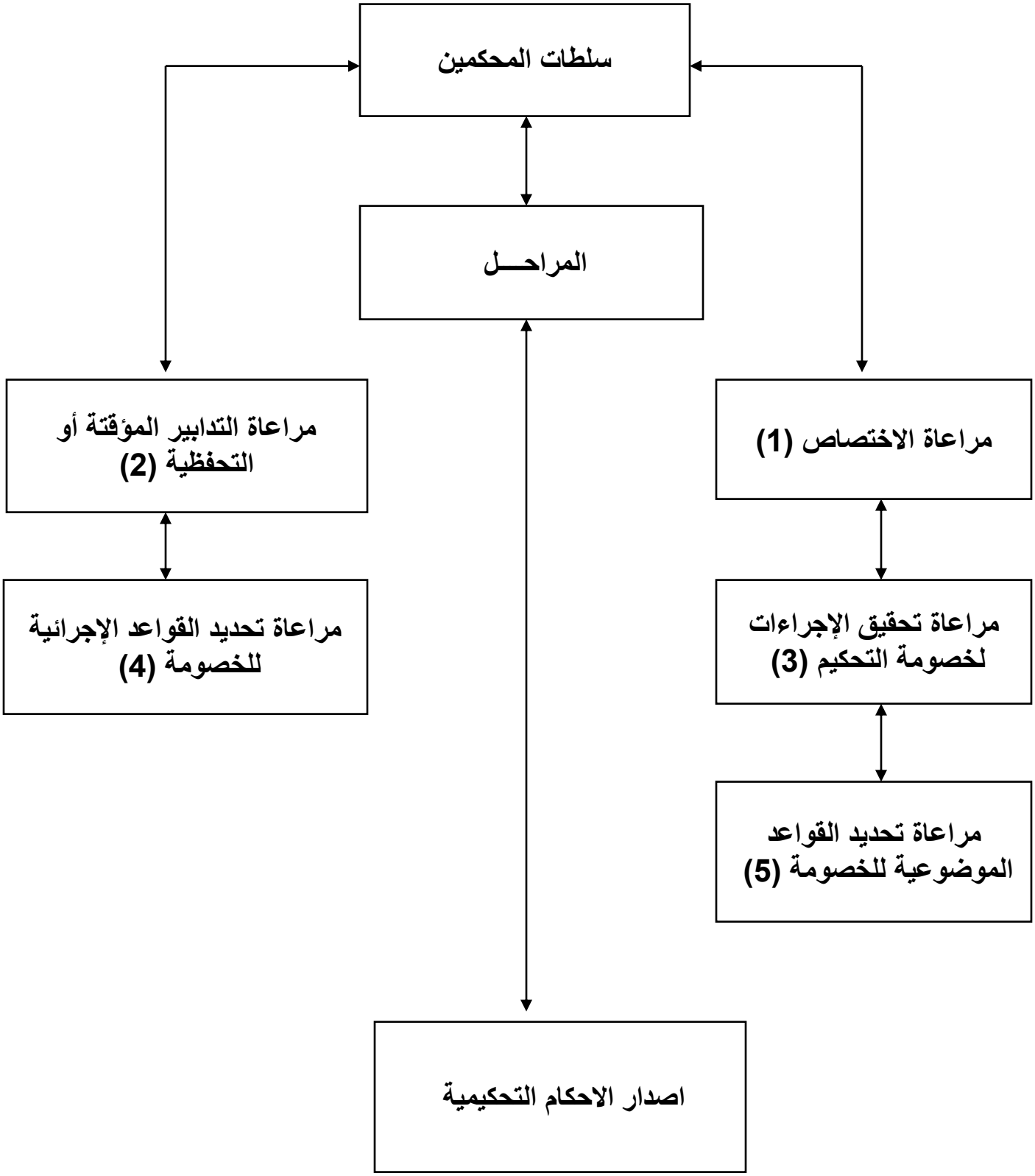

المطلب الثاني: سلطات المحكمين، في ظل الاتفاقيات الدولية.

بغض النظر عن التشريعات التحكيمية، في تكريسها لهذه المبادئ الجوهرية، قبل وبعد الشروع في إجراءات الخصومة التحكيمية، تعترف معظم الاتفاقيات الدولية بسلطات المحكمين في مسألة [1]

وبالتالي يتمتع المحكمون في التحكيم الدولي، بنفس السلطات التي يتمتع بها المحكمون في التشريعات التحكيمية الوطنية والأجنبية.

وقد حرصت الاتفاقيات الدولية على سرعة الفصل في الدفوع الإجرائية والموضوعية، حتى لا تتعطل الإجراءات من جهة، ونفاذ الاحكام التحكيمية من جهة أخرى، وحيازة الحكم الذي تصدره الهيئة التحكيمية على النفاذ[2]

وعلى ضوء هذه الخلاصة سنتطرق الى هذه السلطات ومدى أهميتها وفعاليتها عبرالفروع الاتية:

الاختصاص والتدابير المؤقتة والتحفظية، وكيفية تحقيق الإجراءات لخصومة التحكيم، وكذا تحديد القواعد الإجرائية والموضوعية للنزاع.

الفرع الأول: سلطات المحكمين في ظل اتفاقية نيويورك لعام 1958:

عززت اتفاقية نيويورك هذه السلطات لأهميتها وجدواها في حجية الاحكام التحكيمية سواء أكانت وطنية أو أجنبية حتى يتسنى لها النفاذ وطنيا ودوليا، وهذا التعزيز يظهر من خلال أحكام المواد: 1-2-3 و 4 و5من الاتفاقية في مجال الاعتراف بالأحكام التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، أو حتى بالاتفاق التحكيمي الصادر عن أطراف الخصومة التحكيمية، قبل نشوء النزاع، أو بعد مباشرته.

وكذا بحجية الاحكام ونفاذها وطنيا ودوليا. ولا يجوز رفض الاعتراف بها، إلا إذا أخلت هذه الاحكام بالاتفاقية، أو عديمي الاهلية، او إجراءات الخصومة التحكيمية اجرائية وموضوعية غير صحيحة، او فصلت هيئة التحكيم دون مشارطة التحكيم، او تشكيل الهيئة التحكيمية واجراءاتها مخالف لما اتفق عليه الأطراف، أو قانون البلد لا يجيز تسوية النزاع عن طريق التحكيم، او الحكم المخالف للنظام العام في هذا البلد.[3]

---

[11] انظر احكام المادة 3/5/ من الاتفاقية الأوروبية المرجع السابق.

- انظر احكام المادة 1/16 من القانون النموذجي المرجع السابق.

- انظر احكام المادة 1/21 من قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة uncitral المرجع السابق.

- انظر احكام المادة 8 فقرة 1-2-3 من نظام تحكيم غرفة التجارة الدولية بباريس.

[2] انظر احكام المادة (5) من اتفاقية نيويورك المرجع السابق,

- حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص245.

[3] انظر احكام المادة (5) فقرة 1-2 من اتفاقية نيويرك المرجع السابق.

الفرع الثاني: سلطات المحكمين في ظل الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي لعام 1961

كرست هذه الأخيرة، هذه المبادئ المعروفة بسلطات المحكمين، سواء قبل أو بعد مباشرة الإجراءات التحكيمية كغيرها من التشريعات التحكيمية الوطنية والأجنبية وتعززت هذه السلطات من خلال احكام المواد 1و4 و5و6و7و8 من الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي.[1]

إذ نصت أحكام المادة الأولى (1) على إعطاء أهمية للاعتراف بالاتفاق التحكيمي، وعلى الإجراءات التحكيمية ونصت أحكام المادة (4) على مبدأ مراعاة الإجراءات التحكيمية وتحديد القواعد الإجرائية، ونصت أحكام المادة (5) على مدى أهمية سلطات المحكمين في ابداء الدفوع الإجرائية سواء بالصلاحية للهيئة التحكيمية.

كما نصت أحكام المادة (6) على مراعاة الهيئة التحكيمية صلاحيات النزاع من اختصاصها أو يخرج عن اختصاصها ويؤول للقضاء العادي أي قانون البلد الذي سيتم صدور الحكم فيه.

ونصت أحكام المادة 7و8 من الاتفاقية على تحديد القانون الذي يقتضي على الحكام تطبيقه بصدد أساس النزاع، ومن جهة تعليل الاحكام التحكيمية تعليلا كافيا ومسببا كأصل في الإجراءات وإصدار الاحكام التحكيمية من حيث عرض الدفوع الإجرائية والموضوعية في متن الاحكام التحكيمية.[2]

الفرع الثالث: سلطات المحكمين في ظل قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة لعام 1976.

أولت أيضا قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهمية بالغة وفعالة واستراتيجية لهذه السلطات قبل وبعد مباشرة الإجراءات التحكيمية وحتى تكون الاحكام التحكيمية، سواء أكانت وطنية أو دوليا، محل تنفيذ في دولتها، أو في الدول المضيافة.

ويتجلى ذلك من خلال الاحكام الاتية، كالمواد 1و2 و3و5و14 و15 و 16 و17 و 19 و21و22 و24 و25و26و27 و28و29و33و34، التي عززت جملة من السلطات كسلطة مراعاة نظام التحكيم والتعديلات التي يتفق عليها الطرفان كتابة طبقا لأحكام المادة 1 ومراعاة المهلة في إجراءات المادة 2 ومراجعة الأخطار في بدء إجراءات المادة 3 وكيفية تشكيل الهيئة التحكيمية للمادة 5 والمرافعات الشفوية المادة 14 وممارسة التحكيم وإجراءاته بالكيفية المناسبة المادة 15

وكذا احترام مكان التحكيم كإجراء لتحكيم المادة 16 وتقديم المستندات باللغة المتفق عليها في

- انظر احكام المادة 605و606 من قانون رقم 08-09 في باب التحكيم الجزائري -المرجع السابق-

[1] انظر احكام المادة 1و4 و5و6و7و8 من الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي المرجع السابق.

- انظر احكام المادة 605و606 من قانون رقم 08-09 في باب التحكيم الجزائري المرجع السابق.

[2] انظر احكام المادة 8/7 من الاتفاقية الأوروبية المرجع السابق.

- انظر في تلك أحكام المواد 277 و 554 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 في باب تعليل وتسبيب الاحكام قبل النطق بها المرجع السابق.

إجراءات المادة 17 وبيان إجراءات الدفاع واحترامها المادة 19 مع مراعاة اختصاص هيئة التحكيم بالنزاع المادة 21 والبيانات المكتوبة الى بيان دعوى والدفاع التي يجب على الطرفين تقديمها المادة 22 وعبء اثبات الوقائع التي يستند إليه كل طرف المادة 24 وتبليغ هيئة التحكيم بمجريات المرافعة الشفوية للطرفين المادة 25 وكذا اتخاذ التدابير الوقائية المؤقتة وتعيين الخبراء ومراعاة تخلف أحد أطراف النزاع وإنهاء المرافعة والقانون الواجب التطبيق والتسوية الودية المنصوص عليها بأحكام المواد 26 و27و28و29و33و34 من الاتفاقية الاوروبية.[1]

الفرع الرابع: سلطات المحكمين في ظل القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي -اليونسترال لعام 1985-

كرس القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، هذه المبادئ الأساسية والجوهرية، بالتبعية في مجال إجراءات التحكيم، وعلى الهيئة التحكيمية، أخذها بعين الاعتبار حفاظا على سلامة الإجراءات التحكيمية، وكذا على نفاذ الاحكام التحكيمية في الدول المصدرة لها، والدول المضيافة.

ويظهر من خلال هذه الاحكام مدى أهمية هذه السلطات، التي أوجبتها الاحكام الاتية وهي: كأحكام المواد:

1و3و7و8و9و10و16و17و18و19و20و21و22 و23و24و26و28و35 من القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، [2] على ان تراعي هيئة التحكيم نطاق تطبيق القانون من حيث المكان وبحسب اتفاق الطرفان المنصوص علية في المادة 1 ومراعاة الاخطارات الإجرائية قبل بدء إجراءات المادة 3 واحترام اتفاق التحكيم في النزاع المحدد لمادة 7 وكذا مراعاة القواعد الموضوعية المادة 8 واتخاذ التدابير المؤقتة وتعيين المحكمين المادة 9و10 وكذا مراعاة الاختصاص واتخاذ التدابير المؤقتة والمساواة بين طرفي النزاع، وضبط قواعد الإجراءات ومكان التحكيم وبدء الإجراءات واللغة وبيانات الدعوى والدفاع والإجراءات الشفوية والقواعد الواجبة التطبيق على موضوع النزاع، إلى الاعتراف بالاحكام التحكيمية وتنفيذها وهذا ما عبرت عنه احكام المواد من 16و17و18و19و20و21و22و23و24و26و28و 35 من القانون النموذجي للتحكيم

المبحث الثاني: واجبات المحكمين بين مقتضيات التشريع التحكيمي والاتفاقيات الدولية.

كرست معظم التشريعات التحكيمية الوطنية والأجنبية والاتفاقيات الدولية، أهمية واجبات المحكمين المكرسة في مجال التحكيم، وأوجبتها على

[1] انظر احكام المواد: 1و2 و3و5و14 و15 و 16 و17 و 19 و21و22 و24 و25و26و27 و28و29و33و34 من الاتفاقية الأوروبية المرجع السابق.

[2] انظر احكام المواد: 1و 3و7و8و9و10و16و17و18و19و20و21و22و23و24و26و 28و35 من القانون النموذجي للتحكيم المرجع السابق.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المحكمين قبل الشروع في الإجراءات التحكيمية وقبل إصدار احكامهم.

وفي نظر تشريعات التحكيم والاتفاقيات الدولية، هي بمثابة الضمانات الأساسية لعملية التحكيم. [1] دون حاجة الى التأكيد عليها من قبل الأطراف، لأن مخالفتها تنقص من قيمة وقدرة الاحكام التحكيمية، وممكن تعريضها للبطلان.[2]

والمحكم يلتزم باحترام هذه الضمانات أيا كان نوع التحكيم، أي مواد كان المحكم مفوضا بالصلح أم غير مفوض به، وسواء اتفق الأطراف على التزامه بمراعاة هذه الضمانات أم لم يتفقوا باعتبار أن هذه الضمانات تعد من المسائل الملازمة لفكرة العدالة ذاتها.[3]

وعليه فإن المحكم يجب أن يتوخى الحيطة والحذر، وأن يلتزم أثناء تأدية لمهمته التحكيمية بالقانون وبإرادة المحتكمين والقانون المطبق ومراعاة هذه المبادئ.[4]

وعلى ضوء ذلك سنتطرق إلى هذه الواجبات، في ظل التشريع التحكيمي والاتفاقيات الدولية في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: واجبات المحكمين في ظل التشريعات التحكيمية

أوجبت مختلف التشريعات التحكيمية، جملة من الواجبات التي تقع على عاتق الهيئة التحكيمية، قبل وبعد مباشرة الخصومة التحكيمية، وقد أولى المشرع الجزائري كغيره من التشريعات المقارنة في باب التحكيم أهمية بالغة لهذه الواجبات، كمبادئ أخلاقية واجبة على الهيئة أن تراعيها، وهذا ما نصت عليه أحكام المادة 1022 بقولها:" يجب على كل طرف تقديم دفاعه ومستنداته قبل انقضاء أجل التحكيم بخمسة عشر (15) يوما على الأقل، وإلا فصل المحكم بناء على ما قدم إليه خلال هذا الأجل." [5]

---

[1] أنظر احكام المادة :1056 فقرة : 1 الى 6 من قانون رقم 08-09 في باب التحكيم المرجع السابق.

- خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص163.

- حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص259.

- انظر احكام المادة 1460 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق.

[2] محمد أحمد الصانوري 2005: دور المحكم في خصومة التحكيم الدولي -دار الثقافة عمان الأردن ص192.

[3] عبد الحميد الأحدب: مسؤولية المحكم مجلة التحكيم العربي يناير 2000 العدد (2) ص 30.

- عزمي عبد الفتاح: (1990) قانون التحكيم الكويتي الطبعة 1 مطبوعات جامعة الكويت ص 262.

[4] خيري عبد الفتاح السيدالنبتانوني: مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص 164.

[5] أنظر أحكام المادة (1022) من قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09 المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: 756 و769 فقرة 7 من التحكيم الليبي المرجع السابق.

أنظر أحكام المادة: 273 و275 و281 فقرة 5 من التحكيم التونسي.

- أنظر أحكام المادة: 314 و315 و318 من التحكيم المغربي في: 1974/09/18.

- أنظر حكام المادة: 17 و18 من التحكيم السعودي رقم 46 بتاريخ: 1403/07/12هـ.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

كون هذه الواجبات، تعتبر جزء من العمليات التحكيمية وبخلافها يتعرض الحكم التحكيمي إلى البطلان ومن جملة هذه الواجبات هي: احترام حقوق الدفاع، ومبدأ المساواة بين الخصوم، ومبدأ المواجهة بين أطراف النزاع وكذا اختراع القواعد المتعلقة بالنظام العام.[1]

وسوف نتعرض لهذه الواجبات بصورة موجزة، عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: احترام حقوق الدفاع.

هذا المبدأ كرسته معظم التشريعات التحكيمية، [2] وله أهمية في مجال التحكيم، إذ يجب احترام حقوق الدفاع، في إبداء ما يرونه مناسبا من الدفاع أمام هيئة التحكيم.ولهم أن يقدموا من مستندات وأوراق، يستدل منها على ما يدعيه من حقوق تتعلق بالنزاع والاستماع إلى كل طلباتهم وما يعرضون من دفوع.[3]

وما على المحكمين، إلا مراعاة هذا المبدأ وإلا تكون هيئة التحكيم قد أهدرت مبدأ أساسيا من مبادئ التقاضي الأساسية، ألا وهو مبدأ حقوق الدفاع.

الفرع الثاني: احترام المساواة بين الخصوم

مبدأ احترام المساواة بين الخصوم، يندرج أيضا من المبادئ الإجرائية، قبل المبادئ الموضوعية، مما يجعل هيئة التحكيم تراعي هذا المبدأ، وتعطي لكل طرف فرصا متكافئة ومتساوية، بما فيها الموقف الكافي لتقديم ما يعلن عنه من مستندات وأوراق الدفاع، والدفوع في خلال آجال معقولة ومناسبة، مع الاستماع إلى كل طلبات الخصوم.[4]

وتعتبر هذه المساواة، من أهم المبادئ الإجرائية في الخصومة التحكيمية، وذلك بمنح الخصوم الوقت الكافي في تقديم كل ما يتعلق بالنزاع، مع شرح موضوع نزاعاتهم بالتساوي حتى تضمن هيئة التحكيم مبدأ تكافؤ الفرص بين طرفي خصومة التحكيم.[5]

- أنظر أحكام المادة: 5 و25 من التحكيم اليمني رقم 33 لعام 1981.
- أنظر أحكام المادة: 1/9 و2و3 والمادة 13 /1 و2 و3 من التحكيم الأردني المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 265 و266 و267 من التحكيم العراقي المرجع السابق.

[1] أنظر أحكام المادة: 1006 و1014 و1044 و1056 فقرة 6 من التحكيم الجزائري قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

[2] أنظر أحكام المادة: 1022 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

[3] محمد علي سكيكر (2007): تشريعات التحكيم في مصر والدول العربية دار الجامعة الجديدة -مصر ص 108.

[4] أنظر أحكام المادة (1022) من التحكيم الجزائري رقم 08-09 المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة (31) من التحكيم المصري المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة 27 من التحكيم السعودي المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 25 من التحكيم الأردني المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 1/13 من التحكيم التونسي المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 25 من التحكيم السوري المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 265 و266 و267 من التحكيم العراقي المرجع السابق.

[5] أحمد مليجي 1996: قواعد التحكيم في القانون الكويتي المرجع السابق ص 147.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الفرع الثالث: احترام المواجهة بين الخصوم

مبدأ المواجهة، مبدأ في إجراءات التقاضي وإجراءات التحكيم من المبادئ الأساسية والاجرائية، قبل غلق باب المرافعة والنظر في النزاع.

وعلى عينة التحكيم إبداء لهذا الجانب أهمية بالغة، لأنه يضفي حجية الأحكام وسلامتها، ولما لا نفاذها.[1]

ويتحقق مبدأ المواجهة، بتمكين كل طرف من شرح دعواه وعرض حجه وأدلته، وتمكين الخصم من معرفة الملاحظات والمستندات المقدمة ضده من خصمه، وذلك لتحقيق خصومة عادلة ومنصفة للأطراف، وبخلاف ذلك لن يتحقق العدل والانصاف، الذي يصبوا إليه طرفي الخصوم، وهيئة التحكيم والتحكيم من جهة.[2]

الفرع الرابع: احترام القواعد المتعلقة بالنظام العام

يرى الأستاذ حسني المصري [3] في أن القواعد التي توجب على المحكم احترامها من حقوق الدفاع والمساواة ومبدأ المواجهة تتعلق كلها بالنظام العام l'ordre public لأنها تستهدف تحقيق مصلحة عامة، تتمثل أساسا في المساواة بين طرفي النزاع، وحسن سير المرفق والخصومة وتحقيق العدالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أوجب المشرع في هذا المجال احترام مبادئ القواعد العامة المتعلقة بالنظام العام، التي لا تجيز التحكيم في بعض المنازعات، مثل منازعات الأحوال الشخصية والجنسية والافلاس والملكية الفكرية وغيرها.

المطلب الثاني: واجبات المحكمين في ظل الاتفاقيات الدولية

كرست معظم الاتفاقيات الدولية، إلى جانب التشريعات التحكيمية الوطنية والأجنبية واجبات المحكمين، وأهميتها ومدى فعاليتها في إجراءات التحكيم، بغض النظر عن الأهمية، تعتبر من المبادئ الأساسية والإلزامية كقواعد جوهرية وموضوعية في التحكيم، ونفاذ الأحكام التحكيمية

- خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي ص 181 المرجع السابق.
- نقض مدني: 2011/12/27 طعن رقم 15091 لسنة 80 ق.

[1] أنظر أحكام المادة: 1022, 1050 من قانون رقم 08-09 المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: 33 من التحكيم المصري المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 31 من التحكيم السعودي المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 28 و29/ 1 من التحكيم السوري المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 29 و30 و31 و32 من التحكيم الأردني المرجع السابق.

[2] أنظر أحكام المادة: 2/5 من اتفاقية نيويورك المرجع السابق.

[3] حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص 263.

- أنظر أحكام المادة: 1484 مرافعات فرنسي جديد المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 1006 من التحكيم الجزائري المرجع السابق.

سواء في البلد المصدر، أو حتى في البلدان المضيافة في تنفيذها.[1]

ولذا سنتطرق إلى هذه الواجبات عبر الفروع الآتية:

الفرع الأول: واجبات المحكمين في ظل اتفاقية نيويورك 1958

كرست اتفاقية نيويورك هذه الواجبات، وأعطتها أهمية بالغة، للاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية الأجنبية في أقاليم الدول الأطراف التي يجب على الهيئة التحكيمية مراعاتها، في مراحل بدء الإجراءات التحكيمية، وإلا عرضت أحكامها بعدم النفاذ والبطلان.

وهذا ما عززته أحكام المادة (5) من الاتفاقية [2] وهكذا فإن الاتفاقية السالفة الذكر، أوجبت على الهيئة التحكيمية مراعاة هذه الواجبات حفاظا على نفاذ الأحكام، ومن جهة عدم تعرضها للبطلان. [3]

الفرع الثاني: واجبات المحكمين في ظل الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي 1961

تطرقت هذه الاتفاقية، على واجبات المحكمين، وذلك من خلال أحكام المادة التاسعة (9) منها على بطلان المحكم التحكيمي في حالات عديدة، منها إذا كانت الإجراءات التحكيمية غير سليمة، في عدم تبليغ أحد أطراف النزاع بالنزاع أو بداية الإجراءات، وإذا كان النزاع متعلقا بنزاع لم يشر إليه في الاتفاق التحكيمي، أو لم يجز إدخاله في أحكام الشرط التحكيمي، أو إذا كان تشكيل المحكمة التحكيمية، أو الأصول الإجرائية للتحكيم، لم تكن متطابقة مع اتفاق الفرقاء، أو في حال عدم حصول اتفاق على أحكام المادة 4 من هذه الاتفاقية. [4]

الفرع الثالث: واجبات المحكمين في ظل قواعد التحكيم للقانون التجاري الدولي 1976.

كرست هذه الأخيرة في أحكام موادها 13و14 منها على وجوب احترام وضع المستندات بيد أطراف النزاع وكذا الاستماع الى أقوال الخصوم في مواجهة بعضهم البعض واستدعائهم الى جلسة الاستماع بصورة صحيحة، وإبداء أقوالهم المثبتة لحقيقة النزاع، بما فيها الاستماع للشهود وتبني الخبراء وتجعل الهيئة جميع المسائل المتعلقة في مواجهة الطرفين.[5]

---

[1] أنظر أحكام المادة: 1056 من التحكيم الجزائري رقم 08-09 المرجع السابق.
- أنظر أحكام المادة: 1460 من التحكيم الفرنسي المرجع السابق.

[2] أنظر أحكام المادة: (5) من اتفاقية نيويورك المرجع السابق
- حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص 268

[3] سامية راشد: التحكيم في إطار المركز الإقليمي بالقاهرة ص 54 وما بعدها.

[4] انظر أحكام المادة: 9 من الاتفاقية الأوروبية المرجع السابق.
- انظر أحكام المادة 4 التي تنص على ما يلي: "حركة الفرقاء في الاتفاقية التحكيمية ونزاعاتهم تخضع الى مؤسسة تحكيمية دائمة ونزاعاتهم تخضع مؤسسة تحكيمية دائمة ونزاعاتهم خاصة خاضعة لإجراءات تحكيمية خاصة، وتحديد القواعد الإجرائية التي يقتضي اتباعها من قبل الحكام".

[5] انظر احكام المادة: 13و14 و2/24 و1/25و2و27 من قواعد التحكيم التي وضعتها لجنة التحكيم للأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي -المرجع السابق.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الفرع الرابع: واجبات المحكمين في ظل القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي UNcTRAL 1985.

اما القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وهو الأحدث والأكثر تطورا في مجال التحكيم، فقد خصص الفصل الخامس لسير إجراءات التحكيم على نحو عادل وفعال ضمنه المبتدئ الأساسية للعدالة [1] التي كرست جملة من الواجبات الواجبة على المحكمين اتباعها، قبل إصدار أحكامهم ونفاذها، مع معاملة أطراف النزاع معاملةعلى قدم المساواة وتهيئة فرصة كاملة ولكل طرف لعرض قضيته. [2]

وبالتالي ترى هذه الاتفاقية، فإن النصوص المتقدمة تكفل عدم وقوع مخالفات خطيرة للأسس الجوهرية اللازمة لتحقيق العدالة الإجرائية. [3]

وهكذا نكن بهذه الفروع عالجنا مدى أهمية ودور واجبات المحكمين، من خلال الاتفاقيات الدولية، التي عالجت هذه الواجبات وأعطتها أهمية بالغة وبدورها، وبدونها تتعرض الاحكام لعدم الحجية والنفاذ.

---

[1] انظر أحكام المواد: 2و3و7و8و9و10و11و16و17و18و19و20و21و23و24و25 و26و27و28و29و31و32 من التحكيم النموذجي المرجع السابق.

[2] The partes shall be treated with equality and each party shall le giren a fall opportunity of presenting his case.

[3] حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي المرجع السابق ص267.

- انظر مذكرة الأمانة العامة للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ص12 ومن هذه المخالفات التي تجيز طلب الحكم بأبطال حكم التحكيم وفقا للمادة 1/9 من الاتفاقية الأوروبية للتحكيم التجاري الدولي 1961 عددم إعلان طالب البطلان بتعيين المحكم أو بإجراءات التحكيم او عدم تمكنه من إبداء دفاعة لسبب خارج عن إرادته.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

.

نموذج بكيفية مراحل واجبات سلطات المحكين

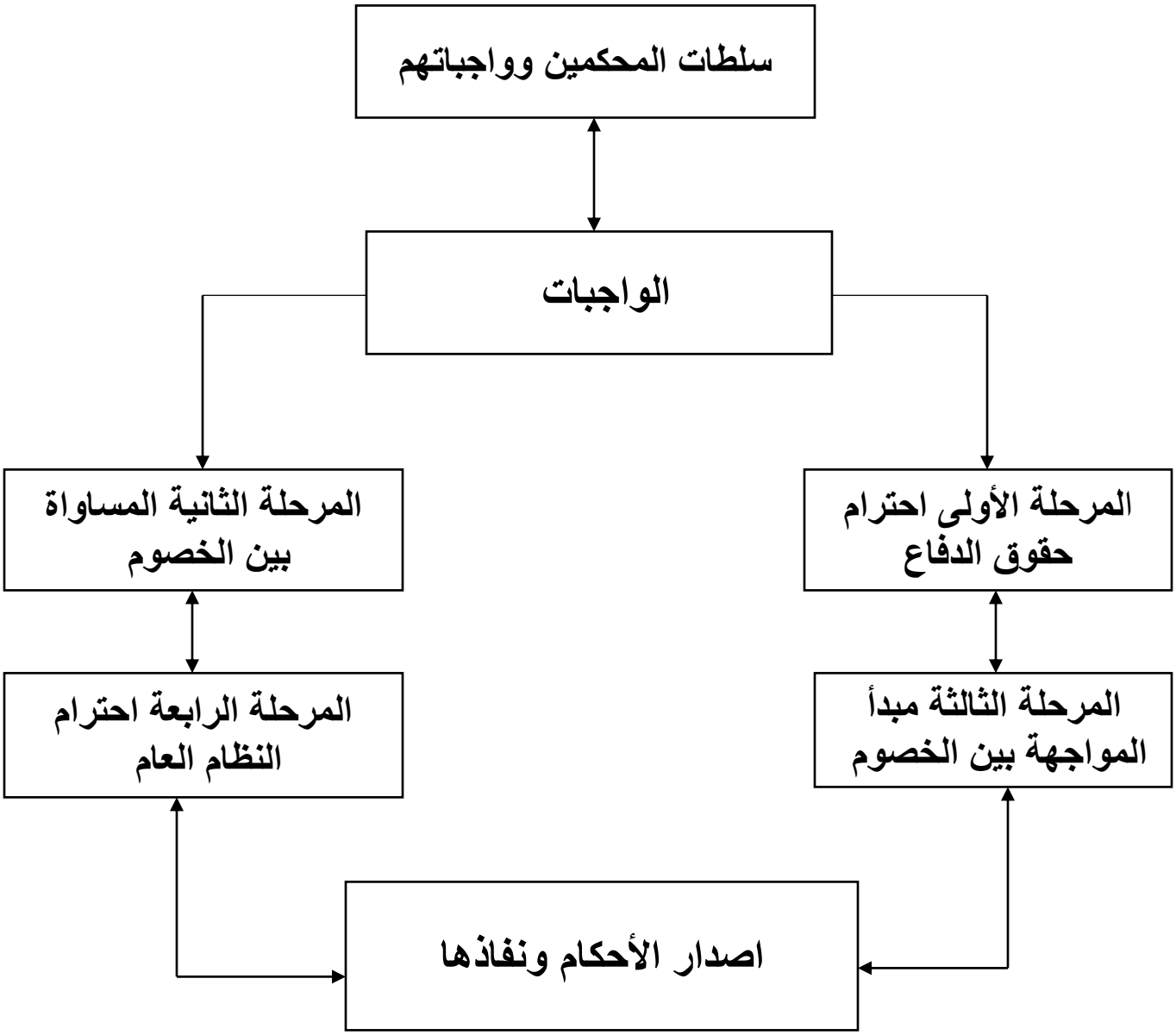

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الخاتمة:

تعد سلطات المحكمين وواجباتهم، من أهم الالتزامات الأخلاقية والقانونية، وذلك قبل وبعد مباشرة العمليات التحكيمية، ولذا نجد معظم التشريعات التحكيمية العربية والأجنبية، كرست هذه المبادئ الأساسية وجعلتها المعيار الموضوعي والاجرائي، في عدالة منصفة ومحققة للمصالح العليا للقضاء التحكيمي.

وحذت الاتفاقيات الدولية، حذو التشريعات التحكيمية الوطنية والأجنبية، إذ بدون التزامات تقع على عاتق الهيئة التحكيمية، قد تتعثر الأحكام إلى البطلان وعدم النفاذ.[1]

ومنحت هذه السلطات للمحكمين، قبل النظر في الخصومة التحكيمية الفصل في الدفوع المثارة أمامها سواء بالاختصاص، أو عدم وجود اتفاق تحكيمي أو سقوطه أو بطلانه، أو مخالفته للنظام العام في الدولة المصدرة أو المضيافة له.

فأعطت التشريعات والاتفاقيات دورا بالغا للهيئة التحكيمية أن تقول كلمتها، في شأن ما يبدي أمامها من دفوع، ويكون من حق هيئة التحكيم الفصل فيه، قبل اصدار الأحكام، هذا من جهة ومن جهة أخرى وضعت التشريعات والاتفاقيات التحكيمية، جملة من الواجبات كالتزامات أخلاقية وقانونية، تقع على الهيئة التحكيمية، مراعاتها مباشرة بعد بدء الإجراءات التحكيمية، كاحترام حقوق الدفاع، ومبدأ المساواة على قدم وساق لأطراف الخصوم، في تقديم أوراق ومستندات النزاع، وإبداء دفوعهم المبدئية أمام الهيئة وتبادل المستندات بين الطرفين وهيئة التحكيم وكذا مبدأ المواجهة بين الطرفين.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة، يفترض في المحكم، كالقاضي العدالة والنزاهة والحياد خدمة لمهامه واحتراما لطرفي التحكيم ولذلك قال تعالى:" فإن جاؤوك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم" [2]

وعليه فإن المحكم يجب عليه،أن يتوخى الحيطة والحذر، وأن يلتزم أثناء تأدية لمهمته التحكيمية بالقانون، وبإرادة المحتكمين والقانون المطبق ومراعاة المبادئ الأساسية في خصومة التحكيم، ومراعاة القواعد الآمرة في الدولة التي سينفذ فيها حكم التحكيم، فإن التحكيم بخلاف ذلك يؤدي إلى بطلان الحكم التحكيمي، فضلا عن تقرير المسؤولية المدنية للمحكم تجاه أحد أطراف التحكيم الذي لحقته الأضرار.[3]

وبالتالي مجال هذه السلطات والواجبات واجبة التفعيل في إجراءات القضاء، وبلغة خاصة في

---

[1] أنظر أحكام المادة: 1056 من قانون التحكم الجزائري رقم 08-09 المرجع السابق.

- أنظر أحكام المادة: (5) من اتفاقية نيويورك المرجع السابق.

[2] الآية 43 من سورة المائدة.

- قال رسول الله صل الله عليه وسلم:" من حكم بين اثنين تراضيا به، فلم يعدل بينهما فهو ملعون"

[3] هدى عبد الرحمان: دور المحكم في خصومة التحكيم وحدود سلطته -رسالة دكتوراه- حقوق القاهرة 1996 ص 92 و95.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

إجراءات الخصومة التحكيمية، لسلامة الأحكام وسلامة النفاذ وسلامة نزاهة المحكمين وأحكامهم.

وبهذه الصورة تكون هذه الدراسة، قد سلطت الأضواء على أهم مثل هذه الدراسات، مما ملجأ إلى بيان ما هي النتائج والتوصيات المستخلصة منها.

أولا: النتائج المستخلصة من الدراسة:

1/ سلطات المحكمين وواجباتهم، هي المعيار الأساسي لمراحل الإجراءات التحكيمية.

2/ سلطات المحكمين وواجباتهم، تهدف الى عدالة منصفة وسلامة الإجراءات.

3/ سلطات المحكمين وواجباتهم، يعطي للأحكام التحكيمية حجية الشيء المقضي فيه إجرائيا وقانونيا.

4/ تهدف سلطات المحكمين وواجباتهم إلى نفاذ الاحكام التحكيمية في الدولة المصدرة والدول المضيافة.

5/ سلطات المحكمين وواجباتهم، تشكل المبادئ الأخلاقية والقانونية للإجراء قبل الفصل فيه.

ثانيا: التوصيات المستخلصة من الدراسة

1/ يجب على الهيئة التحكيمية، تسهيل إجراءات الخصومة لنفاذ الحكم التحكيمي.

2/ مراعاة مراحل الإجراءات التحكيمية من احترام حقوق الدفاع وحقوق الأطراف، هي سمات الاحكام العادلة.

3/ الإجراءات التحكيمية، تقتضي تحقيق الإجراءات والقواعد الإجرائية والموضوعية لسلامة الاحكام وتحقيق مصلحة الأطراف.

4/ واجبات المحكمين، تشكل جوهر سلامة الخصومة التحكيمية وتحقيق مبادئ المحاكمة العادلة وفقا للقانون.

5/ واجبات المحكمين، معيار مكرس بالاتفاقيات الدولية، تهدف الى الاعتراف والنفاذ دون البطلان.

انتهت المداخلة بعون الله وبركاته

في 13 ربيع الأول 1446

الموافق لـ 17 سبتمبر 2024

الدكتور بن صر عبد السلام

والاستاذة بن صر حورية.

قائمة المراجع

أولا: القرآن والأحاديث

ثانيا: المراجع العربية

١- أحمد فتحي سرور:/ الشرعية والإجراءات الجنائية -دار النهضة العربية- الطبعة 1977

٢- أحمد مليجي: قواعد التحكيم في القانون 1996

٣- طلعت دويدار:/ ضمانات التقاضي في خصومة التحكيم دار الجامعة الجديدة الطبعة 209

٤- خيري عبد الفتاح السيد البتانوني: مفهوم المحكم في التحكيم التجاري الدولي -دار النهضة العربية مصر 2013

٥- عاطف محمد الفقي: التحكيم التجاري متعدد الأطراف - دار النهضة العربية القاهرة- مصر الطبعة 212، 2012

٦- حسني المصري: التحكيم التجاري الدولي - دراسة مقارنة- دار الكتب القانونية – مصر 2006
٧- سامية راشد: التحكيم في إطار المركز الإقليمي بالقاهرة
٨- مهند أحمد الصانوري 2005: دور المحكم في خصومة التحكيم الدولي -دار الثقافة عمان الأردن
٩- محمد علي سكيكر (2007): تشريعات التحكيم في مصر والدول العربية دار الجامعة الجديدة - مصر

ثالثا: المراجع الأجنبية

1- boisséson (M) et juglant (M) (1983) le droit français de jurictionairesjoly : paris
2- G. cournet j foyer procedeur civil, 3 éme P.U.F Paris 1996

رابعا: المقالات:

١- أحمد ضاعن السمدان: القانون الواجب التطبيق في التحكيم التجاري الدولي، بحث مقدم في مجلة الحقوق العدد الأول والثاني لسنة (17) مارس و يونيو 1993
٢- عزمي عبد الفتاح (1991) قواعد الاختصاص والاجراءات في أحكام المنازعات المدنية البسيطة -الندوة المشتركة المصرية- الفرنسية – حول تسوية المنازعات المدنية البسيطة باستخدام الحلول التشريعية والتقنيات الحديثة القاهرة أيام 18-1989/12/20 بند 4
٣- عبد الحميد الأحدب: مسؤولية المحكم مجلة التحكيم العربي يناير 2000 العدد (2)
٤- فاروق ملش (1990): دور القضاء المصري في شأن التحكيم وفقا لقانون التحكيم، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون التجاري الدولي بالقاهرة أيام 25 و27 مارس 1990.

خامسا: رسائل الماجستير والدكتوراه

١- هدى عبد الرحمان: دور المحكم في خصومة التحكيم وحدود سلطته -رسالة دكتوراه- حقوق القاهرة 1996

سادسا: النصوص القانونية

١- قانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 08-09.
٢- قانون التحكيم الجزائري 2008
٣- قانون التحكيم السوداني 1974
٤- قانون التحكيم العراقي 1961
٥- قانون التحكيم الفرنسي 1980
٦- القانون النموذجي اليونسترال 1985
٧- قانون التحكيم السويسري 1987
٨- قانون التحكيم المصري 1994
٩- قانون التحكيم الأردني 1953

١٠- قانون التحكيم الكويتي 1980
١١- قانون التحكيم الإنجليزي 1966
١٢- قانون التحكيم العماني 1997
١٣- قانون التحكيم البحريني 1971
١٤- قانون التحكيم الليبي 1954
١٥- قانون التحكيم 1953
١٦- قانون التحكيم التونسي 1959
١٧- قانون التحكيم المغربي 1974
١٨- قانون التحكيم اليمني 1981
١٩- قانون التحكيم السعودي 1403هـ

سابعا: قرارات المحكمة العليا

١- نقض مدني 2001/06/17
٢- نقض مدني 2010/02/23
٣- نقض مدني 2011/12/27

4- Cassation commerciale du 03 juillet 1951 dallouz 1951. 701 cas.com 04 novembre 1959 gaz.pal 1960.1.191. Paris 03 juillet 1979. G.C.p 1980.2.13389, not couches.

5-

سادسا: الاتفاقيات

١- اتفاقية نيويورك 1958
٢- اتفاقية جامعة الدو العربية 1952
٣- الاتفاقية الأوروبية 1961

سابعا: المؤتمرات

- بروتوكول جنيف 1923
- معاهدة جنيف الأوروبية 1961
- معاهدة واشنطن 1965
- مذكرة الأمانة العامة للجنة الأمم المتحدة

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

التطرف الفكري والنزاعات الدينية في الفكر السياسي الغربي.. القديس توماس الاكويني- توماس هوبس/ دراسة مقارنة

أ.م. د رقية سعيد خلخال
الجامعة العراقية/شعبة شؤون الدراسات العليا

الملخص

يعتبر ظهور الكنيسة المسيحية كمؤسسة مستقلة عن الدولة لها الحق في حكم المجتمع وضمن نطاق الشؤون الروحية اخطر حدث في التاريخ الأوروبي سواء ما يتعلق باطار السياسة بشكل عام او الفكر السياسي بشكل خاص، ولان الأفكار التي طرحها المسيحيون الأوائل لم تكن تعبر عن خصوصية محددة بقدر ما كانت مؤثرة كفكر خاصة ما يتعلق بأفكار عدة منها القانون الطبيعي، مبدا المساواة بين البشر، مدى التزام الدولة بتحقيق العدالة وغيرها من الأفكار الأخرى، كما اعتبر المحور الأساس هو النقاش الفكري المتضمن مبدا طاعة السلطة الشرعية واحترامها من جهة وطاعة البابا او السلطة الدينية من جهة أخرى، ولان الخضوع الأول يكون لله لان لا سلطان الا الله ومن ثم تخضع كل نفس الى السلاطين الحاكمة، من زاوية ان الحاكم الشرعي هو وصي من الله.

لقد بات احترام السلطة الدينية امر لابد منه بالرغم من الحروب الدينية والنزاعات المتشكلة مع بداية القرن الأول الميلادي وان كان الكهنوت يزعمون بضرورة الالتزام الديني أولا وقبل كل شيء، فان التعاليم المسيحية اخذت طابعا جديدا يغاير ما طرحه الرومان والتي ترى ان سلطة الحاكم مستمدة من الشعب.

وترى المسيحية بان ضرورة احترام السلطة الزمنية هو فرض واقع يضاف الى احترام السلطة الدينية أي هناك ثنائية الطاعة تترتب على كل فرد في المجتمع.

وإذا كان التمييز بين الجوانب الروحية والزمنية هو أحد دعامات الفكر السياسي الغربي بشكل عام والفكر المسيحي بشكل خاص، فان هذه الدعائم جابهت العلاقة بين المؤسسات الدينية والتنظيمات السياسية، وتشكلت لاحقا سلطتين أحدهما دينية والأخرى دنيوية كادت ان تكون بيد الشخص الحاكم وفق تطبيق القانون.

واكتسبت الكنيسة لاحقا قوة فلسفتها وفق وضع قانوني مستقر عندما استقرت فقط ضمن خط السلطة الروحية وأصبح بالإمكان استمراريتها دون تحدي خاصة بعد قيام حركة الإصلاح الديني التي شكلت فاصل تاريخي للفصل بين السلطتين.

فلاسفة ومفكرين كان لهم الأثر في طرح أفكار شكلت منعطف تاريخي الى هذا اليوم وما شكلته السلطة الدينية من عقائد ومبادئ وقيم روحية اثرت على فلسفة المجتمعات والدول وكيفية الفصل بين سطلتين توجب الطاعة من كل افراد المجتمع دون الحيلولة او اللجوء الى الصراعات.

وفي هذا البحث يسلط الضوء على نماذج من المفكرين السياسيين الذين طرحوا أفكارهم للتعبير عن مدى الطاعة للسلطتين الدينية (الروحية) والدنيوية (الزمنية) وهما **القديس توماس الاكويني** والمفكر **توماس هوبس**.

الكلمات المفتاحية: التطرف الفكري/ السلطة الروحية/ النزاعات الدينية/ حركة الإصلاح الديني/السلطة الزمنية.

Intellectual Extremism and Religious Conflicts in Western Political Thought Saint Thomas Aquinas-Thomas Hobbes/Comparative Study

Assistant Professor Dr
Ruqaya Saeed Khalkhal
***PhD/Political Science - Political Thought and Philosophy**
***University of Iraqia / Postgraduate Studies Departmen**

Summary

The emergence of the Christian Church as an institution independent of the state with the right to rule society and within the scope of spiritual affairs is considered the most dangerous event in European history, whether related to the framework of politics in general or political thought in particular, and because the ideas put forward by the early Christians did not express a specific specificity as much as they were Influential as a thought, especially with regard to several ideas, including natural law, the principle of equality between human beings, the extent of the state's commitment to achieving justice, and other ideas. The main axis was also considered to be the intellectual debate that includes the principle of obedience and respect for legitimate authority on the one hand, and obedience to the pope or religious authority on the other hand. Because the first submission is to God, because there is no authority except God, and then every soul is subject to the ruling authorities, from the standpoint that the legitimate ruler is a guardian from God.

Respect for religious authority has become a must, despite the religious wars and conflicts that occurred at the beginning of the first century AD. Although the priesthood claimed the necessity of religious commitment first and foremost, Christian teachings took on a new character that differed from what the Romans proposed, which believed that the authority of the ruler was derived from the people.

Christianity believes that the necessity of respecting temporal authority is an imposition of a reality in addition to respect for religious authority, meaning

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

that there is a duality of obedience that is required of every individual in society.

If the distinction between the spiritual and temporal aspects is one of the pillars of Western political thought in general and Christian thought in particular, these pillars confronted the relationship between religious institutions and political organizations, and two authorities were later formed, one religious and the other worldly, almost in the hands of the ruling person according to the application of the law.

The Church later gained the strength of its philosophy according to a stable legal status only when it settled within the line of spiritual authority and it became possible for it to continue without challenge, especially after the establishment of the religious reform movement, which constituted a historical break between the two authorities.

Philosophers and thinkers had an impact in presenting ideas that formed a historical turning point to this day, and the beliefs, principles, and spiritual values formed by religious authority that affected the philosophy of societies and states, and how to separate two authorities that require obedience from all members of society without preventing or resorting to conflicts.

This research highlights examples of political thinkers who put forward their ideas to express the extent of obedience to religious (spiritual) and worldly (temporal) authorities, namely the thinker Thomas Hobbes and Saint Thomas Aquinas.

Keywords: intellectual extremism / spiritual authority / religious conflicts / religious reform movement / temporal authority.

الإشكالية

ان إشكالية البحث تطرح تساؤل مفاده هو هل ان التيارات الفكرية السياسية والدينية كانت تشكل صبغة من التطرف الفكري في حقبة العصور الوسطى وعصر النهضة؟

الفرضية

ان فرضية البحث تجيب على التساؤل المطروح في الإشكالية هو ان التيارات الفكرية والسياسية والنظريات السياسية التي طرحت من قبل المفكرين السياسيين في العصور الوسطى وعصر النهضة كانت ذا صبغة من التطرف الفكري.

أهمية البحث

تشير أهمية البحث الى الاحداث والنظريات والتيارات السياسية والآراء الفكرية التي طرحت من قبل العديد من المفكرين الغربيين في العصور الوسطى وعصر النهضة وكيف اثرت تلك الآراء والتيارات والنظريات السياسية في إدارة المجتمعات والنهضة التي حظيت بها تلك المجتمعات، كما ان البحث يسلط الضوء على تأثير القيم الروحية والعقائد الدينية في المجتمعات وتأثيرها في القرار السياسي الى حد يومنا هذا.

هدف البحث

ان هدف البحث هو تسليط الضوء على اهم النظريات السياسية والفكرية التي كان لها الدور الفاعل والمؤثر في تغيير بوصلة المجتمعات في القارة الأوروبية سواء ما طرح من أفكار لاهوتية والمتمثلة بال**قديسالاكويني** او تفعيل دور القانون وفرض السلطة السياسية وهو ما طرحه المفكر الإنكليزي **هوبز**.

المقدمة

ان دراسة تاريخ المسيحية ومعرفة التيارات الفكرية وما تتضمنه من روئ ونظريات سواء الدينية منها والسياسية، جعلت منها التفاتة تاريخية تحظى بالعديد من المفكرين كون ان المسيحية ترتبط بشكل مباشر بمؤسسة دينية وهي (الكنيسة)، ولكون ان الكنيسة ومن يديرها هم من رجال اللاهوت الذين كان لهم الدور الأكبر في إدارة السلطة السياسية، فان التقاطع كان واضح خاصة في العصور الوسطى، وهو ما طرحه **القديس(توماسالاكويني)**، ولان اللاهوت يشكل حلقة مقدسة وهي وصية من الرب، الا ان المساس بالدين المرتبط بالسلطة السياسية هو يعد تجاوز على الله على حد تعبير اغلب الكهنة.

تنطلق الحروب والنزاعات الدينية على محور السلطة السياسية مع بداية القرن العاشر وتستمر الى عصر التنوير، وشهدت أوروبا في تلك الحقبة العديد من الحروب والتطاحنات في الفكر المسيحي توجت بطرح أفكار ونظريات وروئ سياسية ودينية تشكلت لاحقا لتكون جملة من الفكر السياسي الغربي الوسيط والحديث ويعالج المشاكل المتعلقة بزمام السلطة السياسية والدينية.

ان الحروب الدينية وما تلاها من حركة الإصلاح الديني كانت تشكل خط امتداد للرومان، خاصة بعد اعتراف القديس **اوغسطين** بالمسيحية كديانة، وعلى ضوئها فصلت السلطة الروحية عن الزمنية، وأصبح للحاكم الدور الأكبر في إدارة الدولة بدلا من الكهنوت. ومنذ عصر الإصلاح الديني فان الجدل كان قائم حول الحروب بين البروتستانت والكاثوليك الذين يستندون في حروبهم على النصوص اللاهوتية وفق ادلة وبراهين، ومع بداية القرن الخامس عشر والسادس عشر بدء رجال اللاهوت بالتراجع بسبب مواقف المفكرين السياسيين وطغيان حكم القانون والتعريف بأهمية دور السلطة السياسية بدل الدينية في إدارة المجتمعات.

ان البحث يسلط الضوء على اهم الأفكار التي طرحت من قبل العديد من المفكرين والذين كان لهم دور في طرح الأفكار او ما يعرف بالتطرف الفكري والتي كانت نتيجة لعصر التنوير او ما يعرف بعصر العقل.

يستمد البحث انموذجين من المفكرين هما **القديس(توماساالاكويني)** العصور الوسطى والمفكر الإنكليزي**(توماس هوبس)** عصر النهضة.

المبحث الأول: الثالوث اللاهوتي ومنظومة الحروب الدينية في فكر القديس توماس الاكويني

ان الايمان المسيحي لم يستطع تجنب التأثيراتالهيلينية وكيف غلبت المقاومة شيئا فشيئا ومما أدى الى انفصال الايمان عن الشريعة وانفصال الكنيسة عن المعبد وفق اعتاب القرن الرابع، واتسمت الحركة الفكرية في المجال الديني من القرن الأول الى القرن الرابع، فان الديانة الرومانية الرسمية التي اتسمت بالعاطفة الدينية وظهرت لاحقا المسيحية كدين شرقي، واتجهت المسيحية الى الفرد وهي لا تقبل التأليف الديني وان التقت بالفلسفة، كما ان الانفصال الفعلي بين الكنيسة والمعبد واصبح اتباع عيسى يتحدثون عن اليهود بعبارات غريبة، فان الكنائس طغت واحتشد فيها الكهنوت وهي تقيم كل ذلك من اجل الحفاظ على التقاليد والقيم الروحية[21] .

ان الجماعات المسيحية انفصلت عن المعابد ونظمت صفوفها لتنظيم الحياة من قبل رؤوساء زمنيين كلفوا من اجل استتباب النظام وينشرون الايمان في الوقت ذاته، وفي اعقاب القرن الثاني ظهرت المسيحية كدين مستقل وان انفصلت عن اليهودية وان كانت في البداية لم تخرج عن الطور البدائي لليهودية، كما ان المسيحية أدخلت في العالم اليوناني والروماني اعقاب القرن الأول وبعد القرن الثالث انتشرت بشكل واسع وعبرت عن (روح الشعب/الراي العام) وأصبحت تشكل الديانة الرئيسية لأغلب المجتمعات الأوروبية[3].

كانت تقتصر في البداية على إقامة الاحتفالات الخالية من كل فقه لاهوتي ومن كل عقيدة حقيقية ولم تزعم عن أي عاطفة دينية، وكان دعاة المسيحية اتجهوا في بادئ الامر الى امثالهم من الطبقات الدنيا وعقيدتهم التي تقوم على المساواة والتآخي ولم تحظى بقبول في البداية الا بعد تبشير **بولس**، وعلى الأرجح لم يعارض اغلبهم قول **بولس** بان **عيسى** هو (روح الله) وان الشعائر تقوم على ثالوث (الاب-الابن-الروح)، يضاف الى عامل اخر مهم للديانة المسيحية وانتشارها هو البيئة اليونانية والرومانية وتأثير الطقوس الوثنية في عبادة (روح الحق) بعد ان هجر اغلبهم المعابد اليهودية[4].

ان المجتمع أدرك ان امة المسيح هي الامة المختارة على الرغم من تزعم الكنيسة في البداية بان شعب إسرائيل هو الشعب المختار لكن تاه فيما بعد، وأصبحت الوسيلة الناجعة للتخلص من الشعائر التي تفرضها الديانة اليهودية مع الاحتفاظ بالعهد القديم هو الأساس لتثبيت دعائم المسيحية وأشارت الكنيسة الى مجموعة عقائد جديدة تحملها من أدائها في الكنيسة.

1

(2)شارل جينيبر، المسيحية نشاتها وتطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، بيروت، المكتبة العصرية، ص112-115.

(3)المصدر السابق، ص116-118.

(4)المصدر نفسه، ص122-125.

وظهرت الكنيسة على انها هيئة منظمة وانتقلت الى كنائس خاصة على غرار المعابد اليهودية الذين اعتاد قادتهم للتشاور في كل الأمور الخاصة بالإيمانوالآداب وغيرها، ويشرف **الاكليروس** على طقوس شبيهة بالطقوس اليهودية لكنها البست بثوب المسيحية[1].

ان الشعائر اصحبت من لوازم الحياة الأساسية وتبدو حافز قوي، وان الانسان يجب ان يرتفع روحيا نحو (اباه) الذي في السماوات بما يعزز ذلك الاطمئنان والتوبة، وتطهير الضمير والتسامي، وهي الذات المضادة لفكرة الكنيسة، وان عيسى يترقب حلول مملكة الله على الأرض وينفي كل تنظيم دنيوي، لاتباعه وان عيسى يهودي وخاضع لشريعة اليهود (شريعة بني إسرائيل الدينية)، الا ان روحه الحقة كانت من الايقان برسم خطوط ما نسميه (الكنيسة)[2].

صار المسيحيون يزعمون ان وحدة التنظيم يجب ان تكون موازية لوحدة الايمان وان الاسقف تشكل سلطته فرض واقع وان انتخب من قبل الشعب، وينصب عضوا في السلك الكنسي بواسطة الأساقفة المجاورين وانه يتلقى توجيهات وتشريعات بما يحدد نطاق عمل الكنيسة، واهتمت الكنيسة في البداية على أحوال الكنائس الأخرى من خلال التشاور والتصالح في كثير من الأمور وهي تشكل دعامة التنظيم الكاثوليكي، وان شكلت انتصار على المدنيين من غير رجال الكنيسة الا ان تلك الانتصارات شكلت صراعات لاحقة بين رجال الكنيسة-الكهنوت) وبين الرجال العاديين وتبدا تجليات الصراعات والحروب الدينية بين الصلاحيات الممنوحة للكنيسة لإدارة الحياة المجتمعية وبين تطبيق الطقوس المسيحية وكيف يمكن ان تطبق دون الخروج عن تلك الطقوس[3].

ومع الحروب الدينية والصراعات بين السلطة الدينية والدنيوية بدأت تطرح أفكار ونظريات من اجل تنظيم او القضاء على تلك الصراعات، ومن بين تلك الأفكار رجال من الكنيسة او الكهنوت الذين لهم تأثير ودور في عمل الكنيسة.

ويعد **القديستوماس الاكويني** من اهم الأساقفة وأعظم فلاسفة القرن الثالث عشر الذي عاش في العصور الوسطى، والذي كان يؤكد على ضرورة التوافق بين العقل والدين، وتعد فلسفته من أكثر الفلسفات الصحيحة كون انها لا تقتصر فقط على الجانب الديني بل التاريخي أيضا، كما ان أفكاره التي طرحها لا تتعلق فقط بالكنيسة واراء الكهنوت وانما امتدت لتشمل الدولة والمجتمع والقانون وأنظمة الحكم.

ان **القديسالاكويني** يعترف بشرعية الدولة ويرفض ان يضفي عليها الخطيئة وينظر الى العالم بانه يتكون من عالم تصاعدي فيه اعلى مرتبة الاله، وهذا النظام لا يحتوي فقط على نظام ديني بل التشريع الذي يستمد وجوده من البشر وهنا تصبح العلاقة بين المدينة الإلهية والمدينة الأرضية ليست علاقة تعارض وانما علاقة احتواء وتضامن[4].

ان الانسان وفق فكر**القديسالاكويني**بانه اجتماعي بطبعه ولا يستطيع العيش دون الجماعة وتأتي الدولة لتنظم ذلك الاجتماع، لتحقيق اهداف معينة، وان

(1)المصدر نفسه، ص127.

(2)شارل جينيبر، المسيحية نشأتها وتطورها، مصدر سبق ذكره، ص130.

(3)المصدر السابق، ص139.

(4)غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، دار الوثائق، 2001، ص191.

السلطة المتحققة تعمل على تحقيق الصالح العام، بناءا على الوجود الاجتماعي للأفراد[1].

ان**القديس الاكويني** يرى ان مصدر السلطة هو الله والاجتماع هو امر تفرضه الطبيعة وإذا كان العيش في المجتمع يقتضي بوجود سلطة منظمة، فان مزاولة تلك السلطة تقع على عاتق الافراد، وهذا الطرح الفكري يؤكد على ان السلطة منحت من الله الى الافراد، وإذا كان الحاكم غير قادر على استخدامها فانه وجب استرجاعها.

ان مناقشة فكرة المجتمع من قبل **القديس الاكويني** تنطلق من فكرة ان الكون عبارة عن نظام مرتب يمتد من اعلى الدرجات وهو الاله، وينتهي عند ادنى المخلوقات وهم الافراد، وهو يشكل نظام تصاعدي ويسيطر فيها الأعلى على الأدنى، ولكل واحد له حقوق وواجبات، وان تسخير المجتمع يقع على تحقيق غاية معينة وهي تشكل بذلك منظومة من القوانين تحكم البشر، ويحدد **القديس الاكويني** القوانين بانها وجدت من اجل خدمة الافراد وتبادل المنفعة ومنهم الزارع والصانع والقسيس الذي يصلي ويقيم الشعائر الدينية[2].

ويعارض**القديس الاكويني** دور المثقفين المسيحيين الذين يقومون بدور رجال الكنيسة كحماة وفق الطرح الافلاطوني (مجتمع يحكمه الفلاسفة)، وان القانون هو الذي يحمي الافراد ويحكمهم، ويرى ان افضل مدينة زمنية ديمقراطية هي التي تقوم على غرار مدينة السماء، كما يرى ان افضل أنظمة الحكم الدنيوية هي الملكية وان كان متأثرا بفكر **ارسطو طاليس**، ويرى ان اسوء أنواع أنظمة الحكم الزمنية هي الأنظمة الاستبدادية التي يراعي فيها الحاكم مصالحه الشخصية[3].

ان تبرير **القديس الاكويني** للنظام الملكي يأتي من خلال نشر الفضيلة في هذا النوع من الحكم ويكون أكثر مطابق للطبيعة، ولان الطبيعة تشكلت وفق جسد تدبره النفس والاسرة يديرها الاب والعالم يدبره الله فان الدولة يديرها شخص واحد.

ويقرا **لقديس الاكويني** بان صورة انتخاب الملك تكون وفق مجلس ارستقراطي منتخب من قبل الشعب ويتحلى بالفضيلة ويعاونه مجلس ارستقراطي يضم عقلاء من الشعب، ومن هنا تظهر كراهية**القديس الاكويني** للحكم المستبد ويجب مجابهته من قبل الشعب، ويرى ان للشعب الحق القانوني في مقارعة الاستبداد ومن حقه انهاء الحكم الاستبدادي خاصة اذا لحق الضرر بالصالح العام، وهنا يؤسس**القديس الاكويني** (نظرية سلطة الشعب)[4].

ووفق الطرح الفكري **للقديس الاكويني** بانه يرى ان علاقة الدولة بالكنيسة اشبه بالسفينة، اذ ان الحاكم يعمل على صيانتها وهو يشكل السلطة الزمنية وان يسوع (**المسيح**) هو القبطان الذي يوجه السفينة ويصل الى هدفها النهائي[5].

(1)غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص192.

(2)نقلا عن فؤاد العطار، النظم السياسية والقانونية الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964، ص112، وأيضا ينظر عبد الكريم احمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الحديثة، 1973، ص32.

(3)نقلا عن موريس كرانستون، اعلام الفكر السياسي، بيروت، دار النهار للنشر، 1981، س36-37.

(4)يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الاوربية في العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، د.ت.، ص175.

(5)بطرس غالي واخرون، المدخل في علم السياسة، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1966، ص120.

ان تداخل اختصاصات الكنيسة مع اختصاصات الدولة هو يعني خضوع الثانية للأولى من اجل تحقيق الصالح العام، ولان الحاكم الزمني يخضع للسلطة الدينية او الروحية، فان الدولة ليست مستقلة عن الكنيسة بل تابعة وخاضعة لها، فالكنيسة اذن فوق الدولة[1].

ان**القديس الاكويني** يرى ان السطلة الزمنية (الدنيوية) يحكمها القانون اما الحاكم فانه يخضع لحكم الله، ويرى ان هذا القانون لابد ان يتطابق مع العقل الرباني لان حكم الله لا يحدده زمن، والقانون الذي يحكم به الله العالم هو يمثل حكمة الهية منظمة للخليقة، وتسمو على الطبيعة البشرية ويعلو فوق فهم الانسان، وهو ليس غريب عن الادراك الإنساني او مضاد لقواه الطبيعية بل انه يعد مشارك لطبيعة الانسان وهو ما أطلق عليه **القديس الاكويني** (القانون الازلي).

اما القانون الذي يشكل انعكاس للكلمة الإلهية على المخلوقات وقانون يكتشفه الانسان عن طريق عقله لمعرفة غرض الله في الخليقة وهو قانون منحه الله من يحكم بالعقل او النفس وهو ما اسماه **القديس الاكويني** (القانون الطبيعي).

كما ان هناك قانون في الكتابات المقدسة والاحكام التي جاءت عن طريق الوحي او التبليغ بالشريعة التي انزلها الله على اليهود وتشريعات مسيحية جاءت عن طريق الكتب المقدسة والكنيسة وهو ليس من عمل العقل الطبيعي وهو من صنع الله هو ما اسماه**القديس الاكويني** (القانون الإلهي).

وهناك شريعة العقل لكفالة الخير العام وتمس حاجة الانسان ولسبب صعوبة تفهم الناس لأحكام ووصايا العقل او لصعوبة تطبيق مبادئ العامة للقانون الطبيعي، وبالإضافة الى اتفاق هذا القانون مع العقل وتطابقه مع العدالة وتحقيق للصالح العام ويستمد شرعيته من الشعب ويضع الشعب فيه ثقته هو ما اسماه **القديس الاكويني** (القانون الوضعي-الإنساني)[2].

نخلص مما تقدم ان **القديس الاكويني** في طرحه الفكري كان يرى بعلوية السلطة الروحية (الدينية) على السلطة الزمنية (الدنيوية)، وهو بذلك يثبت سلطة الله على الخلق والذين يحكمهم قانون واحد منتظم، يضاف الى خضوع الافراد الى السلطة الدينية (سلطة الله) والتي تستند على العقل، ويشكل اللاهوت في فكر **القديس الاكويني** ضرورة مسبقة على الخلق وعلى وجود السلطة الزمنية، وهو بذلك يميل الى كفة أهمية واولية السلطة الروحية على السلطة الزمنية.

المبحث الثاني: الاضطراب الديني والسياسي وقواعد العقد الاجتماعي في فكر توماس هوبس السياسي

ان الصراعات الدينية التي شهدتها أوروبا والتي نتج عنها استمرار لتلك الحروب والتطاحن اثر ظهور المسيحية وتراجع الديانة اليهودية، يضاف الى دور الكهنوت وطغيان اللاهوت في إدارة السلطة السياسية، أدى بذلك الى طرح أفكار من قبل الكهنوت نفسهم والمتمثل بال**قديس الاكويني** كما ذكرنا

(1)غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص195.

(2)محمد شبل، الفكر السياسي –دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية/ ج1، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص190، وأيضا ينظر ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: القانون الطبيعي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص43-44.

سابقا، الا ان ذلك لم يحول دون ان يسبب ازدياد في الحروب الدينية ولربما كانت القارة الأوروبية بحاجة الى اصلاح ديني اكثر تعقيد لمعالجة المشهد الديني والسياسي معا، ويتجلى ذلك بظهور أفكار جديدة متبناة من قبل مفكرين عاشوا في فترات اضطراب واضطهاد ديني وسياسي، انعكست بذلك على أفكارهم.

كما ان الانتقالة الحاصلة في تاريخ أوروبا جعلت من تلك الأفكار الأساس النهضة والتخلص من سيطرة الكهنوت والكنيسة التي أصبحت تشتري الذمم المالية وفق منهج يسوع (الانجيل).

ان الاحداث التاريخية المتسارعة أدى الى نضوج أفكار كانت سببا في النهضة الأوروبية اذ انتقلت إثر ذلك أوروبا من عصر وسيط يخيم عليه سيطرة اللاهوت والكنيسة الى عصر جديد يعرف بعصر النهضة الذي شكل تحول تاريخي يحمل في طياته أفكار وروئ جديدة.

ان اهم المفكرين الذين كان لهم الأثر في عصر النهضة وفق الازدهار العلمي والتحول السياسي هو المفكر **توماس هوبس**.

ان فكر **هوبس** يعكس البيئة التي نشا فيها وهي البيئة التي تحمل الحروب الاهلية وبيئة الخوف التي تشهد ثورات وتقلبات سياسية واضطهاد ديني، ويظهر ذلك في مقولته الشهير (**انا والخوف توأمان**) ويعد هذا التعبير هو جزء من الخوف الذي عاشه المفكر وفيه تكونت الأفكار السياسية يضاف الى بيئة إنكلترا التي كانت تشكل محور لتلك الاضطهادات.

ان السلطة السياسية في تلك الحقبة التاريخية كانت اكثر دموية وهو ربما كان يشكل صراع مزدوج ما بين الديني والسياسي، و**هوبس** الذي يبحث عن السلام والطمأنينة لم يجدها متوفرة في تلك البيئة، وكان يرى انه لابد من إيجاد حل لمثل تلك الاضطهادات بدل الحروب[1].

كان **هوبس** يرى بانه هناك قواعد يجب ان تحكم المجتمع وتعمل على تقليل الاضطهاد فيه، او على الأقل تقويض الحروب والانقضاض عليها واحلال السلام، ويعد **هوبس** من رواد نظرية العقد الاجتماعي، والتي يرى فيها ان الافراد في المجتمع يعيشون في حالة ما قبل الطبيعة (المجتمع البدائي-المجتمع المتوحش)، والافراد يكونون فيها انانيين، وهي تعد بالفطرة، اذ ان الانسان بطبيعته اناني، وهذه الحالة لابد ان لا تستمر وهي حالة ما قبل الطبيعة، ويحتاج فيها الافراد الى تنظيم امورهم وهي تشكل حرب الانسان ضد الانسان، وحالة ماقبل الطبيعة اطلق عليها **هوبس**(مجتمع التوحش) ويفصل ذلك في كتابه (اللفثيان-الوحش)[2].

ان حالة الطبيعة عند **هوبس** هي لا تشكل فقط حالة الرغبة والنفور وانما هناك مبدا العقل، وعلى حد تعبير **هوبس** فان (**العقل يعلم الناس ان يسارعوا بحل يناقض الطبيعة**)، والعقل هو عبارة عن قوة تنظيمية يصبح السعي في ظلها وراء الامن اكثر فعالية، والمحافظة على الذات، ومع قوة العقل التنظيمية يتوقف الانتقال من حالة الطبيعة الى حالة أخرى وهي حالة المجتمع، ويرى ان الطبيعة تحكمها قواعد وقوانين وهي تستند الى استعمال العقل ويؤكد بان هناك تسعة عشر قانون للطبيعة اهم هذه القوانين هي قانونين

(1)عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992، ص106-107.
(2)المصدر السابق، ص114.

طبيعيين: الأول-البحث عن السلام، والثاني-الدفاع عن النفس[1].

ويرى بان الطبيعة وفق هذه القوانين سوف تكتسب طريقة منظمة تقوم على التعاون من اجل تحقيق السلام والامن، ويرى بان تحقيق الأخير لا يمكن الا عن طريق شعور الفرد بحرية تجاه الاخر أي الكل يتمتع بحرية وهذه الحرية يصبها في قالب الثقة المتبادلة بين الافراد، ويكون هنا التعاون متحقق، و يأتي وفقا لذلك اتفاق على تنازل عن حق مطلق من اجل تحقيق السلام والامن والحرية، وهو ثالوث لا يتحقق الا وفق اعتبارات التنازل عن الحقوق، ولكن من جهة أخرى يؤكد على ان هذا الاتفاق لابد ان تحكمه قوة ولربما لم يتحقق وعلى حد تعبيره (**العقود بدون سيف ليساكثر من كلمات**) [2].

ان العقد الذي يريد ابرامه **هوبس** بين الافراد هو يشكل تنازل مطلق لكل حقوقهم الى الحاكم او السلطة، والعقد بدوره يعود الى الرومان والعصور الوسطى، ولكن تطوير نظرية العقد جاءت وفق رواد عصر النهضة.

يرى **هوبس** ان إدارة الحكم تتم عن طريق عقد يتنازل فيه الافراد عن جميع حقوقهم للحاكم بشكل مطلق، ويرى بان السلطة لا يمكن ان تحافظ على هذا العقد الا بوجود قوة، والقوة تتمثل في الشخص الحاكم او بتعبير اخر (قوة القانون).

ان الانسان يبحث عن الاجتماع مع الانسان الاخر بدافع الحاجة، والمجتمع السياسي هو ثمرة اصطناعية لحلف ارادي او هو ثمرة العقد.

ان القانون بدوره هو الذي يحافظ على جميع الحقوق التي تم التنازل عليها من قبل الافراد الى الشخص الحاكم، و**هوبس** يرى بان القانون الروماني ومنها قانون الشعوب يعد الحامي الأساس لتلك الحقوق، وعلى حد تعبيره بوجود قوة القانون والحاكم، يمكن ان يتحقق السلام والمساواة في المجتمع السياسي[3].

ان الافراد يخضعون الى صاحب السيادة الذي يرى في العقد الاجتماعي ميثاق دستوري، وهو يدير المجتمع السياسي (الدولة)، كما ان المجتمع السياسي غير كافي لان ينبثق وانما يحتاج الى اندماج الارادات اندماجا حادا يكون كفيل باستتباب الامن والسلام[4].

ان التعاقد وفق راي **هوبس** ملزم بالصدق والأمانة والتسامح كما يجب فض الخلافات بالتحكيم، وان تكون السلطة مطلقة الى ابعد الحدود، ويبيح الخضوع المطلق، وهذا يعني تخويل الافراد بضرورة خلع السلطة اذا تمادت في التجاوز على الحقوق، وان كانت الملكية خير اشكال الحكومة، وانها تغني عن المنازعات الحزبية وتصون اسرار الدولة، كما ان **هوبس** لا يحبذ الديمقراطية لأنها ارستقراطية الخطباء، ويذهب الحق الى المعتقدات الدينية والقواعد الأخلاقية وحسم الخلافات لإقرار النظام.

ولان الدين يشكل خرافة مخافة القوات غير المنظورة للدولة، ودين الدولة محتوم على كل مواطن والدين بالإجمال ظاهرة طبيعية اصلها الشعور بالضعف،

(1)عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص117-118.

(2)المصدر السابق، ص119.

(3)المصدر نفسه، ص122.

(4)المصدر نفسه، ص123.

وليس الدين فلسفة لكنه شريعة، لا تتحمل المناقشة بل تقتضي الطاعة[1].

ان فلسفة **هوبس** تدعم الحكم المطلق ويجعل منه حكم القانون الطبيعي، ولأنه يرى بان حالة الطبيعة هي حالة فوضى وحرب وتبقى المساواة في حالة ريبة، وليس هناك مفهوم واضح للعدالة او الظلم او الملكية، لان كل المفاهيم وفق راي **هوبس** هي غير واضحة في ظل حالة ما قبل الطبيعة، وتأتي حالة وهي ما بعد الطبيعة لتنظم شؤون الافراد وهي حالة النظام المطلق، وحالة المجتمع المدني بوجود القانون الطبيعي والذي يتضمن الحق الطبيعي المتضمن (غريزة البقاء)، لتحكمه السلطة المطلقة[2].

ان الدولة هي مجموعة مصالح خاصة ويجب عليها ان تدافع عن المواطن والمواطن لا يتنازل عن حقوقه للدولة الا لتحميه، وتفقد الدولة وجودها مالم يتوفر الأمان للمواطن وبالمقابل اذا لم تراع الطاعة، كما ان الدولة هي التي تشرع الملكية وكل مساس بالدولة هو مساس بالملكية[3].

ان الدولة هي كنسية ومدنية معا أي تجمع بين الديني والمدني، ولا يجوز لأي سلطة روحية تعارض الدولة، ولا يطلب من احد ان يخدم بين ربين، وليس الحاكم بأداة للدولة بل للكنيسة أيضا، وهو يمسك بيمينه السيف وبيساره عصا الأسقفية، ويعني يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، وهنا تتأكد وحدة الدولة ومع وجود سلطة الحاكم الواحدة المطلقة، ولا وجود لتكتلات او أحزاب او انشقاقات سياسية[4].

ان **هوبس** ينتقد فصل السلطات ويؤكد على وجود سلطة واحدة مطلقة، ويقيد الحاكم بانه يرتكز على حدود العقل، مالم يتصرف على هواه لحفظ الرعية والمواطنين، ولان حدود السيادة تكون ضمن ميزان العقل كون ان الحاكم يبحث عن المصلحة العامة لشعبه والتي تختلط بمصلحته الخاصة، فالواجب تطابق المصلحة العامة مع الخاصة، وعلى حد تعبيره (**ان خير الحاكم وخير الشعب لا يمكن ان ينفصلا**)[5].

ان المجتمع السياسي يقوم وفق العقد بين طرفين اما الطرف الثالث هو (السلطة المطلقة) ربما يكون حاكم او جمعية سياسية على حد تعبير **هوبس**، ولان الطرف الثالث هو الذي ستحل ارادته محل ارادات الجميع، والغريب في العقد الذي تعاقد الجمهور جميعهم والتزمت بمصالحه، ويتساءل **هوبس** في تفصيل أكثر تعقيد ما هو شكل الدولة؟ من هو الحاكم المطلق؟ ولان كل انسان وكل حاكم يفكر بمصلحته الشخصية فان ميله الطبيعي سيكون لتحقيق المصلحة العامة، ان صاحب السيادة وفق فكر **هوبس** هو صاحب السلطة التشريعية وهو بدوره كيف يمكن ان يعترض على قوانين عرفية مكتوبة ومستمدة من شرعية، ولأن القوانين تستمد شرعيتها من الحاكم اذ لا قانون ولا قدرة مشتركة، وتبرير ذلك ان كل قانون يكون عادل وليس ظالم، وعلى الحاكم ان يوفر الرعاية الكاملة للشعب، وهي تشكل القانون الاسمى لحفظ حياة

(1)يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط1، القاهرة، دار العالم العربي، 2011، ص61.

(2)جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية-من عصر النهضة الى عصر الانوار، ترجمة ناجي الدراوشة، ج2، ط1، دمشق، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، 2010، ص449.

(3)المصدر السابق، ص450.

(4)المصدر نفسه، ص451.

(5)جان جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى – من ماكيافل الى أيامنا، ترجمة الياس مرقص، ط1، دمشق، دار الحصاد، 2019، ص79-80-83.

الرعية من أي اخطار، ولهذا وجد الافراد مجتمعين في ذلك المجتمع السياسي[1].

ان الحاكم يجب ان يضمن تحقيق المساواة امام القانون وامام الوظائف العامة التعليم، التربية، وهذا بدوره يشكل الازدهار المادي، وهذا يتطلب توفير عمل لكل انسان ويكون ضمن رعايا الدولة، وحسب راي **هوبس** يمنع من الاحتكارات والمصالح الفردية الخاصة وتكديس الثروات بيد القلة او هدرها.

ان اخطر ما تتعرض له الدولة من امراض هو العلاقة مع السلطة الدينية وهي معضلة الدولة المسيحية، ويشير الى ان طريقة الدين الطبيعي المعارض للأديان التاريخية كان يقود الى الألوهية، وان كانت العقلانية تشير الى الدين المدني المبني على العقل، الا ان السلطة تضع التشديد على المعتقد، ولان **هوبس** كان يرى بان الاغلب خاضعين لقانون دين وضعي اما يهودية او مسيحية، وان كانت الدولة تتبنى (النظرية المسيحية: مجموعة اشخاص مسيحيين قانونهم الديني مجموعة من الأوامر المعبرة عن إرادة الههم موجود في الكتاب المقدس)، ولان حالة الطبيعة هي حالة الدين الفردي حالة الكنيسة كما يسميها **هوبس**، ولان الكنيسة هي مجرد تجمع اشخاص وهي تشكل حكومة روحية لا زمنية، ولان هذه الكنيسة يجب ان تكون مادة واحدة وهي دولة صاحب السيادة يحكمها إرادة شخص حاكم واحد وهي تخضع للملكة المدنية[2].

نخلص مما تقدم: ان المفكر والفيلسوف السياسي **هوبس** يرى في علوية السلطة المدنية (الزمنية) على السلطة الدينية (الروحية)، وتحكم تلك السلطة القانون والحكم المطلق الذي يتضمن الحفاظ على تحقيق المساواة وحقوق الافراد وفق عقد سياسي ضامن لتلك الحقوق، وتعد الكنيسة تابعة للحاكم المطلق والتي تعبر عن مجموعة عقائد وقيم دون ان تؤثر على حياة المجتمع السياسي وهي تستظل بظل الحاكم المطلق.

الخاتمة

ان المناخ الديني والسياسي في فترة العصور الوسطى كان يحمل في طياته صراعات وحروب تفرض قيم ومعتقدات الكنيسة، وهي تؤكد على ضرورة تطبيق الانجيل وكيف ان يسوع جاء بديانة تتحتم على الجميع تطبيق مبادئها، ولكون ان السلطة الدينية اخذت حيزا كبيرا في تلك الفترة وسيطر الكهنوت على مفاصل الحياة الدنيوية مع ضرورة تقديم الطاعة للكنيسة، كما كان هناك دعم للكنيسة من قبل الكهنوت من خلال طرح الأفكار التي ثبتت دعائم وركائز الكنيسة ومنهم **القديس الاكويني**، والذي يرى

(1)المصدر السابق، ص85-86.

(2)المصدر نفسه، ص87.

سيطرة واولوية السلطة الدينية على الدنيوية مع ضرورة احترام وتقديم الطاعة للحاكم، ومع علوية السلطة الدينية على الدنيوية تبقى الكنيسة شعاع يحمي المجتمع ويضمن حقوقهم وان كانت تلك الحقوق مستمدة من القانون الطبيعي والأخير من وضع الله.

ان الصورة الأخرى للنزاعات الدينية والحروب الطاحنة او ما يعرف ب(المرأة العاكسة) ظلت مستمرة الى قرون حتى وصلت الى عصر النهضة، اذ تغيرت فيه المفاهيم والرؤى والأفكار والنظريات، ومع سيطرت الكهنوت وفرض القيم والمعتقدات على المجتمع باسم الدين، فان الصورة تغيرت بسبب الاكتشافات وتطور العلوم وظهور أفكار مغايرة كانت قد حولت المجتمع الى حالة أخرى وهي أولوية السلطة الزمنية على السلطة الروحية، وظهر زيف الكنيسة والبدع والهرطقات التي كان ينادي بها الكهنوت واحتل مكانه العلم والمعرفة، ومع ظهور النظريات والأفكار طرحت أفكار جديدة ومنها أعطت أهمية ودور للحاكم ومنهم المفكر الإنكليزي **هوبس**، الذي يرى بان الدين خرافة ولا يمكن بناء مجتمع على قيم وخرافات، وكان يرى ان فرض القانون هو الأهم لتطوير الشعوب وحماية لحقوقها، عن طريق تقديم الطاعة للحاكم، ومع وجود عقد او ميثاق سياسي يتنازل فيه الافراد للحاكم مقابل ضمان لتلك الحقوق والحريات.

ان الصورة أعلاه تؤكد المقارنة بين العصور الوسطى التي تقدم السلطة الروحية على الزمنية وبين عصر النهضة الذي يقدم السلطة الزمنية على الروحية والتي كانت نتيجة للحروب والتطورات مدعومة بأفكار ونظريات سياسية ذا منحى فلسفي وديني.

الهوامش

()شارل جينيبر، المسيحية نشاتها وتطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، بيروت، المكتبة العصرية، ص112-115.

(2)المصدر السابق، ص116-118.

(3)المصدر نفسه، ص122-125.

(4)المصدر نفسه، ص127.

(5)شارل جينيبر، المسيحية نشأتها وتطورها، مصدر سبق ذكره، ص130.

(6)المصدر السابق، ص139.

(7)غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، دار الوثائق، 2001، ص191.

(8)المصدر السابق، ص192.

(9)نقلا عن فؤاد العطار، النظم السياسية والقانونية الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964، ص112، وأيضا ينظر عبد الكريم احمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الحديثة، 1973، ص32.

(10)نقلا عن موريس كرانستون، اعلام الفكر السياسي، بيروت، دار النهار للنشر، 1981، س36-37.

(1)يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الاوربية في العصور الوسطى، القاهرة، دار المعارف، د.ت.، ص175.

(12)بطرس غالي واخرون، المدخل في علم السياسة، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1966، ص120.

(13)غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، مصدر سبق ذكره، ص195.

(14)محمد شبل، الفكر السياسي –دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية/ ج1، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974، ص190، وأيضا ينظر ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: القانون الطبيعي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982، ص43-44.

(15)عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992، ص106-107.

(16)المصدر السابق، ص114.

(17)عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، مصدر سبق ذكره، ص117-118.

(18)المصدر السابق، ص119.

(19)المصدر نفسه، ص122.

(20)المصدر نفسه، ص123.

(21)يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط1، القاهرة، دار العالم العربي، 2011، ص61.

(22)جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية-من عصر النهضة الى عصر الانوار، ترجمة ناجي الدراوشة، ج2، ط1، دمشق، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، 2010، ص449.

(23)المصدر السابق، ص450.

(24)المصدر نفسه، ص451.

(25)جان جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى – من ماكيافل الى أيامنا، ترجمة الياس مرقص، ط1، دمشق، دار الحصاد، 2019، ص79-80-83.

(26)المصدر السابق، ص85-86.

(27)المصدر نفسه، ص87.

المصادر

1-شارل جينيبر، المسيحية نشاتها وتطورها، ترجمة عبد الحليم محمود، بيروت، د.ت.، المكتبة العصرية.

2-غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد، دار الوثائق، 2001.

3- فؤاد العطار، النظم السياسية والقانونية الدستوري، القاهرة، دار النهضة العربية، 1964.

4-عبد الكريم احمد، دراسات في النظرية السياسية الحديثة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الحديثة، 1973.

5-موريس كرانستون، اعلام الفكر السياسي، بيروت، دار النهار للنشر، 1981.

6-يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الاوربية في العصور الوسطى، القاهرة، د.ت.، دار المعارف.

7-بطرس غالي واخرون، المدخل في علم السياسة، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، 1966.

8-محمد شبل، الفكر السياسي –دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية/ ج1، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.

9-ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي: القانون الطبيعي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1982.

10-عبد الرضا الطعان، تاريخ الفكر السياسي الحديث، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992.

11-يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط1، القاهرة، دار العالم العربي، 2011.

12-جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية-من عصر النهضة الى عصر الانوار، ترجمة ناجي الدراوشة،

ج2، ط1، دمشق، دار التكوين للتاليف والترجمة والنشر، 2010.
13-جان جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى – من ماكيافل الى أيامنا، ترجمة الياس مرقص، ط1، دمشق، دار الحصاد، 2019.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

أثر حادثة الغدير في التاريخ الاجتماعي للمسلمين من خلال موسوعة الغدير للأميني (الجانب الفكري أنموذجاً)

م.د. أحمد هاتف المفرجي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

مستخلص

لقد حازت العديد من حوادث التاريخ الإسلامي نصيباً كبيراً من الشهرة وفقاً لظروفها وأسبابها الخاصة التي هيّأت لها هذا الاشتهار، ومن هذه الحوادث حادثة الغدير التي وقعت في الثامن عشر من شهر ذي الحجة في السنة العاشرة للهجرة الشريفة حيث جمع النبي الأعظم أصحابه الكرام ومن رافقه من المسلمين في طريق عودتهم من الحج في غدير ماء في منطقة خم ولذا يقال له غدير خم وخطب في المسلمين في حجته هذه وهي حجة الوداع الأخيرة. وقد تناول المسلمون وغيرهم هذه الحادثة من جهات متعددة أبرزها الدينية - الاعتقادية والتفسيرية والفقهية - والتاريخية والأدبية وغير ذلك، إلا أن ما يتم دراسته في هذا البحث فعلاً فهو يختلف كثيراً إذ أن البحث هنا لا يرتبط بالبُعد الديني سواء أكان عقائدياً أو تفسيرياً أو فقهياً على الإطلاق وإنما الذي يتم تناوله هنا هو الجانب الفكري، والمقصود بالجانب الفكري هنا هو أثر حادثة الغدير في حركة الشعر والشعراء والرواية وكذلك أثرها على المصادر التاريخية وحركة التأليف، وكل هذا يتم من خلال الاستناد إلى موسوعة الأميني، عبد الحسين بن أحمد المتوفي (1390هـ-1970م) من خلال كتابه **"موسوعة الغدير"** أو **""الغدير في الكتاب والسنة والأدب"**. وبما أن المادة العلمية المراد بحثها هي ترتبط بالتاريخ الاجتماعي للمسلمين؛ لذا يكون منهج البحث هو **منهج التاريخ الاجتماعي** من خلال التركيز على الكمّ والإحصائيات والرسوم البيانية والخرائط وفرز حركة الشعر والشعراء والرواية والتأليف من حيث انتساب أصحاب هذه الحركة الفكرية إلى البلدان المختلفة ودراسة انتشار حادثة الغدير جغرافياً، وكذلك يتم تسليط الضوء على قبائل هؤلاء أصحاب الحركة الفكرية لمعرفة مدى انتشارها في قبائلهم المختلفة ليصل البحث إلى نتيجة ترسم انطباعاً تاريخياً اجتماعياً عن الأثر الذي تركته حادثة الغدير في الجانب الفكري للمسلمين من وجهة نظر التاريخ الاجتماعي ليتبين أن لحادثة الغدير جانباً اجتماعياً يمكن التصريح بأنه مغفول عنه في البحوث التاريخية أو غيرها حيث يتم التركيز في الغالب على البُعد الديني أو الأدبي أكثر من غيره فيها خلاف هذا البحث الذي ينظر إلى الحادثة من وجهة نظر التاريخ الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: عيد الغدير – الشيخ الأميني – موسوعة الغدير – التاريخ الاجتماعي الإسلامي – الجانب الفكري

The Impact of the Ghadir Incident on the Social History of Muslims Through Al-Amini's Ghadir Encyclopedia (the Intellectual Aspect as a Model)

Dr. Ahmad hatif Al-Mafraji

Abstract
Many events in Islamic history have gained significant fame due to their specific

Incident of Ghadir on the intellectual development of Muslims, from the perspective of social history.
Keywords: Eid al-Ghadir - Al-Amini- Ghadir Encyclopedia - Islamic social history - the Intellectual Aspect.

مقدمة

يعد الشيخ عبد الحسين بن أحمد الأميني (ت1390هـ-1970م) صاحب كتاب **"موسوعة الغدير"** أو **"الغدير في الكتاب والسنة والأدب"** من أكثر وأفضل من بذل الجهد في جمع مادة تراثية إسلامية ترتبط بحادثة الغدير وما تبعها من ظواهر كاعتبار يومها من الأعياد الإسلامية له مراسيمه الخاصة وكذلك نفوذها في تراث المسلمين الشفهي والمكتوب. هذه المادة التراثية والتي جمعها الشيخ الأميني متنوعة ولها أبعادها القرآنية والتاريخية والأدبية والرجالية والروائية وغيرها.

هذا البحث يهدف إلى بيان الأثر الفكري الذي خلّفه يوم غدير خم (18/ذو الحجة/10هـ) على التاريخ الاجتماعي للمسلمين فيما بعد، وهذا الأثر المنشود هنا هو الأثر الفكري كما تقدم وهو يقع ضمن التاريخ الاجتماعي والمقصود منه هنا هو أثره في الشعر والرواية والتدوين عند المسلمين، حيث تحتوي **"موسوعة الغدير"** على مادة وفيرة في هذا الشأن وقد جمعت بين طيّاتها عدة آلاف من الأبيات الشعرية وترجمة أو ذكر لـ(106) شاعراً،و(554) راوياً، وأكثر من (26) كتاباً مؤلفاً في الغدير في أجزاءها المختلفة على ما سيأتي تفصيلاً.

circumstances and reasons that led to this fame. Among these events is the Incident of Ghadir, which took place on the 18th of Dhul-Hijjah in the 10th year of the Hijrah. The Prophet Muhammad (PBUH) gathered his companions and those accompanying him from among the Muslims on their way back from the Hajj pilgrimage at a pond in a place called Khumm, which is why it is referred to as "Ghadir Khumm." He delivered a sermon to the Muslims during this final pilgrimage, known as the Farewell Hajj.

This incident has been addressed by Muslims and others from various perspectives, most notably religious—doctrinal, interpretive, and legal—historical, literary, and others. However, the focus of this research differs significantly, as it does not relate to the religious aspects, whether doctrinal, interpretive, or legal. Instead, the research focuses on the intellectual aspect. The intellectual aspect here refers to the impact of the Incident of Ghadir on the development of poetry, poets, narratives, and its influence on historical sources and the movement of authorship. All of this will be studied through the "Ghadir Encyclopedia" by Abdul Hossein Amini (d. 1970), based on his work "Ghadir in the Book, Sunnah, and Literature".

Since the material being researched is related to the social history of Muslims, the research methodology will follow the approach of social history. This involves focusing on quantitative data, statistics, charts, and maps. The study will explore the movement of poetry, poets, narratives, and authorship, considering the geographical spread of the Incident of Ghadir and the regions to which the intellectual figures associated with it belonged. Additionally, attention will be given to the tribes of these intellectual figures to understand the extent of the spread of this intellectual movement within their various tribes. Ultimately, the research aims to reach a conclusion that reflects a historical-social impression of the impact of the

تنوعت الدراسات التي تناولت كتاب **"الغدير"** وذلك لأسباب توحي إلى أهميته منها تنوع مواضيعه ولذا نجد هناك عدة من الدراسات يمكن أن ترتبط بموضوع البحث هنا غالبها باللغة الفارسية وبعضها بالعربية ومنها: بحث بعنوان **"روشهای نقد و ارزیابی شبهات واقعه غدیر در کتاب الغدیر"** (أساليب نقد وتقويم شبهات حادثة الغدير في كتاب الغدير) لزهراء حاجي عسكري وآخرون، بحث بعنوان **"دراسة الأشعار الشيعية المحرفة في كتاب الغدير ونقد العلامة الأميني عليها"** لنعيم عموري، وبحث **"دیدگاه علامه امینی به مباحث فلسفه نظری تاریخ در الغدیر"** (الفلسفة النظرية للتاريخ عند العلامة الأميني في كتاب الغدير) لخديجة دهقان آلانق، بحث بعنوان **"تعامل علامه امینیبا احادیث اهل سنت"** (طريقة تعامل العلامة الأميني مع أحاديث أهل السنة) لسيد ميرزابابابي، وبحث بعنوان **"تحلیلرویکردهایحدیثی علامه امینیبیراموناحادیث مناشَدَه در کتاب الغدیر"** (تحليل المناهج الروائية المرتبطة بأحاديث المناشدة عند العلامة الأميني في كتاب الغدير) لمحمد تقي بيدگلي وآخرون، وكتاب **"الوضاعون وأحاديثهم الموضوعة من كتاب الغدير للشيخ الأميني"** لرامي بوزبكي، وكتاب **"دراسة واعية لقضية الغدير في ضوء المنهج الاجتماعي للتاريخ"**، لمحمد مهدي شمس الدين، وكتاب **"دراسة في موسوعة الغدير لـ الشيخ عبد الحسين الأميني"** لكمال السيد وغيرها من الدراسات. إلا أن الملاحظ عليها جميعاً أنها تختلف عن مسير بحثنا هنا حيث أن هذا البحث يهدف الى دراسة **الجوانب الفكرية** التي وردت في كتاب الغدير وقياس مدى **تأثيرها على التاريخ الاجتماعي للمسلمين** في الحين الذي تبحث الدراسات السابقة أعلاه عن جوانب علمية تخصصية ترع الى علم الحديث والفلسفة والأدب والكلام وما الى ذلك.

ولذا سيتم تقسيم البحث هنا بعد المستخلص والمقدمة إلى المبحث الأول: أثر عيد الغدير في الشعر والشعراء، والمبحث الثاني: أثره في رواية الحديث، والمبحث الثالث: أثره في التدوين والمؤلفات الإسلامية كما يأتي:

المبحث الأول: أثر الغدير في الشعر والشعراء:

أولاً: اهتمام الشيخ الأميني بالشعر والشعراء وأثرهم التاريخي:

اهتم الشيخ الأميني بالشعر والشعراء في موسوعته ابتداء من جزئها الثاني وحتى الحادي عشر بحسب الطبعة التي بين يدينا، ولعل سبب اهتمامه بالشعر ما قاله هناك:

> "ونحن لا نرى شعر السلف الصالح مجرد ألفظ مسبوكة في بوتقة النظم، أو كلمات منضدة على أسلاك القريض فحسب، بل نحن نتلقاه بما هناك من الأبحاث الراقية في المعارف من علمَي الكتاب والسنة، إلى دروس عالية من الفلسفة والعِبر والموعظة الحسن والأخلاق، أضف إليها ما فيه من فنون الأدب وموادّ اللغة ومباني التاريخ"[1]

[1] عبد الحسين الأميني، ***الغدير في الكتاب والسنة والأدب*** (قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، 1430هـ/2009م)، ج2، ص13.

وانطلاقاً من نظرته أعلاه وأسباب أخرى ذكرها تدعو لدراسة الشعر وتناوله؛ نرى أنه اهتم بالشعر وتراجم الشعراء في موسوعته. ووفقاً لكثرة ما تناول الشيخ الأميني في موسوعته عن الشعر والشعراء الذين قالوا شعراً في حادثة الغدير؛ فإنه يمكن للباحث أن يكتشف مدى تأثير حادثة الغدير على الحياة الشعرية وتضمين هذه الحادثة في شعر المسلمين طوال مدة التاريخ الإسلامي ابتداء من شعر الإمام علي (عليه السلام) حول تنصيبه ولياً للمسلمين وانتهاء بالقرن الثاني عشر الهجري حيث عدّد الشيخ الأميني مجموعة الشعراء أثناء هذه المدة. ونظراً لأهمية الشعر فإن الشيخ الأميني أورد عدّة آلاف من الأبيات الشعرية في موسوعته[1]. إضافة إلى هذا؛ فإن من شدة أهمية كتاب الغدير في دراسة الشعر بسبب اهتمام الشيخ الأميني به فقد كتب عدة من الباحثين عن الشعر وما يتعلق به من خلال كتاب "**الغدير**" منها استدراكات على الشعراء والشعر في موسوعة خاصة من (7) مجلدات[2]، وكذلك فقد توجه بعض الباحثين إلى دراسة طريقة نقد الشيخ الأميني للأشعار الشيعية المنحرفة حيث توصلت إلى عدة رؤى شعرية للشيخ الأميني منها تأدبه ووضع معايير للشاعر من جملتها خلو الهجاء والهجوم في شعره[3] وغيرها من المعايير.

[1] ينظر:مؤسسة البعثة، ***المنير: فهرس كتاب الغدير***، (طهران: مؤسسة البعثة، 1409هـ)، صص209-391.

[2] ينظر:رسول كاظم عبد السادةوكريم جهادالحساني، ***موسوعة الشعر والشعراء*** (العراق: مطبعة التعارف – العتبة العلوية،1431هـ/2010م).

[3]نعيم عموري، "***دراسة الأشعار الشيعية المحرفة في كتاب الغدير ونقد العلامة الأميني عليها***"، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية – أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة16، العدد1، 1434هـ، ص83.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ثانياً: تعداد الشعراء الذين ذكرهم الأميني:

القرن	ق1	ق2	ق3	ق4	ق5	ق6	ق7	ق8	ق9	ق10	ق11	ق12	المجموع
عدد الشعراء	5	4	6	20	9	12	9	7	5	2	14	13	106

ذكر الشيخ الأميني (106) شاعراً على مدى اثني عشر قرناً موزعين بحسب الجدول التالي:

حيث نرى من خلال هذا الجدول أن حادثة الغدير تم تناولها وتداولها على ألسنة ومدوّنات الشعراء على مرّ القرون حيث نرى أن هناك استمرار ودوام لحادثة الغدير وذكرها شعراً رغم أن الشيخ الأميني لم يجمع كل شعراء الغدير في موسوعته بل إن هناك الكثير ممن لم يأت على ذكرهم ولا شعرهم وقد تم جمع العديد منهم في مؤلّف مستقل على يد غيره من الباحثين استدرك فيه الكثير من الشعراء وشعرهم في الغدير[1]. أما إذا اكتفينا بالشعراء الذين عدّدهم الشيخ الأميني ونظرنا إليهم من جهة النسبة المئوية لعددهم على مرّ القرون، ومن جهة منحنى الرسم البياني يتضح التالي:

النسبة المئوية لشعراء الغدير على مدى (12) قرناً منحنى شعراء الغدير على مدى (12) قرناً

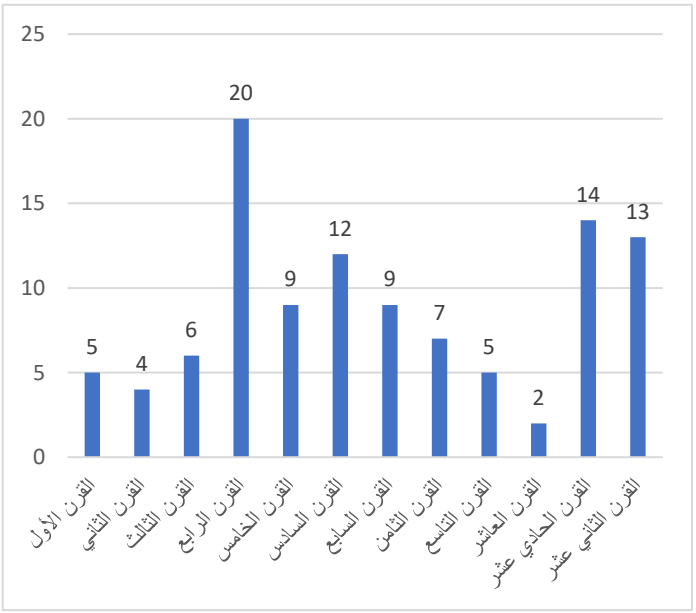

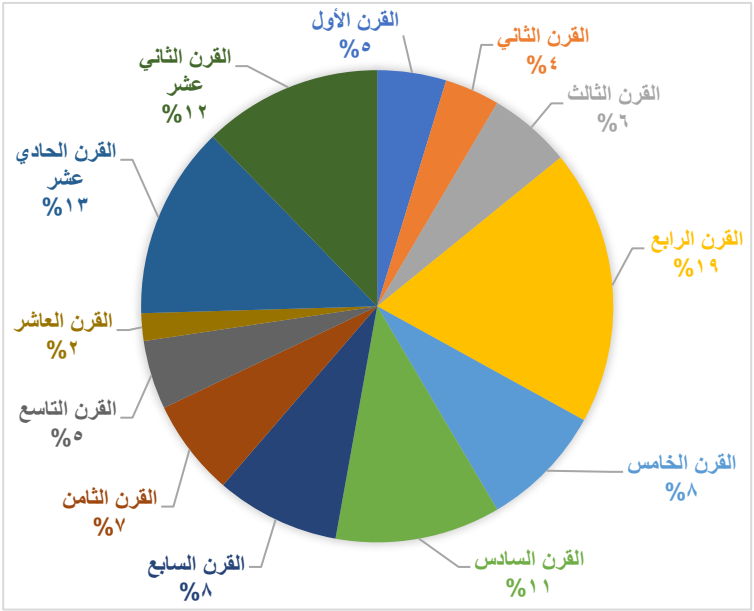

وبعد النظر إلى الشكل الذي يمثل النسبة المئوية والرسم البياني الذي يمثل منحنى الأعمدة نرى أن هناك تذبذباً واضحاً، حيث يشكّل القرن العاشر أقل عدد من الشعراء وهم (2) شاعراً ونسبتهم (2%) من بين (106) شاعراً على مدى

[1] ينظر: عبد السادة والحساني، موسوعة شعراء الغدير، وهو مستدرك على كتاب الغدير للشيخ الأميني فيما يرتبط بالشعر والشعراء.

اثنتي عشرة قرناً وعمودهم بحسب الرسم البياني هو العمود الأقل، أما إذا نظرنا إلى القرن الأوفر حضاً والأكبر عدداً من بين شعراء الغدير الذين ورد ذكرهم عند الشيخ الأميني فنجد القرن الرابع يعلو القمة في الرسم البياني وفي النسبة المئوية حيث شكّل لوحده (19%) بواقع (20) شاعراً لوحده وهذا عدد كبير قياساً بغيره من القرون، إضافة إلى خمسة شعراء آخرين تم ذكرهم في مستدرك على كتاب الشيخ الأميني[1]. وهنا يأتي السؤال: ما هو سبب صدارة القرن الرابع الهجري على غيره من القرون من حيث عدد الشعراء الغديريين الأكبر؟

الجواب يكمن في عدة أمور أهمها هو طبيعة الظرف السياسي الذي أثّر على مستوى انتشار وتأكيد مذهب التشيع بسبب تبني الدولة البويهية للمذهب الشيعي والدولة الفاطمية والدولة الحمدانية إضافة إلى الدول التي سبقت القرن الرابع وتركت أثراً في التشيع في المجتمعات التي حكمت فيها مثل دول الأدارسة والعلويين والفاطميين والحمدانيين والبويهيين وغيرهم أيضاً.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي لشعراء الغدير:

بالنسبة إلى الشعراء الذين نظموا شعراً في الغدير فإنهم ينتسبون إلى بلدان مختلفة أشار إليها الشيخ الأميني في كتابه عند ذكرهم من الجزء الثاني حتى الحادي عشر فظهرت لنا (45) مدينة أو بلدة أو قرية إضافة إلى وجود عدة من الشعراء لم يُنسبوا إلى بلدة طبقاً للجدول التالي:

1.إربل	2.أرمينية	3.أصفهان	4.أقساس مالك	5.الأندلس	6.أنس	7.أنطاكية	8.البحرين
9.برس	10.البصرة	11.بغداد	12.جبّا	13.جبل عامل	14.جرجان	15.الجزيرة	16.الحلة
17.الحويزة	18.الخط	19.خوارزم	20.الديلم	21.راوند	22.الري	23.ساري	24.الشام
25.شيراز	26.صقلية	27.الطالقان	28.غسان	29.فدشكوه	30.فسا	31.فنجكرد	32.قلعة فنك
33.قم	34.كاشان	35.الكاظمية	36.الكوفة	37.المدينة	38.مصر	39.مكة	40.الموصل
41.النجف	42.نيسابور	43.النيل	44.الهند	45.اليمن	إضافة إلى من لم يُنسب إلى مدينة		

وتوزيع الشعراء على هذه البلدان لا يمكن أن يمرّ دون تأمل في أثر الغدير كحديث وكمناسبة إسلامية عليها وعلى تاريخها حيث أن بعض أهالي هذه البلدان حمل في شعره ذكراً للغدير، ومن المعلوم أن الشاعر يعتبر منصة إعلامية. والملاحظ على هذه البلدان أنها تقع في مدن العراق كبغداد والكوفة والبصرة والموصل و...إلخ، وما جاوره كبلاد فارس شرقاً والشام ومصر غرباً والحجاز واليمن جنوباً إضافة إلى البلدان المتفرقة كصقلية والأندلس والهند وتركمنستان وغيرها،

[1] ينظر: المرجع السابق، ج2، صص43-87.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

إلا أن عمدة التمركز كانت في **العراق** و**فارس** و**الشام** وذلك بسبب طبيعة الوضع السياسي وسيادة الدويلات الشيعية البويهية في فارس والعراق والفاطمية في مصر والشام والحمدانية في الموصل وحلب وغيرها كما تقدم، ويمكن النظر إلى توزيعها بما يمثلها من النقاط الحمراء في الخارطة أدناه حيث تم تنقيط أبرز البلدان الواردة لا جميعها كالتالي:

المبحث الثاني: أثر الغدير في رواية الحديث:

أولاً: اهتمام الشيخ الأميني برواة ورواية الغدير:

في معرض الحديث عن اهتمام الشيخ الأميني برواة ورواية الغدير فإنه يمكن القول بأنه رحمه الله تعرض إلى الحديث بما هو حديث ورواية؛ وإلى الرواة بما هم رجال للحديث، وفي هذا الشأن يمكن القول بأن تعرضه إلى الروايات كان بعدة أشكال أهمها:

1-**الإثبات**: ومعنى ذلك أن الشيخ الأميني كان يسعى لإثبات حديث الغدير بما هو حديث من خلال موسوعته الوافية والتي يمكن الاطلاع عليها للوقوف على هذه المسألة. ومن أساليب الأميني في إثبات حديث الغدير أنه **أولاً**: كان يستفيد من الحوادث اللاحقة لواقعة الغدير مثل مسألة الاحتجاجات والمناشدات التي ذكرت الغدير حيث اهتم بها وبمروياتها بألفاظها وبأماكن ورودها في التراث الإسلامي، وجلّ هذه المناشدات كانت في المدينة والكوفة والبصرة والشام

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ومكة[1] علماً أن زمان هذه المناشدات كان بين الأعوام (34 أو 24 إلى 91هـ)[2] وهذا يمكن ملاحظته في الجزء الأول من الموسوعة[3]، ومن المناسب ذكره أن هذه المناشدات تعد من أقوى دلائل حديث الغدير اللاحقة والمثبتة لوقوعه وفيه بحث كبير، ففي حديث مناشدة الإمام علي عليه السلام في الكوفة والتي تعد واحدة من بين (22) مناشدة جمعها الأميني؛ ففي هذه المناشدة لوحدها (19) راوياً بطرق مختلفة[4] ولها توثيقات وإشادات عديدة[5]، إضافة إلى أسلوبه **الثاني** في إثبات حديث الغدير وهو أسلوب تناول الأحاديث المقاربة والقرائن الأخرى التي تعضد أصل حادثة الغدير وتناول تلك المرويات والقرائن حتى أنه أورد عشرين قرينة لإثبات الغدير ومعناه[6]، إضافة إلى استفادته من الأسلوب الثالث وهو أسلوب التفسير[7] أي التركيز في معنى حديث الغدير ودلالة الولاية فيه وتفسيرها.

2-**النفي والنقد**: النفي هنا بمعنى جهود الشيخ الأميني في نفي ونقد كل ما من شأنه إنكار حديث الغدير كما في نقده لابن كثير في إنكاره للغدير[8] واعتباره أن حديث الغدير "لا حظ للشيعة فيه ولا متمسك لهم ولا دليل"[9] أي أنه لا يمكن الاستدلال به لإثبات الولاية فرد عليه الأميني في موسوعته[10].

أما فيما يرتبط باهتمام الشيخ الأميني برجال الحديث فإن ذلك يتجلى في عدة مواضع في موسوعته أهمها:

1-**اهتمامه برجال المناشدات**: وهم الذين ذكروا حديث الغدير في احتجاجاتهم ومناشداتهم وقد أوردهم بالتفصيل في كتابه.

2-**اهتمامه برواة حديث الغدير**: حيث عدّهم واحداً واحداً ابتداء من الصحابة وانتهاء بالقرن الرابع عشر الهجري كما سيأتي.

---

[11] محمد تقی بیدگلیودیگران، "***تحلیلرویکردهایحدیثی علامه امینیبیرامونا حادیث مناشَدَه در کتاب الغدیر***" ایران: فصلنامهتخصّصی مطالعات قرآن و حدیثیسفینه، 16، شماره 70 (بهار 1400): ص147.

[2] المرجع السابق.

[3] الأميني، الغدير، ج1، صص327-423.

[4] إبراهيم جواد، ***إحياء الغدير في مدينة الكوفة***(طهران: المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين، 2018م/1397ش)، صص33-73.

[5] ينظر: المرجع السابق.

[6] مؤسسة السبطين العالمين، ***المولى في الغدير***(قم: مطبعة شريعت، 1422هـ/1380ش)، صص141-164.

[7] الأميني، الغدير، ج1، صص670-676.

[8] إسماعيل بن عمرابن كثير، ***البداية والنهاية***(بيروت: دار الفكر)، ج5، ص214.

[9] المرجع السابق، ص208.

[10] الأميني، الغدير، ج1، صص697-706.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

3-**اهتمامه بدراسة الوضاعين للحديث:** وهذا ما شغل جانباً كبيراً من الجزء الخامس من الموسوعة حيث تناول فيها الوضاعين للحديث وقد جمع (702) من الوضاعين في الحديث[1] إضافة إلى دوافعهم من هذا الوضع وهي إما لاحتساب الأجر والترغيب بالأعمال الصالحة أو للتعصبات المذهبية[2].

ثانياً: تعداد رواة الغدير الذين ذكرهم الأميني:

يعتقد الشيخ الأميني بأن "للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث؛ لتتداوله الألسن وتلوكه أشداق الرواة"[3]، ولذا فقد اهتم بذكر رواته على مرّ التاريخ فجمع (554) راوياً على مدى أربعة عشر قرناً موزعين بحسب الجدول التالي:

القرن	الصحابة	التابعون	ق2	ق3	ق4	ق5	ق6	ق7	ق8	ق9	ق10	ق11	ق12	ق13	ق14	المجموع
الرواة	110	84	56	92	43	24	20	21	18	16	14	12	13	12	19	554

حيث نرى من خلال هذا الجدول أن حادثة الغدير تم تناولها وتداولها على ألسنة ومدوّنات الرواة على مرّ القرون حيث نرى أن هناك استمرار ودوام لحادثة الغدير وذكرها من جهة الرواية بطرقها وأسانيدها الأبرز والتي جمعها الشيخ الأميني في كتابه. أما إذا اكتفينا بالرواة الذين عدّدهم الشيخ الأميني البالغ عددهم (554) ونظرنا إليهم من جهة النسبة المئوية لعددهم على مرّ القرون، ومن جهة منحنى الرسم البياني يتضح التالي:

[1] راميبوزبكي، ***الوضاعون وأحاديثهم الموضوعة في كتاب الغدير للشيخ الأميني***(قم: مركز الغدير للدراسات الإسلامية – دائرة معارف الفقه الإسلامي، 1420هـ/1999م)، صص119-310.

[2] المرجع السابق، صص311-335.

[3] الأميني، الغدير، ج1، ص37.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

النسبة المئوية لرواة الغدير على مدى (14) قرناً

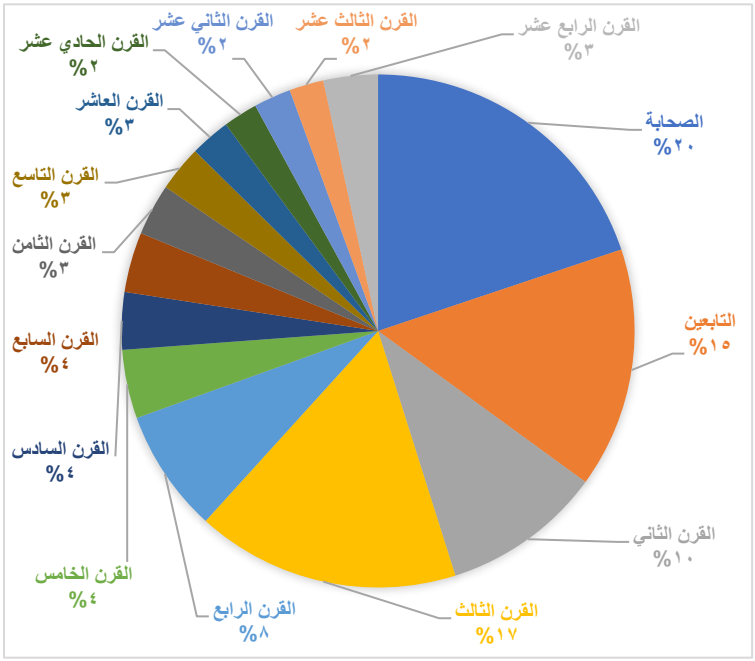

منحنى رواة الغدير على مدى (14) قرناً

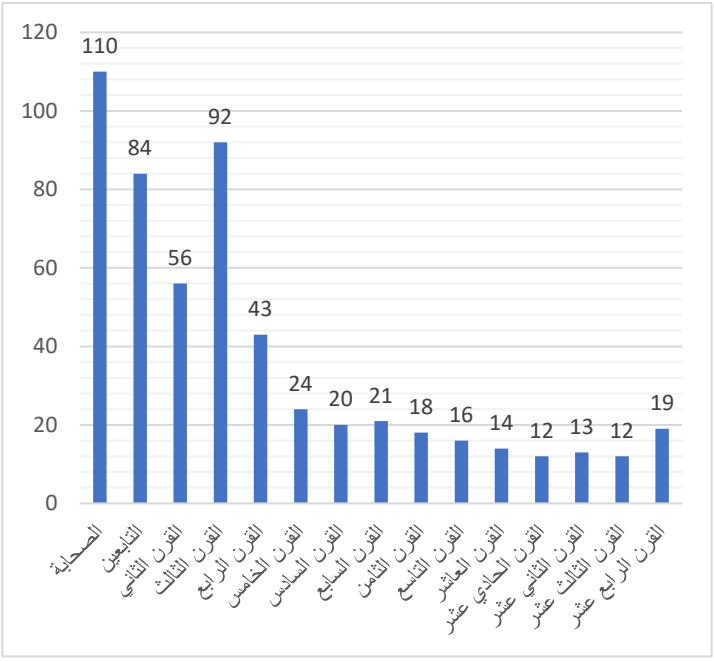

وهذه النسب في الحقيقة لها دلالاتها وتفسيراتها الخاصة، حيث يحتل عصر الصحابة الكرام العدد الأكثر لرواة حديث الغدير وهم (110) صحابياً وبذلك فإنهم يمثلون النسبة الأعلى والبالغة (20%) وهو رقم كبير بالقياس إلى رواة الغدير من بعدهم. ثم يحتل القرن الثالث بتعداد (92) راوياً وبنسبة (17%) وهو رقم ونسبة كبيرة تليها من حيث العدد والنسبة أعداد الرواة التابعين البالغين (84) راوياً بنسبة (15%) ثم عدد رواة القرن الثاني البالغ (56) راوياً وما نسبته (10%) ثم القرن الرابع البالغ رواته (43) راوياً بنسبة (8%) من مجمل الرواة على مدى أربعة عشر قرناً، ثم تبدأ الأعداد والنسب بالانخفاض.

ويمكن القول بأن زيادة عدد ونسب الرواة في زمن الصحابة تعود لأمور منها: **أولاً**: معاصرتهم لحادثة الغدير والتي شهدها أكثر من مئة ألف شخصاً[1]، **ثانياً**: لقرب زمانهم مع زمان الحدث ولذا فإن من لم يحضره فقد سمع به بسبب كثرة رواته فأصبح منهم. والملاحظ على رواة الغدير من الصحابة الكرام أنهم كانوا يتناقلوه شفهياً في الغالب بعكس رواته في عصر التدوين فما بعد حيث أشار الشيخ الأميني عند الحديث عن الرواة أن الراوي فلان روى حديث الغدير في الكتاب الفلاني وبالسند الفلاني في بعض الأحيان ويمكن مراجعة الجزء الأول من موسوعة الغدير على أقل تقدير ليتضح المقصود. أما بالنسبة إلى عصر التابعين فهم الأقرب إلى الصحابة نسباً وزمناً فأخذوا الحديث منهم وتناقلوه، ثم بعد ذلك

[1] المرجع السابق.

بدأ عصر التدوين الذين أخذ رواة القرن الثاني والثالث والرابع منه مأخذاً جعلهم يتصدرون النسبة والعدد قياساً بالقرون اللاحقة.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي والقبلي لرواة الغدير:

١) التوزيع الجغرافي:

لو رصدنا تراجم رواة حديث الغدير وتابعنا أصولهم الجغرافية ومحل سكناهم لوجدنا أنهم ينتمون إلى بلدان واسعة ومتفرقة وهي أوسع من قائمة التوزيع الجغرافي لشعراء الغدير ولذا فإننا لم نأت بجدول يشير إلى المناطق الجغرافية لرواة الغدير لئلا يطول المقام هنا وتزداد مساحة البحث دون طائل، إلا أنه يمكن النظر إلى الخارطة في أدناه والتي تمثل توزيعاً تقريبياً لأبرز النقاط الجغرافية التي ينتسب إليها رواة الغدير مع حذف المكرر منها قدر الإمكان ليظهر ما يلي:

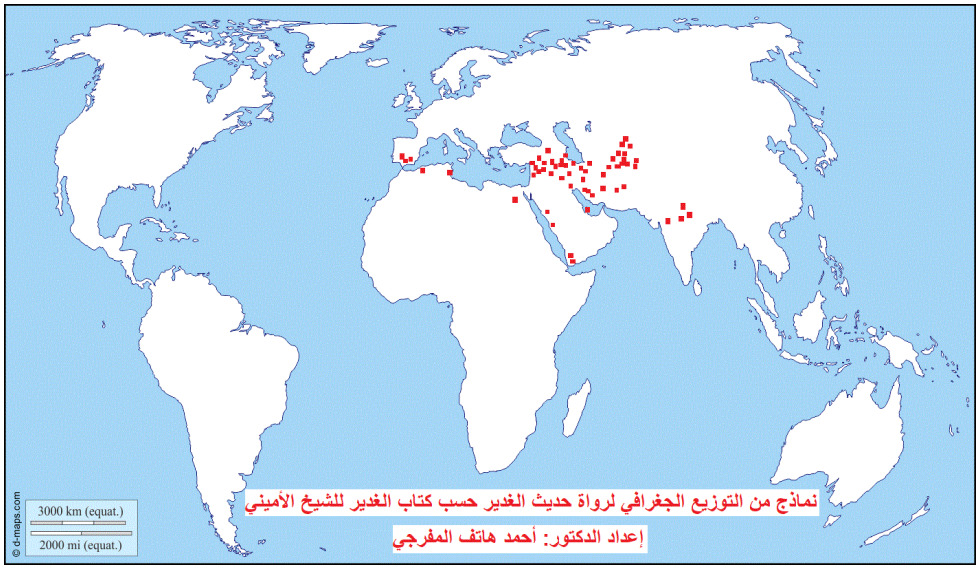

والتأمل البسيط حول توزيعهم الجغرافي المتقدم يوضح مدى انتشار حديث الغدير في المجتمعات الإسلامية وأماكن تمركزها حيث أنها تمتد إلى الهند شرقاً والأندلس غرباً إضافة إلى مركز الثقل والتوزيع الجغرافي في العراق والشام وخراسان وما جاورها، وهذا له دخل في شيوع وانتشار وتأثر ساكني هذه البلدان والنقاط الجغرافية بحادثة الغدير.

ولكن من خلال ملاحظة الخارطة يمكن أن يتبادر إلى الذهن سؤال وهو إذا كان رواة الغدير أكثرهم من الصحابة والتابعين فلماذا تخلو الخارطة من الإشارة إلى الحجاز التي يُنسبون إليها؟

والجواب يكمن في نقطتين:

١- إن هذه الإشارات على الخارطة تم اعتمادها من خلال موسوعة الشيخ الأميني التي لم تنسب الصحابة والتابعين في الغالب إلى بلدانهم في تراجمهم.

٢- إن الكثير من الصحابة والتابعين كانت نسبتهم أو مكان سكنهم الأشهر هو ما بعد الفتوحات أي في العراق أو خراسن وبلاد فارس والشام وغيرها.

وعموم الحال فقد علّق الشيخ الأميني على هذا التنوع أثناء صدور الحديث من النبي صلى الله عليه وآله بقوله:

"فنهض بالدعوة، وكراديس وزُرافاتهم من مختلف الديار محتفّة به، فردّ المتقدم، وجعجع بالمتأخر، وأسمع الجميع وأمر بتبليغ الشاهد الغائب؛ ليكونوا كلهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مئة ألف، ولم يكتف -سبحانه- بذلك كله حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تُتلى مع مرّ الجديدين بكرة وعشياً؛ ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كل حين، وليعرفوا رشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم أن يأخذوا منه معالم دينهم"[1]

٢) التوزيع القبلي:

أما فيما يرتبط بالجانب القبلي فنحن نعلم بأن طبيعة حياة العرب أنهم يعيشون منذ القدم ضمن وحدات أسرية وتجمعات قبلية أكبر وأن الأخبار تنتشر فيها وفي عموم المجتمع بطريقة سريعة وكبيرة، وقد شهد حادثة الغدير كما تقدم من كلام الشيخ الأميني أكثر من مئة ألف من الصحابة والذين رافقوا النبي صلى الله عليه وآله في حضوره في منطقة غدير خم، ولذا يفترض أنهم نقلوا ما سمعوه وما جرى هناك إلى قبائلهم ومجتمعاتهم، والذي يهمنا هنا أولائك الذين تبنّوا رواية حديث الغدير وسجّلتها كتب الحديث والتاريخ وغيرها ممن جمعهم الشيخ الأميني وهم (554) راوياً وهم ينتسبون إلى قبائل مختلفة بقسميها المتعارف عليهما من عدنانية وقحطانية، وبعض الرواة من غير القبائل العربية، ثم إن بعض هذه القبائل خرج لنا منها أكثر من راوي من بين هؤلاء الرواة فقد يكون للقبيلة الواحدة راوياً واحداً أو أكثر ربما يصل إلى ما يقل أو يزيد عن العشر، وعلى كل حال فقد سجّل الشيخ الأميني أشهر قبائل الرواة وانتساباتهم القبلية حين ذكرهم إضافة إلى أبرز كتاب أو سند أو مكان روى فيه الراوي حديث الغدير، وهذه **أبرز** القبائل والانتسابات تم جمعها وترتيبها بحسب الترتيب الأبجدي أفقياً دون التدخل في عزلها وفصلها إلى مجموعات وهي كما يلي:

الأزد	أسد	أسلم	أشجع	الأنصار (الأوس والخزرج)		باهلة	بجيلة	بنو حنيفة	تميم
تيم	ثعلبة	ثقيف	الجشم	جعفي	جمح	جهينة	الحبشة	حضرموت	خثعم
خزاعة	الدوس	دؤل	ذهل	زبيد	سلول	شيبان	ضبة	ضبع	طي
عامر	عبد القيس	عبس	عنس	فارسي	غفار	فزارة	القبط	قريش	كلب
كندة	لخم	الليث	مازن	النخع	نمير	النهد	هذيل	هلال	همدان
يشكر									

المبحث الثالث: أثر الغدير في التدوين والمؤلفات الإسلامية ومصادر دراستها:

[1] المرجع السابق.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

أولاً: المؤلفات الخاصة بالغدير والولاية:

اهتم الشيخ الأميني بجمع المؤلفات التي تحمل في عنوانها أو مضمونها حديث الغدير سواء من حيث شرح الواقعة أو أسنادها أو رواياتها وألفاظها أو حتى معانيها، وقد أورد (26) مؤلفاً في هذا الشأن وفق القائمة التالية:

ت	اسم الكتاب	المؤلف	وفاة المؤلف
1	الولاية في طرق حديث الغدير	محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري الآملي	310هـ
2	الولاية في طرق حديث الغدير	أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني المعروف بابن عقدة	333هـ
3	من روى حديث غدير خم	محمد بن عمر بن محمد بن سالم التميمي البغدادي	355هـ
4	طرق حديث الغدير	عبيد الله بن أحمد بن زيد الأنباري الواسطي	356هـ
5	خطبة الغدير	أحمد بن محمد بن محمد الزراري	368هـ
6	من روى حديث غدير خم	محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني	372هـ
7	طرق حديث الغدير	الحافظ علي بن عمر الدارقطني البغدادي	385هـ
8	بيان حديث الغدير	محسن بن الحسين بن أحمد النيسابوري الخزاعي	
9	طرق خبر الولاية	علي بن عبد الرحمن بن عيسى بن عروة القناني	413هـ
10	يوم الغدير	الحسين بن عبيد الله بن ابراهيم الغضائري	411هـ
11	الدراية في حديث الولاية	مسعود بن ناصر بن أبي زيد السجستاني	477هـ
12	عدة البصير في حجج يوم الغدير	محمد بن علي بن عثمان الكراجكي	449هـ
13	حديث الغدير	علي بن بلال بن أبي معاوية بن أحمد المهلبي	
14	حديث الغدير	الشيخ منصور اللائي الرازي	
15	الولاية	الشيخ علي بن الحسن الطاطري الكوفي	
16	دعاء الهداة الى أداء حق الموالاة	أبو القاسم عبيد الله الحسكاني	
17	طرق حديث الولاية	شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي	748هـ
18	رسالة في إثبات تواتر حديث الغدير	محمد بن محمد الجزري الدمشقي المقري الشافعي	833هـ
19	الرسالة الغديرية	المولى عبد الله بن شاه منصور القزويني الطوسي	
20	حديث الغدير	السيد سبط الحسن الجايسي الهندي اللكهنوي	
21	حديث الغدير وطرقه وتواتره ومفاده	مير حامد حسين بن محمد قلي الموسوي الهندي اللكهنوي	1306هـ

22	حديث الولاية في حديث الغدير	السيد مهدي بن السيد علي الغريفي البحراني النجفي	1343هـ
23	فيض القدير في حديث الغدير	الحاج الشيخ عباس بن محمد رضا القمي	1359هـ
24	تفسير التكميل في واقعة الغدير	السيد مرتضى حسين الخطيب الفتحبوري الهندي	
25	الغدير في الإسلام	الشيخ محمد رضا بن الشيخ طاهر آل فرج الله النجفي	
26	إهداء الحقير في معنى حديث الغدير	الحاج السيد مرتضى الخسروشاهي التبريزي	

والملاحظ على قائمة الشيخ الأميني أنها تبدأ بالقرن الرابع فما بعد، إلا أننا لا يمكن أن نقتصر عليها وذلك لاطمئناننا بأن ما تم تدوينه في الغدير أكثر من هذا ولعل الشيخ الأميني اقتصر بما وقع بين يديه منها وإلا فقد جمع غيره قائمة أوسع وتفصيل أدق كما في قائمة السيد عبد العزيز الطباطبائي الذي جمعها في كتاب مستقل أسماه **الغدير في التراث الإسلامي** وقد جمع فيه (164) مؤلفاً في الغدير على مرّ خمسة عشر قرناً كما في القائمة الآتية[1]:

القرن	ق2	ق3	ق4	ق5	ق6	ق7	ق8	ق9	ق10	ق11	ق12	ق13	ق14	ق15	المجموع
عدد الكتب	1	2	10	15	1	2	1	1	2	2	8	4	72	43	164

[1]عبد العزيز الطباطبائي، الغدير في التراث الإسلامي (قم: مؤسسة نشر الهادي،1415هـ/1374ش)، ص17.

ثانياً: مصادر أخرى لدراسة الغدير:

في النقطة (أولاً) أعلاه تقدمت قائمة بالمؤلفات الخاصة بمسألة الغدير والولاية بشكل مباشر. أما قبل ذلك ففي المبحث الأول والثاني من هذا البحث تمت الإشارة إلى أثر الغدير في الشعر والرواية، وهنا تتم الإشارة إلى أثر الغدير في المصادر الأخرى غير ما ذُكر، وبعبارة أخرى أماكن وجود الغدير في التراث الإسلامي وبذلك نشير إلى مجموعات هامة أبرزها:

المصادر التفسيرية: وقد استند إليها الشيخ الأميني كثيراً في معرض بسطه لأدلة معنى الولاية وشرحها وتثبيت نزول الآيات فيها مثل آية (**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ** مِن **رَّبِّكَ**)[1] التي تناولها الأميني عند (30) من الرواة والمفسرين، وآية (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ** لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِينًا)[2] التي أثبت معناها في الولاية عند (16) من الرواة والمفسرين، وآية (**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**)[3] وقد تناولها عند (29) من الرواة والمفسرين.

المصادر التاريخية: وبما أن حادثة الغدير حادثة تاريخية شهيرة؛ فقد تسابقت المصادر التاريخية في نقل أخبارها وذلك في الغالب في موضعين: الموضع الأول: في حوادث السنة العاشرة للهجرة في معرض ذكر حجة النبي صلى الله عليه وآله وما جرى في منطقة غدير خم، ونقل الحادثة بشكلها التاريخي كبار المؤرخين مثل اليعقوبي[4] وغيره. أما الموضع الثاني في هذه المصادر فيقصد منه ذكر آثار الغدير الاجتماعية من خلال السنوات التي تم الاحتفال فيها ابتداء من حوادث سنة (352هـ) حيث أمر معز الدولة البويهي بالاحتفال به واعتباره عيداً فما بعد وقد ذكر هذه الحوادث عدة من المؤرخين كالطبري[5] وابن الأثير[6] وابن الجوزي[7] وغيرهم، وقد تناول الشيخ الغدير هذه الاحتفالات بشكلها التاريخي وأشار إلى ما يقارب (24) مصدراً من هذه المصادر التاريخية لتثبيت حادثة الغدير[8]، أو حتى لذكر حوادث الاحتفال بعيد الغدير في السنوات اللاحقة[9].

المصادر اللغوية: بالنسبة إلى هذا النوع من المصادر في الغالب ينفع عند ذكر معنى الغدير في اللغة وهو مستنقع

---

[1] المائدة/67.

[2] المائدة/3.

[3] المعارج/1.

[4] أحمد بن إسحاقاليعقوبي، ***تاريخ اليعقوبي***(بيروت: دار صادر)،ج2، ص112.

[5] محمد بن جرير الطبري، ***تاريخ الأمم والملوك*** (بيروت: دار التراث)، ج11، ص400.

[6] علي بن محمدابن الأثير، ***الكامل في التاريخ***(بيروت: دار صادر، 1385هـ)، ج8، ص549 فما بعد.

[7] عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، ***المنتظم في تاريخ الملوك والأمم***(بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ)، ج14، ص162 فما بعد.

[8] الأميني، الغدير، ج1، ص26.

[9] المرجع السابق، صص534-537.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ماء المطر[1] أو في تحديد موضع غدير خم بأنه: "اسمُ موضعٍ بين مكة و المدينة بالجُحْفة"[2]، وقد أشار الأميني إلى قيمة المصادر اللغوية في بحث الغدير بقوله:

"واللغوي لا يجد منتدحاً من الإيعاز إلى حديث الغدير عند إفاضة القول في معنى (المولى) أو (الخم) أو (الغدير) أو (الولي) ..."[3]

لكن الأهم من هذا هو أن المصادر اللغوية يمكن اعتبارها حاكماً في دلالات دراسة حديث الغدير ومعناه وبالخصوص معنى الولاية حيث استفاد الشيخ الأميني من الفهم اللغوي والمصادر اللغوية في دراسة معنى الولاية وأشار إلى عدد من الشعراء ثم أتبعهم بقوله:

"وتبع هؤلاء جماعة من بواقع العلم والعربية الذين لا يعْدون مواقع اللغة، ولا يجهلون وضع الألفاظ، ولا يتحرّون إلا الصحة في تراكيبهم وشعرهم كـــ..."[4]

ثم عدّد (23) شاعراً ولغوياً ثم تتبع قائلاً:

"إلى غيرهم من أساطين الأدب وأعلام اللغة، ولم يزل أثرهم مقتصاً في القرون المتتابعة إلى يومنا هذا، وليس في وسع الباحث أن يحكم بخطأ هؤلاء جميعاً وهم مصادره في اللغة، ومراجع الأمة في الأدب"[5]

فالأميني اعتمد حجة الأدب واللغة في موضع تفسير معنى الولاية في حادثة الغدير بالخصوص واعتبر اللغة وأهلها حكماً ومرجعاً.

المصادر الجغرافية: هذا النوع من المصادر وإن لم يكن ضمن أولويات الشيخ الأميني إلا أنه لا بأس من الإشارة هنا إلى أنها مصادر قيمة من جهة تزويد الباحث في الغدير بمعلومات جغرافية تتعلق بتحديد موضع الغدير ومسافاته وما إلى ذلك ومن أهمها كتاب معجم البلدان[6].

وغير ذلك من المصادر كالكلام والرجال والتاريخ المحلي و...إلخ، ومن هذا المنطلق يمكن الحكم بمدى تغلغل حادثة الغدير ومتعلقاتها في مصادر التراث الإسلامي وفي ثقافة المسلمين على مرّ القرون.

النتائج:

خلص هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها:

١- عناية الشيخ الأميني في موسوعة الغدير بالجانب الفكري والأدبي بدليل إشباعه البحث في الشعر والرواية والتفسير والتاريخ وغير ذلك.

٢- نفوذ واشتهار حادثة الغدير في التراث الإسلامي بشكل كبير ولذا فإننا نجد مؤلفات خاصة على مرّ القرون تحمل عنوان الغدير

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين(قم: نشر الهجرة، 1409هـ)، ج4، ص390.

[2] إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح(بيروت: دار العلم للملايين، 1376هـ)، ج5، ص1916.

[3] الأميني، الغدير، ج1، ص29.

[4] المرجع السابق، ص612.

[5] المرجع السابق.

[6] ياقوت بن عبد الله الحموي، معجم البلدان(بيروت: دار صادر، 1995م)، ج2، ص111 و389؛ ج4، ص188.

وكذا مؤلفات أشارت ضمناً إلى هذه الحادثة ومتعلقاتها.

٣- إضافة إلى أن الرواة والشعراء وغيرهم ممن اهتم بنقل حادثة الغدير ومتعلقاتها كانوا من مناطق وقبائل مختلفة مما سمح بانتشار حادثة الغدير وتغلغلها السريع والقوي في التاريخ الاجتماعي للمسلمين وتناقلها عبر الأجيال.

٤- تذبذب العناية بالغدير وحديثه من خلال الشعر والرواية وأن نسبة العناية به له تكن متساوية بل كانت تضعف أحياناً وتقوى في أخرى ويبدو أن الظروف المحيطة وبالخصوص السياسية منها كانت تؤثر في هذه المسألة.

التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة دراسة الجوانب المختلفة لموسوعة الغدير للشيخ الأميني حيث أنها تعد موسوعة أدبية وتاريخية واجتماعية ورجالية وروائية وكلامية قلّ نظيرها مما يؤهلها إلى عرضها على البحث والتحقيق فيها لكشف الجوانب المختلفة سواء العلمية أو المنهجية فيها.

المصادر

١. ابن الأثير، علي بن محمد (630هـ)، **الكامل في التاريخ**، بيروت: دار صادر، ط1، 1385هـ.

٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (597هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، مراجعة وتصحيح: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ.

٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر (774هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: خليل شحادة، بيروت: دار الفكر، ط1.

٤. الأميني، عبد الحسين أحمد (1390هـ)، **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**، تحقيق: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، إشراف: السيد محمود الهاشمي الشاهرودي، قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط5، 1430هـ/2009م.

٥. بوزبكي، رامي، **الوضاعون وأحاديثهم الموضوعة في كتاب الغدير للشيخ الأميني**، قم: مركز الغدير للدراسات الإسلامية – دائرة معارف الفقه الإسلامي، ط1، 1420هـ/1999م.

٦. بيدگلی، محمد تقی وتجری، محمد علی ومنشادی، مهدی دهقان، **"تحلیلرویکردهایحدیثی علامه امینیپیرامونیاحادیث مناشَدَه در کتاب الغدیر"**فصلنامهتخصّصی مطالعات قرآن و حدیثیسفینه، سال هجدهم، شماره 70 "ویژه کتابشناخت متون امامیه"، بهار 1400.

٧. جواد، إبراهيم، **إحياء الغدير في مدينة الكوفة**، تقديم: محمد رضا الحسيني الجلالي، طهران: نشر المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين، 2018م/1397ش.

٨. الجوهري، إسماعيل بن حماد (393هـ)، **الصحاح**، بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1376هـ.

٩. الحموي، ياقوت بن عبد الله (626هـ)، **معجم البلدان**، بيروت:دار صادر، ط2، 1995م.
١٠.الطباطبائي، عبد العزيز، الغدير في التراث الإسلامي، قم: مؤسسة نشر الهادي، ط2، 1415هـ/1374ش.
١١.الطبري، محمد بن جرير (310هـ)، **تاريخ الأمم والملوك**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ط2.
١٢.عبد السادة، رسول كاظم والحساني، كريم جهاد، **موسوعة الشعر والشعراء**، العراق: مطبعة التعارف – العتبة العلوية، ط1، 1431هـ/2010م.
١٣.عموري، نعيم، "**دراسة الأشعار الشيعية المحرفة في كتاب الغدير ونقد العلامة الأميني عليها**" مجلة آفاق الحضارة الإسلامية – أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة16، العدد1، 1434هـ.
١٤.الفراهيدي، الخليل بن أحمد (175هـ)، **العين**، قم: نشر الهجرة، ط2، 1409هـ.
١٥.لجنة التحقيق في مؤسسة السبطين العالمين، **المولى في الغدير**، قم: مطبعة شريعت، ط1، 1422هـ/1380ش.
١٦.مؤسسة البعثة، **المنير: فهرس كتاب الغدير**، طهران: مؤسسة البعثة، 1409هـ.
١٧.اليعقوبي، أحمد بن إسحاق (284هـ)، **تاريخ اليعقوبي**، بيروت: دار صادر، ط1..18.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث المُناخية: بلاد الشام أنموذجًا خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى/622-1107م

د. أسعد بن حمود بن خلفان العامري/ وزارة التربية والتعليم - سلطنة عُمان

يتناول البحث موضوع الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفتها الكوارث المناخية في بلاد الشام وثغورها خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى، ويحوي مقدمة تمهد له وتبرز أهميته، خصوصًا مع ملازمة هذه الأحداث الكبرى لتاريخ البشرية عبر العصور، واستمرارية حدوثها، ولاسِيَّما مع التحولات المناخية التي يشهدها كوكب الأرض، وما قد ينتج عنها من حالات متطرفة.

ويبدأ البحث بمدخل بسيط عن مناخ وجغرافية بلاد الشام؛ لفهم أسباب حدوث الكوارث المناخية، والعوامل المؤثرة فيها، ثم يستعرض في بابه الأول أصناف الكوارث المناخية التي ضربت بلاد الشام وثغورها خلال الحقبة المحددة، منفيضانات، وثلوج وشدة بَرْد، وعواصف متنوعة: رعدية وبَرَدِيَّة ورملية، إضافة لكوارث الصواعق، وموجات الجفاف والحرّ.

ويقف الباب الثاني على الآثار التي خلّفتها الكوارث المناخية في بلاد الشام وثغورها على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ من زراعة ورعي، وحِرف وصناعة وتجارة. أما الباب الثالث فيركز على الآثار الاجتماعية الناتجة عن الكوارث المناخية خلال الحقبة المدروسة، التي شملت كل أطياف المجتمع، من أفراد وأسر وجماعات، وهوتأثير حتمي للارتباط الوثيق بين الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

ويختم البحث بأبرز النتائج التي توصل إليها، مع أهم التوصيات التي يُتوقع إسهامها في زيادة الاهتمام بمثل هذه البحوث الإنسانية، وكيفية الاستفادة منها، وخصوصًا أن المعاناة الناتجة عن مثل هذه الحوادث الكبرى في تاريخ البشرية قد لا تختلف في جوهر آثارها على مرّ الأزمنة رغم تطور الجوانب التكنولوجية والتقنية؛ عليه فإن تشابه التبعات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من الكوارث يدفعنا قُدُمًا لكتابة مثل هذه البحوث والعناية بها.

والله نسأل التوفيق والسداد، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، نعم المولى ونعم النصير

Title: The Economic and Social Impacts of Climate Disasters: The Levant as a Model during the First Five Hijri Centuries (622-1107 AD).

Researcher: Dr. Asaad bin Hamoud bin Khalfan Al Amri / Ministry of Education - Sultanate of Oman

The research deals with the economic and social impacts caused by climate disasters in the Levant and its borderlines during the first five Hijri centuries (622-1107 AD). The research is initiated with an introduction that

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Levant society including individuals, families and groups due to climate disasters that took place during the same period which is an inevitable effect because of the close connection between the economic and social aspects. The research concludes with the most prominent findings reached and the most important recommendations that are expected to contribute to increasing interest in such research, and how to benefit from it, especially that the effects of such appalling incidents may not differ over time despite the modern-day technological and technical development. Therefore, the similarity between the past and the present economic and social effects of this type of disasters compels us to document and value such research .

We ask God for success and guidance, for He is capable of that and worthy of answering, the best Master and the best Supporter

presents the main topic under study and highlights its importance especially that natural disasters have always been recurrent throughout human history and are even more common nowadays with the phenomenon of climate changes threatening the planet Earth and the extreme outcomes that may result from that.

The research begins with a simple lead-in to the climate and geography of the Levant for the sake of understanding the causes of climate disasters and the factors behind them. Then, the first chapter reviews the types of climate disasters that struck the Levant and its borderlines during the specified period, from floods, snow and severe cold, and various storms: thunder, hail and sand, in addition to lightning disasters, drought and heat waves. The second chapter addresses the effects left by climate disasters in the Levant and its borderlines on various economic sectors including agriculture, herding, crafts, industry and trade. As for the third chapter, it focuses on the social effects experienced by all segments of the

مقدمة

تُعدّ دراسة الكوارث الطبيعية ذات أهمية كبيرة لعدد متنوع من العلوم؛ مثل: المناخ والاقتصاد والبيئة، وهي تهم بشكل خاص أيضًا علماء الاجتماع الذين يبحثون في المجتمعات وخصائصها، والتطورات والتغييرات التي تطرأ عليها، والمؤثرات التي دخلت إليها، فالظواهر المناخية العنيفة، وحالات الطقس المتطرفة لها قدرة على التأثير في المجتمعات بمختلف النواحي، ولاسِيَّما الاقتصادية والاجتماعية، وإذا ما استعرضنا تاريخ البشرية أمامنا لا نَخَالُنَا إلا أن نخرج بخلاصة مفادها: أنهلا يكاد ينجو أو يخلو بلد من البلدان، أو تاريخ شعب من الشعوب من تلك الكوارث، والشواهد القرآنية شاخصة: مثل: طوفان نوح - على نبينا وعليه السلام - والسبع العجاف بمصر زمن الصدِّيق يوسف-على نبينا وعليه السلام - وغيرها الكثير من الكوارث التي وُثِّقت أخبارها بالمؤلفات التاريخية على مرّ العصور وتعاقب الدهور.

إن عِظم المآسي التي تنتج عن الكوارث المناخية تلقي بثقلها على حياة السكان، خصوصًا مع اشتداد وطأتها وطول فترة مكوثها، مما قد يسهم في بروز ظواهر متنوعة داخل المجتمعات ينبغي الوقوف عندها ودراستها: سواءً المذمومة منها أو المحمودة، والسعي لتعزيز الأولى واحتواء الأخرى، مع بعض الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في التخفيف من الآثار المأساوية للكوارث، وتسريع عملية التعافي منها.

ورغم أن الحقبة التي يتناولها البحث مختلفة عنّا زمنيًا، إلا نتائجها الاقتصادية والاجتماعية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه الآن، فالبشر بما طُبِعُوا عليه، وبما أتيح لهم من إمكانات ومقدّرات هم أنفسهم بالأمس واليوم وغدًا؛ يوضعون على المحك فتظهر معادنهم، وقد ترصد نفس مسميات الأفعال - سواءً الحميدة أو الذميمة - خلال الكوارث المختلفة، ولكن قد يكون الفرق بين الحقبة التي يعالجها البحث والفترة الراهنة هو تغير الطريقة والأداة فقط! ولكن بعضها الآخر قد يتشابه تمامًا في الطريقة والأسلوب. إن طَرْق هذه المواضيع يساعدنا في فهم وتوقع سلوك البشر، والتنبؤ بما يمكن حدوثه خلال الكوارث؛ وبالتالي عمل ما يلزم لتجنب أو تخفيف المخاطر المرتبطة بها، أو التي تنتج عنها.

إن دراسة تاريخ الكوارث المناخية - مع غيرها من الكوارث الطبيعية والبشرية - وَتَتَبُّع أخبارها والوقوف على آثارها يُمْكِن أن يُجيب عن بعض الأسئلة المتعلقة بِسِرّ تنوع عادات بعض المجتمعات، واختلاف أعراقها وألوانها وتعدد لغاتها؛ ذلك أن بعض الكوارث من خلال تضييقها على معيشة السكان قد تدفعهم لهجرة مواطنهم، والاستقرار بأخرى، خصوصًا مع الكوارث العنيفة ذات التأثير الكبير، والتي قد يتكرر حدوثها بشكل كبير بمكان معين، أو تلك التي تدوم لفترة طويلة؛ لا تسعف السكان بالتعايش والتأقلم معها فيضطرون للهجرة؛ فتكون نتيجة استقرارهم بمناطق أخرى تختلف عنهم تنوّعًا عرقيًا ولغويًا ودينيًا وبالتالي ثقافيًا.

إن توالي حدوث الكوارث المناخية في بلاد الشام وتنوعها كان أحد أسباب وجود أخبارها في المؤلفات التاريخية المختلفة، مثل: العربية الإسلامية، وكذلك المسيحية وخاصةً السريانية التي سبقت المسلمين في هذا المجال، بتوثيق تفاصيلها ونتائجها، ورصد زوايا ومشاهد متنوعة لأحداثها، والوقوف على آثارها

المتنوعة، التي منها الاقتصادية والاجتماعية محور بحثنا هذا.

تناول البحث في بابه الأول الكوارث المناخية التي ضربت بلاد الشام وثغورها خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى، مستعرضًا أصنافها المختلفة: من فيضانات، وثلوج وشدة بَرْد، وعواصف مختلفة: بَرَدِيَّة ورعدية ورملية، إضافة لكوارث الصواعق، وموجات الجفاف والحرّ.

أما الباب الثاني فتعرّض لأبرز الآثار الاقتصادية التي خلّفتها الكوارث المناخية في بلاد الشام وثغورها، التي شملت قطاعات متنوعة، مثل: الزراعة والرعي، والحِرَف والتجارة. بينما اختص الباب الثالث بالآثار الاجتماعية التي خلفتها الكوارث المناخية في بلاد الشام وثغورها، التي أنَّ الأفراد والمجتمع الشاميّ تحت وطأتها.

وختم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، مع أهم التوصيات التي يمكن أن تعزز مسيرة البحث في مثل هذه الجوانب الإنسانية، التي مازالت تتكرر نتيجة الكوارث المناخية التي تتعرض لها البشرية.

مدخل: مُناخ بلاد الشام وعلاقته بالكوارث الحاصلة، والعوامل المؤثرة

تُعد بلاد الشام وثغورها واحدة من أهم المناطق التي نالت نصيبًا وافرًا من الكوارث المناخية؛ ويعود ذلك لظروفها المناخية التي تتفاعل مع الوجود البشري وتوزيعه الجغرافي، وهي - أي الكوارث المُناخية - يقترن أكثرها بالتساقط وأشكاله، ويعد فصل الشتاء هو فصل تساقط الأمطار في بلاد الشام؛ بدءًا من نهاية أيلول/ سبتمبر، حتى شهر آذار/ مارس، حيث تبدأ معدلاتها بالتناقص، لتنقطع بنهاية نيسان/ إبريل. كما أن بعض المنخفضات الجوية الشتوية التي تتعرض لها بلاد الشام قد تكون مصحوبة في بعض المواسم بثلوج كثيفة، وتبلغ ذروة تلك المنخفضات بكانون الأول والثاني وشباط/ ديسمبر - فبراير. إن تلك الأمطار الهاطلة على بلاد الشام تبشّر بسنة خير وخصب، وازدهار للقطاعات الرعوية والزراعية، وما يتبعها من نشاط باقي القطاعات الحرفية والتجارية، ولكن في المقابل قد تكون أيضًا مصدر ضرر وهلاك؛ والخط الرفيع بينهما هو مدة التساقط والكميات والشكل، فتذبذب الأمطار أو انقطاعها قد يتسببان بحدوث نقص في المياه أو قحط؛ مع انعكاسات كارثية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل: الزراعة، والرّعي[1].

ومثل تلك الآثار السلبية قد تحدث عند تساقط الثلوج بشكل كثيف خلال مواسم الشتاء، ولاسِيَّما على القطاع الرعوي والزراعي أيضًا، وما يتبعه من تأثر باقي الأنشطة الاقتصادية، وشلّ قدرة الناس على الحركة، وصعوبة توفيرهم لاحتياجاتهم اليومية في مثل تلك الظروف المناخية المتطرفة.

وأسهم عامل توزع السكان بجغرافية بلاد الشام في حدوث بعض الكوارث المتعلقة بالمناخ؛ حيث تحوي بيئتها الكثير من الأنهار، التي أقيمت بالقرب منها القرى والمدن ومختلف الأنشطة البشرية، ومع ذوبان الثلوج

[1] - الصليبي. كمال. بلاد الشام في العصور الإسلامية الأولى. نقله عن الإنجليزية: كمال خولي. تحقيق: أنطوان ب. نوفل. ط: 3. هاشيت أنطوان، بيروت: 2017م. ص 24- 25؛ علي، محمد كرد. خطط الشام. المطبعة الحديثة، دمشق: 1925م. مج 1. ص 53، 54.

واشتداد الأمطار واستمرارها لفترات طويلة يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة مناسيبها، وحدوث فيضانات عارمة تكتسح المناطق والتجمعات السكانية الواقعة بالقرب منها. كذلك يمكن للمناطق القريبة مثلًا من بادية الشام (الصحراء العربية) أو المحاذية لها أن تتعرض في ظروف مناخية معينة لعواصف رملية؛ تتسبب بأضرار وخسائر للسكان وأنشطتهم المختلفة، ولاسِيَّما الزراعة[2]. عليه فإن عامل القرب أوالبعد الجغرافي من بعض البيئات وعناصرها قد يكون له علاقة كبيرة بحدوث بعض الكوارث الناتجة عن المناخ.

الباب الأول: الكوارث المناخية التي اجتاحت بلاد الشام خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى

يعد المناخ ببعض ظواهره أحد أسباب الحياة على كوكب الأرض؛ عبر مدها بحاجتها من المياه المتساقطة من السحب؛ فتخضرّ المراعي، وتزدهر الزراعة، وتنتعش الأسواق وتنشط التجارة، ويسود الاستقرار بالمجتمعات، والرخاء بنواحي البلدان. ولكن تلك الظواهر المناخية نفسها وما ينتج عنها قد تكون سببًا لحصول كوارث متنوعة؛ تتسبب خسائر بشرية ومادية فادحة، ومن خلال مطالعة المؤلفات التاريخية أمكن رصد الكثير من الكوارث المناخية التي اجتاحت بلاد الشام وثغورها خلال القرون الخمسة الهجرية الأولى، و ذلك على النحو الآتي:

أ-الفيضانات

ساهم المناخ والطبيعية الجغرافية وتقاطعها مع توزيع العمران البشري فيتركّز أغلب كوارث الفيضانات بمناطق معينة؛ حيث تتعرض المدن والقرى الواقعة بالقرب من مجاري الأنهار والأودية لهذا النوع من الكوارث بشكل متكرر؛ قد ينتج عنه غرق الكثير من السكان ودوابهم وبساتينهم، ودمار المنازل والأسواق والخانات، ويخلف خرابًا بالمدن ومرافقها.

ومن خلال تتبع حوادث الفيضانات الواقعة في بلاد الشام وثغورها خلال حقبة البحث أمكن الوقوع على اثنتي عشرة حادثة توزعت على النحو الآتي: اثنتان منها في القرن الأول الهجري، وثلاث في القرن الثاني الهجري، وخمس في القرن الثالث الهجري، واثنتان في القرن الخامس الهجري، مع عدم رصد أيّ حادثة في القرن الرابع الهجري بحسب المصادر التي اعتمد عليها البحث.ومن بين الفيضانات التي ترتب عليها خسائر بشرية أو مادية كبيرة ما يأتي:

---

[2] - ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي (ت: 367هـ/ 977م). صورة الأرض المعروف أيضًا بكتاب: المسالك والممالك والمفاوز والمهالك. ط 2. مطبعة بريل، ليدن: 1939م. الناشر: دار صادر، بيروت. ص 167؛ جونز، أ. هـ م. مدن بلاد الشام حين كانت ولاية رومانية. ترجمة: إحسان عباس. دار الشروق للنشر والتوزيع، عَمَّان: 1987م. ص 7، 8؛ حسين، فالح. الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي. مكتبة الجامعة الأردنية، رقم التسلسل 164680: 1978م. ص 22، 26.

ت	السنة	المكان
1	45-46هـ/666م	فيضان الرها[1].
2	49هـ/669م	فيضان أنهار الشام ومصر (دجلة والفرات والنيل)[2].
3	121هـ/739م	فيضان الرها[3].
4	124هـ/742م	فيضان أنهار الشام، وبخاصة دجلة[4].
5	146هـ/ 763م	فيضان نهر دجلة[5].
6	219-220هـ/835م	فيضان نهر "زوبطرا" [6](زِبَطرَة) [7].
7	228هـ/ 843م	منطقة الجزيرة وأجزاء من الشام[8].
8	291هـ/903-904م	فيضان شمال سوريا[9].

[1] - مار ميخائيل السرياني (ت: 595هـ/ 1199م). تاريخ مار ميخائيل السرياني الكبير بطريريك أنطاكِيَة. عرَّبه عن السريانية: مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم. دار ماردين، حلب: 1996م. ج 2. ص 345.

[2] - المنبجي، أغابيوس بن قسطنطين (من القرن: 4هـ/ 10م). المنتخب من تاريخ المنبجي. انتخبه وحققه: عمر عبد السلام تَدْمُري. دار المنصور، لبنان: 1986م. ص 70.

[3] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 397.

[4] - الزوقنيني (ت: 158-159هـ/ 775م). تاريخ الزوقنيني المنحول لديونيسيوس التلمحري. ترجمه من السريانية: الشماس بطرس قاشا. قَدَّم له وعلق عليه ووضع حواشيه: الأب سهيل بطرس قاشا. المكتبة البولسية، بيروت: 2006م. ص 88؛التلمحري، ديونسيوس (230هـ/ 845م). تاريخ الأزمان. ترجمة وتقديم: شادية توفيق حافظ. مراجعة: السباعي محمد السباعي. المركز القومي للترجمة، القاهرة: 2008م. ص 52، 53.

[5] - الزوقنيني. تاريخ. ص 123؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 102، 103.

[6] - زوبطرا: أو "سوزبطرة" بالرومية، وردت لدى الحموي باسم "زِبَطْرَةُ " وهي من أقرب الثغور إلى بلاد الروم، وتُعدّمن ثغور الجزيرة، تقع بالقرب من مَلَطْيَة وسُمَيْسَاط. ابن قُدَامة، أبو الفرج قُدَامة بن جعفر البغدادي (ت: 337هـ/ 948م). نُبذ من كتاب الخراج. ضمن كتاب: المسالك والممالك. ابن خُرْدَاذبَة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 280هـ/ 893م). مطبعة بريل، ليدن: 1889م. الناشر: دار صادر، بيروت.ص 253؛ الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت: 346هـ/ 957م). مسالك الممالك. مطبعة بريل، ليدن: 1927م. الناشر: دار صادر، بيروت. ص 67؛ الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: 626هـ/ 1228م). معجم البلدان. دار صادر، بيروت: 2007م. مج: 3. ص130، 131؛ لسترنج، كي. بلدان الخلافة الشرقية. نقله إلى العربية وأضاف إليه تعليقات بلدانية وتاريخية وأثرية ووضع فهارسه: بشير فرنسيس وآخرون. الشركة المتحدة للنشر والتوزيع (د.م): 1985م. ص 153.

[7] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 53.

[8] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 75؛ الرواضية، المهدي عيد. جند قِنَّسْرين تاريخه وحضارته. مركز البيّنة للخدمات العلمية، القاهرة: 2018م. ج 2. ص 50

ب- الثلوج وشدة البرد

يمكن أن تتسبب كوارث الثلوج وشدة البرد بنتائج كارثية عديدة، ويأتي في مقدمتها الخسائر البشرية، وانعدام المراعي، وهلاك الثروة الحيوانية بردًا وجوعًا، ونفوق المواشي والحيوانات البريّة، إضافة لتوقف النشاط الزراعي، وتلف الأشجار المثمرة، وتجمد الأنهار.

ومن خلال مطالعة المصادر التاريخية العربية والمسيحية - خاصةً السريانية - أمكن الوقوف على عدد كبير من كوارث الثلوج التي ضربت بلاد الشام وثغورها خلال الخمسة قرون الهجرية الأولى، حيث بلغت حوالي سبعًا وعشرين كارثة، كان نصيب القرن الأول الهجري منها خمس كوارث، والثاني سبع كوارث، والثالث ثمان كوارث، بينما القرن الرابع الهجري ثلاثكوارث، وأخيرًا:أربع كوارث بالقرن الخامس الهجري[1].

كانت أولى كوارث الثلوج- بحسب الحقبة التي يعالجها البحث [2]والمصادر التي اعتمد عليها-في أواخر سنة 48 وبداية 49هـ/ 669م، وقد شملت بلاد الشام ومصر، هلك خلالها الكثير من الناس والدواب[3].والجدولان الآتيان يرصدان أهم كوارث الثلوج التي تعرَّضت لها بلاد الشام:

1 - كوارث الثلوج الحاصلة في بلاد الشام

ت	السنة	المكان
1	125هـ/ 773م	منطقة الجزيرة[4].
2	126هـ/ 744م	بلاد الشام ومنطقة الجزيرة[5].
3	152هـ/ 769م	بلاد الشام[6].

---

[9] - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت: 630هـ/ 1233م). الكامل في التاريخ. دار صادر، بيروت: 1995م. مج: 7. ص 532.

[1] - العامري، أسعد بن حمود بن خلفان. الكوارث الطبيعية والأوبئة في بلاد الشام (1 - 500هـ/ 622 - 1107م) رسالة دكتوراة. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان: 2021م. ص 63- 67.

[2]

[3] - مجهول (توفي بحدود القرن 2هـ/ 8م). تاريخ ملوك القسطنطينية. تحقيق وتعليق: طارق منصور. تقديم: زبيدة عطا. مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2008م. ص 155.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 88؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 52، 53.

[5] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 367، 401.

4	157هـ/773م	منطقة الجزيرة[1].
5	208هـ/ 824م	بلاد الشام ومنطقة الجزيرة[2].

2 - كوارث الثلوج التي شملت بلاد الشام وبلدانًا أخرى

ت	السنة	المكان
1	133هـ/ 751م	بلاد الشام وأرمينيا وأذربيجان والأناضول (آسيا الصغرى)[3].
2	196هـ/ 812م	منطقة الجزيرة وشمال العراق[4].
3	216هـ/ 831م	مصر وبلاد الشام والعراق[5].
4	314هـ/ 927م	بلاد الشام والعراق[6].
5	418 - 419هـ/ 1027- 1028م	بلاد الشام والعراق[7].

ج- العواصف

تُحدث العواصف العاتية الكثير من الأضرار، وأصنافًا متنوعة من الخسائر، مثل: هلاك المواشي والحيوانات البريّة، وطمر الحقول، واقتلاع الأشجار وتناثر أزهارها وثمارها، إضافة لدمار المنازل أو تضررها. وقد ضربت بلاد الشام الكثير

---

[6] - الزوقنيني. تاريخ. ص 148؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 130؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49.

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 205- 219، 227؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 209، 210، 226، 227.

[2] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77.

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49

[4] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 446؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49، 50.

[5] - جعل مار ميخائيل هذه الحادثة بالسنة اليونانية 1144، يقابلها ميلاديًا سنة 833، وعند تحويلها للهجري وموقع فصل الشتاء بها تكون بنهاية سنة 17 وبداية 18هـ، علما بأن هذه الحادثة كانت بحسب المصادر الإسلامية بنفس السنة التي زار فيها المأمون مصرسنة 216هـ. الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1864؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 43؛ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي (ت: 774هـ/ 1372م). البداية والنهاية. قدَّم له: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت: 2001م. ج 10. ص252؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 50.

[6] - ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (ت: 597هـ/ 1200- 1201م). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دار صادر، بيروت: 1357/ 1938- 1939م. مج: 2. ج: 6. ص 201، 202.

[7] - ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج: 4. ج: 8. ص 36.

من العواصف، تنوعت ما بين بَرَدِيَّة ورعدية ورملية؛ كبدت القطاع الزراعي خصوصا الكثير من الخسائر الفادحة. وقد احتلت العواصف البرَدِيّة رأس القائمة من حيث العدد؛ فخلال حقبة البحث- وبحسب المصادر التي اعتُمِد عليها- تعرضت بلاد الشام لاثنتي عشرة عاصفة توزعت كالآتي: واحدة في القرن الأول الهجري، وأربع عواصف في القرن الثاني الهجري، واثنتان في القرن الثالث الهجري، ومثل ذلك في القرن الرابع الهجري، أما القرن الخامس الهجري فقد كان نصيبه ثلاث عواصف[1].

بينما كان نصيب بلاد الشام من العواصف الرعدية ثمان عواصف: ثلاث منها في القرن الأول الهجري، واثنتان في القرن الثاني الهجري، وواحدة في القرن الثالث الهجري، ومثل ذلك في القرنين الرابع والخامس الهجريين، بمعدل عاصفة واحدة لكل منهما[2].أما عن العواصف الرملية فقد كانت الأقل حدوثًا بالمقارنة مع نظيرتيها (البَرَدِيَّة والرّعدية) إذ لم ترصد لها سوى ثلاث حالات فقط، والجدول الآتي يرصد نماذج على أبرز تلك العواصف التي ضربت بلاد الشام وثغورها.

ت	نوع العاصفة	السنة	المكان
1	بَرَدِيَّة	111هـ/ 729م	منطقة الجزيرة[3].
2	بَرَدِيَّة	133هـ/ 751م	منطقة الجزيرة[4].
3	بَرَدِيَّة	144هـ/762م	بلاد الشام[5].
4	بَرَدِيَّة	158هـ/ 774م	منطقة الجزيرة[6].
5	بَرَدِيَّة	208هـ/ نيسان (إبريل) 824م	بلاد الشام ومنطقة الجزيرة[7].
6	بَرَدِيَّة	326هـ/ 938م	بلاد الشام[8].
7	**رعديّة**	23هـ/644م	يرجح من خلال تفاصيل الخبر أنها ضربت بلاد الشام و/ أو منطقة الجزيرة[9]

[1] - العامري. الكوارث الطبيعية والأوبئة في بلاد الشام. ص 68 - 70.
[2] - المرجع السابق. ص 70- 71.
[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 79، 80؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. 41، 44.
[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101.
[5] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 415.
[6] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 211، 212.
[7] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77.
[8] - الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 51.

8	**رعديّة**	158هـ/ 774م	منطقة الجزيرة[1].
9	**رعديّة**	425هـ/1034م	نَصِيبِين[2].
10	رملية	208-209هـ/ 824م	منطقة الجزيرة والثغور[3]
11	رملية	424هـ/ 1033م	العديد من البلدان مثل: العراق وبلاد الشام[4]
12	رملية	478هـ/ 1085م	شمال العراق ومنطقة الجزيرة[5].

د- مواسم الجفاف وموجات الحر

أدرك المؤرخون المسلمون تبعات مواسم الجفاف؛ فقد لاحظ ابن حجر من خلال ما ورد في المؤلفات الإسلامية أن كثيرًا من المجاعات تَحدُث بعد مواسم القحط[6]وعدَّ ابن خلدون المجاعات تهديدًا للبنية البشرية؛ فـ" الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركَّبه [في] صورة لا [تَصُح] حياتُها وبقاؤها إلا بالغذاء"[7].وخلال حقبة البحث رُصد ما يربو على عشرين حادثة من حوادث القحط وموجات الحر الشديد التي ضربت بلاد الشام وثغورها[8]كانت الأولى منها فيسنة18هـ/ 639 - 640م، وشملت أجزاء من بلاد الشام والجزيرة العربية[9] بينما كانت الأخيرة في الفترة ما بين 491 - 493هـ/ 1097 - 1100م[10]. ولإعطاء فكرة عما يمكن أن تسببه مواسم القحط وموجات الحر الشديد من نتائج

---

[9] - المنبجي. المنتخب. ص 55.

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 218؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 211، 212.

[2] - ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج: 4. ج: 8. ص 77؛ ابن الأثير. الكامل. مج: 9. ص 439؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج12. ص 39.

[3] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77.

[4] - الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت: 458هـ/ 1067م). تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا. حققه ووضع فهارسه: عمر بن عبد السلام تَدْمُري. جروس برس، لبنان: 1990م. ص 438.

[5] - ابن الأثير. الكامل. مج 10. ص 145؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج 12. ص 127.

[6] - ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت: 852هـ/ 1449م). بذل الماعون في فضل الطاعون (مخطوط). مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمّان. تسلسل: 1/577. رقم الشريط: 59/ 5. ورقة: 115.

[7] - ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت: 808هـ/ 1406م). العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. اعتنى بتصحيح ألفاظها والتعليق عليها: تركي فرحان المصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت: 1999م. ج1. ص 41، 42، 302.

[8] - العامري. الكوارث الطبيعية والأوبئة في بلاد الشام. ص 76 - 82.

[9] - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ/ 923م). تاريخ الأمم والملوك. راجعه وقدم له وأعدَّ فهارسه: نوّاف الجرَّاح. دار ومكتبة الهلال، بيروت: (د.ت). مج: 2. ص 700- 702؛ ابن الأثير. الكامل. مج: 2. ص 555، 556؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج7. ص57، 58؛ الكرمي، مرعي

كارثية نسوق النماذج الآتية:

ت	السنة	المكان	النتائج
1	126-127هـ/ 744-745م	بلاد الشام	- قلة مياه العيون والينابيع، وجفاف بعضها، وانقطاع جريان بعض الأنهار - انعدام المراعي[1].
2	156-158هـ/773-774م	منطقة الجزيرة	-عدم نبت الزروع، وفناء المحاصيل[2]. - هلاك الماشية والدواب[3]وبوار الحقول[4].
3	357هـ/968م	خراسان والعراق وبلاد الشام ومصر	قلة الحركة في الطرق بين البلدان،خاصة طرق الحج[5].
4	372هـ/982-983م	بلاد الشام ودمشق خاصة	تدهور الزراعة[6].
5	428-429هـ/1037م	بلدان كثيرة "المعمورة"	هلاك الكثير من البشر والبهائم، والحيوانات البريّة والطيور[7].

أما عن موجات الحرّالشديد وما قد يترتب عليها من نتائج كارثية نسوق الأمثلة الآتية:

ت	السنة	المكان	النتائج

يوسف (ت: 1033هـ/ 1623م). تحقيق الظنون في أخبار الطاعون. تحقيق: رندا نبيل مخامرة. الجامعة الأردنية، عمّان: 2011م. ص 21؛ العامري. الكوارث الطبيعية والأوبئة في بلاد الشام. ص 77.

[10] - صلاح، محمد حمزة محمد. الكوارث الطبيعية في بلاد الشام ومصر (491-923هـ = 1097-1517م) رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزّة: 2009م. ص 108، 109، 176- 181.

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 54، 55؛ المنبجي. المنتخب. ص 94؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص401؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 52.

[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 204- 207؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 181، 191- 196.

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 218؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 208، 210.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 217، 218؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 209، 210، 211.

[5] - ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج: 3. ج 7. ص 43.

[6] - ابن الأثير. الكامل. مج: 9. ص 17.

[7] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 103.

1	132- 133هـ/ 750-751م (موجة حر شديد)	منطقة الجزيرة	عدم تمكن المزارعين من العمل في الحقول لشدة الحرّ[1].
2	234هـ/ 848-849م (ريح شديدة الحرارة لمدة خمسين يوما)	أجزاء من منطقة الجزيرة والكوفة والبصرة وبغداد وهمذان	-احتراق الزروع وهلاك المواشي -توقف المشي بالطرقات، وتعطل الأسواق -هلاك الكثير من الناس؛ ولاسِيَّاالمسافرين[2].

هـ- الصواعق

رُصد خلال حقبة البحث عدد من حوادث الصواعق التي كان لها نتائج مأساوية، ويأتي في مقدمتها ما وقع في دَير بأحد جبال منطقة الجزيرة[3]سنة 149هـ/ 766م[4] وكذلك ما وقع في كنيسة أنطاكية سنة 436 - 437هـ/ 1045م[5]اللتانتصادفتا مع احتفالات وتجمعات دينية؛ مما تسبب بنتائج مأساوية مثلما سيأتي بيانه في الأبواب التالية بإذن الله.

الباب الثاني: الآثار الاقتصادية للكوارث المناخية التي اجتاحت بلاد الشام

تعددت وتنوعت الآثار الاقتصادية التي خلفتها الكوارث المناخية على اقتصاد بلاد الشام، منها ما كان مباشَرا، ومنها ما كان بصورة غير مباشرة، وقد طالت مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية. ويمكن الوقوف على أهم تلك الآثار من خلال الآتي:

أ - القطاع الزراعي والرعوي والصيد النهري

يمكن القول أن القطاع الزراعي كان في طليعة القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير جرّاء الكوارث المناخية التي ضربت بلاد الشام وثغورها، فمع تنوع الكوارث التي دهمته تنوعت أيضًا الأضرار والخسائر التي تكبدها هذا القطاع نتيجة لذلك. وتكمن أهمية هذا القطاع أنه مصدر مهم للمواد الخام والسلع للعديد من القطاعات الأخرى؛ عليه، فإن تأثره

---

[1] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 77، 78.

[2] - السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ/ 1505م). تاريخ الخلفاء. اعتنى به ونقحه وعلق عليه: محمود بن رياض الحلبي. دار المعرفة، بيروت: 2000م. ص 301.

[3] - ذكره المؤرخ الزوقنيني باسم دير "بيت كولا" الواقع بجبل قردو، مكان رسو سفينة نوح، وقد رجّح محقق الكتاب أنه في طور عبدين، المعروف ببيت كوكي. وورد عند المؤرخ التلمحري باسم بيت كونه (كولا) الواقع على جبل كاردو. الزوقنيني. تاريخ. ص 22؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 101.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 122، 123؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 101، 102.

[5] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 128.

يترتب عليه تأثر وتضرر القطاعات الاقتصادية المعتمدة عليه، مثل: الرّعوي والحِرَفِيَّ والتجاري. ويمكن توضيح الأضرار التي تسببت بها الكوارث المناخية على القطاع الزراعي من خلال الأمثلة الواردة في الجدول الآتي:

ت	الكارثة	الضرر
1	الفيضانات	غرق الحقول الزراعية[1]
		تلف الكثير من الغِلال[2].
2	الثلوج	أ-تيبس الأشجار المثمرة وفساد ثمارها[3].
		ب - تعفن المحاصيل، مثل: الحنطة والشعير والعدس والباقلاء والحُمّص [4].
		ج - فساد البذور المزروعة[5].
		د - تعذر الزراعة، وفوات مواسمها[6].
		ذ - القضاء على الأشجار المثمرة[7].
		هـ - انعدام المحاصيل والغلال والبقول والأعناب[8].
3	العواصف	أ-طمر الحقول والمحاصيل بالرمال[9].
		ب - جرف الغلال المحصودة من البيادر (الحِنطة والتبن إلى نهر الفرات)[10] .

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 123؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 102، 103.
[2] - ابن الأثير. الكامل. مج 7. ص 532.
[3] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 352.
[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 102؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76، 77.
[5] - الزوقنيني. تاريخ. ص 218؛ التلمحري.
[6] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ج 3. ص 77.
[7] - الزوقنيني. تاريخ. ص 102؛ التلمحري.
[8] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 446؛ الرواضية. جند قنسرين. ج 2. ص 49، 50.
[9] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77، 78.
[10] - المصدر نفسه. ص 99.

		ج - اقتلاع الأشجار المثمر (التوت والعنب والجوز)[1] .
4	موجات الحر	تعذر العمل بالحقول، وتلف المحاصيل (تلف محصول القمح كاملا)[2]
5	مواسم الجفاف	أ-تعذر ممارسة الزراعة لانقطاع المياه[3]
		ب -تيبّس الأشجار والمحاصيل وثمارها[4]

إن ما ورد في الجدول أعلاه يبين مدى الضرر الذي يمكن أن تُحدِثه الكوارث المناخية على النشاط الزراعي؛ فقد تنعدم معها الزراعة كليًّا مثلما الحال بمواسم الجفاف الشديدة التي تمتد لسنوات متلاحقة، وهناك كوارث أخرى لا تُمكِّن من العمل في الحقول ومثالها موجات الحر الشديد؛ مما يهدد بذهاب الجهود المبذولة في الحقول باستحالة جَنْي المحصول وبالتالي تلفه ووقوع خسائر مادية كبيرة لأصحاب هذا القطاع والعاملين فيه؛ فمن المعلوم أن صاحب الحقل إذا لم يتحصل على دخل من المحصول قد يتعذر عليه دفع أجور العمال الزراعيين، كذلك يتعذر عليه سداد القرض الذي اقترضه قبل الموسم على أمل سداده بعد بيع المحصول.

أما فيما تعلق بآثار الكوارث المناخية على القطاع الرعوي فقد لحقه أيضًا الكثير من الخسائر، خصوصًا أنه - مع باقي الأنشطة الاقتصادية - من أبرز القطاعات الاقتصادية التي يمارسها سكان بلاد الشام، والتي ترفد باقي القطاعات بالكثير من الاحتياجات والسلع. ويعتمد هذا القطاع على شِقَّين رئيسيين أولهما: وجود الماشية، وثانيهما: توفر البيئة المناسبة، إلا أن الكوارث المناخية الحاصلة أضرّت بكليهما؛ فالفيضانات العارمة تسببت بغرق وهلاك الكثير من الدواب والمواشي[5]ونفق منها بسبب الثلوج وشدّة البرد الكثير، وقضت الثلوج الكثيفة التي غطّت الأرض على المراعي الطبيعية التي تقتات عليها الماشية؛ مما تسبب بهلاكها جوعا وبردا [6]. أما عن مواسم الجفاف فهي الأخرى قد ألحقت بهذا القطاع الكثير من الخسائر على إثر اختفاء الأعشاب؛ مما أدى لتدهوره وتوقفه[7].

[1] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 211؛ ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج 4. ج 8. ص 77؛ ابن الأثير. الكامل. مج 9. ص 439؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج12. ص39.

[2] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 77، 78.

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90، 204؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص401.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90، 204؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص، 55، 181، 191، 221.

[5] - الزوقنيني. تاريخ. ص 123؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 102، 103؛ المنبجي. المنتخب. ص 70؛ ابن الأثير. الكامل. مج 7. ص 532.

[6] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81؛ مجهول. تاريخ ملوك القسطنطينية. ص 155؛ المنبجي. المنتخب. ص 71؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج2. ص 367، 401؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49

[7] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90، 218، 230؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 208، 210؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص401.

وقد طال أثر الكوارث المناخية قطاع الصيد النهري فمن خلال تجمّد مياه الأنهار وثروتها السمكية بطل عمل القائمين عليه، مثلما حدث مثلًافي سنة 216هـ/ 831م، حين تجمدت أنهار مصر وبلاد الشام والعراق بسبب البرد الشديد[1].

ب- النشاط التجاري والسِّلع

تنوعت آثار الكوارث المناخية على النشاط التجاري؛ فمنها ما كان مباشرًا من خلال تدمير الأسواق، مثلما حدث خلال فيضان 125هـ/ 743م، حين تسببت الفيضانات بدمار الأسواق وإلحاق خراب كبير بمبانيها[2]وكذلك في سنة 228هـ/ 843م حين تسببت أيضا بهدم الكثير من الدكاكين والخانات[3].ومما يتوجب الانتباه له أنه عندما تتحدث النصوص عن "دمار الأسواق بفعل الفيضانات" فإن ذلك يقترن به خسارة أخرى مباشرة؛ تتمثل في جرف البضائع والسلع، وتلف ما بقي منها؛ خصوصًا المواد الغذائية وعلى رأسها الحبوب، وكذلك الأعلاف وغيرها من البضائع التي يمكن أن تتأثر بعامل الرطوبة.

من ناحية أخرى تستمد الأسواق التجارية موادها وسلعها من الأنشطة الأخرى: الزراعية والرعوية والحِرفية وقطاع الصيد؛ عليه فإن تأثر تلك القطاعات وتضررها بفعل الكوارث الحاصلة ينعكس سلبًا على توفر السلع والبضائع المختلفة، وبالتالي التأثير أيضًا على نشاط حركة الأسواق التجارية وأسعارها، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال الجدول الآتي.

ت	الكارثة	السنة	أثرها على الأسواق
1	الثلوج الكثيفة	208هـ/ 824م[4] 244هـ/ 859م[5]	شح الغذاء في الأسواق؛ وحدوث غلاء كبير في الأسعار[6]
2	مواسم الجفاف الشديدة	126هـ/744م	- قلة المعروض من المواشي بالأسواق (لهلاكها بعد اختفاء المراعي) - ندرة السلع النباتية والحيوانية/ انعدامها. - التسبب بغلاءكبير[7].

[1] - سبقت الإشارة في هامش رقم (21) إلى مخالفة مار ميخائيل المؤرخين المسلمين لتاريخ هذه الحادثة. الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1864؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 43؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج10. ص252؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 50.

[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 88؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 52، 53.

[3] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 75؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 50.

[4] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77.

[5] - الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1957؛ ابن الأثير. الكامل. مج 7. ص 85.

[6] - الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1957؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77؛ ابن الأثير. الكامل. مج 7. ص 85.

[7] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص401.

ومن المفارقات المرتبطة بتأثيرات مواسم الجفاف على السلع وأسعارها إحداثها نتائج عكسية في الأسعار، على غير ما ورد بالجدول أعلاه من ارتفاع لها، ليس فقط في أسعار المواشي، بل وفي أسعار المواد غير الغذائية، مثل: الملابس والذهب والفضة والأثاث، فقد رصد البحث خلال أحد مواسم الجفاف انخفاض الأسعار بشكل كبير؛ فمالكو الثروة الحيوانية كانوا يسارعون للتخلص منها بقدر المستطاع؛ نتيجة للاختفاء التدريجي للمراعي؛حيث فضلوا بيعها ولو بثمن بخس بدل تكبدهم خسارة كاملة بنفوقها، فيشتروا بما يتحصل لديهم بعض الأطعمة التي يمكن تخزينها. أما عن السلع الأخرى فقد كان الناس يسارعون أيضًا لبيعها من أجل الحصول على المواد الغذائية؛ فالطعام لا يمكن الاستغناء عنه، وهو قوام الحياة، خصوصًا خلال مواسم القحط، حين تشح الأطعمة بنوعيها النباتي والحيواني. ويتعجب المؤرخ الزوقنيني مما ورد أعلاه قائلًا: "إن العنزة الحامل [اثنتين أو ثلاثًا] بِيعت بدرهم واحد، وكذلك العنزة والثور ... والبغل بعشرة دراهم ... فما كان ثمنه عشرين أو ثلاثين درهمًا بِيع بدرهمين أو ثلاثة". ويضيف التلمحري معلقًا على تلك الأسعار التي لم يعهدوها: " كنا نبيع دابتين مليئتين أو ثلاثًا بزوزًا (عملة فضيّة) واحد، ونفس العدد من البقر والغنم بزوزًا، والحمار بزوزًا، والبغل بعشرة" وذلك بإحدى موجات القحط التي ضربت منطقة الجزيرة، وبالتحديد سنة 158هـ/ 774م[1].

يضاف إلى ما سبق - أي دوافع المسارعة لبيع المواشي بثمن بخس - أن استبقاءها في وقت تنعدم فيه المراعي والأعشاب قد يضطر مالكيها إلى إطعامها من أطعمة البيت، من حبوب وغيرها، مما يجعل المخزون الغذائي للأسر يتآكل وسط شح المعروض من السلع الغذائية وسط تلك الظروف المتطرفة، ومثل هذا الحال اضطر إليه سكان منطقة الجزيرة خلال إحدى كوارث الثلوج؛ حين أطعموا مواشيهم بعد نفاد العلف مما كانوا يدَّخرونه من حنطة، حتى نفدت كمياته لديهم فنفقت حيواناتهم؛ فلا هم ربحوا ماشيتهم، ولا استبقوا حبوبهم؛فكانت تلك الكوارث واشتداد وطأتها دافعا لبيع ما لديهم من دواب ولو بسعر بخس[2].

الباب الثالث: الآثار الاجتماعية للكوارث المناخية التي ضربت بلاد الشام

تسببت الكوارث المناخية بالكثير من المآسي لسكان بلاد الشام، وقد تنوعت أشكالها بتنوع نتائجها، وعند النظر في الآثار التي خلفتها نرى أنها طالت شتى فئات المجتمع ومختلف مستوياته المعيشية، ومن خلال تتبع تفاصيل الكوارث المناخية الحاصلة في بلاد الشام أمكن الوقوف على الآثار الاجتماعية التي خلفتها، ومن أبرزها الآتي:

أ - ضيق أحوال الأسر

كانت الخسائر البشرية من أبرز نتائج الكوارث المناخية التي ضربت بلاد الشام، حيث قضى خلالها الكثير من السكان، ولكن تلك الخسائر ليست مجرد أعدادٍ وأرقام، بل كان لكل فرد قيمته في أسرته ومجتمعه؛ الأمر الذي يترتب عليه حدوث خلل في الأسر،

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 223؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 219.

[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101 - 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76 - 81.

وانعكاسات في المجتمع، مع إمكانية بروز بعض الظواهر المتطرفة فيه.

ويرتبط الخلل الذي يخلفه وفاة شخص بمكانته داخل أسرته، ونوع الدور الذي كان يؤديه؛ فرَبُّ الأسرة مثلًا هو المسؤول عن كسب قوتها، وتأمين احتياجاتها، ورعايتها والإشراف على مختلف شؤونها، والأم كذلك بما تقوم به من أعمال عدّة ومتنوعة بداخل بيتها، من طبخ وتنظيف وتربية لأبنائها؛ كل ذلك يجعل من فقد الوالدين أو أحدهما ثقيلًا على الأسرة، ويخلف تبعات تكلف باقي أفرادها كثيرًا. وإن ما تقدم لا يعني أن إصابة الأسرة في أحد أبنائها ليس له أثر؛ فالابن في تلك العصور خصوصًا كان وريث والده في صنعته، ومساعده في عمله، يقاسمه تدريجيًا أعباء البيت، والابنة كذلك مع أمها، تعاونها وتشاطرها مهام البيت والعناية بالأسرة؛ عليه فإن الخسائر البشرية التي تسببت بها الكوارث المناخية لابد وأن تكون قد أثّرت على الأسر بشكل أو بآخر؛ ماديًا أومعنويًا.

وخلال حقبة البحث رُصدت الكثير من حوادث الكوارث المناخية التي تسببت بخسائر بشرية في بلاد الشام، منها مثلا ما حدث بفيضان مدينة الرها ليلا عام 45-46هـ/ 666م وأدى لغرق الكثير من أهلها [1]وكذلك ما صاحب فيضان كل أنهار بلاد الشام ومصر سنة 49هـ/ 669م[2]وما تسببت به أيضًا كوارث الثلوج بإهلاك الكثير بردًا وجوعًا، مثلما حدث بسنة 50هـ/ 670 - 671م[3].وكذلك العواصف مثلما حصل في سنة158هـ/ 774م[4]إضافة لموجات القحط الشديدة، ومثالا عليها ما حدث خلال الفترة 428-429هـ/1037م، التي هلك خلالها الكثير من البشر[5].وكان لكوارث الصواعق أيضًا نصيبها في حصد الكثير من الأرواح؛ وخاصة أن النجاة منها أمر نادر؛ لسرعة وعدم توقع حدوثها، وشدة فتكها؛ وبالتالي عدم إمكانية فعل شيء للاحتراز منها، على عكس باقي الكوارث التي تتيح فعل شيء ما تجاهها، من ذلك ما وقع في دير بأحد جبال منطقة الجزيرة[6]سنة 149هـ/ 766م حين تصادفت الصاعقة مع إحدى الاحتفالات؛ فنتج عنها احتراق (800) شخص، وتفحّم الدَّير ومقتنياته النادرة، وهلاك أعداد كبيرة من الماشية المحضرة للاحتفال[7]. وكذلك ما وقع بكنيسة أنطاكية سنة 436 - 437هـ/ 1045م الذي نتج عنه احتراق (البطريرك) وجميع من كانوا في الكنيسة[8].

إن الظروف المصاحبة لكل كارثة مُناخية كان لها أثر في معاناة الأسر؛ فخلال مواسم القحط ضاق الحال بالكثير من الأسر، التي عانت من شح الطعام والماء وما تبعه من ضعف بدني بأفرادها؛ إثر فقدان الطعام وبوار مصادر الأرزاق؛ فتدهورت الأحوال المعيشية للأسر، وفقدت الكثير منها أسباب الراحة؛ فأصبح أفرادها

[1] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 345.
[2] - المنبجي. المنتخب. ص 70.
[3] - المصدر نفسه. ص 71.
[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 218؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 211.
[5] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 103.
[6] - الزوقنيني. تاريخ. ص 22؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 101.
[7] - الزوقنيني. تاريخ. ص 122، 123؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 101، 102.
[8] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 128.

يقطعون مسافات طويلة للحصول على الماء[1]وعانى الكثير - ولا سيما المزارعون - من البطالة[2]واضطر أفراد الأسر: كبيرهم وصغيرهم، رجالهم ونساؤهم للبحث عن عمل من أجل الحصول على نزر يسير من الطعام، وما تبع ذلك من إصابتهم بأمراض لقلة وسوء تغذيتهم، مع عدم القدرة على العلاج[3] مثلما حدث بموجة القحط الشديدة التي ضربت منطقة الجزيرة، التي استمرت لسنوات متتالية، بالغة ذروتها بمعاناة السكان سنة 158هـ/ 774م[4].

إن الدمار الذي تسببت به الفيضانات في المدن كان له آثاره السيئة على الأسر، فتهدم البيوت أو تضررها، وتلف ما فيها من غذاء وأثاث وأدوات يجعل الأسر مشردة في العراء،ويحوجهم إلى جهد ومال لإصلاحه قد لا يتوفر في حينه، ولعموم المصيبة التي تجعل كل أسرة تشتغل بنفسها قد تسلك الأسر طرقًا شتّى لإصلاح أحوالها وتدبير معيشتها بحسب ما يتوفر لديها، بما في ذلك اللجوء للاستدانة. ومن أبرز الفيضانات التي كان لها ذلك التأثير على المنازل بالقرى والمدن ما حدث خلال فيضان أنهار الشام عام 124هـ/ 742م[5] وفيضان نهر زوبطرا (زِبَطْرَة)سنة 219- 220هـ/ 835م[6]وما حدث أيضًا بمنطقة الجزيرة وأجزاء من بلاد الشام بسنة 228هـ/ 843م[7]. ولا تكمن معاناة الأسر جراء الفيضانات من خلال ما سبق فقط؛ حيث يمكنها أيضًا التضييق على الأسر والأفراد من خلال محاصرتهم بلقمة عيشهم، فهلاك المواشي يتسبب بحرمان الأسر من احتياجاتها الغذائية اليومية مثل: الألبان ومشتقاتها واللحوم، وغرقها قد يحرمهم من الفوائد التي كانوا ينعمون بها من خلالها مثل: النقل وحمل الأمتعة، ويزداد الأمر ثقلا على فئة من السكان؛ لكون بعض تلك الدواب كانت تستخدم في بعض الأعمال الزراعية،من حرث وطحن للحبوب والمساعدة في استخراج المياه؛ مما يلقي عبئًا ثقيلًا وتبعات على الأسر والأفراد جرّاء ذلك. ومن خلال المادة التاريخية المتوفرة رصد عدد من الفيضانات التي تسببت بهلاك المواشي والدواب؛ ومن أبرزها ما اقترن بفيضان أنهار بلاد الشام ومصر سنة 49هـ/ 669م[8] والفيضان الذي شمل شمال سوريا سنة 291هـ/903-904م[9].

يضاف إلى ما سبق أن الدمار الذي تحدثه الفيضانات بمرافق المدن المختلفة مثل: الأسواق مما يُصعِّب حصول الأسر على احتياجاتها، أو تصريف منتجاتها. ومن المرافق الأخرى التي يمكن أن تعطل بشكل ما حياة المجتمعات دمار الجسور الممتدة بين ضفاف الأنهار، فدمارها يجعل الانتقال من مكان لآخر شبه متعذر، ويخلق صعوبة في التنقل من طرف لآخر، الأمر الذي

[1] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 383.
[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 55؛ المنبجي. المنتخب. ص 94؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 401؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 52.
[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 229، 231، 234؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 230، 234، 237.
[4] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 235، 236.
[5] - الزوقنيني. تاريخ. ص 88؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 52، 53.
[6] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 53.
[7] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 75. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 50
[8] - المنبجي. المنتخب. ص 70.
[9] - ابن الأثير. الكامل. مج: 7. ص 532.

يعطل قضاء الناس لمختلف أعمالهم واحتياجاتهم المعيشية. ومن أبرز الأمثلة التي تسببت فيها الفيضانات بدمار مرافق المدن في بلاد الشام ما كان بسنة 124هـ/ 742م، حيث دُمِّرَ خلالها الكثير من الجسور والأسواق ومصارف المياه في العديد من المدن، ومن أبرزها الرها وحرَّان[1].

وقد عانى سكان بلاد الشام أيضًا من كوارث الثلوج معاناة بالغة؛ حيث تسببت بنفوق مواشيهم التي كانت تمدهم بما يحتاجون إليه من ألبان ولحوم وأصواف[2]فانعدام المراعي وشدة البرد المقترنة ببعض المواسم الشديدة قد أدت لتلك النتيجة، وانعدام المراعي بفعل الثلوج الكثيفة أثّر على المخزون الغذائي للأسر؛ حين اضطرت لمقاسمة المواشي ما توفر لديهم من حنطة حتى نفاد كمياتها لديهم[3]وذلك على الرغم من شح الطعام والغلاء الحاصل بأسعاره؛ وذلك لتعذر الزراعة بتلك المواسم الشديدة[4]وقد عانت الأسر كذلك خلال تلك المواسم من البرد الشديد نتيجة لاختفاء الحطب، وعدم القدرة على جمعة بسبب الزمهرير الشديد وكثافة الثلوج[5]في وقت اشتدت الحاجة إليه لتجمّد الأطعمة والسوائل التي كانوا يحتفظون بها[6]مما تسبب هلاك الكثير بردًا وجوعًا[7]. وإلحاقا بمعاناة السكان السابقة الناتجة عن الثلوج تأثر أيضًا الوضع المعيشي للأسر بزيادة فاقتها وحاجتها؛ من خلال ضرب أنشطتها الاقتصادية المختلفة مثل: الزراعة[8]والصيد النهري[9]والنقل والحركة بين المدن والبلدان والرعي[10] بل وأضرَّت في بعض المواسم الشديدة بالبيوت متسببة

---

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 88؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 52، 53.

[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104، 148، 204، 205، 217، 218، 219، 227، 229- 236؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81، 130، 209، 210، 221- 227؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 367، 401؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101 - 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. 76 - 81.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 446/ج 3. ص 77.

[5] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 77.

[6] - الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1864؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 367، 401/ ج 3. ص 43؛ ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج: 2. ج: 6. ص 201، 202/مج 4. ج 8. ص 36؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج 10. ص252؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 50.

[7] - الزوقنيني. تاريخ. ص 204، 205، 217، 218، 219، 227، 229- 236؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 209، 210، 221- 227.

[8] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104، 204، 205، 217، 218، 219، 227، 229- 236؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81، 209، 210، 221- 227؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 367، 401، 446/ ج 3. ص 77؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49، 50.

[9] - الزوقنيني. تاريخ. ص 101- 104؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 76-81؛ الطبري. تاريخ. ج 5. ص 1864؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 3. ص 43؛ ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج: 2. ج: 6. ص 201، 202/ مج: 4. ج: 8. ص 36؛ابن كثير. البداية والنهاية. ج 10. ص252؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49، 50.

[10] - الزوقنيني. تاريخ. ص 148؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 130؛ الرواضية. جند قِنَّسْرين. ج 2. ص 49.

بزعزعتها وخلخلة أسقفها كما حدث بسنة 157هـ/ 773م[1].

ب- ظهور سلوكيات اجتماعية أخلّت بأمن المجتمع

تدفع الكوارث المناخية- بما تخلفه من مآسٍ وتحديات - المجتمعات إلى حدود التحمل القصوى؛ فالبعض قد يصبر ويتكيف في حدود الأعراف والآداب والمعقول، والبعض ممن يقل لديه الوازع الديني والأخلاقي قد لا يتورع عن ارتكاب المحظورات وانتهاك الحرمات والاجتراء على المحذورات في سبيل الحصول على ما يريد.

ومع تدهور القطاعات الاقتصادية وتأثر موارد الأسر، وعدم وجود أعمال تسد رمقهم أكل الجوع أجسام الناس خلال مواسم القحط الشديدة؛ مما دفع بالكثير منهم إلى الاستجداء والتسول للحصول على رغيف خبز، وهو ما وثّقه المؤرخ الزوقنيني خلال موجة القحط التي ضربت منطقة الجزيرة، وبالتحديد في الفترة ما بين 157-158هـ/ 774م بقوله: "كنتَ تجد الرجال والنساء والأولاد والشيوخ يدورون على البيوت طوال النهار طلبًا للطعام ... وآخرون من شدة الضيق والجوع كانوا يتجولون في المدينة، ويقفون على الأبواب، على كل باب أكثر من عشرة وعشرين وثلاثين متسولًا ... والضعفاء منهم كانوا يزحفون على أيديهم وأرجلهم كالقطط يطلبون الخبز، والخبز بعيد عنهم" حتى أن الأمر من شدته ألحق أغنياءهم والمتنفذين بفقرائهم بنهاية فترة القحط التي امتدت لسنوات متتالية؛ فأصبحوا هم أيضا يمارسون التسول بعد أن اجتاح القحط مصادر أرزاقهم[2].

وكان من جراء اشتداد تبعات الكوارث المناخية، وما ترتب عليها من ضيق حياة الناس ومعاشهم، وشح احتياجاتهم الأساسية أن خرجت فئة ممن يقل لديها الوازع الديني والأخلاقي عن القيم والأعراف والدين؛ فسادت بعض القلاقل والإشكالات بين السكان،وبين القرى وبعضها البعض؛ حين برزت ظواهر متطرفة كان من أهمها الآتي:

1 -**ظهور عصابات من المحتالين**:استغلت فئة من السكان الأحوال السيئة التي كان يمر بها الكثير من الناس بالاندساس وسط ذوي الحاجة منهم؛ ممن كانوا يطوفون بالبيوت استجداء لأصحابها؛ حيث كانت عصابات أولئك تندسّ بينهم"يتهددون كل من لا يعطيهم حسنة بالويل والثُبور، وأحيانًا لا يغادرون الدار حتى ينالوا ما يطلبونه" وهو ما وثّقه الزوقنيني بتاريخه[3]. ويضيف المؤرخ التلمحري بأنهم كانوا يهاجمون من لا يستجيب لهم؛ ضربًا حتى الموت، ولا يبتعدون عن الأبواب حتى يحصلوا على بُغيتهم؛ فكان الناس يعطونهم مضطرين للتخلص من بذاءة ألسنتهم وقبح فعالهم؛ وصار الناس فيما بعد يخشون فتح الأبواب لأيّ طارق، وإن كان محتاجًا فعلًا[4].

2- **شيوع السرقة والنهب والقتل**: حدث خلال الظروف السيئة التي ترافقت مع بعض الكوارث المناخية أنتعرّض المارّة للاعتداء سواء داخل المدن أو

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 204 - 205، 217 - 219، 227، 229 - 236؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 209، 210، 221 - 227.

[2] - الزوقنيني. تاريخ. ص 230-233.

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 230.

[4] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 230، 231.

خارجها، فسرقت أموالهم، وكثرت حوادث قطع طرق المسافرين، ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد القتل! كما احتُلت ضواحي المدن وحقولها الزراعية، وأخذت القبائل تغزو ما حولها، مثلما حدث بموجة القحط التي ضربت منطقة الجزيرة في الفترة ما بين 157-158هـ/774م[1]. وفي تلك الأفعال الشنيعة التي ارتكبتها طائفة من السكان يقول المؤرخ التلمحري متألمًا: أن دوافعها لم تكن من أجل "الذهب والمال؛ ولكن من أجل لقمة العيش، لدرجة أن كثيرًا من الرجال قُتِلُوا؛ لأن أحدهم كان يحمل دقيقًا أو قمحًا وهو ذاهب إلى أهله ... كانوا يسكبون دم رجل دون رحمة"[2]. كذلك جرى الاعتداء على الكنائس والأديرة، حيث نُهبت مقتنياتها ومحتوياتها، من كُتب وأواني مقدسة وغير ذلك مما يمكن بيعه[3].

ويلاحظ أن بعض تلك السلوكيات الشاذة والذميمة لم تقتصر فقط على الفقراء أوالمُعدمين، بل أنها مورست من قبل بعض المتنفذين مثل: الولاة والأمراء، حيث استغلوا سلطتهم، وبطرق ملتوية لسلب ما بأيدي الناس أثناء تلك الشدّة[4]ورغم ذلك أضحوا هم أنفسهم بنهاية سنوات القحط من المعدمين؛ مما يدلل على شدة الأمر على الأفراد والمجتمعات خلال تلك الفترة العصيبة؛ نتيجة توالي سنوات القحط لسنوات متلاحقة[5].

3- **نبش القبور:** جرت العادة في بعض المجتمعات أن يدفن مع الميت بعض مقتنياته الثمينة، من دراهم أو دنانير وكنوز وحُلي وملابس؛ مما أغرى - وسط الظروف الصعبة والضيق الذي مرت به بعض المناطق - طائفة بنبش القبور للحصول على كنوزها، بل وأصبحت هذه الأفعال الشنيعة يقام بها علانية دون حياء، وكان فاعلوها يلبسون ملابس الأموات دون خجل أو وجل[6].

4- **بَيع الأُسر لأبنائها:** دُفعت بعض الأسر نتيجة تردّي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها خلال الكوارث المناخية إلى بيع أبنائها بأثمان بخسة؛من أجل الحصول على الغذاء، ويوثق المؤرخ مار ميخائيل بعضًا من تلك الحوادث بقوله: أنه بيع صبي أو صبية بخمسة دراهم! ما يدلل على الحالة المأساوية التي وصلت إليها الكثير من الأسر، وانسداد الأمور أمامهم، وأنهاقد بلغت حدًّا لا يمكنهم تحملها[7].

5-**ارتكاب المحظورات الدينية:** حدث خلال بعض الكوارث الحاصلة بعض التجاوزات الدينية، نتيجة الظروف الصعبة التي عانى منها الناس، حيث اضطر بعض النصارى مثلًا خلال موجة القحط الشديدة التي

---

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 90، 217، 232؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 202، 204، 206، 209، 212، 217، 222، 227، 228، 234؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 420، 421.

[2] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 234.

[3] - الزوقنيني. تاريخ. ص 224؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 220، 221، 228.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 220-222، 224-225، 227-228.

[5] - التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 205، 215، 216، 221، 224، 225، 228، 230.

[6] - الزوقنيني. تاريخ. ص 207، 216، 222، 235، 236؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 195، 196، 207، 218، 238-240؛ مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 420، 421.

[7] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 421.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ضربت منطقة الجزيرة في سنة 158هـ/ 774م وما رافقها من شح الغذاء النباتي والغلاء الشديد بأسعاره إلى أكل الغذاء ذي المنشأ الحيواني، منلحم وجبن وبيض، وشرب الحليب، وهو ما يُعد مُحَرَّمًا لديهم بأيام الصوم المقدس[1] وحدث مثل ذلك أيضًا أثناء الغلاء الشديد الذي عمَّ الثغور الجزرية والشامية وبلاد الرومسنة 424هـ/1032-1033م[2].

ج - الهجرة

مع نفاد الأسباب وانغلاق الأبواب أمام سكان بلاد الشام وثغورها خلال الكوارث المناخية، وما ترتب عليها من نتائج أثقلت كاهلهم، وكدرت حياتهم، وسلبتهم أسباب راحتهم، وأتت على مواردهم، وهددت أمنهم واستقرارهم، فجعلتهم يعانون الجوع والعطش والبطالة والخوفضَّل الكثير منهم هجرة أوطانهم على الموت ببطء تحت وطأة الظروف السابقة التي سلبتهم كل شيء.

ومن خلال تتبع أخبار الكوارث المناخية الحاصلة في بلاد الشام رصدت بعض حالات الهجرة التي رافقتها، والتي آثر فيها السكان الغربة طلبا لمقومات الحياة الأساسية من ماء وغذاء وأمن؛ مثلما حدث خلال الفترة ما بين 102-103هـ/721م حين أُجبر قسم من سكان بلاد الشام على ترك قراهم؛ والانتقال إلى أماكن أخرى[3]. وكذلك هجرة الكثير من سكان منطقة الجزيرة الفراتية شمالًا خلال فترة القحط في الفترة ما بين 157-158هـ/ 773-774م [4]الأمر الذي رفع الكثافة السكانية بشمالها[5]. ومن الأمثلة الأخرى عليها هجرة حوالي خمسين ألفا من سكان منطقة الثغور الشاميّة إلى دمشق والرملة وغيرها من مدن بلاد الشام؛ إثر موجةِ قحطٍ شديدة اقترنت بمجاعةٍ ووباءٍ في سنة 353هـ/964م[6]ومثله أيضا ما حدث عند الغلاء الشديد الذي اجتاح الثغور الجزرية والشاميّةفي سنة 424هـ/1032-1033م [7].

ويلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أن حالات الهجرة اقترنت بموجات القحط الشديدة دون غيرها؛ مما يجعلنا نخرج بخلاصة أنها أكثر الكوارث المناخية التي يمكن أن تدفع السكان لترك مواطنهم؛ ولاسِيَّما عند تواصلها

---

[1] - الزوقنيني. تاريخ. ص 217، 230؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 209، 231.

[2] - الأنطاكي. تاريخ. ص 438.

[3] - مار ميخائيل. تاريخ. ج 2. ص 383.

[4] - الزوقنيني. تاريخ. ص 223، 229-230؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 193، 210، 225، 230.

[5] - الزوقنيني. تاريخ. ص 204، 229؛ التلمحري. تاريخ الأزمان. ص 230.

[6] - مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت:421هـ/ 1030م). تجارب الأمم. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: د. ت. ج 2، ص 203، 208؛ الأنطاكي. تاريخ. ص105، 107؛ ابن الجوزي. المنتظم. دار صادر. مج 3، ج 7. ص 19؛ ابن الأثير. الكامل. مج 8. ص 555؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج 11. ص 243، 244، 245؛ ابن تغري بَرْدِي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت: 874هـ/ 1470م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر: 1973م. ج 3. ص 336، 337.

[7] - الأنطاكي. تاريخ. ص 438.

لسنوات متلاحقة؛ حيث تنعدم خلالها أهم مقومات العيش: الماء والغذاء؛ ولما يتخللها من بوار الأنشطة الاقتصادية، وحدوث قلاقل وظواهر اجتماعية سلبية تفقد المجتمع استقراره.

الخاتمة والتوصيات

من خلال الوقوف على نتائج الكوارث المناخية وآثارها الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية في بلاد الشام خلال حقبة الدراسة تبين أن ارتداداتها عديدة، وتخلق صعوبات وتحديات متنوعة؛تجعل معادن الأفراد على المحك، فتظهر طبيعتهم واستعداداتهم،وقد تؤدي لبروز ظواهر اجتماعية غير محمودة العواقب؛ تزعزع أمن المجتمع وتفقده طمأنينته، وتُعكِّر نفسيّته وتنغص حياته؛ فيعيش أفراده في قلق واضطراب وخوف، وتسيطر الوساوس والظنون عليهم؛ مما يدفع بعضهم لإمساك يده عن مساعدة الآخرين في وقت يكونون فيه أشدّ حاجة إليها؛ تخفيفًاعما هم فيه من جوع [1]وضيق؛ فحرموا من ذلك نتيجة تلك الظواهر الشاذة والمتطرفة.

واستخلصت الدراسة من خلال الوقوف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث المناخية أهمية استعداد الدول للتدخل خلالها؛ ماديًا وأمنيًا ومعنويًا؛ تخفيفًا لآثارها وتسهيلًا لعودة السكان إلى حياتهم الطبيعية، وبث الأمل فيهم بإمكانية ذلك؛ فالاستقرار النفسي والاقتصادي والاجتماعي يعد أحد أهم العوامل الدافعة لعودة الحياة من جديد؛ ذلك أن شعور الإنسان بالأمان والطمأنينة يجعله يخرج من بيته بأفضل ما يكون؛ نفعا لنفسه وأسرته، وخدمةلمجتمعه. ولكن ترك السكان يواجهون مصيرهم مع الكوارث - مثلما حصل خلال الكثير من الكوارث المناخية بحقبة البحث -جعل الأمور تنحو منحًا آخر؛ أضر باقتصاد وحياة السكان، ولاشك أن ترك السكان فريسة لتلك الكوارث لابد وأن ينعكس سلبًا على الدولة؛ كالحد من مواردها المالية التي كانت تُجبى كضرائب من القطاعات الاقتصادية المتدهورة: الزراعية والرعوية والحرفية والتجارية؛ الأمر الذي يقلل من مواردها المالية؛ عليه؛ توصى الدول بالتدخل الفوري في حالات الكوارث بما تمتلك من قدرات وإمكانات متنوعة، وبذل جهود حثيثة لاستمرارية الحياة.

وعلى الرَّغْم من أن الحقبة التي تناولها البحث قد سبقت عصرنا الذي تميز بالتقدم العلمي والتقني إلا أننا نستطيع القول أنَّ هناك تشابهًا كبيرًا بين نتائج الكوارث فيما سبق مع عصرنا الحالي، فالآثار الاجتماعية والاقتصادية هي نفسها مع اختلاف في بعض التفاصيل الشكلية، وبما يمكن رؤيته أيضًا من بروز بعض الظواهر التي تُخلّب أمن المجتمع واستقراره خلالها، خصوصًا إن لم يُسارع لاحتواء تلك الآثار وتخفيفها. وبناء على ما سبق فإن هذا البحث يخرج بدعوة الدول للوقوف مع السكان في حالات الكوارث التي يتعرضون لها بأسرع ما يمكن، والأخذ بيدهم من أجل التعافي، مع ضرورة الحفاظ على الأمن في مثل تلك الأحوال الحرجة، ومعاقبة من يتصيدون فيها بطرق غير أخلاقية أو قانونية؛ لتهنأ المجتمعات والدول بالأمن والاستقرار والازدهار.

قائمة المصادر والمراجع

1

أولًا: المخطوطات

1- ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت: 852هـ/ 1449م). بذل الماعون في فضل الطاعون (مخطوط). مركز الوثائق والمخطوطات ودراسات بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمّان. تسلسل: 1/577. رقم الشريط: 59/ 5.

ثانيًا: المصادر الأوليّة العربية

1 - ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت: 630هـ/ 1233م). الكامل في التاريخ. دار صادر، بيروت: 1995م.

2- الاصطخري، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي المعروف بالكرخي (ت: 346هـ/ 957م). مسالك الممالك. مطبعة بريل، ليدن: 1927م. الناشر: دار صادر، بيروت.

3- الأنطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى (ت: 458هـ/ 1067م). تاريخ الأنطاكي المعروف بصلة تاريخ أوتيخا. حققه ووضع فهارسه: عمر بن عبد السلام تَدْمُري. جروس برس، لبنان: 1990م.

4- ابن تغري بَرْدِي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت: 874هـ/ 1470م). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مصر: 1973م.

5-ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (ت: 597هـ/ 1200- 1201م). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. دار صادر، بيروت: 1357/ 1938- 1939م.

6- الحموي؛ ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: 626هـ/ 1228م). معجم البلدان. دار صادر، بيروت: 2007م.

7- ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي (ت: 367هـ/ 977م). صورة الأرض المعروف أيضًا بكتاب: المسالك والممالك والمفاوز والمهالك. ط 2. مطبعة بريل، ليدن: 1939م. الناشر: دار صادر، بيروت.

8- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي (ت: 808هـ/ 1406م). العبر وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. اعتنى بتصحيح ألفاظها والتعليق عليها: تركي فرحان المصطفى. دار إحياء التراث العربي، بيروت: 1999م.

9- السيوطي، جلال الدين (ت: 911هـ/ 1505م). تاريخ الخلفاء. اعتنى به ونقحه وعلق عليه: محمود بن رياض الحلبي. دار المعرفة، بيروت: 2000م.

10- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: 310هـ/ 923م). تاريخ الأمم والملوك. راجعه وقدم له وأعدَّ فهارسه: نوَّاف الجرَّاح. دار ومكتبة الهلال، بيروت: (د.ت).

11- ابن قُدَامة، أبو الفرج قُدَامة بن جعفر البغدادي (ت: 337هـ/ 948م). نبذ من كتاب الخراج. ضمن كتاب: المسالك والممالك. ابن خُرْدَاذبَة، أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله (ت: 280هـ/ 893م). مطبعة بريل، ليدن: 1889م. الناشر: دار صادر، بيروت.

12- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي (ت: 774هـ/ 1372م). البداية والنهاية. قدَّم له: محمد عبد الرحمن المرعشلي. دار إحياء التراث العربي، بيروت: 2001م.

13- مجهول (توفي بحدود القرن 2هـ/ 8م). تاريخ ملوك القسطنطينية. تحقيق وتعليق: طارق منصور. تقديم: زبيدة عطا. مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة: 2008م.

14- مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد (ت:421هـ/ 1030م). تجارب الأمم. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: د. ت.

15- المنبجي، أغابيوس بن قسطنطين (من القرن: 4هـ/ 10م). المنتخب من تاريخ المنبجي. انتخبه وحققه: عمر عبد السلام تَدْمُري. دار المنصور، لبنان: 1986م.

ثالثًا: المصادر الأوليّة المعرَّبة

1 - التلمحري، ديونسيوس (230هـ/ 845م). تاريخ الأزمان. ترجمة وتقديم: شادية توفيق حافظ. مراجعة: السباعي محمد السباعي. المركز القومي للترجمة، القاهرة: 2008م.

2 - الزوقنيني (ت: 158-159هـ/ 775م). تاريخ الزوقنيني المنحول لديونيسيوس التلمحري. ترجمه من السريانية: الشماس بطرس قاشا. قَدَّم له وعلق عليه ووضع حواشيه: الأب سهيل بطرس قاشا. المكتبة البولسية، بيروت: 2006م.

3 - مار ميخائيل السرياني (ت: 595هـ/ 1199م). تاريخ مار ميخائيل السرياني الكبير بطريريك أنطاكِيَة. عرَّبه عن السريانية: مار غريغوريوس يوحنا إبراهيم. دار ماردين، حلب: 1996م.

رابعًا: المراجع العربية

1- حسين، فالح. الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر الأموي. مكتبة الجامعة الأردنية، رقم التسلسل 164680: 1978م.

2- الرواضية، المهدي عيد. جند قِنَّسْرين تاريخه وحضارته. مركز البيّنة للخدمات العلمية، القاهرة: 2018م.

3- علي، محمد كرد. خطط الشام. المطبعة الحديثة، دمشق: 1925م.

خامسًا: المراجع المعرّبة

1- جونز، أ. هـ. م. مدن بلاد الشام حين كانت ولاية رومانية. ترجمة: إحسان عباس. دار الشروق للنشر والتوزيع، عَمَّان: 1987م.

2- الصليبي. كمال. بلاد الشام في العصور الإسلامية الأولى. نقله عن الإنجليزية: كمال خولي. تحقيق: أنطوان ب. نوفل. ط: 3. هاشيت أنطوان، بيروت: 2017م.

3- لسترنج، كي. بلدان الخلافة الشرقية. نقله إلى العربية وأضاف إليه تعليقات بلدانية وتاريخية وأثريّة ووضع فهارسه: بشير فرنسيس وآخرون. الشركة المتحدة للنشر والتوزيع (د.م): 1985م.

سادسًا: الرسائل الجامعية

1- صلاح، محمد حمزة محمد. الكوارث الطبيعية في بلاد الشام ومصر (491-923هـ = 1097-1517م) رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزّة: 2009م.

2- العامري، أسعد بن حمود بن خلفان. الكوارث الطبيعية والأوبئة في بلاد الشام (1 - 500هـ/ 622 - 1107م) رسالة دكتوراة. كلية الآداب والعلوم

الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان: 2021م.

3 - الكرمي، مرعي بن يوسف (ت: 1033هـ/ 1623م). تحقيق الظنون في أخبار الطاعون. تحقيق: رندا نبيل مخامرة (رسالة ماجستير). الجامعة الأردنية، عمّان: 2011م.

انعكاسات قرار 1325 الدولي على واقع المرأة الفلسطينية: الواقع والمأمول

د. إدريس محمد صقر جرادات
مركز السنابل للدراسات والتراث الشعبي(فلسطين)
الاستاذة عهد احمد محمد الجرادات
طالبة الدكتوراة / الجامعة العربية الامريكية (فلسطين).

الملخص

شهدت فلسطين و بالأخص منطقة غزة حروبا كثيرة ذات طابع دموي وإجرامي كبير أدى إلى نسف العديد من الموارد الفلسطينية سواء البشرية و الطبيعية و المدنية، حيث تمثلت في ارتكاب مجموعة كبيرة من الجرائم اتصفت بأبشع الصور و الأصناف، بحق الإنسانية و التي هددتها بالوصول لدرجة اعتبارها منطقة خطرة غير آمنة. هذا الأمر دفع المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لضرورة العمل الدؤوب وتكاثف التعاون بضرورة التفكير الجدي لتحمل المسؤولية الذاتية والدولية بهدف السعي لتحقيق الأمن و العدالة العالمية داخل فلسطين.

فبعد الحرب العالمية الثانية نشأت الضرورة لتكوين مؤسسة دولية تتمثل في الأمم المتحدة للعمل على المحاسبة القانونية و القضائية ضد منتهكي حقوق الإنسان في ظل الصراعات و الحروب، بالرجوع لقرارات الأمم المتحدة الدولية المتفق عليها ضمن القانون الدولي الإنساني المتعلق بقانون الحروب و الصراعات إلى جانب اتفاقيات جنيف, للسعي لمواجهة الظروف المأساوية التي تتمثل في الحروب و الصراعات المحلية و الدولية.[1]

ومن هنا تكمن أهمية البحث في الكشف عن طبيعة العلاقة بين قرار 1325 و مدى انعكاسه على حالة المرأة الفلسطينية خصوصا في منطقة غزة, من خلال التعمق في الناحية النظرية و التطبيقية لأبعاد هذا القرار كجزء من قرارات القانون الدولي, في محاولة للكشف عن تأثيراتها الحالية و المستقبلية على القضية الفلسطينية خصوصا المرأة الفلسطينية. بالاعتماد على الدور الرئيسي الذي لعبته الأمم المتحدة في تشكيل القرارات الدولية ضمن إطار القانون الدولي في توفير الحماية للمرأة في حالات النزاع والصراع.

الكلمات المفتاحية: الحماية، قرار 1325 ألأممي، النزاعات المسلحة، المرأة الفلسطينية.

[1] خالد خلوي, تاثير مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها, رسالة ماجستير (الجزائر: جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية, 2011).

The Implications of Resolution 1325 for Palestinian Women
Reality and aspirations

Abstract

Palestine, especially the Gaza region, witnessed many wars of a major criminal nature that led to the destruction of many Palestinian resources, whether human, natural or civil. It was represented by the commission of a large group of crimes characterized by the most horrific forms against humanity, such that it was described as an unsafe area. This matter prompted civil society and international institutions to work and cooperate with the necessity of assuming international responsibility with the aim of striving to achieve global security and justice within Palestine.

After World War II, the necessity arose to form an international institution represented by the United Nations to work on legal and judicial accountability against human rights violators in light of conflicts and wars, by referring to the international resolutions of the United Nations agreed upon within international humanitarian law related to the law of wars and conflicts in addition to the Geneva Conventions.

The importance of the research lies in revealing the nature of the relationship between United Nations resolutions, especially Resolution 1325, and the extent of its impact on the situation of Palestinian women, especially in the Gaza region, by delving deeper into the theoretical and practical aspects, this resolution as part of international law resolutions, in an attempt to uncover its current effects, on the Palestinian issue, especially Palestinian women.

Keywords: protection, UN Resolution 1325, armed conflicts, Palestinian women

مقدمة

تعرض المجتمع الفلسطيني لحروب قاسية عديدة اثرت على واقعه الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي. تمثلت في عملية تهجير قسري من المكان الذي يعيش فيه مما اصبح مضطرا للبحث عن ملاذ اكثر أمنا, مما عرضه للكثير من التغييرات في السلوكيات و الممارسات التي اعتاد عليها من أجل أن يستجيب لهذا الواقع الجديد من متطلبات و استحقاقات. تكون في كثير من الحالات هذه المتطلبات صعبة

خاصة عندما يكون التهجير قسري مما اثر سلبا على واقع المرأة الفلسطينية. و هذا ما نراه في واقع الحياة في منطقة غزة التي شهدت أكثر من حرب في اخر عشر سنوات السابقة.

ترتبط معاناة المرأة الفلسطينية ارتباطا وثيقا بظروف اقتلاعها من أرضها وتشردها في أرجاء متنوعة من الأرض نتيجة للحروب والصراعات. فالمكان الأصلي بالنسبة للمرأة على وجه الخصوص مرتبط بتحقيق الاستقرار المادي والمعنوي؛ باعتباره احد مصادر التواصل والبقاء والتوازن الأمني. فالتشرد والدخول في دوائر الاغتراب والنزوح نتيجة للحروب؛ بما تحمله من معاناة انسانية ومعيشية وتحديدا في داخل المخيمات يعني فقدان الحاجة الأساسية للإنسان و التي تتمثل في توفير الحماية. وما تعكسه المخيمات من ظروف معيشية مذلة واوضاع حياتية صعبة تتمثل في زيادة وتيرة الحياة ذات طابع مليء بالقسوة والشقاء للمرأة.[1]

مشكلة الدراسة:

بالرغم من صدور القرارات الدولية الداعمة لضمان توفير الأمن والحماية في مناطق النزاع المسلح و أهمها المتعلقة بحماية المرأة ألا وهو القرار الدولي1325 الذي أكد أن المرأة عنصر فاعل في السلام والأمن، وهذا لا يكون فقط بالتأثير الخاص للحروب على النساء، وإنما أيضًا بالحاجة إلى تضمين النساء كناشطات ذات فعالية في مجال مواجهة الصراعات و إيجاد الحلول الممكنة لها. كما وشدد القرار على الضرورة الماسة إلى العمل على إشراكهن في عمليات حفظ الأمن الدولي و بناء السلام العالمي بين الشعوب، وكذلك دورهن على آليات اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية و تامين الاحتياجات، خصوصا في المناطق التي تعتبر مناطق نزاع و صراع. ألا أنه في المقابل تفتقر المرأة الفلسطينية لأقل الحقوق الممكنة التي اقرها هذا القانون, بالاستناد على أن المناطق الفلسطينية تعتبر مناطق نزاع و صراع.

سؤال البحث: ما هي انعكاسات القرار القانون الدولي 1325 على المرأة الفلسطينية على ارض الواقع؟

الهدف من الدراسة

التعرف على انعكاسات قرار القانون الدولي 1325 على واقع المرأة الفلسطينية من حيث:

استراتيجيات توفير الأمن والحماية للمرأة الفلسطينية*

*آليات توفير الاحتياجات الضرورية للمرأة الفلسطينية باعتبار المناطق الفلسطينية هي مناطق صراع

سياسات ضمان حق المشاركة للمرأة الفلسطينية في عملية صنع السلام و حفظ الأمن. *

اسئلة الدراسة :

*ما هو القرار الدولي 1325 وما أهم المبادئ التي أوصى بها؟

ما واقع التحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية؟ *

ما التحديات في تنفيذ آليات قرار 1325 على واقع المرأة الفلسطينية في مناطق النزاع؟ *

[1] ريما النزال. المرأة والأرض: مفهومأن متقاطعأن فلسطينياً, مركز البديل الفلسطيني
تاريخ الوصول: 2024/3/21.
https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2069.html

أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الدراسة موضوع بكر على حد علم الباحثان, حيث يوجد دراسات نادرة تتحدث عن موضوع مدى انعكاس القرار الدولي 1325 على المرأة الفلسطينية, خصوصا في ظل ما تعاني منه المرأة الفلسطينية من افتقار الشعور بالأمن خصوصا في قطاع غزة, و الحرمان من توفير السلم والأمن في معظم المناطق الفلسطينية, في ظل تكرار العمليات الحربية و فرض الحصار, إلى جانب سياسات الحواجز العسكرية و تقييد حرية الحركة بين المناطق الفلسطينية، وتفتقر المكتبة المحلية الى مثل هذا النوع من الدراسات ، وتساهم في رفع درجة الوعي لدى صناع القرار في رسم السياسة العامة تجاه المرأة الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام.

المنهجية:

المنهج الوصفي التحليلي عن طريق جمع البيانات و المعلومات من دراسات و أبحاث و تقارير محلية و مقالات تتحدث عن القرار الدولي 1325 و طبيعة انعكاساته على واقع المرأة الفلسطينية , و العمل على تحليلها بشكل معمق من حيث النصوص و التطبيق بهدف الحصول على اكبر قدر ممكن الإفادة التي تمكننا من الإجابة على الأسئلة المطروحة.

محددات الدراسة

موضوعية: انعكاسات القرار 1325 على واقع المرأة الفلسطينية

مكانية: المحافظات الشمالية: الضفة الغربية / المحافظات الجنوبية: قطاع غزة

زمنية: 2010 - 2023.

بشرية : المرأة الفلسطينية .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي و الدراسات السابقة

المطلب الاول: الاطار المفاهيم

المفاهيم والمصطلحات

*القانون الدولي الإنساني هو مجموعة القواعد التي تسعى إلى الحد من التبعات الإنسانية للنزاعات المسلحة. ويشار إليه في بعض الأحيان بقانون النزاع المسلح أو قانون الحرب. ويتمثل الهدف الأساسي للقانون الدولي الإنساني في تقييد وسائل وأساليب القتال التي قد تستخدمها أطراف نزاع معين، وضمان الحماية والمعاملة الإنسانية للأشخاص الذين لا يشاركون مشاركة مباشرة في العمليات العدائية. بإيجاز، يضم القانون الدولي الإنساني قواعد القانون الدولي التي تحدد المعايير الإنسانية الدنيا التي يجب احترامها في أي حالة نزاع مسلح.[1]

* قرار 1325:

تبنى مجلس الأمن للأمم المتحدة قرارا في 31 تشرين الأول 2000 هذا القرار يركز على دور النساء في منع الصراعات وحلها، وعمليات المفاوضات في تحقيق السلام، وبناء و حفظ الامن, وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. المشاركة هي ركيزة من الركائز

[1] نيلس ميلزر, القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة (جنيف:اللجنة الدولية للصليب الاحمر, 2016).

الأربعة لهذا القرار، حيث يشدد على أهمية مشاركة المرأة الكاملة و على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ وتعزيز الأمن و السلام. وتشير دراسات المقارنة من مختلف المناطق أن سلطة المرأة عند مساهمتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلام والصراعات تؤثر على احتمالية حدوث الحرب او عدم حدوثها.[1]

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، هو سياسة دولية اعتمدت في عام 2000 يؤكد على الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع القرار في مجال الأمن والسلام، وحماية النساء والفتيات من العنف الجندري-المبني على النوع الاجتماعي- في مناطق الصراع، ومنع الصراعات من خلال معالجة قضايا العدالة الجندرية. وقد شكل هذا القرار منذ ذلك الحين الأساس لجدول أعمال المرأة والأمن والسلام, وتعزيز المساواة بين الجنسين في منع الصراعات وبناء السلام.[2]

*مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما اختلفت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني ،أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. يحق لنا جميعا الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تميز. وجميع هذه الحقوق مرتبطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة. يتكرر ذكر موضوع حقوق الإنسان العالمية في القانون الدولي العرفي، وفي المعاهدات، والمبادئ عامة، مما يعكس أهميته ويضمن تحقيقه. ويُلزم القانون الدولي تطبيق حقوق الإنسان على الحكومات، فعليه أن تلزم بتطبيق أعمال معينة أو الامتناع عن أخرى، وذلك من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات.[3]

[1] شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة, تلخيص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة و الأمن و السلام في الدول العربية, فبراير 2016
تاريخ الوصول: 2024/3/23.
https://iknowpolitics.org/sites/default/files/arabicconsolidated_reply_1325.pdf

[2] النهضة العربية للديمقراطية و التنمية, ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن. 2023/10/16
تاريخ الوصول: 2024/4/20.
https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

[3] صبح, رياض, حقوق الإنسان, المؤسسات الديمقراطية الاردنية و التنمية.
تاريخ الوصول: 2024/4/4.
https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Human-rights.pdf

المطلب الثاني: الدراسات السابقة

ترى رابطة النساء الدولية للسلام والحرية في تقريرها(2020) بأنه لم يشهد الواقع إي محاولة جدية في تنفيذ الالتزامات المرتبطة بقرار 1325 او غيرها من القرارات الدولية, مما ترتب على ذلك انعدام أي مستوى من التقدم في عملية إشراك النساء في عملية بناء السلام و الأمن. كما أن العناصر الأكثر أهمية لتحقيق إمكانات التغيير في الأجندة هي التي نالت أضعف التركيز في إمكانيات التنفيذ فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان، ونزع السلاح ، ومنع النزاعات، وتحليل الأسباب الأساسية للنزاعات. ومن المثير للقلق وجود معارضة متزايدة وواضحة من بعض أعضاء مجلس الأمن ضد قرارات النساء والسلام الأمن بشأن دور المجتمع المدني و المدافعات عن حقوق الإنسان والصحة والحقوق الجنسية و الإنجابية. وهو تناقض صريح مع إطار العمل المتمركز على أهمية فاعلية المجتمع المدني الذي يقوم على ضمان تحقيق الحقوق الذي دافعت عنه في الأصل الناشطات النسويات و المنظمات النسوية و اللذين دعو إلى ضرورة تنفيذ قرار 1325على ارض الواقع و خصوصا في مناطق النزاع.[1]

تلخص اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا (2015) في دراستها بعنوان تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة و الأمن والسلام في دول عربية مختارة سنة 2015, إلى أن معظم الدول قامت بإنشاء المؤسسات و الآليات تهدف نحو النهوض بالمرأة وبحقوق الإنسان بشكل عام، ولكنها تتفاوت فيما يتعلق بامكانية التطبيق والاستعدادية نحو تعديل النظم القانونية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة التامة. وأنتهت الدراسة إلى ضرورة مراجعة التشريعات، من أجل القيام بمسؤولية تطبيق القرار 1325, وحاجة إلى وضع برامج التدريب والتوعية على قضايا النوع الاجتماعي، وخاصة لاعضاء الهيئات التشريعية. كما و توضح الدراسة بأنه يتم تسجل أدنى مستويات مشاركة النساء في الهيئات التشريعية المنتخبة، وكذلك في مستويات صنع القرار على الصعيد الحكومي و التنفيذي كما وتظهر الدراسة أن الثقافة العامة تؤثر على آلية التعيين في مواقع القرار والسلطة. و لا تفعل الدول ما يكفي من استراتيجيات تضمن الحماية للنساء من أشكال العنف أو الاغتصاب أثناء فترات النزاعات المسلحة وما بعدها، و لا توجد برامج أو محاولات لضمان ّ مشاركتهن في عمليات الإغاثة.[2]

[1] رابطة النساء الدولية للسلام والحرية, تقرير برنامج النساء و السلام و الأمن : قرار مجلس الأمن رقم 1325 عشرين عاماً وجهات نظر ناشطات السلام النسوي و المجتمع المدني (جنيف: رابطة النساء الدولية للسلام والحرية, اوكتوبر 2020 https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2021/02/WILPF_UNSCR-1325-at-20-Years_AR-web-1.pdf

[2] الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة و الأمن و السلام في الدول عربية مختارة (نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2015). https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-legisislative-gaps-resolution-1325-arabic.pdf

حدد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية العاملة ضمن " رؤية الاتحاد العاملة للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة الفلسطينية" بأن الحالة الفلسطينية لها بعض الخصوصيات و التي تتمثل في ارتباط صدور القرار 1325 بحقبة تاريخية اتسمت فيها الصراعات على المستوى العالمي في مرحلة ما بعد انتهاء الاستعمار ونظام التمييز العنصري وتفكك العديد من الدول الكبرى، وطغت عليها النزاعات ذات الطابع الداخلي القائمة على أسس عرقية أو دينية أو طائفية وأهلية؛ فذهب بتطبيقاته من حيث البرامج و آليات إلى معالجة القضايا المتعلقة بوضعية النساء في إطار الأوضاع الداخلية لهذه الدول ومتطلبات إحلال السلم الأهلي و الأمن الداخلي من خلال سن الدساتير و التشريعات التي تقر بمساواة وحماية المراة ومناهضة العنف, و ضمان وصول المرأة لمراكز صنع القرار. لكن فيما يتعلق بقضايا النساء في ظل الاحتلال الأجنبي بشكل مباشر، الأمر الذي يتعاكس مع ما ورد في كافة وثائق المؤتمرات النسائية العالمية والتي تعاملت من خلال برامجها وقراراتها بشكل مباشر مع قضايا النساء الرازخات تحت الاحتلال؛ ألا أن القرار يغلق الباب أمام العمل على هذا البعد.

أن إعادة قراءة القرار بالاستناد إلى مرجعياته وبنوده تتيح استخدامه في الحالة الفلسطينية حيث الصراع يمثل صراعا مع احتلال أجنبي كولونيالي عسكري ينتمي إلى حقبة أحقية الشعوب في النضال من اجل التحرر وتقرير المصير. فالاحتلال الإسرائيلي ما زال مستمرا في سياساته التي لا تتفق مع الاتفاقيات الدولية مثل التدمير والتهجير القسري، و ما يترتب عليها من آثار واضطرار لأكثر من نصف الشعب الفلسطيني في العيش ما يزيد عن ستين عاما في مخيمات اللجوء. استمرار سياسة مصادرة الأراضي والبناء الاستيطاني اللامشروع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، و إجراءات هدم البيوت, ونشر الحواجز والحصار بهدف تقطيع اواصل الوطن و سياسة التضييق على أهالي قطاع غزة و تشديد الحصار عليه, تؤدي إلى تمزق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني وتغييب هويته الحضارية و الثقافية.[1]

ترى الدكتورة سارة محمود العراسي في دراستها(2016) بعنوان استجابة المنطقة العربية لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام في مؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية في القاهرة منذ صدور القرار رقم 1325 تم اتخاذ العديد من الخطوات لتنفيذه في أنحاء العالم الأمر الذي ساعد على التغلب على الكثير من الصعوبات التي كأنت تعمل على اعاقة اشراك النساء في قضايا الأمن و السلام و على الرغم من ذلك كان هناك مجهودا دوليا و مؤسساتيا داخل المنطقة العربية لتسهيل العمل المشترك في تطبيق القرار 1325, الا أن هذا القرار واجه صعوبات كثيرة تتمثل في ضعف امكانيات التطبيق للاليات و

[1] الاتحاد العام للمراة الفلسطينية, رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة في الفلسطينية (رام الله: الاتحاد العام للمراة الفلسطينية, 2010).
https://gupw.net/assets/files/rp31.pdf

الاستراتيجيات داخل البيئة الثقافية الأبوية المرتبطة بالعادات و التقاليد.[1]

تذكر الباحثة فاطمة الحماد في دراستها (2022) بأن سياسة هدم المنازل يعتبر جريمة التهجير القسري, حيث تتذرع سلطات الاحتلال الإسرائيلي حق رخصة البناء لإعطاء التبرير لهدم المنشآت السكنية، مما يعني تُعرّض العائلات الفلسطينية للتشريد بين ليلة وضحاها، وتفرض على الفلسطينيين ظروفاً حياتية قاسية يصعب التأقلم معها، وتنتهك بشكل أساسي الحق في السكن اللائق, كما و تهدد هذه السياسة الأمن الشخصي للأفراد بصورة أساسية، وتعتبر النساء الأكثر معأناة من هذه الحالات، حيث يتعين على النساء التكيف مع ظروفهن الجديدة وتحمل مسؤولياتهن، ولكن بوسائل و موارد أقل. كما وتؤثر هذه السياسة على أدوار النساء التي تختلف باختلاف الظروف والمنطقة التي ترحل العائلة إليها بعد الهدم. وتعيد هذه السياسة تشكيل حياة المرأة الفلسطينية من الاستقرار إلى التهجير. مما يعيق قدرتهن على الوصول إلى الموارد و الخدمات المتاحة و خصوصا الخدمات الصحية، الى جانب زعزعة إحساسهن بالانتماء و الاستقرار لأنهن يعشن في ظل قلق وخوف دائمين, كما أنه يؤدي إلى فقدان الاستقرار في الوضع الاقتصادي للاسرة بسبب فقدان سبل العيش والممتلكات وفقدأن الخصوصية للنساء.[2]

المبحث الثاني: النقاش

المطلب الاول: تحديات قرار 1325 في الوضع الفلسطيني

صدر عام 2000 قرار مجلس الأمن 1325 الذي ينظر إلى الأثر المضاعف للصراعات على النساء؛ شاملاً أربعة جوانب: الحماية، الوقاية، المشاركة، والمساءلة. إلاّ أن القرار الذي تبعه سلسلة قرارات لاحقة شبيهة تدعم تطبيق أجندة المرأة، السلام والأمن لا يشير بشكل صريح إلى الاحتلال كمهدد للأمن الإنساني وبشكل خاص أمن النساء، وإنما يكتفي بذكر حالة الصراع التي تختلف قانونياً عن حالة الاحتلال العسكري، على الرغم من ان اجندة السلام والأمن مجال واسع. مفهوم الأمن الإنساني كما أسس له تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1994 وكما تم تطويره لاحقاً ليشمل حالة الصراع، وحالة ما بعد الصراع. تعاني النساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي والعنف، لذلك برزت المساعي الفلسطينية للعمل على تعزيز أجندة المرأة و القرارات المتعلقة بها فلسطينياً ما يجب أن يستند إلى تعريف واضح للأمن، محدداته. أن بناء السلام والأمن لا يمكن أن يتم إلا بإشراك حقيقي للنساء، وتعزيز لدورهن في مواقع صنع القرار. أن تعزيز حالة حقوق النساء ومشاركة المرأة الفلسطينية لا يمكن أن يحدث بمعزل عن تعزيز حالة حقوق الإنسان في

[1] سارة العراسي, "استجابة المنطقة العربية لقرار 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام", المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية (القاهرة: مركز دراسات الهجرة و اللاجئين. صنعاء, 2016).

[2] فاطمة الحماد, دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة (رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية, 2022/5/30).

الأراضي المحتلة، باعتبار المرأة هي اكثر تأثراً في حالات الحرب، نتيجة سياسات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي التي تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. هكذا تم تبني أجندة لذلك تتجه الرؤيا الفلسطينية نحو تفعيل قرار 1325 في ضوء القرارات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية, لفضح إنتهاكات الاحتلال وجرائمه ضد النساء على الحواجز والنساء المتضررات من استمرار الاستيطان و الاعتقال التعسفي؛ قضية المرأة غير منفصلة عن الواقع السياسي ومرتبطة به فلا يمكن الحديث عن تمكين المرأة الفلسطينية دون التطرق للواقع الذي تعيش به في ظل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المستمرة. لذلك يعد إنهاء الاحتلال مطلب النساء الفلسطينيات الأساسي في إطار أجندة المرأة، السلام والأمن .[1]

هناك خصوصية بالنسبة لوضع المرأة الفلسطينية، حيث تعاني من عنف مزدوج, فالاحتلال الإسرائيلي من ناحية يمارس عنف ضد المرأة الفلسطينية بأشكال عديدة تبدأ بالقتل والاعتقال والاستهداف، ولا تنتهي فقط بانتهاك حقوق أساسية مثل السكن والتنقل والحرمان من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق، وإنما تمتد لتشمل الانعكاسات السلبية التي يرتكبها عنف الاحتلال ضد المجتمع الفلسطيني على المرأة الفلسطينية بفعل سياسة القتل والاعتقال والحصار والاقتحامات ومصادرة الأرض وبناء المستوطنات وتدمير الممتلكات وهدم المنازل، والتي تؤدي في مجملها إلى آثار سلبية على المرأة واستقرارها. تتحمل النساء أعباء مضاعفة في معظم الحالات التي تتحول فيها المرأة إلى المعيلة الوحيدة للأسرة، من ناحية أخرى، لا تزال النساء الفلسطينيات تعأني من عنف مجتمعي داخلي يستند إلى موروث ثقافي أبوي بطريركي يقوم على التمييز ضد النساء في مجمل جوأنب الحياة. ويجد هذا التمييز تجلياته في القوانين والأنظمة السائدة والسارية في فلسطين, وتعأني النساء من صعوبات كثيرة في الحصول على حقوقهن الكاملة والمتساوية في التعليم والصحة وميراث العائلة، وكذلك في الحق في العمل والأجر المتساوي وحقوق الملكية والسكن، فيما تحرمهن بعض القوانين من الكثير من الحقوق المترتبة على الزواج او الطلاق. بالمجمل، لا يزال العنف المجتمعي الداخلي قائما ويشكل إضافة إلى عنف الاحتلال عبئا يثقل كاهل النساء ويضعهن في مواجهة صعبة وطويلة مع التمييز والعنف ضدهن.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات الاحتلال العسكري على واقع المراة الفلسطينية

أدى العنف المرتبط بالاحتلال إلى تفاقم اللا مساواة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، هناك مؤشرات متزايدة على أن التظاهرات الجماهيرية تؤثر على الاجهاد النفسية للمرأة وتزيد من مخاطر العنف على أساس الجنس. وقد أبلغت أمهات عن ازدياد العنف النفسي والعاطفي مما عمل على زيادة

[1] فاطمة الحماد, دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة, 2022, المصدر السابق.

[2] مركز المرأة للارشاد القانوني و الاجتماعي, ورقة حقائق حول وضعية المرأة و اليات الحماية القانونية (رام الله: مركز المراة للارشاد القانوني و الاجتماعي , 2019).

خطر العنف النفسي والاقتصادي من أفراد الاسرة. كما شهدت تصعيدات متعددة في أعمال العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية منذ بداية عام 2017 فقد وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية 84 حادثة عنف ارتكبها مستوطنون 2018 ما يمثل زيادة تبلغ 50 في المائة مقارنة بعام 2017 وزيادة تبلغ 162 في المائة مقارنة بعام 2016. العنف التي قام بها المستوطنون بين الاعتداءات جسدية وإلقاء الحجارة وتخريب أراض زراعية وحقول وإلحاق ضرر بالسيارات والممتلكات.[1]

عانت المرأة الفلسطينية من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي أثرت على تصرفاتها وحياتها. وتتخطى معاناتها الأثر الجسدي الذي يتركه جنود الاحتلال, يؤدي العنف والمجتمع الذكوري الذي يعمل في مجالات ومستويات مختلفة من الحياة إلى إسكات النساء وإخفاء معاناتهن. أخطر الاعتداءات التي تُمارس ضد النساء وهي: قتل المرأة الفلسطينية أثناء العدوان العسكري و خصوصا في غزة، وقتل المرأة الفلسطينية على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، والاعتداء بالضرب على النساء في المظاهرات ضد الاحتلال ، وخطف النساء والفتيات واعتقالهن بطريقة غير قانونية، وحرمان النساء من الاستفادة من الخدمات الصحية، بالإضافة إلى جرائم الكراهية والعنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة الفلسطينية التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على أراضي الضفة الغربية. يعد عنف الاحتلال وأدوار الجنسين التي يفرضها المجتمع الذكوري عاملان يعززان بعضهما البعض في العديد من الأشكال. فعلى سبيل المثال، تُمنع بعض الفتيات من متابعة تعليمهن بسبب قلق ذويهن على أمنهن عند عبور حواجز الجيش الإسرائيلي أو بسبب مضايقات المستوطنين، ولهذا تصبح فرص متابعة النساء للتعليم والعمل والحصول على الخدمات الاجتماعية محدودة أكثر[2]

تواجه العديد من النساء مشكلات نفسية واجتماعية خلال الهجوم العسكري و خصوصا في منطقة غزة التي يتكرر فيها الصراع بفترات قليلة, خاصة الفتيات، حيث أصبح عدد كبير منهن يعأني من اضطرابات نفسية من الشعور بالخوف وقلق دائمين، أثر ذلك بشكل سلبي على قدرتهن في بناء العلاقات الاجتماعية و صعوبة في الاندماج داخل البيئة المحيطة. تضاعفت تلك الآثار على الفتيات في فترة المراهقة، حيث اصبح من الصعب عليهن تجاوز آثار الهجوم والعودة إلى ممارسة حياتهن بشكل طبيعي, تولد لديهن الشعور بعدم الآمان داخليا واضطرابات في الأكل و الصحة مثل فقدان الشهية. بالإضافة للغضب والانفعالات العصبية الزائدة. إلى

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا), الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و الفتيات الفلسطينيات 2016-2018 (بيروت: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2019). تاريخ الوصول: 2024/4/13. https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/ESCWARPT_090119.pdf

[2] نادر سعيد و منى عماشة, اثر الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية (رام الله: مركز العالم العربي للبحوث و التنمية اوراد, كانون الاول 2017).

جانب الشعور بالعجز عن القدرة لتلبية احتياجات الأطفال أو توفير الحماية لهم.[1]

تعتبر ظاهرة العنف بشكل عام استغلال علاقة عدم تكافؤ القوة بين طرفين أو أكثر، ما يسمح للطرف القوي إيقاع الأذى المتعمد على الطرف الضعيف. الامر الذي يتطلب تدخلا خارجيا لمنع حصول هذا العنف و العمل على ايقافه في حالة حصوله, في مختلف المجتمعات، ولأسباب متعددة، تعتبر النساء فئة ضعيفة، يتعرضن كجماعة و أفراد، إلى أشكال مختلفة من العنف بسبب التميز الواقع عليها لجنسها. ويعرف هذا النوع من العنف بأنه القائم على النوع الاجتماعي ويؤدي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي، ويشمل كل ما يضر بصحة المرأة ووضعها الاقتصادي ويهدد كيانها ويحد محرياتها الأساسية في حالات الحرب والسلام.[2]

الممطلب الثالث: العقبات الاساسية لاليات تنفيذ الخطط المتعلقة بقرار 1325

تمثل العقبات الرئيسية التي تعيق فعالية تنفيذ الخطط الإستراتيجية المرتبطة بقرار 1325, التي تتضمن العمل المشترك في تفعيل عملية بناء السلام للمرأة الفلسطينية ، و القدرة للوصول إلى الاحتياجات والخدمات في ظل ما يفتقر فيه الواقع للتكافؤ. من جهة أخرى، ضمان العمل المؤسساتي لضمان مساهمة النساء الفلسطينيات في المشاركة ضمن استراتيجيات مفاوضات السلام التي تسيطر عليها السياسات الإسرائيلية ، وبذا فهو ينتزع قضايا العدالة الجندرية من سياقها وينزع عنها الصفة الدبلوماسية السياسية، مما ينتج عنه استمرار أشكال القمع السياسي والاقتصادي، وهو ما لا يمكن إغفاله في حياة المرأة الفلسطينية. تمثل أشكال مشاركة نضال النساء الفلسطينيات من أجل التمكين الاجتماعي و السياسي داخل المناطق الفلسطينية ضمن سياق الاحتلالي وسياسات استيطانية طويلة الأمد. فهذه السياسات تسعى نحو إغفال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إفشال القرارات الدولية الساعية نحو معالجة المشاكل التي تواجه حياة المواطن الفلسطيني سواء للنساء او لرجال. في ضوء ذلك، وإذا ما اعتبرنا أن المشاركة هي إحدى الركائز الأساسية للقرار 1325، إلى جانب الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي، فيبدو من البين حينها مدى التناقض الذي تقع فيه مهمة القرار ذاتها غالبًا خلال تنفيذه. والواقع أن العديد من الفلسطينيين لا يعلقون أملًا كبيرًا على قرارات الأمم المتحدة، بحيث أن هذه القرارات و منها قرار 1325 لا يقدم الكثير فيما يتعلق بتحقيق حقوق المرأة الفلسطينية على ارض الواقع.[3]

[1]وزارة شؤون المرأة الفلسطينية, جرف الزهور: المعاناة المركبة للنساء الفلسطينيات جزاء الهجوم العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014 (رام الله: وزارة شؤون المرأة الفلسطينية , 2014). ص 14-17.
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Crushing_Flowers_AR_1.pdf

[2]علي الجرباوي و عاصم خليل, النزاعات المسلحة و امن المرأة (بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية, 2008 ط 1) ص 15

[3]النهضة العربية للديمقراطية و التنمية, ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن, 10/16/ 2023. تاريخ الوصول: 2024/4/20.
https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF

الافتقار لبعد النوع الاجتماعي أو ضعفه لدى مؤسسات المجتمع المدني في حالات الحروب أو النزاعات المسلحة، بحيث يزيد الاهتمام بالجانب الوطني على حساب جانب النوع الاجتماعي باستثناء التركيز على واقع النساء الأسيرات. بحيث لا تستهدف الكتابات و الخطابات او الأدبيات المختلفة المرأة بشكل مباشر و تخلو الأجندات الاجتماعية او السياسية من الاهتمام بها. من جأنب اخر تؤدي حالات الحرب والنزاعات المسلحة إلى تجاوز المرأة أدوارها التقليدية المتعارف عليها لتقوم بالعمل داخل وخارج المنزل بحثًا عن موارد إعالة الأسرة, إلى جانب المشاركة في أعمال المقاومة ضمن تقديم الخدمات المدنية الإنسانية و الاجتماعية. وهذا ما يثبت أن التقسيم التقليدي للأدوار الاجتماعية هو تقسيم مبني على نتاج ثقافي.[1]

المبحث الثالث

النتائج و التوصيات

المطلب الاول: النتائج.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

اولا: تعاني النساء الفلسطينيات من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والعنف، لذلك برزت المساعي الفلسطينية للعمل على تعزيز أجندة المرأة و القرارات المتعلقة بها فلسطينياً ما يجب أن يستند إلى تعريف واضح للأمن ومحدداته.

ثانيا: أن بناء السلام والأمن لا يمكن أن يتم إلا بإشراك حقيقي للنساء، وتعزيز لدورهن في مواقع صنع القرار، إن تعزيز حالة حقوق النساء ومشاركة المرأة الفلسطينية لا يمكن أن يحدث بمعزل عن تعزيز حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ثالثا: ضرورة العمل على تفعيل قرار 1325 في ضوء القرارات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية, لفضح انتهاكات الاحتلال وجرائمه ضد النساء على الحواجز والنساء المتضررات من استمرار الاستيطان و الاعتقال التعسفي>

رابعا: ضرورة العمل الدولي المشترك لضمان إنهاء الاحتلال باعتباره مطلب أساسي للنساء الفلسطينيات في إطار تحقيق أجندة تمكين دور المرأة في تحقيق السلام والأمن داخل المنطقة العربية

خامسا: تعاني المرأة الفلسطينية من عنف مزدوج, عنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي تتمثل بأشكال

%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

[1] الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا, سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسة حالة فلسطين و لبنان و العراق (نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, 2009).ص 66-67.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ecw-09-3-a_0.pdf

عديدة تبدأ بالقتل والاعتقال والاستهداف، ولا تنتهي فقط بانتهاك حقوق أساسية مثل السكن والتنقل والحرمان من الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الحقوق.

سادسا: تعاني النساء الفلسطينيات من عنف مجتمعي داخلي يستند على التمييز ضد النساء في مجمل جوانب الحياة.

سابعا: أخطر الاعتداءات التي تُمارس ضد النساء وهي: قتل المرأة الفلسطينية أثناء العدوان العسكري و خصوصا في غزة، وقتل المرأة الفلسطينية على الحواجز العسكرية في الضفة الغربية، والاعتداء بالضرب على النساء في المظاهرات ضد الاحتلال ، وخطف النساء والفتيات واعتقالهن بطريقة غير قانونية.

ثامنا: تواجه العديد من النساء في فلسطين مشكلات نفسية واجتماعية بسبب الهجوم العسكري و خصوصا في منطقة غزة التي يتكرر فيها القتال بشكل متكرر, أصبح عدد كبير منهن يعاني من اضطرابات نفسية من الشعور بالخوف وقلق و التوتر ، أثر ذلك بشكل سلبي على قدرتهن في بناء علاقاتهن الاجتماعية والاندماج داخل المجتمع .

تاسعا: العديد من الفلسطينيين لا يعلقن أملًا كبيرًا على قرارات الأمم المتحدة، بحيث أن هذه القرارات و منها قرار 1325 لا يقدم الكثير فيما يتعلق بتحقيق حقوق المرأة الفلسطينية على ارض الواقع.

عاشرا: تؤدي حالات الحرب والنزاعات المسلحة إلى تجاوز المرأة أدوارها التقليدية لتقوم بالعمل داخل وخارج المنزل بحثًا عن موارد إعالة الأسرة, الى جانب المشاركة في أعمال المقاومة ضمن تقديم الخدمات المدنية الإنسانية و الاجتماعية.

المطلب الثاني: التوصيات علمية و تطبيقية

أ-التوصيات العامة

1- تعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من دورها في عملية التوعية والمتابعة.

2-تكثيف ورش العمل والتدريب على القرارات الدولية الخاصة بالطفل والمرأة.

ب- بحوث ودراسات مقترحة مستقبلية

1-إجراء دراسة تحليلية لمعطيات الواقع وحقائقه من خلال أسلوب تحليل النظم مدخلات-عمليات-مخرجات.

2-إجراء دراسات مقارنة مع تجارب الدول العربية والأجنبية بخصوص القرارات الدولية والأممية الخاصة بالمرأة.

توصيات للمؤسسات الحقوقية:

1-العمل على رفع درجة الوعي لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة مع الرجل.

2-تنمية الجانب الحقوقي لدى المرأة العاملة للدفاع عن حقوقها والقضاء على إشكال التمييز.

3-رفع درجة المعرفة القانونية لدى المرأة.

4-تكثيف العمل على البرامج الإعلامية في محطات الإذاعة والتلفزة المحلية.

5-عقد ورشات عمل متخصصة حول القرارات الأممية فيما يتعلق بالمرأة.

توصيات لوزارة المرأة الفلسطينية:

*-نشر وتعميم الثقافة القانونية.

*المتابعة المستمرة لتنفيذ وتطبيق القرارات الدولية والأممية المتعلقة بالمرأة.

الخاتمة

ركز البحث على تقديم رؤية تحليلية لواقع النساء في ظل الانتهاكات الإسرائيلية كتحدي اساسي لالية تحقيق الإطار الاستراتيجي للقرار الأممي 1325 في المشهد الفلسطيني، و تاثيره على المشاركة السياسية النسائية و صعوبة تحقيق مبدا العدالة الاجتماعية في تعزيز دور المرأة في الية تحقيق العملية السلمية مثل المفاوضات و المصالحة. عملت الدراسة على تحديد المشهد السياسي الفلسطيني، مع إبراز العقبات التي تحييد المشاركة الفاعلة للنساء في فلسطين، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أبرزها الحاجة الماسّة فلسطينيا إلى وضع خطة العمل مشتركة بين للمؤسسات الفلسطينية في تفعيل اجراءات تنفيذ القرار 1325 و ضمان دمج النساء الفلسطينيات في بناء الامن و السلم داخل المنطقة.

من جانب اخر ساهم الاحتلال العسكري والانقسام الداخلي الذي يعاني منه المجتمع الفلسطيني حاليا، بشكل كبير في تعطيل وجود المرأة سياسيا مضافا اليه منظومة القيم التقليدية المرتبطة بمفهوم الذكورية والأبوية باعتباره جزءاً من المجتمع العربي، حيث ان الثقافة المجتمعية المتمثلة بالموروث الثقافي و القبلي القديم بما يشمل من عادات وتقاليد، و اسس عشائرية ، تنظر للمرأة بنظرة استعلائية وإقصائية، وتحصر أدوارها في الدور الإنجابي، و حرمانها من الطابع القيادي و المؤسساتي.

وأخيرا توصلت الدراسة إلى مجموعة من المطالب التي حددتها من المؤثرين المؤثرات في المشهد الفلسطيني و المشهد الدولي، سواء على المستوى المحلي مثل الأحزاب السياسية و مؤسسات المجتمع المدني, و دور المؤسسات الدولية في توفير الحماية للنساء الفلسطينيات و ضمان توفير الامن الداخلي لهن خصوصا في مناطق المخيمات و الشتات, من خلال تبني القرار 1325ضمن أجندتها العملية, و إتاحة الفرصة لتمثيل نسائي في مواقع صنع القرار و الجانب القيادي، و تفعيل دور التوعية المجتمعية من خلال خطط منهجية لتغيير الصور النمطية للمرأة والسائدة في الحالة الفلسطينية.

بالإضافة لتشجيع إجراء الدراسات الاكاديمية حول معايير إدراج مفاهيم و مبادئ النوع الاجتماعي في القوانين و التشريعات الفلسطينية، والفعاليات المؤسساتية المحلية و الدولية، في ظل خصوصية الوضع الفلسطيني، كألية لتعزيز المفاهيم و البعد الفكري داخل المجتمع الفلسطيني مثل مصطلحات المواطنة, الحريات , المساواة , الحماية, الامن و الاستقرار.

المراجع والمصادر:

اولا : الدراسات

الحماد, فاطمة. 2022. دراسة اثر الاحتلال الاسرائيلي على امن النساء في القدس المحتلة. رام الله: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي و الديمقراطية.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. 2019. ورقة حقائق حول وضعية المرأة واليات الحماية القانونية. رام الله: مركز المرأة للإرشاد القانوني و الاجتماعي.

سعيد, نادر و منى عماشة. 2017. اثر الاحتلال الاسرائيلي على المرأة الفلسطينية. رام الله: مركز العالم العربي للبحوث والتنمية اوراد.

العراسي, سارة.2016." استجابة المنطقة العربية لقرار 1325 بشأن المرأة و الأمن و السلام". المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية. القاهرة: مركز دراسات الهجرة و اللاجئين.

ميلزر, نيلس.2016.القانون الدولي الإنساني مقدمة شاملة. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الاحمر.

خلوي, خالد.2011. "تاثير مجلس الأمن على ممارسة المحكمة الجنائية الدولية لاختصاصها". رسالة ماجستير. الجزائر: جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية.

الجرباوي, علي و عاصم خليل. 2008. النزاعات المسلحة و امن المرأة. بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية.

ثانيا: مواقع الكترونية

النهضة العربية للديمقراطية و التنمية . ما وراء الكلمات المجردة: قرار مجلس الأمن 1325 والمرأة الفلسطينية الأن. 2023 /10/16

تاريخ الوصول: 2024/4/20

https://ardd-jo.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85/

رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.2020 . تقرير برنامج النساء و السلام و الأمن : قرار مجلس الأمن رقم 1325 عشرين عاماً: وجهات نظر ناشطات السلام النسوي و المجتمع المدني. جنيف: رابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2021/02/WILPF_UNSCR-1325-at-20-Years_AR-web-1.pdf

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا). 2019. الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للنساء و الفتيات الفلسطينيات 2016-2018. بيروت: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.

تاريخ الوصول: 2024/4/13

https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/ESCWARPT_090119.pdf

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة. 2016. تلخيص تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 المتعلق بموضوع المرأة و الأمن و السلام في الدول العربية.
تاريخ الوصول: 2024/3/23
https://iknowpolitics.org/sites/default/files/arabicconsolidated_reply_1325.pdf

الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا, تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة و الأمن و السلام في الدول عربية مختارة. 2015. نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/women-peace-security-legisislative-gaps-resolution-1325-arabic.pdf

وزارة شؤون المرأة الفلسطينية. 2014. جرف الزهور: المعاناة المركبة للنساء الفلسطينيات جزاء الهجوم العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014. رام الله: وزارة شؤون المرأة الفلسطينية.
https://euromedmonitor.org/uploads/reports/Crushing_Flowers_AR_1.pdf

الاتحاد العام للمراة الفلسطينية. 2010. رؤية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لتطبيق قرار 1325 الحالة في الفلسطينية. رام الله: الاتحاد العام للمراة الفلسطينية.
https://gupw.net/assets/files/rp31.pdf

الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا. 2009. سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام دراسة حالة فلسطين و لبنان و العراق. نيويورك: الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا.
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/ecw-09-3-a_0.pdf

النزال ريما. المرأة والأرض: مفهومأن متقاطعأن فلسطينياً, مركز البديل الفلسطيني
تاريخ الوصول: 2024/3/21
https://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/items/2069.html

صبح, رياض, حقوق الإنسان, المؤسسات الديمقراطية الاردنية و التنمية.
تاريخ الوصول: 2024/4/4
https://nimd.org/wp-content/uploads/2020/09/Human-rights.pdf

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

أسس العدالة الاجتماعية في الإسلام ودورها في المجتمع الإسلامي

د- ريم علي عبد الرازق أستاذ مساعد في التاريخ الإسلامي
قسم التاريخ/ جامعة بنغازي/ليبيا

الملخص

ومن أصول العدالة الاجتماعية التي نادي بها القران تكوين مجتمع لنشر الحق والعدل، لا للفتح والسيادة، فقد ألغى القران الفكرة القديمة التي كانت ترى أن جنساً له التفوق على باق الأجناس، كما في قوله تعالى" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ أية 13

إن الإسلام قد حث المجتمع الإسلامي على العدالة الاجتماعية، بجميع أنواعها ، فالعدالة في مفهومها أنواع متعددة ويرجع ذلك الى التعدد في تعريفها وتتضح أهمية العدل في الإسلام في كونه من القيم الأساسية التي حث عليها القران وكررها في العديد من الآيات ولقد فرض الله العدل على المسلمين ليشمل كل ما في حياتهم ابتداء من العدل في الحكم الى الشهادة ومعاملة الأسرة والزوجة وجميع الناس حتى الأعداء والخصوم كما في قوله تعالى " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ "سورة النساء أية58.

ونحن من خلال هذا البحث تقدم قراءة جديدة عن التطور التاريخي في مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام المستقيم الصالح لكل زمان ومكان وتأكيد من خلال هذه الورقة على دور العدالة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي.

الكلمات المفتاحية

العدالة المجتمع الإسلامي. justice, Islamic community

Abstract

One of the principles of social justice called for in the Holy Quran is the formation of a society to spread truth and justice NO to conquest and sovereignty. the Quran abolished the old idea that saw one race as having superiority over other races the religion of Islam has urged the Islamic community to embrace social justice of all kinds .there are multiple types of justice in its concept, and this is due to the diversity in tisdefinition. the importance of justice in Islam becomes clear as it is one of Islamic values urged by the Quran. the many verses, God has imposed justice on Muslims to in include everything in their lives, from justice in ruling to martyrdom and the treatment of the family ,wife, and adversaries. Through this research, we provide anew reading on the historical development in the concept of society in addressing the economic

and social problems of this upright system that is valid for all times and places.

المقدمة

العدل في الإسلام محفوظ في الوحي وفي الحكمة الإلهية اللذين بلغهما النبي (ص) للبشر نجد الوحي في كلمات الله في القران الكريم،أما الحكمة الإلهية فقد وردت في كلمات النبي باسم السنة وأصبحت تعرف لاحقاً بالأحاديث النبوية.

وقد زود هذا النصان الموثقان رجال الدين بالمادة الأولية التي أصبحت أساسا في الشريعة والعقيدة مستخدمين مصدراً ثالثاً اشتقي من التفكير الإنساني يدعى الاجتهاد ولقد شكلت المبادئ الأساسية للشريعة والعقيدة ،مع مؤلفات الأجيال اللاحقة المبتكرة، أساس النظام العام الإسلامي المشهور، ولدى التمعن في كل المصادر والإعمال العلمية ستهدي الى أدلة لإيضاح مختلف الأفكار والنظريات التي ننتجها أهل العلم والفكر من المسلمين حول العدل ولتفسيرها ونظراً لان ميزان في أي مجتمع يجب إن يكون مرتبطاً بنظامه العام فقد يكون من المفيد في هذه المرحلة معرفة طبيعة النظام العام في الإسلام من خلال أسس العدل في الإسلام.

لجا جميع القادة السياسيين، وكل الإحداث المتنافسة الى المصادر النصية المؤلفة من الوحي والحكمة الإلهية، أي القران والسنة وهي المصدر المباشر للسلطة لدعم الشريعة على هذا المطلب ضد مطلب أخر بحجج كلامية أو فقهية أو غيرها، على أساس العدل. وقد اتفق العلماء على طبيعة العدل الإلهي، لكنهم اختلفوا في طريقة تحقيقه على البشر، ووضعوا العدل مذاهب مختلفة تعكس مصالح المتباينة ،والتقاليد المحلية، وتطلعات القادة والجماعات المتنافسة في الصراع ودعمهم موقفهم ،وكانوا يقدمون ميزاناً أوأخر للعدل مستمداً من النظام العام الناشئ ولفهم معيار العدل معينة ، رأينا إن تتحدث عن أسس العدل في الإسلام ودورها في المجتمع الإسلامي

أهمية الموضوع

تمكن أهمية البحث في قيم العدل والمساواة عند تطبيقها يتقدم المجتمع الإسلامي،ويسعى الى الرخاء والنمو ،بالعودة الى القران والسنة لتطبيقها في تشر أسس العدل في ديننا الإسلامي.

أهداف الموضوع

١- تسليط الضوء على تعريف أسس العدل في الإسلام ودورها في بناء المجتمع الإسلامي.

٢- توضيح أهم المبادي العدالة التي يدعو إليها الإسلام وحث عليها بشدة، وذلك لأنها من أهم الأسباب التي تأسست عليها العلاقات بين إفراد المجتمع الواحد وتوضيح جوانب العدالة الاجتماعي من واقع التاريخ الإسلامي.

المنهج المتبع في الدراسة: -استخدمنا المنهج التاريخي السردي من خلال استقراء المادة العلمية حتى تصل الدراسة الى هدفها المنشود.

تعريف العدالة لغة واصطلاحاً:-

أولا:- تعريف العدالة لغة:- لم يفرق اللغويون بين العدل والعدالة فجعلوا العدالة كإحدى مشتقات مادة(عدل).وقد جاء في لسان العرب ما قام في النفوس انه مستقيم وهو ضد الجور عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عدل من قوم عدل.[1]

العدالة في اللغة هي مصدر لفعل عدل يعدل هذا الجذر معاجم اللغة هو تفيض الجور كما قوله تعالى (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا)[2] وقيل العدل ما قام في النفوس فهو مستقيم[3]

ورد في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي قوله في العدل لغة:- ضربان مطلق يقتضي العقل حسنة، ولا يكون في شئ من الأزمنة منسوخا ولا يوصف بالاعتداء بوجه عام، نحو الإحسان الى أحسن من أحسن إليك، ولحق الأذية عمن كف إذاه عنك وعدل يعرف كونه عدلاً بالشرع ،ويمكن نسخه في بعض الأزمنة، كالقصاص وارش الجنايات، واخذ مال المرتد[4]،ولذلك قال تعالى(فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ)[5]

وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة المساواة بين الأشياء غير المتساوية والاعتدال والاستقامة وهو الميل الى الحق.إما العدل فهو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط.([6])

ورد في معجم فقه الجواهر إن العدالة في اللغة إن يكون الإنسان متعادل الأحوال متساوياً، كما في المبسوط والسرائر والاستواء والاستقامة كما في المدارك وغيرها، وربما احتمل إن العدالة من العجل وهو القصد في المقنعة والنهاية والمراد بالظاهر هنا خلاف الباطن وكذلك إن العدالة عبارة عن ملكة نفسانية تبعث على ملازمة التقوى يراد بها اجتناب الكره وعدم الإصرار على الصغائر والمروءة تعني إن لا يفعل ما تنفر النفوس عنه عادة والقول بان العدالة غيره،هي حسن الظاهر نفسه ليس بعدالة، غيره وهو الطريق إليها[7]

ويقول ابن منظور:إن العدل هو تقويمك الشئ بالشئ من غير جنسه حتى تجعل له مثلاً[8] ورد في القاموس المحيط للفيروز أبادي عن العدالة قوله:وعدل يعدل،فهو عادل من عدول ورجل وامرأة عدل عدل،عدل الحكم تعديلاً والعدل:المثل والنظير كالعدل والتعديل. إما الاعتدال: هو التوسط حال بين حالتين في كم وكيف،وكل

---

[1]() ابن منظور،لسانالعرب،دار المعارف،مج،ص2838-2842.

[2]()سورة الحجرات،آية 9.

[3]()سميرة دخيل الله، العدل في النحو العربي،رسالةماجستير(منشورة)جامعة أم القرى،كلية علوم اللغة،مكة مكرمة،2006م،ص14.

[4]()مراد وهبة،المعجمالفلسفي،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،2007م،ص405.

[5]()سورة البقرة،أية 194..

[6]()علي بن محمد الجرجاني،التعريفات،مطبعة مصطفى ألبابي،القاهرة،1938م،ص28

[7]()معجم فقه الجواهر،الغدير للطباعة والنشر،لبنان،1997م،ج4،ص459-460.

[8]()ابن منظور،المصدر السابق،ج11،ص430.

ما تناسب فقد اعتدل،وكل ما قمته فقد عدلته وعدلته ([1])

حتى فعل عدل في "عدل عن" بمعنى تخلى عن فعل،أو تراجع عن القيام به،إنما يفيد معنى التفكير بالأمر ووزنه قبل القيام به الى درجة رجحان العدول عنه وعكس العدل هو الجور والظلم وليس"إلا.عدل"[(2)]

يمكن القول مما تقدم إن المعاني اللغوية سابق ذكرها إن العدالة هي الاستقامة والمساواة والأمر الحسن،بين الناس.

العدالة في الاصطلاح:-

إن العدالة من المصطلحات التي لا يوجد عليها اتفاق كغيرها من المصطلحات ولا يمكن أدرك معناها إلا من خلال الإطار العام للمجتمع الإنساني،لان كل مجتمع له أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة به وسقراط يعرف العدالة "هي الفضيلة الاجتماعية وان وسيلة تحقيقها هي إطاعة قوانين الدولة تحمي من العبودية[(3)]

وان الفرد حسب رأيه لا يكون صالحاً إلاإذا رضخ القوانين حتى وان كانت سيئة وان التعريف العام لمعنى العدالة كما عرفت في عصور الإنسان المختلفة بأنها لاتزيد عن كونها "إعطاء ذي حق حقه "وهذا التعريف العام يضم في جوانبه تحقيق العدالة بين الإفراد من جهة والمحافظة على حقوقهم الطبيعة من جهة أخرى[(4)]

وعرفت بأنها: هي توزيع خيرات المجتمع على إفراده على أساس مقدار العمل أو أهميته. إن فكرة العدالة تقوم على المساواة الحقيقة التي تعبا بالظروف الخاصة والجزئيات الواقعية وإذا استعمل لفظ العدالة على الشعور بالمساواة التي يفيدها لفظ العدل في مختلف صور استعماله.[(5)]

أسس العدالة الاجتماعية :-

لقد قام الإسلام على بناء العدالة الاجتماعية على أسس عامة منها هي:-

١- التحرر الوجداني المطلق

٢- المساواة الإنسانية الكاملة

3-التكامل الاجتماعي الوثيق

لن تتحقق عدالة اجتماعية كاملة،ولن يضمن لها التنفيذ والبقاء،مالم تسند الى شعور نفسي باطن باستحقاق الفرد لها، وبحاجة الجماعة إليها وبعقيدة أنها تؤدي الى طاعة الله والى واقع أنساني اسمي.ومالم تسند كذلك الى واقع مادي يهيئ للفرد إن يتمسك ويدافع عنها ولن يستحقها الفرد بالتشريع قبل إن يستحقها بالشعور. وبالقدرة العملية على استدامة هذا الشعور. ولنتحافظ الجماعة على التشريع إن وجد إلا وهناك عقيدة تؤيده من الداخل وإمكانيات عملية تؤيده من الخارج وهذا ما نظر إليه الإسلام في توجيهاته

[1]()مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي،القاموس المحيط،،دار العلم للجميع ،بيروت، ج4،ص13.

[(2)]عزمي بشارة،مداخل بشان العدالة،سؤال في سياق العربي المعاصر،مجلةالدراسات الفكرية والثقافية،ع1،مج1 ،2013م م،ص10.

[3]()ناظم عبدالواحد الجاسور،موسوعة علم السياسية،دار مجدلاوي،عمان،2004م،ص247.

[4]()احمد جمال الظاهر،دراسات في الفلسفة السياسية ،مكتبة الكندي،اربد،1988م،ص175.

[5]()مايرتوماس،نيكولبراير،مستقبل الديمقراطية الاجتماعية،المطبعة الاقتصادية،عمان،2008،ص34-35.

وتشريعاته جمعياً وكذلك يكفل الإسلام التحرر الوجداني تحرراً مطلقا،لا يقوم على المعنويات وحدها ولا على الاقتصاديات وحدها، ولكن يقوم عليها جمعياً فيعرف للحياة واقعها، وللنفس طاقتها. ويدفع بها الى التحرر الوجداني كاملاً صريحاً، فيغير التحرر الكامل لن يقوي على عوامل الضعف والخضوع والعبودية ولن نتطلب نصيبها من العدالة الاجتماعية ولن تغير على تكاليف العدالة حين تتعاطاها.وهذا التحرر هو احد الأسس الركينة لبناء العدالة الاجتماعية في الإسلام،بل هو الركن الأول الذي يقوم عليه الأركان[1]

المساواة الإنسانية

لقد جاء الإسلام ليقرر وحدة الجنس البشري في المنشأ والمصير،وفي المحيى والممات،وفي الحقوق والواجبات، وفي الدنيا والآخرة،لافضل إلا بالعمل الصالح ،ولا كرامة للأنقى.لقد مثلت تعاليم الإسلام وثبة بالإنسانية لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.ولا تزال الى هذه اللحظة قمة لم يرتفع إليها البشر أبدا.كانت نشأة أخرى للبشرية يولد فيها الإنسان الأسمى،الأمر الذي تراجعت عنه البشرية ولم تبلغ له أبدا إلا ظل المنهج الرباني[2] ولقد ذكر القران بان الإنسان أصله تراب،فقال تعالى(وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ)[3]

ثم كفل الإسلام للمرأة مساواة تامة مع الرجل من حيث الجنس والحقوق الإنسانية.ولم يقرر التفاضل إلا في بعض الملابسات قال تعالى(وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا)[4] ويساويان في الأهلية للتملك والتصرف الاقتصادي.وقال تعالى(لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ)[5] وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ)[6]

وهكذا يتبع الإسلام كل ناحية من حياة الناس الوجدانية الاجتماعية ليؤكد فيها معنى المساواة وما كان في حاجة كما قلنا لان يتحدث عن المساواة لفظاً بعدما حققها روحاً بالتحرر الوجداني الكامل من جميع القيم،ولكنه يحرص على المساواة حرصاً شديداً ويديرها إنسانية كاملة غير محدودة بعنصر ولا قبيلة ولابيت ولا إي كان[7]

التكافل الاجتماعي

لا تستقيم حياة يذهب فيها كل فرد الى الاستمتاع بحريته المطلقة الى غير حد ولا مدى،يغذيها شعوره بالتحرر الوجداني المطلق من ضغط وبالمساواة المطلقة التي لايجدها فيها ولاشرط فان الشعور على هذا

[1]()سيد قطب،العدالة في الإسلام،دار الشروق،القاهرة،1995م،ص43

[2]() نصرالدين مصباح القاضي،منهجالإسلام،في مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة،دار الفكر العربي،2002م،ص107.

[3]()سورة المؤمنين،آية 12.

[4]()سورة النساء،أية 124.

[5]()سورة النساء ،اية7.

[6]()سورة الإسراء ،اية70.

[7]()سيد قطب، المرجع السابق،ص54.

النحو كفيل بأنه يحطم المجتمع كما يحطم الفرد ذاته.فيجب أن يقف حرية الفرد عند أمام صراعات ونزاعات لاتنتهي.وقد منح الإسلام الحرية في أحلى صورها والمساواة الإنسانية في أدق معانيها.لكنه لو يتركها فوضى.فلمجتمع حسابه والإنسانية اعتباراتها،وللأهداف العليا للدين قيمتها.لذلك يقر الحرية الفردية الى جانبها التبعية الجماعية التي تشمل الفرد بتكاليفها وهذا ما ندعوه بالتكافل الاجتماعي.([1])

ويقرر الإسلام مبدأ التكافل في كل صورة وإشكاله فهناك التكافل بين الفرد وذاته فهو مكلف أن ينهي النفس عن شهوتها وان يسلك فيها طريق النجاح وقال تعالى(وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا)[2] وهناك تكافل الفرد مع أسرته قال تعالى(وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)[3]ثم تكافل الفرد والجماعة حيث يوجب على كل منهما تبعات ويرتب لكل منها حقوقاً قال تعالى(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ)[4]

وأخيرا التكافل بين أفراد الأمة الإسلامية فتكون الأمة مسئولة عن فقرائها ومعوزيها. فتعاطي أموال الزكاة وتنفقها في مصادقها قال تعال(كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُ أَحَدٌ)[5]

وهكذا نرى فرض الإسلام التكافل الاجتماعي مع كل صورة وأشكاله تمشياً مع نظرية الأساسية الى وحدة الأهداف الكلية للفرد والجماعة،وفي تناسق الحياة وتكاملها وعلى تلك الأسس تقوم العدالة.

التطور التاريخي للأسس العدالة الاجتماعية

كان الرسول الله على خلق عظيم وقد اشتهر بين قومه بالمروة والوفاء بالعهد وحسن الجوار والحلم والعفة والتواضع والجود والشجاعة والصدق والأمانة حتى سموه الأمين وكان يكره عبادة الأوثان وقد عصمه الله قبل النبوة وما بعدها ،وبشرت بنبوته التوراة والإنجيل، كما تبنا الرهبان والكهان بقرب بعثته وكثرت بذلك الإخبار حتى سمي بعض العرب أولادهم باسم محمد عسى إن يكون هو النبي المنتظر[6]وقد قال الله تعالى حاكياً ما جاء على لسان عيسى عليه السلام(وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ۖ)[7]

لقد استطاع الرسول عليه الصلاة والسلام إن يوحد جميع المسلمين على اختلافهم شعوبهم وقبائلهم وان

---

[1]()المرجع السابق،ص55.

[2]()سورة الشمس،آية،7-10.

[3]()سورة الإسراء،اية23-24.

[4]()سورة المائدة،اية2.

[5]()سورة الفجر،أية 17-26

[6]() قصي الحسين،موسوعة الحضارة العربية العصر الإسلامي،دار البحار،بيروت،2005م،ص35.

[7]()سورة الصف،أية 6.

يجعل منهم امة واحدة ألف الإسلام بين قلوب أفرادها المتباينة وانه ارسي قواعد العدالة الاجتماعية من التعاون والتضامن بين أفراد تلك الجماعة على أساس أن صلة الدين مقدمة على غيرها من الصلات حتى صلة القرابة[1]

وقد بين إن للجماعة من حيث كونها جماعة ذات شخصية دينية وسياسية حقوقاً على الإفراد وهي السهر على الأمن والضرب على يد المفسد.وكان من أثار الإسلام انه آخى بين المسلمين على اختلاف قبائلهم ومراتبهم،واحل الوحدة الدينية محل الوحدة القومية فأصبحوا متساوين جمعياً لافرق بين السيد والعبد وغدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً وقد من الله على المسلمين بقوله(وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٦٢ وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ لَوۡ أَنفَقۡتَ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا مَّآ أَلَّفۡتَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيۡنَهُمۡۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٞ)[2]

وقد ساعد الرسول على توحيد كلمة العرب تلك المساواة التي جاء بها الإسلام وتلاشت هذه الفوارق الجنسية التي مزقت شمل العرب,وليس أدل على تلك الديمقراطية من قوله تعالى(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ)[3] وهكذا أصبح الدين دون الجنس المرجع في تحديد العلاقات بين الخليفة والرعية.

وأول مايطلعنا على ذلك في عهد أبي ابوبكر ذلك الدستور الرائع الذي افتتح ابوبكر خلافته مبرزا النهج الذي يسير فيما يتعلق بسياسية الحكم،وفيه يقول" يأيها الناس ،إني قد وليت عليكم ولست بخيركم.فان أحسنت فأعينوني وان اسات فقوموني:الصدق أمانة والكذب خيانة، الضعيف فيكم قوي عندي حتى اخذ الحق له إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى اخذ الحق منه إن شاء الله،لايدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا قوم ضربهم الله بالذل. ولا يشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء أطيعوني ما أطعت لله ورسوله فإذا عصيت الله ورسوله فلاطاعة لي عليكم، قوموا الى صلاتكم يرحمكم الله"[4]

وبذلك نرى إن الخليفة ابوبكر الصديق تولي أمور المسلمين ورعاية مصالحهم.وفي حفظ الدين وسياسية الدنيا وسار ابوبكر في خلافته خير سيرة،جاعلاً الأسس التي وضعها الرسول للمجتمع الإسلامي نبراساً يهتدي به،وسير في ضوئه. كان بلا نزاع قدوة حسنة للمسلمين، وكان عادلاً عطوفاً على غير المسلمين ممن اسلموا وكانت إعماله لتحقيق العدالة الاجتماعية قوية ناجحة، وكان لا يقطع بأمر من غير شورى إلا يكون القران الكريم أو الحديث الصحيح صريحي الدلالة على هذا الأمر، حينذ تم إتباع الدستور الإسلامي، وكان الناس عنده سواسية لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى وكان روح الإسلام توجه تفكيره وتقرر اتجاهاته.[5]

---

[1]() الحسين،المرجع السابق،ص49.

[2]()سورة الأنفال،أية 62-63.

[3]()سورة الحجرات،أية 13.

[4]() ابن هشام،المصدر السابق،ج4،ص340.

[5]()احمد شلبي،المجتمعالإسلامي،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،1986م،ج6،ص127.

وكان ابوبكر شديد البر والعطف على الفقراء والمعوزين ،وكان يتولى بنفسه رعايتهم، فان ضاق بذلك بيت المال اتسع له ماله الخاص، وكان حريصاً على إن يقدم للمساكين ما يحتاجون إليه دون إن يعلم بذلك احد ،وروي إن ابوبكر الصديق كان يتعهد امرأة عمياء، ولكنه كان كلما جاءها ألقاها وقد حاجاتها فترصد عمر يوماً ليعرف من الذي يقوم بخدمتها دون فتور، فإذا به ابوبكر ومما اثر عنه قوله:(إن أشقى الناس في الدنيا والآخرة الملوك،فمنهم من إذا ملك زهد الله فيما بيده ورغبه ما بيد غيره)[1]

لقد سبق ذكرنا مكانة الصديق في العدالة الاجتماعية وألان سوف نتحدث عن الفاروق وهناك فارق واضح في سياستهما فالصديق يبدأ خلافته" يأيها الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم والى خطاب سيدنا عمر في موقف مماثل"أيها الناس إني وليت عليكم ولو جاء وليا رجاء إنأكون خير لكم، وأقواكم عليكم وأشدكم اضطلاعاً بما ينوب من منهم أموركم، وما وليت ذلك فيكم، ولو علمت إن احد اقوي مني على هذا الأمر لكان إني أقدم فتضرب عنقي أحب إلي من إليه"[2]

تواضع أبي بكر الصديق يتفق مع نفسه السمحة الرصينة واعتداء بالنفس يتفق مع طموح سيدنا عمر مع طموحه وقوته، ثم إن سماحة أبي بكر كانت تتفق مع الظروف التي فيها الخلافة ،حيث كان العالم الإسلامي محدودا بالجزيرة العربية،إما سيدنا عمر تولى الأمر وقد امتد الإسلام الى ارض الفرس والروم، وكثر عدد المسلمون عددا واتصلوا بحضارات الأمم المفتوحة وتطلع بعضهم الى الاستمتاع بالنعيم الذي كان لابد له إن يتولى هذا الأمر في قوة واعتداد بالنفس ليكبح جماح الطامعين ،وهناك ملاحظة أخرى تبرز في حياة عمر وتتصل بالتطور الاجتماعي أيضا وثيقاً، تلك هي العطف واللين والرحمة التي ملأت نفسه.[3]

التطور الاقتصادي

بدا الرسول في تنظيم الحياة الاجتماعية منذ بداية عهده بالمدنية وهذه النظم كانت نتيجة الوحي ألقراني ووقائع السيرة النبوية ، فنظريات الفقهاء في الأحوال الشخصية وتنظيم الأسرة ، والتنظيمات السياسية ،والعسكرية، والمعاهدات الدولية وكل ما يتعلق بالأمور المالية والاقتصادية ،ليست إلا امتداد لبعض الوقائع التي حدثت في عهد الرسول وكان فيها قول ،أو تنبيه،أو أرشاد،أو تقرير[4]

لقد وضعت في المدنية أسس المجتمع الجديد من توحيد الله ،الى المجاهدة بالحق ، الى العمل الصالح، أو الى المكارم الأخلاقية ، الى البناء العلمي في كل شئون الحياة فأصبحت المدنية بفضل الرسول ومن ناصره في موطن الإسلام ، المقر الصالح للدعوة الإسلامية ومركز التحول والتغير في تنظيم المجتمع السياسي ، والاجتماعي ، والاقتصادي، والإسلام كالأديان السماوية التي سبقته يدعو الى مكارم الأخلاق ،ولا يفرق بين

[1]() المرجع السابق،ج6،ص134.
[2]()ابن هشام ، المصدر السابق،ج6، ص144.
[3]()احمد شلبي، المرجع السابق،ج6،ص135.
[4]() المرجع السابق ،ص191.

احد من الأنبياء، لأنهم جمعياً يبلغون رسالات الله ولا يخشون إلا هو.[1]

ومن هنا لم تكن حركة الإسلام في المدنية خيراً من حيث انتشار الدعوة فحسب، ولكنها كانت خيراً كذلك من حيث أنها كانت أسلوبا للمزج بين القبائل واختلاطها ، وتحطيم ماكان في الجاهلية من حواجز نحوطها وكانت سبيلاً الى التآخي بين أفراد المجتمع الجديد لا في العقيدة فحسب بل في مواجهة الحياة واعتصار القوى في سبيل الدعوة والمشاركة في البذل التضحية، فالجماعة الجديدة لا تشدها مثلها العليا فحسب ،وإنما يشدها الكفاح المشترك من اجل المثل وانتشارها[2]

ولم تكن مرتبات منظمة بل كان المهاجرين يقسمون الغنيمة إن حصلوا عليها، فان لم يحصلوا على غنيمة اكتفوا بالثواب من الله وعادوا الى إعمالهم التي يرتقبون منها ولكن الجيش المرابط على الحدود ،والذي اتخذ الدفاع عن الدولة الإسلامية عمالا تفرغ له احتاج الى مرتبات منظمة ، تصرف لأعضائه ، دون إن يشركوا هم وأسرهم لغنيمة قد تأتي أو لا تأتي. ودخل الإسلام أمما غير عربية ، فكان لابد من تقديم اللغة العربية لهولاء بشكل ما وهكذا احتاجت الدولة الى كثير من المنشات ، وهكذا تطلع المجتمع الجديد الى نظم جديدة تحل ماظهر فيه من مشكلات عديدة وقد نهض الخليفة عمر بهذا العب الضخم نهوضاً عظمياً، فيما انشئوا وما اقترح ، فقد رتب الدواوين ، وعين لها الموظفين من الفرس والروم والعرب ، وقسم الولايات وضرب الدراهم وانشأ نظام الحسبة، وثبت التاريخ الهجري ،ونظم البريد ليصل بين أجزاء العالم الإسلامي وبذلك ضمن عمر للمجتمع الإسلامي حياة منتظمة وتحقق له الخير.[3]

ولعل ابرز الأدلة لسيدنا عمر الروح الإسلام أكثر من أتباعه، موقفه من كبار الصحابة، فقد منعهم من مغادرة المدنية إلاإذنه ولأجل محدود ، ولم يسمح لهم بالخروج الى الأقاليم أو امتلاك الضياع فيها ، فمن الواضح انه ليس في الدين الإسلامي أن يمنع الرجل الذي لا حكم عليه من الخروج من بلد الى بلد، ومن امتلاك الضياع بالحق والعدل ، ولكن عمر أدرك أهمية هذه الفئة من كبار الصحابة لو خرجت للأقاليم لا لتف حولها الناس ولأخذو بما يسمعونه منهم من أحاديث عن صحبتهم للرسول وموقفهم في نصرته وسيخلق هذا لهم مكانة في نفوس الرعية من الناشئين الذين يهتمون بالإحداث المتصلة بالرسول ،فإذا أضيف إباحة تملك الضياع لهولاء، ستكون النتيجة أن كلا منهم سيكون لنفسه دولة في قلب الدولة ،ولهذا منعهم سيدنا عمر من مغادرة المدنية إلا بإذن ولأجل محدد وكان عمر يعمل بروح الإسلام[4] فلما تولي الخليفة عثمان إذن لهولاء بالسفر والإقامة حيث يشاؤن ،فكان ماخافه منه سيدنا عمر،وانشأ لأنفسهم ارستقراطية وبينة سداها المال ولحمتها السبق في الإسلام وصحبة الرسول،وكثر أتباع كل منهم ،فكلما حضرت وفود البلدان التي تعمل على خلع سيدنا عثمان كان كل وفد حريصاً على أن تكون

[1] صبحي الصالح، النظم الإسلامية، بيروت،دار العلم للملايين،1968م،ص110.

[2] جرجي زيدان، التمدن الإسلامي،بيروت،دار العلم،1975م،ص110

[3] احمد شلبي،المرجع السابق،ص146.

[4] حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ،القاهرة، دار الجيل ،ج1،ص345-346.

الخلافة فيهم ومن اجتهاد عمر أيضا اقتراحه مسالة الخراج ،وقصة ذلك إن المسلمين،ومن اجتهاد سيدنا عمر أيضا اقتراحه مسالة الخراج،وقصة ذلك إن المسلمين كانوا حرروا حتى أوائل عهد عمر على أن يغتنموه في الحروب يقسم أخماسا، فأربعة أخماس توزع على الجند المنتصرين وأما الخمس الخامس فلو في الأمر يوزعه على من شملتهم الآية الكريمة " وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ "[1]

فلما فتح المسلمون ارض السواد بالعراق في يد زارعيها وان يدفعوا عنها خراجاً لبيت المال، وفي ذلك ما يجيب الآهلين في الإسلام، إذ سيبقى كل في أرضه، وسيدفع خراجاً عنها اقل مما كان يدفعه عنها قبل الإسلام، ثم أن ذلك سيضمن دخلاً منتظماً لبيت المال الذي أصبح مسئولاً عن دفع مرتبات منظمة للجنود والفقهاة وغيرهم.

ولا شك أن رأي عمر كان صدمة للجنود، بل كان مخالفاً لكل مافيا ذهان الناس، ولكن عمر كان مؤمناً بهذا الرأي فوقف قوياً بشرحه ويدافع عنه. دون يستعمل نفوذه أو سلطانه لفرضه على المسلمين ومال المسلمون الى هذا الرأي يوماً بعد يوم،وكان في مقدمة من مال إليه عثمان وعلي وطلحة ،ثم أرسل عمر الى عشرة من أشراف الأنصار فجاءوا إليه فقال :- أني لم أزعجكم إلا لتشركوا معي فيما حملت من أموركم ،وانتم اليوم تقرون بالحق، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني ،ولست أريد إن تبعوا هذا الرأي لأنه هو هواي ،فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده فاني ما أريد إلا الحق ،قالوا فسمع يا أمير المؤمنين .وشرح لهم عمر رأيه على نحو ما جزناه فأجابوا: الرأي رأيك فنعم ما قلت وما رأيت.(2)

وبذلك نرى أن الخليفة عمر بن الخطاب كان موفقا في هذا العمل الاجتماعي العظيم، وكم كان عميق الفكر، ينظر للحاضر والمستقبل برأي حكيم وإيمان وطيد، بل للعالم لم يحظ به الا القليلون.

هذه الأسس التي تكون عليها المجتمع الإسلامي والناظر يدرك أنها شاملة لكل حاجات المجتمع فهي تنتظم علاقة الإنسان بربه، وننتظم علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالمجتمع، ومع القدوة الحسنة وليوضح أن دين الإسلام ليس فقط دين القوانين، ولكن بالإضافة الى ذلك حب أو سماحة ونما المجتمع الإسلامي في عهد الخليفة ابو بكر وعمر وبالتوسع ظهرت مشكلات جديدة، ولكن استطاعت سياسية الحكيمة وصغ إلا طار الإسلامي للمجتمع من خلال الأسس العدالة الاجتماعية في الإسلام.

الخاتمة

ومما سبق تبين لنا الى القول إن أسس العدل في الإسلام تهدف الى تقويم الإنسان وتهذبيه ،وحضه على الأخلاق والفضيلة لتحقيق سعادته ،حيث حددت سلوكه الروحي مع ربه في العبادات ،كما رسمت أسس سلوكه المادي مع الغير في المعاملات لهذا حددت الحقوق والحدود وتبين الحلال والحرام والحق والباطل لتميز الخبيث من الطيب كل هذا في ضوء شريعة الإسلامية التي تأمر بالعدل والإحسان،وتنهي عن الفحشاء والمنكر بغية تحقيق الحاجات واستمرار الحياة من خلال الرجوع الى

[1]() سورة الأنفال،ص148.

[2]() الخراج ،ص ،48.

التشريع الإسلامي أحكاما في نطاق مؤسسات العدالة وتأثيرها على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للدولة الإسلامية.

ومن نتائج التي وصلت إليها:-

١- إن الإسلام قد حث المجتمع على العدالة الاجتماعية بل العدالة بجميع أنواعها فالعدالة في مفهومها أنواع متعددة ،ويرجع ذلك التعدد الى تعريفها،فكلمة العدل لغوياً تعني "القصد في الأمور،أو عبارة عن الأمر المتوسط بين الإفراط والتفريط،يقابلها الظلم والجور ومصطلح العدل يرمي الى المساواة في إعطاء الحقوق والالتزام بالواجبات .

٢- إن النظام الإسلامي في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية،فذلك هو النظام المستقيم،الناجح الصالح لكل زمان ومكان،وكيف لايكون كذلك وهو الذي ارتضاه الله لعباده دنياً قيماً ،ومنهجاً قويماً، والله هو العليم الخبير ،خالق كل شئ وهو العالم بمصالحه ،ومفاسده.

٣- لقد اتسمت الشريعة الإسلامية بسعة تطرقها ومعرفتها بمقاصد الأمور وخفاياها، فلقد جعلت "العدالة الاجتماعية الإسلامية"،ركيزة أساسية من أسس إصلاح المجتمع المسلم، واتخذت لذلك سبلاً قويمة وما لتكافل الاجتماعي إلا من تلك السبل ،فقد جعلت للفقير المسلم حقاً يملكه في مال أخيه الغني.

٤- لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام، حتى ندرك مجالاً للتصور الإسلامي عن الإلوهية والكون والحياة والإنسان, فليست العدالة الاجتماعية إلا فرعاً من ذلك الأصل الكبير الذي ترجع كل تعاليم الإسلام.

مصادر ومراجع البحث

أولاً:- المصادر

القران الكريم

ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين محمد بن الكرم (ت711هـ/1311م)

لسان العرب،القاهرة ،دار المعارف ،1300م.

ابن هشام، محمد عبد الملك المعافري (213هـ/828م)

السيرة النبوية،دار الفجر للتراث ،القاهرة،2004م.

ثانياً:-المراجع

بشارة، عزمي

مداخل بشان العدالة سؤال في سياق العربي المعاصر،مجلة الدراسات الفكرية والثقافية ،ع1،مج1،2013م.

توماس، ماير

مستقبل الديمقراطية الاجتماعية ،المطبعة الاقتصادية ،عمان،2008م

حسن،إبراهيم حسن
تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ،القاهرة ، دار الجيل ،1959م.

شلبي، احمد
المجتمع الإسلامي ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،1989م.

زيدان ،جرجي
التمدن الإسلامي ،بيروت ،1995م.

دخيل ،سميرة
العدل في النحو العربي ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة ام القرى ، كلية علوم اللغة ،مكتبة المكرمة ،2006م.

الحسين،قصي
موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، دار البحار ،بيروت ،2005م.

الجاسور،ناظم عبدالواحد
موسوعة علم السياسة، دار مجدولاي ،عمان،2004م.

الجرجاني ،علي بن محمد
التعريفات، مطبعة البابي ،القاهرة ،1938م.

الصالح،صبحي
النظم الإسلامية، دار العلم للملايين،1968م.

الظاهر، احمد جمال
دراسات في الفلسفة السياسية ،مكتبة الكندي، اربد،1988م.

القاضي، نصر الدين
منهج الإسلام في مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة ،دار الفكر العربي ،2002م.

ثالثاً:-المعاجم اللغوية

الفيروز ابادي،مجد الدين محمد بن يعقوب القاموس المحيط ،دار العلم للجميع ،بيروت ،د،ت.

معجم فقه الجواهر، الغدير للطباعة والنشر،لبنان،1997م.

وهبة ،مراد
المعجم الفلسفي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة،2007م.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Integrating artificial intelligence into management and cost accounting: A literature review

Dr. Khaleel Radhi Hasan Al-zlzly, Al-Furat Al-Awsat Technical University, Iraq.

الملخص:

يقوم هذا البحث بإجراء دراسة شاملة للأدبيات بهدف دمج الذكاء الاصطناعي في المحاسبة المالية وإدارة التكاليف. يصف هذا المقال العديد من التحقيقات حول استخدام الروبوتات والمعرفة الآلية واللغة الطبيعية في مختلف مجالات المحاسبة. تشير إحدى الدراسات إلى أن التحليل الزمني الفعلي للبيانات والتنبؤ الاستباقي يمكن أن يعزز بشكل كبير عملية الإدارة والمحاسبة لاتخاذ القرار. يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على أتمتة العمليات المتكررة، وخفض معدلات الخطأ، وزيادة الكفاءة في تكلفة المحاسبة، على غرار دراسة مختلفة. فحصت تحقيقات أخرى الطرق التي يساعد بها الذكاء الاصطناعي الشركات في خفض التكاليف وتوزيع الموارد. تشير الأدبيات بشكل عام إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في تكاليف أرباب العمل والمحاسبة يمكن أن يغير الإجراء الحالي تمامًا ويزيد من قوة اتخاذ القرار.

Abstract:

This research carries out a comprehensive study of the literature with the intention of integrating synthetic intelligence into financial accounting and cost management. This essay describes several investigations of the utilization of robots, machine erudition, and natural language in various areas of accounting. One study suggests that the actual time analysis of data and proactive forecasting can greatly enhance the management and accounting process of decision-making. Artificial intelligence has the capacity to automatize repetitive processes, depreciate error rates, and increase efficiency in the cost of accounting, comparable to a different study. Other investigations have examined the ways that AI will help companies with cost reduction and resource distribution. The overall literature suggests that integrating AI into cost employers and accounting can completely alter the current procedure and increase the decision-making power.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Keywords: integrating artificial intelligence, management, cost accounting.

First: Introduction:

Because of the increasing prevalence of computers and the associated fields of cost accounting and bureaucratic management, among others, the terrain of accounting is now utilizing artificial intelligence. The adding of AI into cost management and accounting is examined in this literature review, the focus of the review is on the benefits, obstacles, and possible applications of the technology. Recently, the use of artificial intelligence to automate and improve administrative accounting has been growing. The benefits of integrating fabricated intelligence into accounting are beginning to be recognized as businesses seek to increase the efficiency, precision, and decision making capabilities.

Through a comprehensive research of the literature, the objective of this research is to determine the current level of knowledge regarding this topic. This essay will explore the various methods of artificial intelligence in cost accounting and administrative procedures, it will also discuss the impingement that this has on prognosticating, budgeting, data analysis, and decision making. We intend to better understand the benefits and drawbacks of implementing AI in the administration and accounting professions by reviewing the existing literature on the topic.

We intend to explicate the potential benefits and drawbacks of integrating AI into cost accounting and management by analyzing the applicable research and publications. We will additionally talk about the implications of the findings for both scientists and professionals in this field., as well as the status of the field's current research and potential future endeavors.

Artificial intelligence integration into management and cost accounting is a fairly recent development that presents a research challenge with the potential to completely transform conventional accounting methods. However, practitioners and researchers remain

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

uncertain and sceptical due to the absence of a thorough grasp of how to integrate AI into these fields. The benefits and drawbacks of implementing artificial intelligence in managerial and cost accounting were noted during the research, and practitioners were given advice on how to successfully incorporate artificial intelligence in their administrative tasks and accounting procedures. The literature already in existence on this topic was reviewed.

This research is significant because it will offer insightful information about incorporating artificial intelligence (AI) into cost accounting and management, assisting practitioners in making well-informed decisions about implementing artificial intelligence (AI) tools in the future.

Second: Research methodology:

❖ **Research problem:**

The incorporation of artificial intelligence into managerial and cost accounting is a recently emerged occurrence that has the capacity to completely transform conventional accounting methods. Nevertheless, there is a dearth of a thorough comprehension about the efficient integration of AI into these domains, resulting in ambiguity and doubt among professionals and scholars.

❖ **Research objectives:**

Conduct a comprehensive analysis of current scholarly works pertaining to the incorporation of artificial intelligence into the fields of managerial and cost accounting and enumerate the advantages and difficulties linked to the implementation of artificial intelligence in various domains and offer guidance to professionals on the optimal methods for seamlessly incorporating AI into their accounting procedures.

❖ **Significance of the research:**

This research holds significance as it will yield significant insights into the extent to which AI has been incorporated into managerial and cost accounting. These insights will assist practitioners in making well-informed decisions on the implementation of AI technology. Furthermore, this study aims to enhance

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

the existing knowledge on artificial intelligence (AI) in accounting by systematically gathering and examining pertinent literature.

❖ **Hypothesis:**

1. Incorporating artificial intelligence into managerial and cost accounting has the potential to enhance efficiency and precision in financial reporting.

2.Implementing artificial intelligence (AI) technology in various sectors can lead to financial savings for organizations.

3.Integrating artificial intelligence into managerial and cost accounting methods poses notable problems.

Third: Prior research:

1. The paper titled Impact of Artificial Intelligence on Management Accounting by Chen et al (2018) investigates the potential influence of artificial intelligence on the practices of management accounting. The authors explore the potential of artificial intelligence technology to optimize decision-making processes, minimize expenses, and augment effectiveness in management accounting.

2. The paper titled "Cost Accounting in the Age of Artificial Intelligence" by Smith et al. (2019) investigates the incorporation of artificial intelligence into cost accounting methodologies. The authors explore the potential of AI technology to streamline repetitive operations, enhance precision in cost estimations, and offer immediate insights to facilitate decision-making.

3. The study conducted by Jones et al. (2020), titled "Artificial Intelligence and Management Accounting: A Review of Current Trends," offers a comprehensive examination of the present patterns in the incorporation of artificial intelligence into management accounting. The authors analyze the possible advantages and difficulties associated with the implementation of artificial intelligence technology in management accounting processes.

4. The study conducted by Brown et al. (2021) investigates the use of artificial intelligence in the context of cost management strategies. The authors

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

analyze the potential of AI technology to enhance cost structures, find opportunities for cost reduction, and enhance overall financial performance.

Fourth: Summary of prior studies:

The preceding studies offer useful insights on incorporating artificial intelligence (AI) into managerial and cost accounting processes. These insights can serve as a foundation for future study in this field.

Prior research on the integration of artificial intelligence into managerial and cost accounting has mostly examined the advantages, difficulties, and effects of employing artificial intelligence in these domains.

A study conducted by Smith et al. (2018) investigated the capacity of artificial intelligence to enhance decision-making in management accounting. The study revealed that AI has the potential to improve the precision and effectiveness of cost calculations, budgeting, and forecasting, hence resulting in more informed strategic decisions.

A separate investigation conducted by Jones et al. (2019) examined the difficulties associated with incorporating artificial intelligence into cost accounting procedures. The study identified several challenges to the successful integration of AI into cost accounting, including concerns around data privacy, insufficient technical skills among staff, and resistance to change.

Moreover, Brown et al. (2020) critically examines the ethical ramifications associated with the utilisation of artificial intelligence in the field of management accounting. The evaluation emphasised the significance of guaranteeing openness and accountability in AI algorithms to avert prejudice and discrimination in decision-making procedures.

In summary, these findings indicate that while AI has the capacity to transform management and cost accounting procedures, organisations must confront multiple obstacles and ethical concerns in order to effectively incorporate AI into their operations.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Collectively, these studies indicate that incorporating artificial intelligence (AI) into the fields of management and cost accounting can result in substantial enhancements in decision-making procedures, data analysis, and overall operational effectiveness. Nevertheless, there are other obstacles that must be resolved to guarantee the triumphant integration of AI technologies in this particular setting.

Fifth: Artificial intelligence's effects on accounting in general:

Traditional accounting job focuses on accounting, supervision, and improving control over the whole accounting workflow. Accounting is now defined by automation and intelligence in the age of intelligent machines and the proliferation of smart accounting software.

As a result, the emphasis of accounting work has moved to include management, analysis, judgment, and decision-making. The convergence of accounting, finance, and company strategy has been gradually accomplished by accounting, and it has even expanded to include management accounting. As a result, accountants became aware of the change in their area of responsibility and the fact that traditional accounting could not keep up with the demands of contemporary society.

Through intelligent programs, accountants can create a reliable accounting system and convert accounting labor into a previous program during the accounting process. There is no need for human interaction throughout the full operation process. The accounting computer system has entirely automated these days. The financial job can be swiftly completed using the computer system during the accounting period. (XiaohuiGuo, 2019).

Reconciliation and statistical data are the extent of traditional accounting functions. In the age of artificial intelligence, society has become increasingly dependent on accountants as the economy has grown. These professionals must transition from a professional to an administrative role, handling administrative decisions like

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

scheduling and statistics, among other things. In the age of artificial intelligence, accountants have fewer straightforward subtraction and addition computations to do. Accounting has evolved from straightforward manual bookkeeping to complex management, therefore practitioners must first assess the current state of affairs before creating realistic objectives for their own professional growth.

Technology based on artificial intelligence has transformed accounting roles. Financial robots have transformed various accounting scenarios in the accounting sector, particularly in low-tech fields, and have also increased business efficiency. These days, financial software is transforming the accounting industry by eliminating a number of conventional accounting tasks. Many accounting occupations have been readjusted as a result of artificial intelligence technology's ability to automate a considerable amount of accounting work. This has led to a high staff turnover rate in the accounting field. Accountants will need to properly adjust their perspective on this. Traditional accountants can only meet the professional demands of modern accounting in this way. (XiaohuiGuo, 2019).

Original accounting operations led to the development of both financial and management accounting. The social economy has grown, and accounting tasks have become more complex. As a result, the two fields have diverged using various study methodologies and points of view. They are essentially the same something, and they have the same ultimate objective. Realistically speaking, it is not... separating financial accounting and management accounting in the company's work practices. Both are crucial components of the the company's accounting management initiatives and are intricately interwoven across every facet of its operations.

With the development of big data systems for management accounting, financial accounting has increasingly given way to management accounting in contemporary corporate management. A fundamental shift in the business is

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

required when the accounting function is transformed, turning financial accounting and data recording into data management and accounting for management.

In the age of AI, management accounting ought to encompass not just the collection and analysis of inside financial data but also the financial administration of businesses through improved information sharing amongst them, allowing accountants to raise the standard of overall management. A large range of activities is involved in financial management, which calls for... A greater level of professionalism and comprehensiveness should characterize management accounting. (Brown, et al, 2021).

Sixth: Artificial intelligence's effects on management accounting:

A study on artificial intelligence's effects on management accounting was published in 2018. The possible effects of AI on management accounting procedures were investigated in this study. The authors talk about how artificial intelligence (AI) technology might boost productivity, lower costs, and facilitate better decision-making in management accounting.

A summary of current trends in the integration of AI into management accounting is presented in a different study (2020). The writers talk about the possible advantages and difficulties of implementing artificial intelligence methods in management accounting procedures.

An additional investigation of the shift from finance to managerial accounting in the context of AI (2019). This study emphasizes that, in the age of AI, management accounting ought to address both the financial administration of businesses and the collection and analysis of internal financial data. Accountants can raise the standard of their organizations' management by facilitating information sharing. Since there is a lot of labor involved in financial management, management accounting needs to be more comprehensive and of a better caliber.

The Ethics Impact of AI in Management Accounting is the title of another paper

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

(2023). The study's conclusions included the following: methods should not be used carelessly, and one of the main obstacles to the development, application, and use of artificial intelligence is ethical concern. Additionally, because AI is developing so quickly, businesses frequently lack the time to weigh the ethical implications of adopting AI. The findings of this study can be employed as a guide to help AI and accounting experts avoid moral pitfalls when integrating AI into management accounting.

Seventh: Artificial intelligence's effects on cost accounting

Cost accounting has been significantly impacted by artificial intelligence, which has transformed how businesses examine and handle their financial data. Numerous recent studies have been conducted in this topic, such as:

Cost Accounting in the Era of AI (2019) is a study. The authors of this article explore how artificial intelligence can be included into cost accounting procedures and explain how these technologies can... Automate repetitive processes, increase the precision of cost estimations, and offer decision-makers real-time information.

The Effects of AI in Cost Control (2021) is the title of another study. The authors of this paper address how artificial intelligence can enhance cost structures, pinpoint areas for cost savings, and enhance overall financial performance. The study looks at the function of AI in cost management methods.

Applied AI for Finance & Accounting is the process of Data and Alternatives Opportunities (2019) is another study. The study came to the conclusion that while artificial intelligence applications in financial research emphasize the importance of field experience in applying data analytics to get financial insights, they also offer researchers a clear road map. Artificial intelligence is becoming more and more integrated into the investment management sector, with a wide range of applications.

Artificial intelligence has gained traction in fields including risk management, customer service, and trading style

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

detection. Additionally, domain-specific AI applications are expected to increase significantly and include investment, decision-making, and corporate governance. As seen in the accompanying graphic, which depicts the connection between artificial intelligence and cost and management accounting:

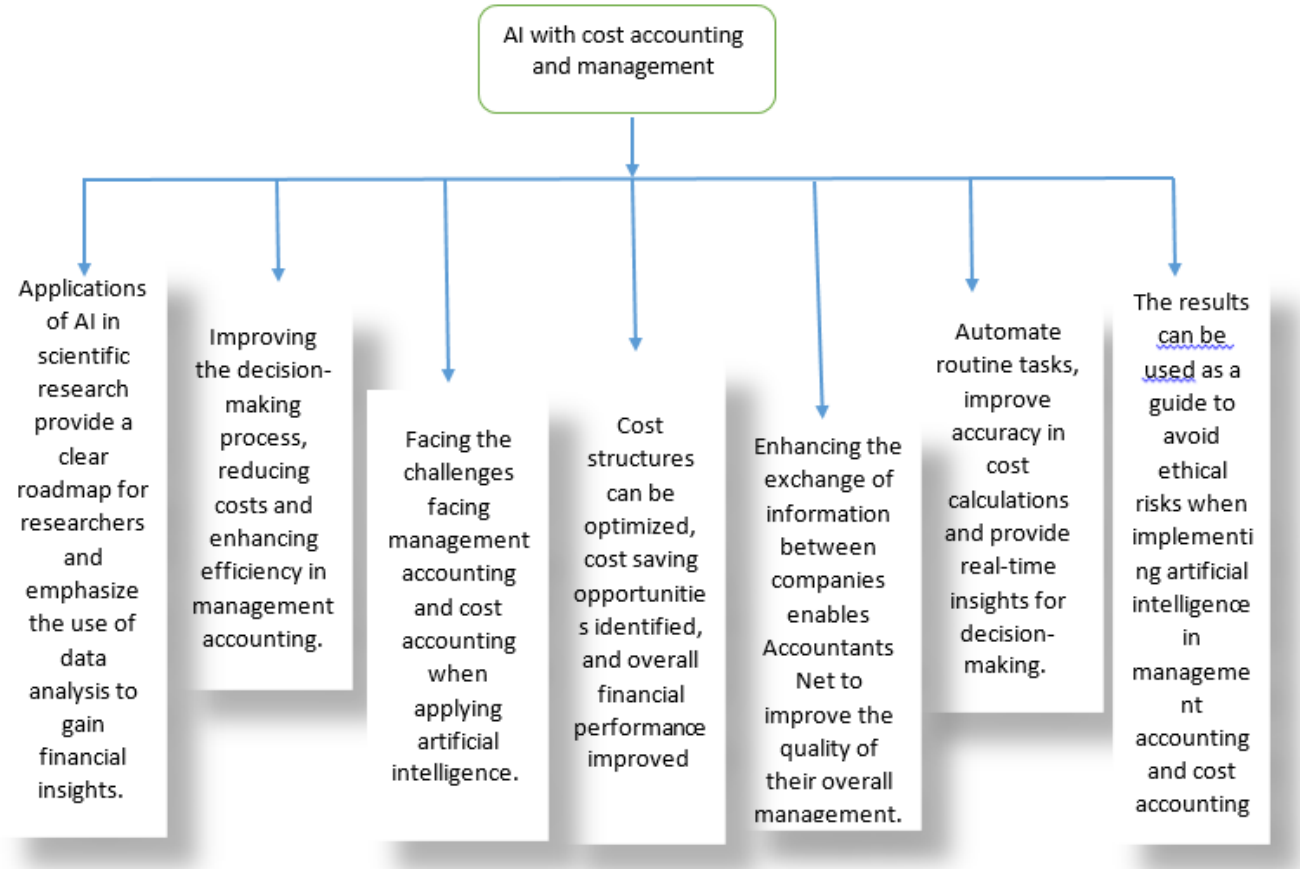

Figure No. (1) The relationship between artificial intelligence, management, and cost accounting

Previous study in this field can be built upon the insightful information that has been offered by earlier studies regarding the integration of artificial intelligence with cost accounting and management techniques.

Prior research on the subject of using AI into cost and administrative accounting examined a range of topics, including the advantages, difficulties, and results of doing so.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

These studies collectively imply that the incorporation artificial intelligence into management and cost accounting may result in notable enhancements to data analysis, decision-making procedures, and overall productivity. To guarantee the effective application of AI methods in this situation, there are a few obstacles that must be overcome.

Eighth: Artificial intelligence, management and cost accounting:

This idea encapsulates the various approaches managers take to satisfy their information demands, even if there are numerous definitions of management accounting. It is challenging to embrace a single, cohesive paradigm.

Contemporary management accounting methodologies encompass budgetary control, performance assessment, cost estimation, correspondence, and strategic analysis. On the other hand, managers have found it to be an invaluable tool for organizing, managing, and enhancing the business.

Automation is predicted to boost rather than decrease the value of services, meaning that time spent on requests from customers will be saved in the future and fundamental accounting functions will be delivered more effectively. (Jones, et al, 2020).

Because automated data entry is becoming less common and data speed, quality, and accuracy are increasing, the growth of programs and technologies like blockchain, cloud computing, and artificial intelligence will improve the function of accountants and the financial industry as a whole. New technology that results from this decentralization gives businesses access to a constant flow of information, fostering stakeholder trust and more transparency. Spreadsheets now in use are known to introduce high likelihood error standards, entail manual processes, and employ obsolete data, all of which contribute to an environment that favors uncertainty. In light of the automation of accounting procedures, new technologies will make it possible to reconsider the mediator's function, and accountants will need to hone their critical thinking and problem-solving

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

skills as well as their degree of adaptability, flexibility, and interpersonal communication. (Smith, et al, 2019).

Ninth: However, it has been determined that AI can contribute to commercial decision-making in four different ways: (Chen, et al, 2018).

1) Independent advisors: The best strategic advisors, according to some, are artificial intelligence technologies.

2) Independent owners decide how best to allocate resources and perhaps automation should spur greater innovation and advancement.

3) The difficulty faced by independent workers: The organization has clever systems that enable them to efficiently train utilizing the best methods.

4) Autonomously: Businesses are totally dedicated to using automation to drive innovation within the organization.

Tenth: Managerial accounting can be divided into two parts:

- ❖ Cost measurement.
- ❖ Cost of use.

Every process that goes into a process has the potential to be impacted by AI. Numerous scholars have examined how new technologies affect cost estimation. Specifically, the function of AI in assessing costs associated with business models like the one based on circular economy had been investigated. Furthermore, blockchain applications indicate a rise in the caliber of data collection for cost estimation. (Sean, et al, 2024).

Though it's unclear if automation and digitization can be helpful tools for planning, monitoring, and assessment, the effects of AI's arrival on the cost utilisation side have proven less severe.

Finally, because it frees up the manager's time for calculations and enables more qualitative data processing, new technologies are beneficial to planning. Even if it is probable that AI will have a big impact on professional tasks, this effect is not now at risk from the technology's current implementation. This feature's implementation replicates its current functionality. Thus, the moment AI

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

starts transforming the business atmosphere in which it is used, the transformation process as a whole begins. The literature has up to now concentrated on the application of AI in management accounting and the part that accountants can play in the process of transformation.

Eleven: Benefits of artificial intelligence in administrative and cost accounting:

Managerial and cost accounting could undergo a transformation thanks to artificial intelligence, which can automate monotonous activities, enhance data analysis skills, and improve decision-making processes. AI can have a affirmative impact on livelihood by reducing costs, increasing productivity, and improving the accuracy of financial reporting.

Additionally, managers can make more accurate judgments using AI methods like machine intelligence and connatural language processing, these methods can provide informational data about financial data. For exponent, Kiron et al. (2017) demonstrated that AI can facilitate the distinction of monetary data that are human-impairing.

Twelve: How businesses can successfully integrate AI into their cost accounting and management procedures:

Following these straightforward steps, organizations can have a successful integration of AI into their accounting and cost executives processes:

Initially, they must devote funds to the acquisition of artificial intelligence tools specifically intended to address cost management and accounting issues. These instruments can facilitate faster data analysis, automate repetitive processes, and provide informative data that can be used to enhance decision-making.

Second: Use budgeting and prognosticating software that is supported by artificial intelligence. These technologies can simplify companies in having more accurate estimates of how much money will be received in the future, finding savings in spending, also creating more practical budgets.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Third: The instant analysis of accounting data via computers that follow a pattern of artificial intelligence. Institution that utilizes these technologies can recognize prevalent patterns, trends, and specificities in their accounting information that are not easily understood by humans.

Fourth: Depreciate the predicament of communication between departments by utilizing intelligent chat bots that are proficient of understanding each other. Chat bots can allow people to entrance fiscal information as quickly as possible, response frequently asked questions about cost accounting or finances preparation, and provide instantaneous information about financial performance.

Fifth: Institution must teach their personnel how to most effectively utilize these reserves. Establishment can ensure that their organization has the necessary qualifications to utilize these technologies to their full potential by offering training progression on how to utilize computers and artificial intellect for financial and organizational venture.

Thirteen: Challenges of artificial intelligence in administrative and cost accounting:

While AI is useful in regards to expenditure and executives accounting, it also has flaws. One of the greatest concerns is the potential for biased AI algorithms, which could lead to misinterpreting or incorrect decisions.

A research by Mittal et al (2019) was conducted to impel the volume of competent administering advancement programs for managers in terms of performance. Companies should be versed of and address the flaws in their utilization of AI. Additionally, the increasing popularity of AI computers is facilitated by large monetary and educational investments. A research by Lee and his colleagues (2020) showed that. It's learned that lack of knowledge and resources has a negative effect on many companies when they attempt to incorporate AI into their current methods.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

Fourteen: Future implications of artificial intelligence in managerial and cost accounting:

With the potential to achieve higher-tech solving, more effective decision making, and more advanced data analysis, AI has significant effects on management and cost accounting that are forward-thinking. Also, AI is predesigned to maintain its importance in transforming the way financial reporting is conducted. (Gandomi et al., 2019).

Additionally, it is expected that advances in artificial intelligence, such as deep learning and preemptive analytics, will augment the functionality of cost accounting and administration systems, and enable organizations that adopt them to have a competitive advantage over organizations that don't. (Liang et al., 2021).

Fifteen: Conclusion:

The effectiveness and accuracy of financial reporting can be enhanced through the use of AI in cost accounting and managerial processes. Companies can reduce costs by utilizing AI in various areas. Integrating AI into cost management and administrative mechanism has a number of significant challenges.

Among the most common dangers to ethics in the development and application of AI in professional accounting are trust and openness in the technology. Four different categories of individuals were also identified as possessing a distinct ethical impact: those who regulate, manage, and develop AI, accountants, and stakeholders.

Recent years have noticed a increase in the popularity of integrating AI into cost accounting and management. A comprehensive study of the literature indicates that these technologies have the capacity to completely alter the traditional way of accounting by reducing decision making, cutting costs, and improving overall efficiency.

To fully utilize the potential of AI in accounting, issues like the data privacy and ethical implications must be addressed. AI has benefits like predicting, estimating, and evaluating

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

performance that are significant. Overall, supplementary research is necessary to assess the practical consequences and approaches for implementing artificial intelligence in cost and administrative accounting.

Demand the importance of combining cutting-edge data analysis with financial industry knowledge. To take full advantage of the potential of data and tools for analysis, professionals and academics must incorporate these technologies into their financial systems. The probing of arbitrary data sets as well as alternative data originator that previously posed a challenge to analyze has been facilitated by the increasing popularity of artificially intelligent systems and related analytical methods, this has had a significant impact on the empirical study of finance. AI-based research in the scientific finance field is already underway and has provided a new perspective and information.

This field is multi-faceted, including not only illuminating findings but also questions that are of significant importance regarding the practice of investigation funding. Despite the fact that AI has a lot of intriguing possibilities, the ethical and privacy concerns associated with its utilization in finance require additional investigation. As such, complex privacy-preserving AI solutions must be constructed, and formal rules must be established.

Researching the ongoing dispute among humans and AI, while focusing on human-led tasks, studying the ways in which AI can augment human creativity, is still a fascinating pursuit. Other uses of AI that are specific to a domain, such as corporate oversight, investment, and decision fabricating, are also expected to have a important increase. Experts in these fields will have a high demand for planning, overseeing, and clarifying these new applications of AI, as well as their purposes, benefits, and potential legal complications.

Generally speaking, integrating AI into cost accounting and managerial procedures calls for a strategic that includes making the necessary technological investments, teaching staff

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

members how to use these resources efficiently, and continuously assessing how AI affects financial performance. By taking these actions, companies can use AI to enhance decision-making, save expenses, and promote corporate expansion.

References:

1.Alles, M., Kogan, A., &Vasarhelyi, M. A. (2019). Artificial Intelligence and Audit. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 16(2), 1-13.

2.Alzlzly, K. (2019). Target Cost and its Role in Cost Reduction and Product Development (And Applied in Engineering Industrial Companies). Jour of Adv Research in Dynamical & Control Systems, 11, 287-297.

3.Alzlzly, K. R. H. (2023). REDUCING THE COSTS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN INDUSTRIAL COMPANIES (AN APPLIED STUDY). 3C Empresa, 12(1), 440-461.

4.Brown, L., & Green, M. (2020). Integrating artificial intelligence into cost accounting practices: Opportunities and challenges. Cost Management Journal, 35(2), 67-89.

5.Brown, E., Smith, J., & Taylor, R. (2020). Ethical considerations in integrating artificial intelligence into management accounting practices: A literature review. Journal of Business Ethics, 45(4), 789-802.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

6.Chao Zhang, et al,. (2023), Ethical impact of artificial intelligence in managerial accounting, International Journal of Accounting Information Systems 49 (2023) 100619.pp:1 – 19.

7.Chenhall, R., &Langfield-Smith, K. (2007). Multiple perspectives on performance measurement systems.

8.Chen, C., & Deng, S. (2020). Artificial Intelligence Applications in Management Accounting: A Bibliometric Analysis. Sustainability, 12(6), 1-18.

9.Chen J., Song Y., Wang H., & Zhang C. (2018). Artificial intelligence techniques for financial fraud detection: A review.

10.Chen, Y., et al. (2018). "Artificial Intelligence Applications in Cost Accounting: A Review." Journal of Cost Management, 25(4), 78-92.

11.Chenhall, R. H., & Moers, F. (2015). The role of innovation in the evolution of management accounting and its integration into management control. Accounting, Organizations and Society, 47, 1-13.

12.Cuganesan, S., Dunford, R., & Palmer, I. (2018). The impact of artificial intelligence on management accounting: A research note. Journal of Management Accounting Research, 30(3), 55-64.

13.Cuganesan S., Dunford R., Palmer I., Sutton S.G., (2017) Management control systems design within its organizational context: findings from contingency-based research.

14.Davenport, T. H., &Ronanki, R. (2018). Artificial Intelligence for the Real World. Harvard Business Review, 96(1), 108-116.

15.Gandomi A., Haider M., & Yun Xiang Loh E... (2019). Beyond the hype: Big data concepts, methods, and analytics.

16.Jones, D., Brown, K., & Wilson, M. (2019). Challenges of implementing artificial intelligence in cost accounting practices: A case study approach. Journal of Cost Management, 34(2), 45-58.

17.Kiron D., Prentice P., & Ferguson R... (2017).The jobs that artificial intelligence will create.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

18.KPMG International Cooperative (2018). The future is now: Artificial intelligence in financial services (pp. 1-16). Retrieved from https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2018/06/the-future-is-now-artificial-intelligence-in-financial-services.html

19.Kiron D., Prentice P.K., "Artificial Intelligence: The Next Frontier in Management", MIT Sloan Management Review (2017), pp. 1-12.

20.Lee J., Kim S., & Kim S... (2020). Artificial intelligence technology adoption: The caseof South Korea.Liang T.-P., Ho Y.-T., & Li Y.-W... (2021). The impact of artificial intelligence on business models: Evidence from Taiwan's banking industry.

21.Lee J., Kim Y., "The Impact of Artificial Intelligence on Cost Accounting Practices", Journal of Management Accounting Research (2019), pp. 45-58.

22.Li, H., et al. (2020). "Optimizing Resource Allocation in Organizations Using Artificial Intelligence: A Case Study." Journal of Management Accounting Research, 15(3), 112-128.

23.Malmi T., Brown D.A., (2008) Management control systems as a package—Opportunities, challenges and research directions.

24.Mittal S., &Vyas O.P... (2019). Artificial intelligence: Opportunities, challenges, and risks.

25.Mousavi, S., et al. (2019). "The Impact of Artificial Intelligence on Management Accounting." International Journal of Management Accounting Research, 12(2), 45-62.

26.Moura Jr., A., & Silva Jr., (2020). Artificial intelligence applications for cost estimation: A systematic literature review (pp. 1-15). Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0957417420304646.

27.Sean Shun Cao, et al,. (2024), Applied AI for finance and accounting: Alternative data and opportunities. Pacific-Basin Finance Journal 84 (2024) 102307. pp: 1 – 19.

28.Smith, J., & Jones, A. (2019). The role of artificial intelligence in management accounting: A review of the literature. Journal of Management Accounting Research, 25(3), 123-145.

29.Smith, A., Johnson, B., & Williams, C. (2018). The impact of artificial intelligence on management accounting: A review of current trends and future opportunities. Management Accounting Research, 29(3), 196-210.

30.Silvana Secinaro, et al., (2024), The Role of Artificial Intelligence in Management Accounting: An Exploratory Case Study, Digital Transformation in Accounting and Auditing, Chapter First Online: 27 February 2024. pp 207–236.

31.Ittner C.D., Larcker D.F., (2001) Assessing empirical research in managerial accounting: A value-based management perspective.

32.Xiaohui Guo, (2019), Research on the Transition from Financial Accounting to Management Accounting under the Background of Artificial Intelligence, CISAT 2019 Journal of Physics: Conference Series 1345 (2019) 042031 IOP Publishing. pp: 1 – 5.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

(التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في بلدية صبراتة باستخدام أدوات التحليل المكانيGIS)

د. زهرة خليفة عمارة سعيد
جامعة صبراتة / كلية الآداب والتربية

الملخص

دراسة بحثية لمحطات الوقود وتوزيعها الجغرافي في بلدية صبراتة باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS، والغرض منها تقييم نمط هذا التوزيع والتعرف على مستوى كفاءتها وإمكاناتها في تقديم الخدمات لكافة المواطنين، لبناء قاعدة بيانات جغرافية يسهل تحديثها والاعتماد عليها مستقبلاً في التخطيط.

اتبعت الدراسة عدة مناهج منها المنهج الوصفي لوصف مواقع محطات الوقود وتوزيعها الجغرافي داخل البلدية والمنهج التحليلي لمعرفة مدى كفاءة خدماتها للمواطنين، وأيضاً أدوات التحليل المكاني وبرامج نظم المعلومات الجغرافية GIS، مع الاخذ في الاعتبار دراسة التلوث الناتج عن نشاط هذه المحطات من خلال توزيع استمارة استبيان على أصحاب المحطات داخل البلدية.

جاءت الدراسة بعدد من النتائج أهمها أن محطات الوقود البالغ عددها خمس وعشرون محطة تتركز في الأجزاء الشمالية والوسطى للبلدية مما جعل البعض منها يتداخل مع بعضها البعض وهذا يشير إلى عدم التزام أصحاب المحطات بتطبيق المعايير المحلية المعتمدة من وزارة التخطيط، وافتقار أغلب المحطات في تطبيق إجراءات السلامة وطرق التخلص من النفايات الناتجة عنها الامر الذي ينعكس سلباً على المناطق القريبة منها.

وأوصت الدراسة بالعمل على إنشاء محطات وقود نموذجية وفق أسس ومعايير علمية تتناسب مع التوزيع السكاني، وادخال تقنية نظم المعلومات الجغرافية في الخطط الوطنية لإدارة هذه المحطات.

كلمات مفتاحية: محطات الوقود التباين المكاني صلة الجوار المسافة المعيارية

Spatial distribution Gas stations
Neighborhood Standard distance

ABSTRACT

The research study focuses on petrol and gase stations and their geographical distribution in the municipality of Sabratha,Libya using Geographic Information Systems (GIS) technology. Its purpose is to evaluate the distribution pattern, identify its level of efficiency, and assess its potential in providing services to all citizens. The aim is to build a geographical database that can be easily update and relied upon for future planning.

The study employed several approaches, including a descriptive approach to map

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

the locations of gas stations and their geographical distribution within the municipality, an analytical approach to evaluate efficiency of these stations in delivering services to citizens, and spatial analysis using (GIS) programs. The study also considered the pollution resulting from the activity of these stations by distributing a questionnaire to Station owners within the municipality.

The study yielded several findings, the most important of which is that the twenty-five gas stations are concentrated in the northern and central parts of the municipality, leading to overlap in some areas. This highlights a lack of commitment by station owners to adhere to local standards set by the Ministry of Planning, as well as a lack of safety procedures and waste disposal practices, which negatively impact nearby areas.

The study recommends establishing model gas stations based on scientific standards suited to the population distribution, and incorporating GIS technology into national plans for managing these stations.

مقدمة

تعد محطات الوقود من الخدمات الضرورية التي يحتاجها الانسان في ممارسة نشاطاته اليومية لاستخدامها في قيادة المركبات الآلية المتنوعة كوسيلة للنقل والتجوال في مختلف بقاع الأرض لذلك أصبح إنشاء وقيام محطات ضرورة حتمية لخدمات توزيع الوقود ولكن لا مناص من التحدث على الأثر البيئي لهذه المحطات وما ينجم عنها من تلوث الهواء الناتج من احتراق الوقود كذلك تلوث التربة والمياه الجوفية الناجم من التسربات في محطات الوقود، ويهدف البحث إلى معرفة التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود وفقا للمعايير المحلية المعتمدة من وزارة التخطيط كما سيتم تحليل البيانات الجغرافية ورسم خرائط رقمية توضح التوزيع الفعلي لمحطات الوقود على مستوى البلدية بما في ذلك تركز المحطات واتجاه توزيعها باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وفق مقاييس المتوسط المكاني والوسيط المكاني ونطاق التأثير Buffer واتجاه التوزيع .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن بلدية صبراتة كغيرها من البلديات داخل البلاد تعاني من مشكلة عدم الانتظام في توزيع محطات الوقود الامر الذي أثر سلبا على كفاءتها وقدرتها الوظيفية في تقديم خدماتها للسكان خاصة وأنها خدمة حيوية واستهلاكية تتطلب الحاجة إليها بشكل مستمر لذلك دعت الحاجة للقيام بهذا البحث بهدف الوصول إلى اقتراحات وحلول ملائمة تساعد أصحاب القرار لوضع مقترحات ملاءمة لتوزيع

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

أمثل للمحطات يتوافق مع حاجة السكان ويمكن حصر المشكلة في النقاط الآتية:

1-ما هي العوامل التي تؤثر في توزيع محطات الوقود داخل بلدية صبراتة ؟

2-هل يتوافق التوزيع المكاني لمحطات الوقود مع الكثافة السكانية؟ وهل يتم تطبيق المعايير المحلية المعتمدة من وزارة التخطيط ؟

3-ماهي التدابير التنظيمية للحد من التلوث الناتج من محطات الوقود؟

فرضياته

يسعى البحث من خلال عرض المشكلة التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

1-هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في توزيع المحطات أهمها الفروق بين المناطق الريفية والحضرية.

2-التوزيع المكاني لمحطات الوقود لا يتوافق مع التوزيع الجغرافي للسكان نتيجة عدم تطبيق المعايير المعتمدة من وزارة التخطيط

3-لا توجد تدابير تنظيمية تحد من التلوث الناجم من محطات الوقود.

أهدافه

يهدف البحث إلى معرفة نمط التوزيع المكاني لمحطات الوقود ومدى كفاءتها وتطبيقها لمعايير التخطيط المكاني ومحاولة إعطاء صور مستقبلية لتوزيعها تتوافق مع النمو المطرد للنطاق العمراني وتوفير الراحة وتخفيف المعاناة للمستهلكين.

أهميته

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية توفير محطات الوقود باعتبارها خدمة ضرورية يحتاجها المواطن بصورة مستمرة.

منهجيته

تعتمد منهجية البحث العلمي على مجموعة من الخطوات المتسلسلة التي تضع فكرة البحث في إطار محدد يسهل من خلاله دراسة مشكلة البحث وباستخدام مجموعة من الأدوات التي تمكنا من الوصول إلى الأهداف والنتائج المرجوة من الدراسة لذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي في وصف مواقع محطات الوقود وتوزيعها الجغرافي داخل البلدية، وعلى المنهج التحليلي من اجل الوقوف على مدى كفاءة الخدمات التي تقدمها المحطات للمواطنين، كما تم الاعتماد على تطبيقات وبرامج نظم المعلومات الجغرافية Arc GISكتحليل الجار الأقرب ونطاق التأثير والمسافة المعيارية واتجاه التوزيع الجغرافي لمراكز المحطات .

الدراسات السابقة توجد العديد من الدراسات البحثية التي اهتمت بدراسة موضوع محطات الوقود في ليبيا بصفة عامة من عدة جوانب اقتصادية وبيئية وجغرافية أما في بلدية صبراتة تعد هذه الدراسة الأولى ويمكن التعرف على بعض منها على النحو الآتي:

1-**دراسة (جبران، وآخرون2023م)** بعنوان (التلوث البيئي الناتج عن محطات الوقود في منطقة الخمس)أهتم البحث بدراسة الاثار البيئية الناتجة عن محطات الوقود في المنطقة من خلال توزيع استمارة استبيان غطت أغلب المحطات والتي أشارت نتائجها إلى أن حوالي 53% من محطات الوقود لا تحتوي على خزانات

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

لتجميع المخلفات وأن حوالي 69% منها يحدث بها تسرب أثناء عملية تزويد المركبات الآلية بالوقود على أرضية المحطة، وأوصت بإلزام محطات الوقود بالكشف الدوري للخزانات تجنباً لحدوث عمليات التسريب كذلك بوضع خطة متكاملة لمعالجة المخلفات الناتجة عنها.

2-**أهتمت دراسة (محمود، 2013م)** بعنوان (التحليل المكاني لمحطات الوقود في مدينة طبرق)بدراسة التحليل المكاني لمحطات الوقود وتوصلت إلى استمرار تزايد عدد مستعملي المركبات الآلية والتي لا تتماشى مع مساحة إنشاء الطرق، كما أن التوزيع الجغرافي للمحطات لا يتفق مع التوزيع السكاني فبعض المحلات ذات معدل سكاني كبير ولا يوجد بها اية محطة وقود والبعض الأخر أعداد سكانها أقل ويوجد بها العديد من المحطات وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إنشاء محطات نموذجية وفق أسس ومعايير علمية مدروسة تتناسب مع توزيع السكان وتوزيع خدماتها على جميع أحياء المدينة.

3-(**دراسةالماقوري 2002م)الموسومة بـ** محطات توزيع الوقود والتلوث البيئي، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة محطات الوقود في تلوث البيئة من خلال تسرب وقود الخزانات إلى باطن الأرض واختلاطها مع المياه الجوفية، وخلصت إلى أن اختيار موقع المحطة يتم وفق أسس تجارية لا يتوافق مع المعايير المحلية التي وضعتها الدولة.

4-**دراسة (فانوس، وآخرون 2018م)**بعنوان نظام مقترح لإدارة المخلفات الناتجة عن مصادر الوقود بالقاهرة شبرا الخيمة، هدفت الدراسة إلى كيفية إقامة نظام يدير المخلفات وفق القوانين والاليات المعمول بها حفاضاً على البيئة، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين مخاطر محطات الوقود والمخلفات الناتجة عنها، وأوصت بضرورة وضع نظام لإدارة هذه المخلفات والمخاطر الناتجة عنها.

الخصائص الطبيعية والبشرية لبلدية صبراتة:

أولاً:الخصائص الطبيعيةالموقع الجغرافي للبلدية جعل منها منطقة تتمتع بمقومات سياحية متعددة تتمثل في المنطقة الأثرية التي أسسها الفينيقيون ثم الإغريق والرومان بالإضافة إلى ساحلها الذي تتنوع مظاهره الطبيعية وأهمها الشاطئ الرملي الذي يعد من أجمل وأروع الشواطئ البحرية نظراً لمياهه الصافية ورماله الناعمة علاوة على طوله وقلة عمقه وهو ما يعرف بشاطئ تليل واليوم تشهد البلدية نشاطًا وحركة اقتصادية متزايدة وذلك بسبب موقعها الذي يتوسط إقليم شمال غرب سهل الجفارة من جهة ومرور الطريق البري الرابط بين تونس وليبيا عبر أراضيها من جهة أخرى الامر الذي جعلها حلقة وصل بين طرفي الإقليم ومنطقة خدمات بالنسبة لحركة النقل والمسافرين بين ليبيا وتونس.

أ-**الموقع الجغرافي والحدود**تقع بلدية صبراتة شكل (1) في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا وهي إحدى مدن سهل الجفارة، تبعد عن العاصمة طرابلس بنحو 70 كم غرباً، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق بلدية صرمان ومن الغرب بلديتي زوارة والعجيلات وجنوباً الجبل الغربي وتقدر مساحتها بنحو 610كم^2 تقريباً. (أبوعبدالله،2005م، ص5)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

أما فلكياً تمتد على خط الطول "10. 14 َ .12 º و 32º و 30 "51 َ . 32º شمالاً.
"34 .33 َ . 12ºشرقاً، ودائرة عرض "30 . 25 َ .

شكل (1) الموقع الجغرافي لبلدية صبراتة

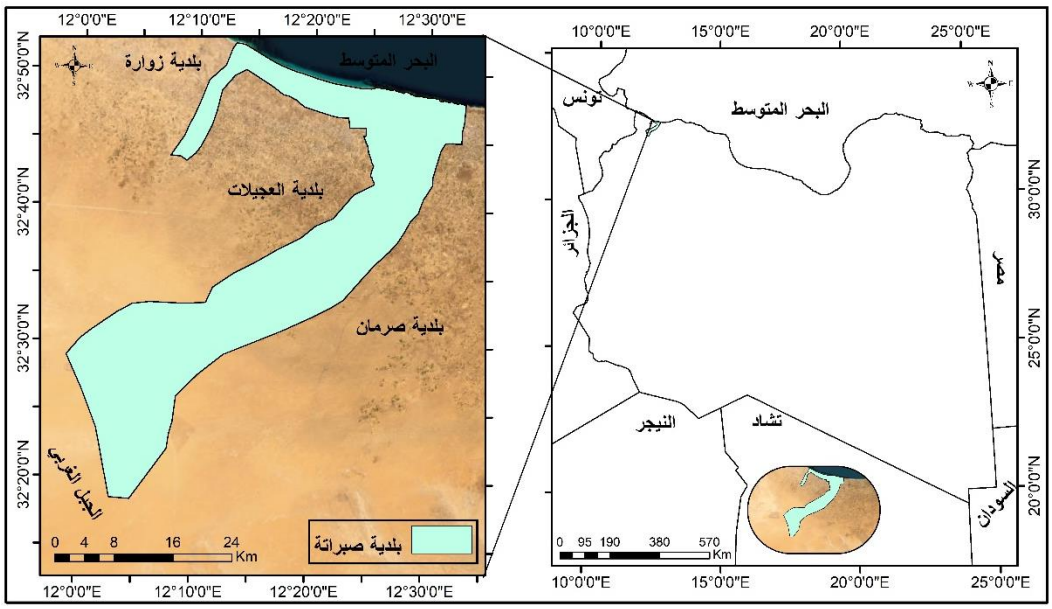

المصدر: عمل الباحثة استناداً إلى الأطلس الوطني، مصلحة المساحة 1979، ص34، باستخدام برنامج Arc Map 10.5

ب-المظهر الطبوغرافي يتميز المظهر الطبوغرافي بالتجانس بشكل عام وعدم وجود تباين واضح في طبوغرافية المنطقة حيث لا يتجاوز ارتفاع أعلى أجزائها عن 100 متر فوق مستوى سطح البحر كما هو الحال في جزئها الجنوبي حيث تسود الكثبان الرملية على هيئة أشرطة تمتد في اتجاهات مختلفة كما يوجد شريط أخر من الكثبان الرملية يمتد في شمال غرب المنطقة على بعد 200 متر تقريباً من شاطئ البحر، وتليه من الجنوب مجموعة من السباخ تتخللها بعض المنخفضات بعمق يتراوح ما بين 2.5-1 متر أما عن الشاطئ فهو يجمع بين الشاطئ الصخري الممتد من الحدود الشرقية للمنطقة حتى الجرف الصخري الواقع إلى الغرب من مرسى زواغة والشاطئ الرملي الذي يبدأ من الجرف ويمتد حتى الحدود الغربية، وتمتد بمحاذاة الشاطئ مجموعات متباينة من الاشجار على هيئة أحراج صغيرة نمت عن طريق عمليات التشجير التي شملت مناطق متفرقة من البلاد شكل(2).

شكل (2) خط تساوي الارتفاع (الكنتور) لبلدية صبراتة

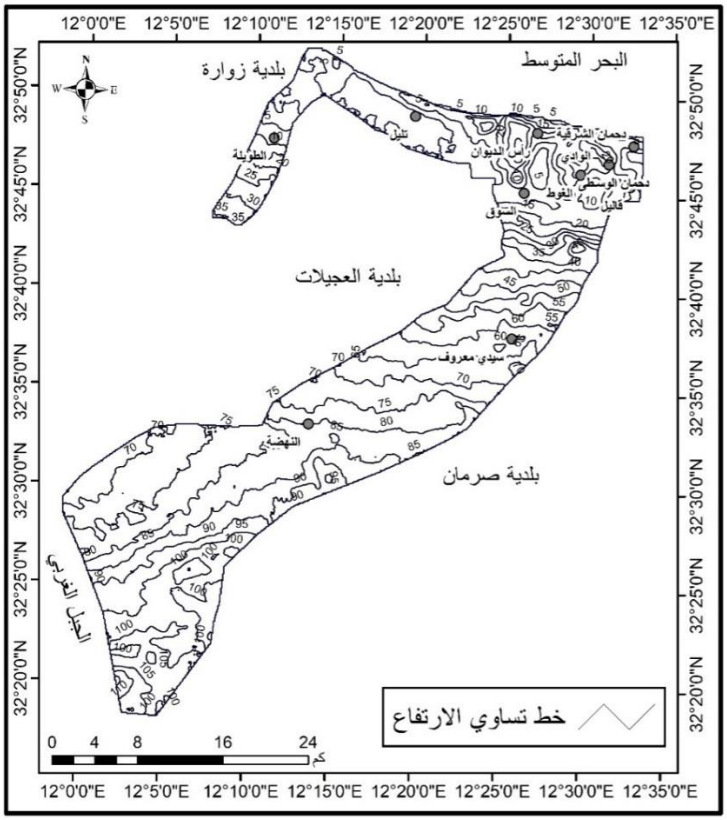

المصدر: عمل الباحثة استنادا إلى: برنامج Arc Map 10.5

ثانياً: الخصائص البشرية

إن تطور حجم السكان ومعدلات نموهم يعد من أهم الظواهر الديموغرافية التي يتميز بها العصر الحديث والتي تسعى الدراسات المختلفة لا سيما جغرافية الخدمات للتعرف على مكوناتها وحساب معدلاتها وإمكانية التنبؤ بها ومدى تأثيرها على الحيز الحضري وذلك لما له من دور كبير وفعال في رسم صورة مستقبلية للخدمات المختلفة للأعداد المتزايدة من السكان، هذا ويرتبط توزيع السكان في أي منطقة بعوامل مختلفة من أهمها العوامل الطبيعية المتعلقة بالمناخ والمياه ومظاهر السطح والعوامل البشرية المرتبطة بالنواحي التاريخية والاقتصادية ومن بيانات الجدول (1) يتضح لنا أن عدد السكان بالبلدية من خلال إحصاءات تعداد 2006م بلغ 74462 نسمة (نتائج التعداد العام لسكان المنطقة الغربية 2006م) ثم ارتفع ليصل 91010 نسمة عام 2023م موزعة على الاحدى عشر محلة وهي محلة الطويلة والوادي

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

والغوط وتليل والسوق وسيدي معروف والنهضة ودحمان الشرقية ودحمان الوسط ورأس الديوان وقاليل، كذلك تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في عدد السكان وأن هذه الزيادة تتطلب توفير الخدمات بمختلف أنواعها وخاصة محطات الوقود التي تزود المركبات الآلية بالوقود (البنزين) ليتسنى لهم التنقل داخل وخارج حدود البلدية لقضاء حوائجهم الضرورية.

جدول (1) عدد السكان والمساحة على مستوى المحلات في بلدية صبراتة سنة 2006- 2023م

اسم المحلة	عدد السكان 2006م*	النسبة %	عدد السكان 2023م**	النسبة %	المساحة / كم²
الطويلة	4383	5.88	4711	5.17	10.1
الوادي	7906	10.61	9200	10.10	8.2
الغوط	7864	10.56	10444	11.47	7.21
تليل	6723	9.02	7661	8.41	12.3
السوق	10099	13.56	11467	12.59	11.2
سيدي معروف	12574	16.88	13266	14.57	45.65
النهضة	8035	10.79	8781	9.64	45.2
دحمان الشرقية	1714	2.30	1888	2.07	4.81
دحمان الوسطى	1267	1.70	1379	1.51	5.12
رأس الديوان	10467	14.05	18569	20.40	9.14
قاليل	3430	4.60	3644	4.00	5.12
المجموع	74462	100	91010	100	610

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على:

* الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، نتائج التعداد العام لسكان المنطقة الغربية 2006م.

** يتم تقدير حجم السكان وفق الصيغة الاسية التالية:

لوس1 / لو س+ ن.ر. لو ه

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

حيث أن:لو س 1 تساوي عدد السكان في السنة المطلوبة
لوس تساوي عدد السكان في سنة الأساس
ن تساوي طول المدة أو السنوات المراد تقديرها
ر تساوي معدل النمو السكاني
لو ه تساوي معامل ثابت لو 2.71828 تساوي 0.4342942

التقسيم الإداري لبلدية صبراتة

بعد التطور الافقي والرأسي لبلدية صبراتة وزيادة عدد سكانها مقارنة بالسنوات السابقة كان لابد من تقسيمها في شكل محلات حتى يسهل دراسة توزيع محطات الوقود داخلهاكما أن الخدمات التي تقدمها هذه المحطات تتأثر بالنمو العمراني واتجاهه والمساحات الضرورية لاقامتها وبلدية صبراتة كما ذكرنا سابقا تمتد فوق رقعة مساحية تصل 610كم²تتوزع عليها أحد عشر محلة شكل (3) أكبرها محلة سيدي معروف بمساحة تقدر بحوالي 45.65كم² من اجمالي المساحة الكلية ثم محلة النهضة بنحو 45.2 كم² ثم محلة تليل بنحو 12.3كم² تليها السوق بنحو 11.2 كم²من جملة المساحة الكلية .ومن الجدول (2) نلاحظ أن هناك تباين واضح لعدد السكان داخل البلدية من محلة إلى أخرى لاختلاف المساحة والذي ينتج عنه أيضاً تباين في الكثافة السكانية الذي نجده يتركز في بعض المحلات ويقل في محلات أخرى وبوجه عام يمكن ملاحظة التركز الكبير للسكان في الجزء الشمالي للبلدية حيث سجلت أعلى كثافة بمحلة رأس الديوان 2031.61 نسمة /كم² وأدنى كثافة في محلة النهضة 194.26 نسم /كم² ويرجع سبب الانخفاض في هذه الكثافة إلى اتساع مساحتها ووجود آراضي شاسعة غير مستغلة وتكاد تكون خالية من السكان .

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

شكل (3) التقسيم الإداري لمحلات بلدية صبراتة

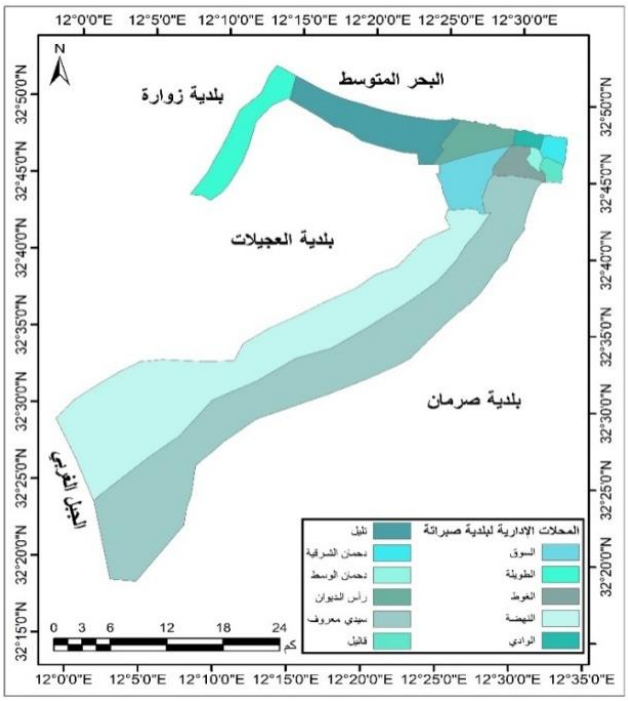

المصدر :عمل الباحثة اعتماداً على مصلحة التخطيط العمراني وبرنامج Arc Map10.

جدول (2) حجم السكان والكثافة العامة للسكان في بلدية صبراتة عام 2023م

اسم المحلة	عدد السكان 2023م		المساحة / كم²	الكثافة السكانية
	نسمة	%		
الطويلة	4711	5.17	10.1	466.43
الوادي	9200	10.10	8.2	1121.95
الغوط	10444	11.47	7.21	1448.54
تليل	7661	8.41	12.3	622.84
السوق	11467	12.59	11.2	1023.83
سيدي معروف	13266	14.57	45.65	290.60
النهضة	8781	9.64	45.2	194.26
دحمان الشرقية	1888	2.07	4.81	392.51
دحمان الوسطى	1379	1.51	5.12	269.33
رأس الديوان	18569	20.40	9.14	2031.61

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

قاليل	3644	4.00	5.12	711.71
المجموع	91010	100	610	8573.67

المصدر: عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (1) .

التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في بلدية صبراتة

١- اتجاه توزيع محطات الوقود

لتقنية نظم المعلومات الجغرافية أدوات نستطيع من خلالها الكشف عن التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود لمعرفة ما إذا كان التوزيع يأخذ نمطاً محدد أم أنه مجرد توزيع عشوائي بصورة تغني عن إجراء قياسات أو تطبيق معادلات وبالنظر إلى الجدول(3) نلاحظ أن بلدية صبراتة تظم أحد عشر محلة تتفاوت في مساحتها وعدد السكان وكذلك في عدد محطات الوقود التي وصل عددها حوالي خمسة وعشرون محطة مع ملاحظة أن أغلبها يتركز في وسط البلدية، ويلاحظ أيضاً أن التوزيع المكاني لمحطات الوقود يتفاوت من محلة إلى أخرى وتعد محطتي السوق وسيدي معروف الأعلى كثافة من حيث العدد الذي بلغ عشر محطات بنسبة 40% من المجموع الكلي للمحطات أي أن أكثر من ثلث المحطات موجود ضمن النطاق الجغرافي لهاتين المحلتين نتيجة لتواجد السكان بكثافة عالية تصل 28.6 نسمة في الكيلومتر المربع والذي ساهم في زيادة الحاجة إلى التزود بالوقود وبالتالي إلى زيادة عدد المحطات، ثم تأتي محلتي تليل ورأس الديوان في المرتبة الثانية في عدد محطات الوقود الذي بلغ ثمانية محطات أي بنسبة 32% من العدد الكلي وتمتلك محلة الغوط ثلاث محطات ومحلة الطويلة محطتان ثم تأتي محلة دحمان الوسط ومحلة النهضة بمحطة وقود واحدة لكل منهما أما باقي المحلات فهي خالية من محطات الوقود.

جدول (3) التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في بلدية صبراتة

المحلة	العدد	النسبة المئوية %
الطويلة	2	8
تليل	4	16
راس الديوان	4	16
الوادي	لا توجد محطة	0
دحمان الوسط	1	4
دحمان الشرقية	لا توجد محطة	0
قاليل	لا توجد محطة	0
الغوط	3	12

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

السوق	5	20
سيدي معروف	5	20
النهضة	1	4
المجموع	25	100

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على الدراسة الميدانية

نستنتج من الشكل (4) ما يلي:

1-محلات بها خمس محطات وهي محلة السوق وسيدي معروف جاء هذا العدد نتيجة لتمركز الخدمات والأنشطة البشرية وكذلك المؤسسات التعليمية والمكاتب الإدارية حيث شملت على عشر محطات وقود أي بنسبة40% من المجموع الكلي للمحطات.

2-محلات بها أكثر من ثلاث محطات وهي محلة تليل وراس الديوان وتضم ثمانية محطات أي ما يعادل 32%من العدد الكلي.

3-محلات بها أقل من ثلاث محطات وهي محلة الغوط ودحمان الوسط والنهضة والطويلة ويوجد بها سبع محطاتاي بنسبة 28% من العدد الكلي.

4-محلات لا تحتوي على أي محطة وتضم ثلاثة محلات وهي الوادي ودحمان الشرقية وقاليلأي ما يعادل 0% من العدد الكلي.

نستنتج ما سبق وجود تباين واضح في توزيع محطات الوقود داخل البلدية ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أسبقية النشأة ويلاحظ ذلك من احتضان محلة السوق وسيدي معروف العدد الأكبر من المحطات باعتبارها مركز المدينة أيضا تواجد المرافق التابعة للدولة والخدمات المرافقة لها ويقل وجودها في الأطراف الجنوبية مثل محلة النهضة لبعدها عن المركز وقلة تواجد الخدمات كالمؤسسات التعليمية والصحية والخدمات الإدارية الأخرى.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

شكل (4) التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في بلدية صبراتة

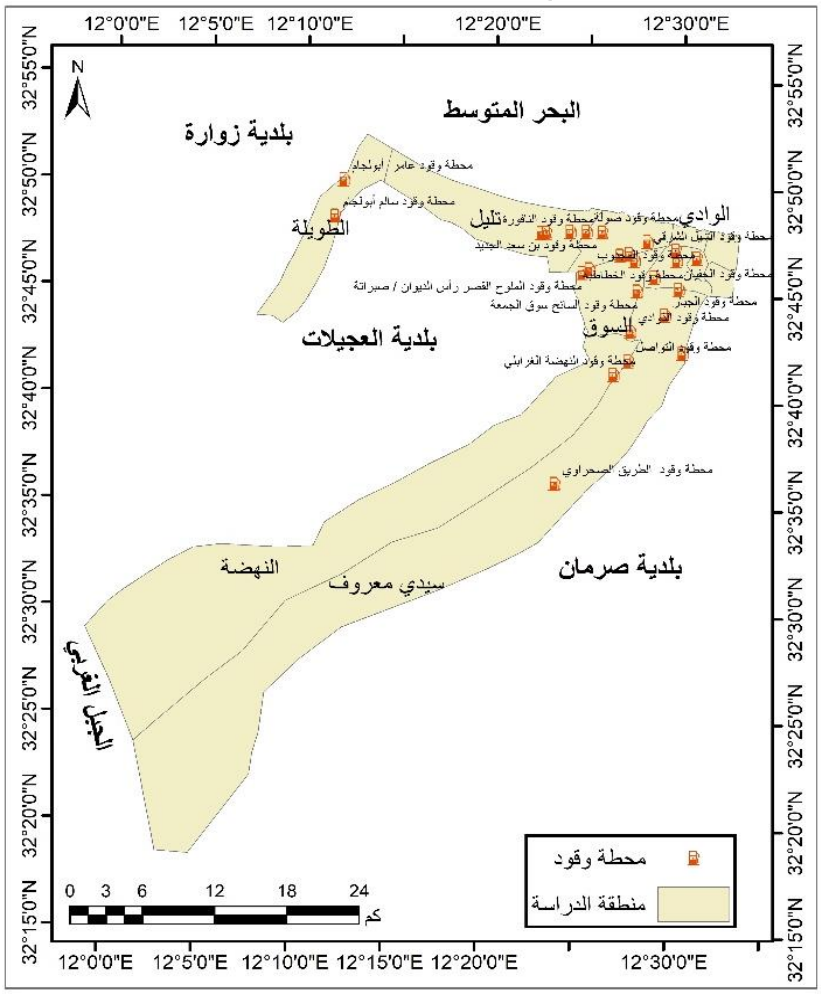

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

توزيع محطات الوقود وفقاً لعدد السكان والمساحة

في هذه الفقرة سيتم عرض التوزيع المكاني لمحطات الوقود وفقاً لعدد السكان والمساحة باعتبار أن بلدية صبراتة تضم إحدى عشر محلة تتفاوت في المساحة وعدد السكان كما موضحة بالجدول (4) حيث نستنتج أن:

1-محلات تضم أكثر من 10% من مساحة البلدية وتشمل محلة سيدي معروف ومحلة النهضة حيث بلغت مساحتها 4565 كم^2 و4520 كم^2 على التوالي واللذان يمثلان نسبة 27.8% و27.5% من مساحة البلدية وهي تعادل ثلث مساحتها كما بلغ عدد سكان كل محلة 12920 و8408 نسمة أي ما يعادل 25.8% من المجموع الكلي لعدد السكان ويضمان أربع محطات وقود أي بنسبة 20% من جملة محطات الوقود.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

2-محلات تضم أكثر من 6% من مساحة البلدية وتتمثل في محلة الطويلة والسوق وتليل الأولى تشمل 6.15% والثانية 6.88% والثالثة 7.49% من المجموع الكلي لمساحة البلدية وبعدد سكان بلغ في المحلة الأولى 4547 نسمة بنسبة تقدر 5.5% والثانية 10783 نسمة بنسبة 13.0% والمحلة الثالثة 7192 نسمة بنسبة 11.1% من المجموع الكلي للسكان واحتوت على ثمانية محطات أي بنسبة 40% من المجموع العام لمحطات الوقود.

3- محلات تضم أقل من 5% من مساحة البلدية وتتمثل في محلة الوادي بمساحة تقدر 821 كم² وبعدد سكان 8553نسمة أي ما يعادل 10.3% من المجموع الكلي لعدد السكان تليها محلة الغوط بمساحة 721 كم² وبمعدل سكاني 9154 نسمة بالإضافة إلى محلة النهضة ودحمان وراس الديوان بمساحة بلغت 4520 -512-914 كم² وبعدد سكان بلغ 14518-1323-8408 نسمة على التوالي واحتوت على ثمانية محطات وقود من المجموع الكلي لعدد المحطات.

نستنتج مما تقدم عدم وجود علاقة بين مساحة المحلات وعدد محطات الوقود حيث نجد أن بعض المحلات مساحتها صغير وتحتوي على عدد أكبر من محطات الوقود ومحلات أخرى مساحتها أكبر ولكن تحتوي على عدد أقل من المحطات كما هو في محلة النهضة، كذلك نلاحظ أن العلاقة بين البعد عن المركز المتوسط للمدينة وعدد محطات الوقود علاقة عكسية فكلما ابتعدنا عن مركز المدينة تناقص عدد محطات الوقود وتكاد تنعدم في بعض المحلات.

جدول (4) توزيع محطات الوقود وفقا لعدد السكان والمساحة

اسم المحلة	عدد السكان 2023م		المساحة / كم²	الكثافة السكانية	عدد المحطات	النسبة %
	نسمة	%				
الطويلة	4711	5.17	10.1	466.43	2	8
الوادي	9200	10.10	8.2	1121.95	0	0
الغوط	10444	11.47	7.21	1448.54	3	12
تليل	7661	8.41	12.3	622.84	4	16
السوق	11467	12.59	11.2	1023.83	5	20
سيدي معروف	13266	14.57	45.65	290.60	5	20
النهضة	8781	9.64	45.2	194.26	1	4
دحمان الشرقية	1888	2.07	4.81	392.51	0	0
دحمان الوسطى	1379	1.51	5.12	269.33	1	4
رأس الديوان	18569	20.40	9.14	2031.61	4	16
قاليل	3644	4.00	5.12	711.71	0	0
المجموع	91010	100	610	8573.67	25	100

المصدر: عمل الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (1) .

قياس التوزيعات الجغرافية المكانية

تقاس التوزيعات الجغرافية من خلال تحديد المركز المتوسط الجغرافي للظاهرة النقطية والمركز الفعلي لها وتحليل المسافة المعيارية وتحليل صلة الجوار على النحو الآتي:

١- **المركز الجغرافي المتوسط** Mean Center

ويقصد به تحديد موقع المكان الذي يتوسط جميع الظاهرات المنتشرة في منطقة الدراسة بحيث يستخرج المتوسط لكل هذه النقاط، أي أنه يحدد أين يقع الموقع الذي يعد متوسطاً جغرافياً لمواقع مفردات الظاهرة قيد الدراسة. (أبو ركاب، وآخرون، 2018م، ص45-46)، وتعد هذه الوظيفة أحد وظائف النزعة المركزية للحصول على المركز المتوسط الذي يمثل مركز الثقل للتوزيع المكاني للنقاط، ومن خلال الشكل (6) المصمم لتحديد المركز الجغرافي المتوسط أو النقطة الارتكازية لتوزيع محطات الوقود فأننا نلاحظ أنه يقع بالقرب محطة وقود أبناء الكواش بمحلة رأس الديوان وذلك بالاعتماد على معيار عدد السكان لمنطقة الدراسة ومرد ذلك لتركز أغلب الاستخدام التجاري والخدمي فيها إضافة لتركز محطات الوقود بنحو 5 محطات.

شكل (6) المركز الجغرافي المتوسط لتوزيع محطات الوقود

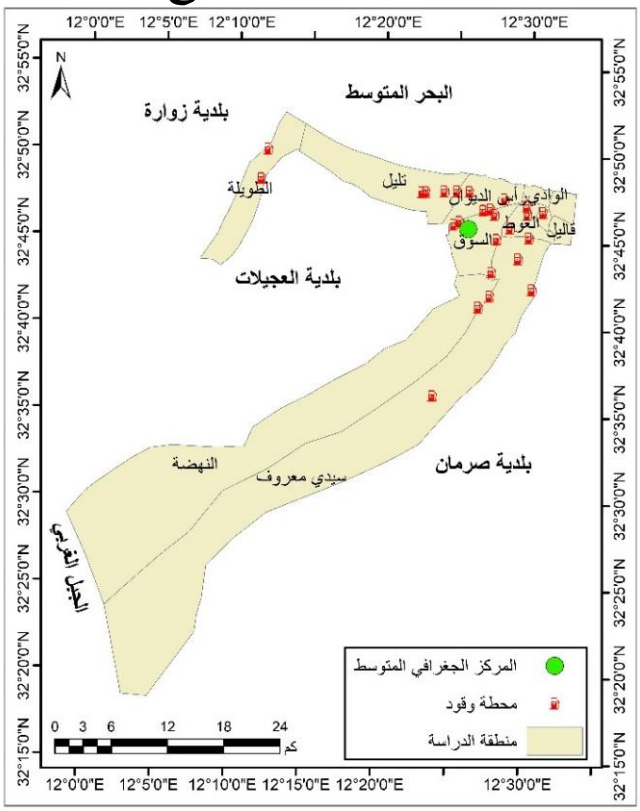

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

٢- تحليل صلة الجوار (الجارالأقرب)Average Nearest Neighbor

هي احد تقنيات نظم المعلومات الجغرافية التي تقوم بتحليل الظواهر المكانية لقياس توزيعها الجغرافي لإعطاء تقييم تقريبي لمعالم التباعد بين النقاط تتيح مقارنة توزيعين أو أكثر، حيث تبين المسافة المستقيمة بين النقاط أقرب مجاور لها لقياس التشتت حول بعضها بمعنى قياس علاقة النقط مع بعض في توزيعها المكاني لمعرفة نمط انتشار الظاهرة من خلال مقارنة التوزيع الفعلي مع توزيع النظري معين، ومقياس الجار الأقرب يمثل نسبة المسافة المقاسة لمتوسط لمسافات من كل نقطة إلى أقرب نقطة لها مقسومة على المسافة النظرية في حالة النمط العشوائي لنفس عدد النقاط ونفس مسافة الظاهرة على الأرض،وتتراوح قيمةصلة الجوار بين (0 و2.15) وكلما اقتربت القيمة الناتجة من الصفر كان التوزيع متجمعاً وكلما اقتربت من الحد الأقصى كان التوزيع منتظماً بينما تدل القيمة (1) على أن التوزيع عشوائي والجدول (5) يوضح ذلك (داود ،2012م، ص51).

جدول(5) نوعية نمط وقيمة معامل الجار الأقرب

النمط	قيمة معامل الجار الأقرب	النمط الفرعي	قيمة معامل الجار الأقرب
متقارب / متجمع	أقل من 1.0	متجمع تماماً	صفر
		متقارب غير منتظم	من صفر إلى 0.5
		متقارب يتجه نحو العشوائي	0.5 إلى 1.0
العشوائي	1.0		
المتباعد المنتظم	أكبر من 1.0	متباعد في المسافة	من 1.0 إلى 2.0
		منتظم (الشكل المربع)	2.0
		منتظم (الشكل سداسي)	أكبر من 2.0

المصدر: جمعة داود، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة،2012م، ص164

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

بمعنى أنه عندما يتم حساب صلة الجوار لابد من قياس المسافات الفاصلة بين المراكز الموزعة على الخريطة في شكل نقاط رئيسة ونسبة معدلها إلى معدل المسافة المتوقعة وأن تفصل بين النقاط في نمط التوزيع العشوائي النظري بهدف الوصول إلى معيار كمي يعتمد عليه في نمط التوزيع المكاني لمفردات الظاهرة المدروسة (الفاروق، 2009م، ص160).

أن معامل صلة الجوار جاءت قيمها المعنوية أقل من 1 وهي 0.756 وهذ النسبة تشير بوضوح إلى أن نمط التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود في البلدية يأخذ نمط المتجمع، مما جعل محطات الوقود تقترب من بعضها وتترك مساحات واسعة غير شاملة للخدمة وهذا دليل على تدني كفاءة توفير خدمة الوقود، كما أنه يمكن إخضاع قيمة معامل صلة الجوار لاختبار المعنوية أي حساب احتمالية أن يكون توزيع محطات الوقود ناتج عن الصدفة حيث أنه كلما كانت قيمة الاحتمالية P صفر أو قريبة جداً من الصفر نتأكد من أن التوزيع لم يحدث نتيجة للصدفة ،(الفاروق ، 2009م، ص167).يتبين لنا من الشكل (7) أن نمط توزيع محطات الوقود في بلدية صبراتة هو نمط التوزيع المتجمع الذي يتجه ناحية العشوائي حيث بلغت قيمة متوسط المسافة الفعلية بين المحطات (1815) متر وهي أقل من المسافة المتوقعة (2562) متر وبلغت قيمة صلة الجوار (0.7) وذلك يعني أن التوزيع متجمع يميل إلى العشوائي (0.5 -0.1)، أما Z-Score فقد بلغت (2.33-) بينما بلغت قيمة (P-Value) (0.019).

شكل (7) توزيع محطات الوقود وفقاً لمعامل صلة الجوار

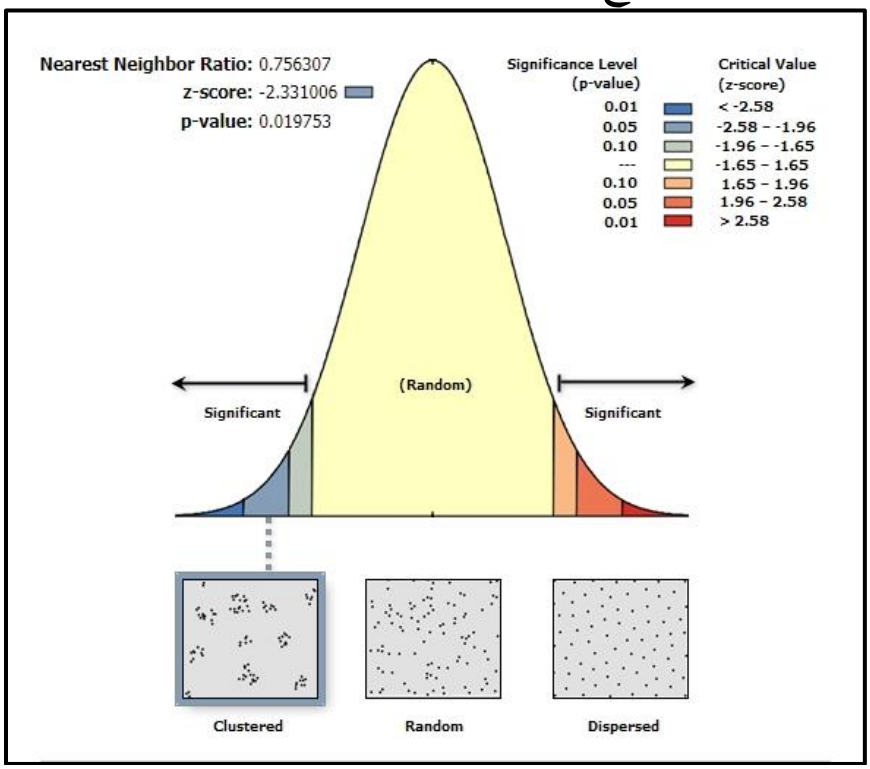

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

3-المسافة المعيارية Standard Distance

هي المقابل في التحليل المكاني لمؤشر الانحراف المعياري ويتم استخدام قيمة المسافة المعيارية لرسم دائرة تسمى الدائرة المعيارية التي يمكن من خلالها معرفة مدى تركز أو تشتت البعد المكاني للظاهرة ويكون مركز هذه الدائرة هو المركز المتوسط الفعلي للظاهرة وكلما كبرت الدائرة المرسومة دل على تشتت وانتشار الظاهرة وكلما صغرت قيمة المسافة المعيارية وصغرت الدائرة دل على تركز التوزيع المكاني للظاهرة (جمعة داود، 2012م، ص165) ويوضح الشكل (8) وبعد تحليل المسافة المعيارية لتوزيع محطات الوقود في بلدية صبراتة سنة 2023 يلاحظ رسم دائر نصف قطرها (9097) متر تمثل المسافة المعيارية وقد بلغ عدد محطات الوقود الواقعة في الدائرة (22 محطة) بنسبة 88% أما المحطات التي وقعت خارج دائرة المسافة المعيارية كانت بعدد (3 محطات) وبنسبة 12% من إجمالي عدد محطات الوقود البالغ 25 محطة، حيث اتسمت محطات الوقود بالانتشار والتشتت وإن كانت تميل إلى التركز في الأجزاء الوسطى والشمالية الغربية حيث تشهد هذه المحلات نشاط اقتصادي وخدمي كبير بالإضافة إلى الامتداد العمراني.

شكل (8) المسافة المعيارية لمحطات الوقود في بلدية صبراتة

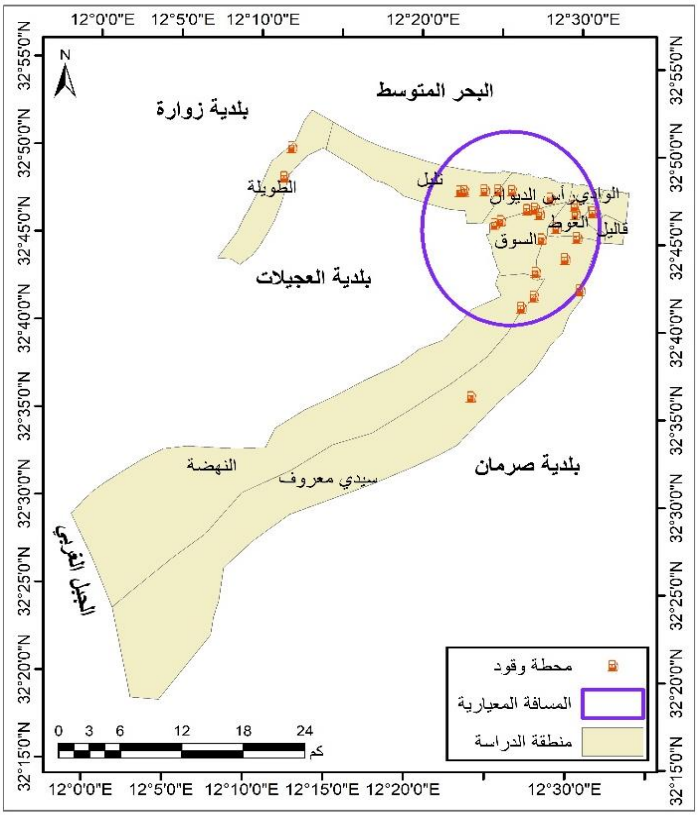

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

4-التوزيع الاتجاهي لانتشار الظاهرة Directional Distribution

يتم تحديد الاتجاه الجغرافي في هذه التقنية من خلال تحديد محاور الشكل البيضاوي وذلك بحساب الانحراف المعياري لإحداثيات المركز المتوسط ويتم تطبيقها من خلال الملحق الخاص بقياس التوزيع الجغرافي Measuring Geographic Distribution في برنامج ARC GIS ويوضح الشكل (9) اتجاه توزيع محطات الوقود في بلدية صبراتة والذي تبين من خلال التحليل أن الاتجاه الفعلي لنمط انتشار محطات الوقود يأخذ شكلا بيضاويا يمتد بين الشرق إلى الشمال الغربي حيث بلغت قيمة دوران اتجاه التوزيع بزاوية (113) درجة عن اتجاه الشمال في اتجاه الشمال الغربي، بلغ عدد محطات داخل الشكل البيضاوي (21 محطة) بنسبة 84% كما بلغ عدد محطات خارج الشكل البيضاوي (4 محطات) بنسبة 16% وقد يفسر ذلك التوزيع وجود شبكة الطرق إضافة إلى الامتداد العمراني.

شكل (9) اتجاه التوزيع لمحطات الوقود في بلدية صبراتة

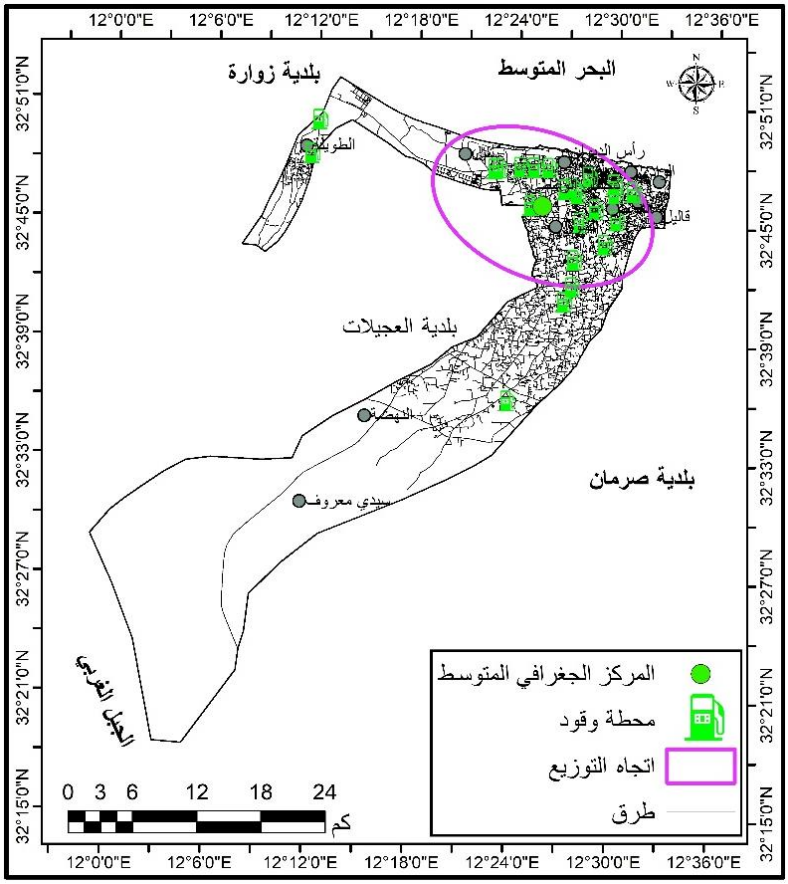

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

5-تحليل الحرم المكاني Buffer

تقيس هذه الأداة نطاق الخدمة أو نطاق التأثير لظاهرة معينة على سطح الأرض على المساحة المحيطة به بناءً على مسافة يتم إدخالها اعتماداً على المعايير التخطيطية ثم تستبعد المسافات غير المخدومة من عمليات التحليل، حيث حددت وزارة التخطيط الليبية ألا تقل المسافة بين موقع محطة وقود ومحطة وقود أخرى عن 500 متر حتى تصبح كثافة الخدمة الحقيقية، وإذا تم عمل Buffer لمنطقة صغيرة فإن نفوذها الخدمي يكون صغير بينما إذا تم عمل Buffer لمنطقة كبيرة فإن نفوذها يكون كبير، وفي حال تجاور المنطقتين بجانب بعضهما وتم عمل Buffer لهما فإن نفوذ المنطقة الكبيرة يمتد ليشمل المنطقة الصغيرة ويحدث تداخل بينهما في تأثير النفوذ الخدمي .(إفراج باشا، التباين المكاني لمحطات الوقود بمحافظة الفيوم، مجلة كلية الآداب)طبقت هذه الآلية شكل (10) باستخدام معيار المسافة التخطيطية لنطاق النفوذ على محطات وقود بلدية صبراتة لمعرفة المحلات التي تغطيها الخدمة والمحلات التي حرمت منها وتم استنتاج أن محطات الوقود في البلدية تتداخل في نطاق الخدمة في بعض المحلات لا سيما الأجزاء الشمالية منها في تسع محطات وهي محطتي وقود الحفيان والشيل الشرقي في محلة الغوط ومحطتي وقود الحجر الفرعوني والنافورة في محلة تليل ومحطتي وقود المجدوب والملوح في محلة رأس الديوان ومحطات وقود أبناء الكواش وابناء الدباشي ورغد ليبيا في محلتي السوق ورأس الديوان ويمثل هذا العدد 36% من مجموع محطات وقود البلدية، وهذا يشير إلى عدم التزام أصحاب هذه المحطات بمعيار المسافة المحدد بـــــ 500 متر بين كل محطة وقود وأخرى، وكذلك نلاحظ أنه كلما ابتعدنا على مركز المدينة قل التداخل كنتيجة للابتعاد عن المراكز الخدمية والحيوية .

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

شكل (10) نطاق التأثير والوفرة لخدمة محطات الوقود

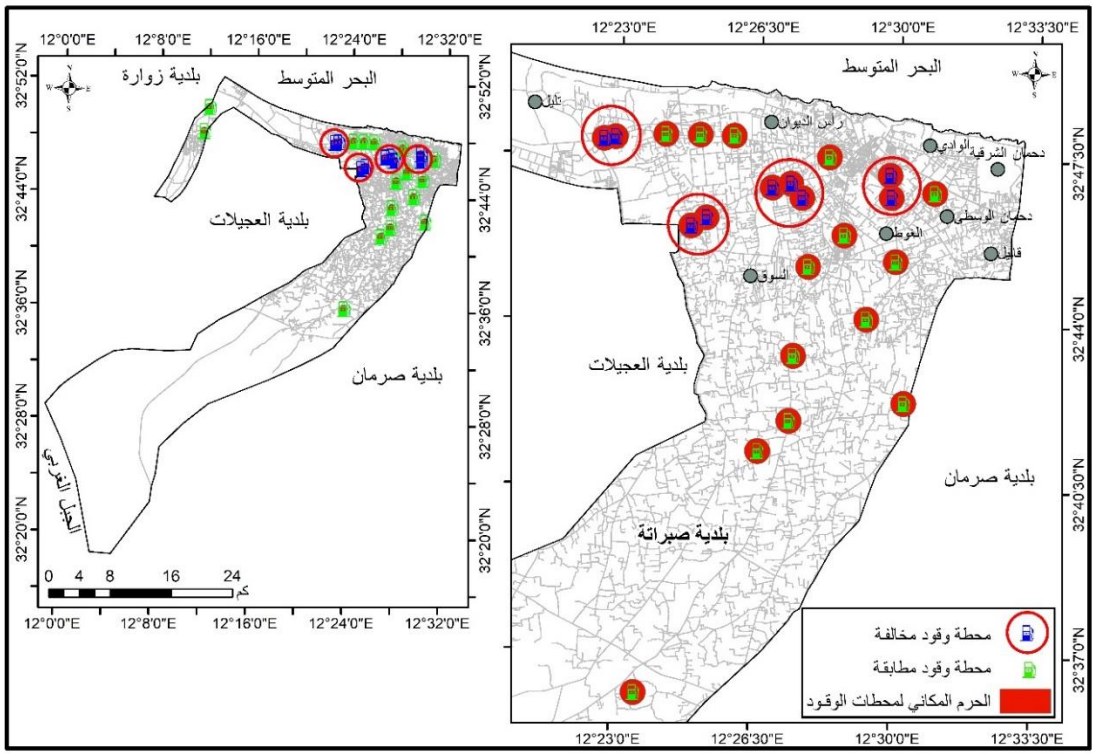

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc map 10.5

التلوث الناتج عن محطات الوقود وآثاره على البيئة

النفايات الناتجة عن محطات الوقود لها آثار سلبية تنعكس مخاطرها على العاملين فيها وعلى البيئة المجاورة لها باختلاف نوعها سائلة كانت أو صلبة أو غازية ما لم يتم التقيد بإجراءات السلامة والطرق العلمية في كيفية التخلص منها، ويعرف التلوث بأنه الزيادة أو النقصان في تراكيب العناصر أو العوامل الزائدة عن الحدود الطبيعية لها والعناصر الطبيعية المختلفة وهو ما يؤدي إلى حدوث خلل في نظام التوازن البيئي وينتج عنه حدوث ضرر في صحة الانسان والاحياء الأخرى المحيطة (جندل محمد ، تلوث البيئة –أسبابه أنواعه مخاطره وعلاجه ، ص12)، ومحطات الوقود كغيرها من المنشآت الصناعية ينتج عنها ملوثات مختلفة للبيئية المجاورة لها يمكن حصرها في الجدول (6).

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

جدول (6) الملوثات الناتجة عن محطات الوقود

نوع النفايات	الاضرار الناتجة عنها
نفايات سائلة	ينتج عن تسرب الوقود من الخزانات إلى المياه الجوفية ينتج عن تسرب الوقود من انابيب التوصيل التي تزود الاليات بالوقود ينتج عن تسرب الزيوت إلى شبكة المجاري الناتجة عن غسيل السيارات
نفايات صلبة	ناتج عن تكدس علب الزيت الفارغة من تغيير الزيوت للسيارات ناتج من تسرب المواد الخطرة مثل الرصاص إلى التربة ناتج عن الإطارات التي انتهت صلاحية استعمالها
نفايات غازية	ناتج عن تطاير الوقود إلى الهواء الناتج من تعبئة الخزانات الأرضية وكذلك عند تزويد السيارات بالوقود

المصدر: السعيدي نور الهدى، التلوث الناتج عن محطات الوقود داخل النطاق العمراني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

والجدير بالذكر أن محطات الوقود منشأة ضرورية لتواجدها داخل المدن لما تقدمه من خدمة للسكان إلا أن خطورتها تكمن في عدم توفر عناصر السلامة والحماية المطلوب لتواجدها ومدى تطبيقها للمعايير للحفاظ على سلامة العاملين فيها والسكان الذين يقطنون بالقرب منها ، فالسيارة تعتبر أحد أهم وسائل النقل التي يستخدمها الانسان وأكثرها قرباً وملازمة له لكنها تساهم بما لا يقل عن 60% من تلوث الهواء، كذلك تدخل الملوثات إلى المياه الجوفية القريبة من المحطة بفعل التسرب الناتج من الخزانات الأرضية لمحطات الوقود نتيجة غياب الكشف الدوري لها وعدم التأكد من سلامتها .

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

قامت الباحثة بتوزيع استمارة استبانة على أصحاب محطات الوقود داخل الحدود الإدارية لبلدية صبراتة البالغ عددها 25 محطة وقود والغرض من ذلك الحصول على أكبر قدر من المعلومات التي تفيد موضوع الدراسة ومن خلال الجدول (7) جاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (7) نتائج التساؤلات حول حوادث تسرب الوقود من المحطات

التساؤل	نعم	لا	لا إجابة
	%		
هل حدث تسرب للوقود داخل المحطة	86	14	-
إذا كانت الإجابة بنعم هل التسرب ناتج من مضخات الوقود	57	29	14
هل التسرب ناتج أثناء تعبئة الخزانات الأرضية	26	60	
هل تعرضت المحطة للحرق	38	62	-

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

من خلال الاطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن هناك عدد كبير من المحطات قد تعرض بالفعل لتسرب الوقود حيث أشار 86% من أصحاب المحطات أنه حدث تسرب للوقود وهذا له تأثير كبير على البيئة المجاورة والقريبة منالمحطة.

ومن الجدول (8) نستنتج أن نسبة عالية جداً تصل 90% قد اشتكوا من وجود مشاكل في جهاز التنفس نتيجة لتعرضهم لأبخرة الوقود المتطاير أثناء عملية تعبئة وسائل النقل المختلفة السيارات والحافلات والدراجات النارية، وهذا يعود إلى عدم التزامهم بإجراءات السلامة داخل المحطة، وقياساً على فقد ذكروا أصحاب المحطات أنه لم يشتكي أصحاب السيارات من رائحة الوقود خلال تعبئة مركباتهم الالية وقد يعود ذلك لقصر الفترة الزمنية التي تتم فيها عملية التعبئة بعكس الفترة الطويلة التي يقضيها العاملون في المحطة والتي تسببت لهم بأمراض في الجهاز التنفسي

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

جدول (8) نتائج التساؤل حول تلوث الهواء بالأبخرة المتصاعدة والمتسربة من محطات الوقود

التساؤل	نعم	لا	لا إجابة
	%		
هل اشتكى العاملون في المحطة من مشاكل صحية في الجهاز التنفسي	90	10	
هل اشتكى أصحاب السيارات من رائحة الوقود أثناء تعبئة الوقود	28	72	-
هل اشتكى السكان المقيمون بالقرب من المحطة من تسرب الوقود للآبار المياه الخاصة بهم	-	100	-

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

أما بخصوص التساؤل الثالث لم يتقدم أي مواطن يقطن بالقرب من المحطة باي شكوى لتسرب الوقود إلى آبار المياه الخاصة بهم جدول (9) نستنتج أن 86%من أصحاب المحطات توجد لديهم شبكات صرف صحي داخل محطة الوقود للتخلص من النفايات السائلة أما المخلفات الصلبة يتم التخلص منها عن طريق المجهودات الذاتية وذلك بالاستعانة بسيارات تحمل هذه المخلفات إلى المكبات ، أما فيما يتعلق بسؤال الكشف عن التسرب بالخزانات الأرضية فكان الجواب ان حوالي 90% من حجم العينة يقومون بالكشف الدوري عنها للتأكد منها أما الباقي لا يقومون بهذا الكشف .

جدول (9) نتائج التساؤلات حول إجراءات الوقاية والسلامة داخل محطات الوقود

التساؤل	نعم	لا	لا إجابة
	%		
هل توجد شبكة صرف صحي داخل المحطة	86	14	
هل توجد خزانات تتجمع فيها المخلفات السائلة	10	90	
هل يتم الكشف عن التسرب بالخزان	90	10	
هل يتم صيانة الخزانات بصورة دورية	20	80	

المصدر: الدراسة الميدانية 2024م.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الخاتمة

هدف البحث إلى المساهمة في تقديم منهجية محكمة للخروج بنتائج تساهم في إعادة تنظيم وتوزيع محطات الوقود في كل المحلات داخل بلدية صبراتة باعتبارها مؤسسة حيوية تزود المركبات الالية بالوقود وحاجة السكان إليها، وفقاً لمعايير تخطيطية يتعرف من خلالها على المحلات التي تحتاج إلى إنشاء محطات وقود وتزويدها بها بالاعتماد على تطبيقات برنامج نظم المعلومات الجغرافية،**ومن خلال هذه الدراسة يمكن أن نحصر أهم النتائج في النقاط التالية:**

1-اتضح من خلال الدراسة أن سكان بلدية صبراتة البالغ عددهم حوالي 91010 نسمة يتوزعون على مساحة تبلغ 610 كم^2 تضم إحدى عشر محلة وتحتوي على خمس وعشرون محطة وقود أغلبها يتمركز في الأجزاء الشمالية من البلدية وقد يفسر ذلك كما ذكرنا وجود شبكة الطرق والامتداد العمراني في هذه الأجزاء بعكس الأجزاء الجنوبية للبلدية التي تكاد تكون خالية من وجودها.

2-عدم وجود علاقة بين مساحة المحلات وعدد محطات الوقود حيث نجد أن بعض المحلات مساحتها صغيرة وتحتوي على عدد أكبر من محطات الوقود ومحلات أخرى مساحتها أكبر ولكن تحتوي على عدد أقل من المحطات كما هو في محلة النهضة، كذلك نلاحظ أن العلاقة بين البعد عن المركز المتوسط للمدينة وعدد محطات الوقود علاقة عكسية فكلما ابتعدنا عن مركز المدينة تناقص عدد محطات الوقود وتكاد تنعدم في بعض المحلات.

3-وفقاً لنتائج المسافة المعيارية لتوزيع محطات الوقود تبين لنا ان عدد 22 محطة وقود تقع داخل الدائرة التي نصف قطرها 9097متر أي بنسبة 88% من اجمالي محطات الوقود اما الباقي والبالغ عددها 3 محطات تقع خارج دائرة المسافة المعيارية، هذا التوزيع أعطاها سمة الانتشار والتشتت وان كانت تميل إلى التركز في الأجزاء الوسطى والشمالية الغربية حيث يظهر تأثير الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

4-تبين لنا من خلال تطبيق معامل الجار الأقرب ان نمط توزيع محطات الوقود نمط التوزيع المتجمع الذي يتجه ناحية العشوائي

5-ان توزيع الاتجاه الفعلي لمحطات الوقود بالبلدية يأخذ شكل بيضاوي يمتد بين الشرق إلى الشمال الغربي يوجد بداخله حوالي 21 محطة وقود أي بنسبة 84 % من اجمالي عدد المحطات.

6-اعتماداً على تحليل نطاق التأثير لمعرفة المحلات التي تغطيها الخدمة والمحلات التي حرمت منها اتضح لنا ان التداخل وجد في بعض المحلات خاصة الأجزاء الشمالية بنسبة 36% من مجموع المحطات وهذا يشير إلى عدم التزام أصحاب المحطات بالمسافة المعيارية المقدرة بنحو 500متر بين كل محطة وقود وأخرى.

7-أظهرت نتائج الاستبانة أن أغلب محطات الوقود تفتقر في تطبيق إجراءات السلامة.

8-تبين من خلال إجابات المشرفين على محطات الوقود انه يتم التخلص من المخلفات الصلبة عن طريق سيارات نقل القمامة ومنها إلى المكبات العامة.

9-بلدية صبراتة تحتاج إلى إنشاء عدد من محطات الوقود في بعض المحلات الخالية منها وفقاً للمعايير

التخطيطية حتى يسهل على المواطن الحصول على الوقود اللازم.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1-ضرورة العمل على إنشاء محطات وقود نموذجية وفق أسس ومعايير علمية مدروسة تتناسب مع توزيع السكان وتوزيع خدماتها على كافة أنحاء البلدية.

2-إلزام المحطات باستخدام الأجهزة الحديثة للكشف عن التسرب من الخزانات الأرضية.

3-إجبار أصحاب محطات الوقود على التخلص من النفايات بالطرق الصحيحة والسليمة تجنباً لحدوث كوارث بيئية.

4-إقامة دورات تدريبية للعاملين في المحطات على الاستخدام السليم لمعدات السلامة والحماية.

5-إدخال تقنية نظم المعلومات الجغرافية في الخطط الوطنية لإدارة المخاطر في محطات الوقود وزيادة إجراءات الوقاية والسلامة في المحطات التي تخرج عن نطاق الخدمة.

المصادر والمراجع

- أبو عبد الله، مسعود 2005م،**التغيرات السكانية بمنطقة صبراتة خلال الفترة من 1973م -2003م**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزاوية، كلية الآداب.
- أبور كاب،أكرمحمد، وآخرون 2018م، **توثيق وتقييم وتوزيع محطات الوقود لوحدة الهندسة والسلامة وزارة النقل والمواصلات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية**، غزة.
- الفاروق، عبد الحليم البشير وآخرون،2009م،**تحليل صلة الجوار في الدراسات الجغرافية بالتطبيق على المستوطنات البشرية بمنطقة مكة المكرمة**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية،العدد الأول،مكة المكرمة.
- السعيدي، نور الهدى، **التلوث الناتج عن محطات الوقود داخل النطاق العمراني**، جامعة قاصدي مرياجورقلة،الجزائر.
- باشا،إفراج عزب السيد 2019م،**التباين المكاني لمحطات الوقود بمحافظة الفيوم**، مجلة كلية الآداب.
- جندل، جاسم محمد،**تلوث البيئة -أسبابه أنواعه مخاطره وعلاجه**، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان ،1971.
- داود، جمعه 2012م،**أسس التحليل المكاني في أطار نظم المعلومات الجغرافية**، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام لسكان المنطقة الغربية، 2006م.
- مصلحة التخطيط العمراني، لدية صبراتة، 2024م

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

دور التحمل الجماعي في التصدي لتحديات البيئية الناجمة عن تكرير النفط والغاز (دراسة مقارنه)

م.م. حسنين علي هادي
جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني الديوانية

الملخص

تُعدّ فكرة التحمل الجماعي من احدى اهم الادوات الحديدة التي تتبع من قبل الدولة في مواجهة التحديات البيئية وتعويض الاضرار الناجمة عن تكرير النفط والغاز باعتبارها موضوع الاساس والذي يعد عصب الحياة ومن اهم مصادر الطاقة المتجددة في العالم , وقد أصبحت اليوم هذه الفكرة عن أضرار التلوث البيئي الصورة الأكثر أهمية وإثارة للمشكلات القانونية من غيرها من صور المسؤولية المدنية؛ وتكتسب هذه الصورة بعداً أكثر خصوصية وأهمية وتميزت هذه فكرة التحمل الجماعي في تعويض الأضرار الناجمة عن تكرير النفط والغاز بطابع ذاتي جعل من تطبيق القواعد العامة عليها أمراً متعذراً في أغلب الأحيان بسبب التحولات العالمية وتجديد المستمر لمصادر الطاقة, مما أثار الكثير من الصعوبات والمشكلات القانونية, فالسمات الموضوعية والإجرائية التي تميزت بها المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي جعلت الكثير من أحكامها تخرج عن إطار القواعد التقليدية, وتتطلب قواعد خاصة وحديثة تراعي تلك الخصوصية التي تمتاز بها, وأبرز ما تميزت به المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي من معالم ذاتيه, هي فكرة التحمل الجماعي في تعويض الأضرار البيئية التي كرستها التشريعات البيئية بصندوق حماية البيئة, وهي التي أعطت لهذه المسؤولية الأهمية والفاعلية الكبيرة على الصعيد العملي والتطبيقي, ففكرة هذه الصناديق تسمح بتعويض الأضرار البيئية في جميع الأحوال التي يعجز فيها المتضرر عن الحصول على ذلك الحق من الشخص المسبب للضرر, ولذلك فهي تحقق هدفين, أولهما حتمية حصول المتضرر على حقه بالتعويض, وثانيهما تفعيل وظائف المسؤولية المدنية التعويضية والتهذيبية من خلال امكانية رجوع الصندوق على محدث الضرر في نهاية الأمر وفقاً لأحكام الحلول الشخصي أو الكسب بلا سبب.

Abstract

The idea of collective endurance in compensating the damage caused by oil and gas refining is one of the most important issues of civil law in general. Today, this idea of pollution damage is the most important and problematic image of other forms of civil liability. The image of a more specific and important dimension and characterized the idea of collective endurance in compensation of damage caused by the refining of oil and gas of a subjective nature made the application of general rules on them is often impossible, which raised a lot of difficulties and legal problems, And the procedural characterization of civil liability for environmental pollution caused many

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

of its provisions to fall outside the framework of traditional rules. Special and modern rules that take into account this particularity, and the most prominent characteristic of civil liability for the damage of environmental pollution, To compensate for the environmental damage that environmental legislation established in the Environmental Protection Fund, which gave this responsibility great importance and effectiveness in practical and practical terms. The idea of such funds allows compensation for environmental damage in all cases where the injured party can not obtain this And the second is to activate the functions of compensatory and compensatory civil liability through the possibility of returning the Fund to the torturer in the end in accordance with the provisions of personal solutions or gain without reason.

المقدمة

ان البشرية تحتاج اليوم الى مبادى اجتماعية واخلاقية جديدة والى مجتمع اقل ايدلوجية واكثر انسانية . كما انه لا بد من فلسفة جديدة في علاقة الانسان مع الطبيعة تقوم على اساس انسجامه معها لا تفوقه عليها ذلك لان سيطرة الانسان على الطبيعة هي التي تؤدي الى تدهور البيئية فمن الضروري تغير النظرة القائلة ان الانسان هو محور الكون واستبدال تلك بنظرة جديدة مفادها ان الانسان جزء مكمل للنظام الطبيعي. فمشكلة التلوث البيئي تعد من المشاكل الاكثر الحاحاً في الوقت الحاضر , نظراً لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها وايضاً بالنظر لتعقيدها حيث تمتد لتشمل مختلف اوجه الحياة الانسانية.ولا يخفى أن الضرر الذي يقع على البيئة يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الإنسان، الأمر الذي استرعى عناية معظم المشرعين وانتباههم للتدخل من أجل تخفيف آثار تلك الأضرار والحد منها إن أمكن, وتتمثل الإشكالية الرئيسة لموضوع البحث بعدم "كفاية القواعد العامة الواردة في القانون المدني لتنظيم المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي لشركات تكرير النفط والغاز الطبيعي", نظراً لحداثة الموضوع وسرعة تطوره وخصوصيته التي يتميز بها في كل مفردة من مفرداته القانونية, فشركات تكرير النفط والغاز الطبيعي غالباً ما تمارس أنشطتها بشكل مشروع وبموافقة الجهات الإدارية المختصة, كما أنها تلتزم بجميع ما تفرضه عليها التشريعات ذات العلاقة من شروط والتزامات, وعلى الرغم من ذلك تحصل أضرار بيئية, فإذا قلنا بأن تلك الأضرار قابلة للتعويض, فما هو السند القانوني في ذلك والشركة لم ترتكب أي خطأ, وخاصة أن المشرّع العراقي في القانون المدني قد اعتمد على نظرية الخطأ, إذ اشترطت كافة المواد المتعلقة بالمسؤولية المدنية وقوع خطأ من جانب المسؤول. ومن هنا تبرز فكرة التحمل الجماعي في تعويض الأضرار البيئية والمتمثلة بصندوق حماية البيئة من الأفكار الجوهرية التي

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

تختص بها المسؤولية المدنية في مجال الأضرار البيئية, وهي التي تعطي لهذه المسؤولية أهميتها وفاعليته.وسوف نتناول هذا الموضوع في مبحثين يخصص الاول لبيان مضمون فكرة تحمل الجماعي كأداة جديدة في تعويض الاضرار البيئية الناجمه عن تكرار النفط والغاز اما المبحث الثاني فقد خصصنا الى كيفية تقدير التعويض في فكرة التحمل الجماعي في تعويض اضرار البيئية الناجمه عن تكرار النفط والغاز

المبحث الاول

مضمون فكرة التحمل الجماعي كأداة جديدة في تعويض الأضرار البيئية

تبرز أمامنا في هذاالمبحث الطبيعة الذاتية للمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي بصورة جلية وواضحة, إذ تُعدّ فكرة التحمل الجماعي في تعويض الأضرار البيئية والمتمثلة بصندوق حماية البيئة من الأفكار الجوهرية التي تختص بها المسؤولية المدنية في مجال الأضرار البيئية, وهي التي تعطي لهذه المسؤولية أهميتها وفاعليتها. ولغرض الإحاطة بالموضوع باعتبارة من المواضيع المهمة في مجال التحديات المستجدة من كل جوانبه يتحتم علينا تقسيم هذا المبحث على مطلبين : نتناول في الأول فلسفة إنشاء صندوق حماية البيئة, ونعقد الثاني لبيان النظام القانوني لصندوق حماية البيئة.

المطلب الأول

فلسفة إنشاء صندوق حماية البيئة

إذا كان الهدف النهائي "لقانون حماية البيئة" يتمثل بحماية البيئة كما يتضح ذلك من تسمية القانون, فإن على المشرّع أن يسعى لتحقيق هذا الهدف من خلال إتباع الوسائل القانونية الممكنة كافة, ويستطيع المشرّع الوصول إلى هذا الهدف من خلال ووضع التدابير العلاجية الكفيلة بإزالة آثار التلوث في حالة وقوعه, ويكون ذلك بإزالة التلوث فعلاً وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتلوث, والمنهج العلاجي المتمثل بإصلاح الأضرار البيئية التي يسببها التلوث أو تعويضها[1].

وتحقيقاً لذلك الهدف لابد من إنشاء صندوق لحماية البيئة يكون بمثابة الدعامة الأساسية في تطبيق المنهجين الوقائي والعلاجي, من خلال دوره بتوفير الموارد المالية اللازمة لاتخاذ التدابير الوقائية الممكنة كافة لمنع حصول الاضرار البيئية, وتعويض الأشخاص المتضررين بيئياً في حالة عدم حصولهم على التعويض الكامل بموجب قواعد وأحكام المسؤولية المدنية التي لم تعد تنسجم مع التطور المستمر بسبب قواعدها التقليدية[2]. وتُعدّ فكرة إنشاء صندوق حماية البيئة توجهاً حديثاً للسياسة التي اتبعتها أغلب الدول بصدد ضمان تعويض ضحايا التلوث البيئي, ويرى البعض بأن هذه الصناديق جاءت لتكملة ومعالجة النقص الموجود في نظام المسؤولية المدنية ونظام التأمين من المسؤولية, إذ إن مهمة الصندوق في تعويض المتضررين من التلوث البيئي تنهض عندما لا يحصل المتضرر على كامل حقه من النظامين السابقين[3].

أما المنفعة المزدوجة التي يحققها الصندوق فهي لكل من المتضرر والمسؤول عن التلوث البيئي, فبالنسبة للمتضرر تتمثل في أنه يقدم ضمانة ثابتة ورئيسية تؤكد وجود شخص موسر مالياً يمكن أن يستوفي حقه منه, أما بالنسبة للشخص "المسؤول عن التلوث البيئي فيجعله يستفيد من

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

نظام المسؤولية المحدودة كمقابل لاشتراكه في هذا الصندوق", في الأحوال التي يكون فيها إنشاء الصندوق إرادياً من قبل اصحاب الأنشطة الصناعية الضارة بالبيئة كغطاءً تعاونياً فيما بينهم[4].

يضاف إلى ذلك كله فإن الدور الوقائي الذي يمكن أن يقوم به صندوق حماية البيئة قد يفوق الدور التعويضي, إذ إن اتخاذ التدابير الوقائية لحماية البيئة من التلوث كتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لمعالجة التلوثات المختلفة قبل إطلاقها في البيئة وغيرها من التدبير, تكون ذات فائدة كبيرة في سبيل حماية البيئة, وأفضل من إتباع طريقة المعالجة التعويضية.

وبعد أن بينا أهمية إنشاء صندوق حماية البيئة وفلسفته بقي لدينا مسألتان لابد من التطرق إليهما, تتعلق المسألة الأولى بمدى تأثير نظام صناديق حماية البيئة على وظائف المسؤولية المدنية, فيما تتعلق المسألة الثانية بالرد على النقد الموجَّه لفكرة الصندوق.

وبصدد المسألة الأولى يثار التساؤل الآتي: ما المقصود بوظائف المسؤولية المدنية وكيف يؤثر عليها صندوق حماية البيئة؟ للإجابة عن هذا التساؤل نقول إن للمسؤولية المدنية وظيفتان متلازمتان تعمل على تحقيقهما, الأولى تسمى بالوظيفة التعويضية للمسؤولية المدنية, والمراد بها أن المسؤولية المدنية في كل النظم القانونية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعويض المتضرر عن الأضرار التي تحدث له, ويتم ذلك في الغالب عن طريق ترجمة هذا التعويض إلى مبلغ من النقود يعادل قيمة الضرر الواقع, وهذه الوظيفة التعويضية لا توجد فقط في الفعل التقصيري بل في العقود أيضاً, ففي حالة عدم تنفيذ المدين لالتزامه العقدي أو التأخر في تنفيذه يحكم عليه بالتعويض أي التنفيذ بمقابل عن طريق التعويض.

والوظيفة الثانية تسمى بالوظيفة التهذيبية أو الردعية للمسؤولية المدنية, والمقصود بها أن المسؤولية المدنية تعمل بالإضافة إلى تعويض المتضرر على تهذيب وتحسين السلوك الفردي للمخطئ (المسؤول عن الضرر) ودفعه نحو الطريق السوي في ضوء الاعتبارات الاجتماعية السائدة, مما يترتب عليه خفض نسبة الأضرار بالغير إلى أدنى حد ممكن, وبالتالي الإسهام في توفير الأمان الاجتماعي, وتنعكس هذه الوظيفة بدورها على المتضرر فتؤدي إلى تهدئة نفسه وإطفاء جذوة غضبه وإشباع حاجته للشعور بالعدالة, من خلال منحة التعويض الملائم.

أما المسألة الثانية والمتمثلة بالرد على الانتقاد الموجَّه لفكرة الصندوق والأنظمة التعويضية الأخرى بصورة عامة, حيث يرى الفقه أن هذه الأنظمة تخالف مبدأ المساواة أمام القانون؛ لأنها تختص بتعويض فئة معينة من الأشخاص المتضررين دون النظر إلى فئات المجتمع الأخرى, وكذلك فإن الإجراءات والقواعد القانونية التي تخضع لها هذا الأنظمة التعويضية مختلفة من نظام إلى آخر, ويضاف إلى ذلك أيضاً أن معظم القوانين الخاصة بهذه الأنظمة قد سنت على عجل, وهذا ما يؤدي إلى حدوث تنازع بين الأحكام العامة والأنظمة القانونية الخاصة, وهذا التنازع يؤدي بدوره إلى اختلاف التفسير القضائي وبالتالي اختلاف الأحكام القضائية. وعليه فإن الفقه يرى بانه كان الأجدر على المشرّع بدلاً من إنشاء أنظمة خاصة ومتعددة لتعويض المتضررين أن يقوم بإصلاح نظام المسؤولية المدنية بصورة عامة والعمل على إيجاد نظام عام للتعويض يشمل كافة أنواع الأضرار التي تصيب المتضررين البيئية منها وغير البيئية ومن دون تمييز[5].

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المطلب الثاني

النظام القانوني لصندوق حماية البيئة

لقد تبنت معظم التشريعات المتعلقة بحماية البيئة فكرة إنشاء صناديق لحماية البيئة وبينت النظام القانوني لها, إذ نصت المادة (26) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009 على أنه " يؤسس صندوق يسمى (صندوق حماية البيئة) يتمتع بالشخصية المعنوية يمثله رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من يخوله "[6], فيما نصت المادة (13) من "قانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدَّل على أنه " ينشأ بالهيئة[15] صندوق خاص يسمى صندوق حماية البيئة يتبع للمجلس الأعلى للبيئة... ", وأيضا نصت المادة (14) من "قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل على أنه " ينشأ بجهاز شئون البيئة صندوق خاص يسمى (صندوق حماية البيئة)... ". كما أشار "قانون البيئة الفرنسي رقم (914–2000) الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2000 في المادة (L561-2) إلى إنشاء صندوق خاص للوقاية من المخاطر الطبيعية"[7].

ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يؤسس بقرار من الوزير[8], وينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس بالاقتراع السري في أول اجتماع له, ويجتمع مجلس الإدارة مرتين على الأقل كل شهر بناءً على دعوى من رئيسه, ويتحقق النصاب القانوني لانعقاد المجلس بحضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس ويتخذ المجلس قراراته بأكثرية عدد الأعضاء الحاضرين وفي "حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس"[9].

ويتولى هذا المجلس جميع المهام المتعلقة بإدارة الصندوق ومنها رسم السياسة العامة لعمل الصندوق وتنظيم أعماله الإدارية والفنية والمالية والإشراف عليها, وكذلك يتولى وضع الشروط التي يجب توافرها في طلبات الدعم المالي المقدمة إلى الصندوق من قبل الجهات والمشاريع كتقديم دراسة للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع المطلوب الدعم له, ويتولى المجلس أيضاً الموافقة على تقديم الدعم ودراسة التقارير المتعلقة بتنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق ومتابعتها[10].

واستناداً إلى الشخصية المعنوية التي يتمتع بها الصندوق والتي أشارت إليها المادة (26)[11] من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009 لابد أن يكون للصندوق موازنة مالية خاصة ومستقلة يتولى الإنفاق منها لأداء مهامه المكلف بها قانوناً, وبحسب نص المادة (5) من تعليمات صندوق حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 2 لسنة 2009 فإن السنة المالية للصندوق تبدأ من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي بانتهاء اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول منها[12]. ويتم تمويل هذه الموازنة من الموارد المالية الآتية:

أولاً: "المبالغ التي تخصصها الدولة ضمن الموازنة العامة".

ثانياً: "التبرعات التي تقدم للصندوق وفقا للقانون".

ثالثاً: "التعويضات التي يتفق عليها أو يحكم بها عن الأضرار التي تصيب البيئة".

رابعاً: "مساعدات الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية لأغراض حماية البيئة والتي تقبلها الوزارة وفقا للقانون".

خامساً: "الأجور التي يستوفيها الصندوق عن الخدمات التي تقدمها الوزارة وتحدد بتعليمات تصدرها لهذا الغرض"[13].

وقد أضاف كل من قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 8 لسنة 2008 وقانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 إلى الموارد المالية أعلاه الرسوم والغرامات البيئية المستوفاة بموجب أحكام هذه القوانين[14], وأيضا فقد أضاف قانون حماية البيئة المصري التعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها عن الأضرار التي تصيب البيئة إلى موارد الصندوق[15], كما أن اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995 قد أضافت موارد أخرى لتمويل موازنة الصندوق تتمثل بالآتي:

أولاً: ما يخص جهاز شؤون البيئة من نسبة الـ 25 % من حصيلة الرسوم المقررة على تذاكر السفر التي تصدر في مصر بالعملة المصرية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم (5) لسنة 1986 وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 697 لسنة 1986 وبحد أدنى (12.5) من إجمالي حصيلة الرسوم المشار إليها. ثانياً: عائد المشروعات التجريبية التي يقوم بها الجهاز. ثالثاً: مقابل ما يؤديه الجهاز من خدمات للغير بأجر. رابعاً: رسوم التراخيص التي يصدرها الجهاز[16].

مع ملاحظة أن هنالك مورد مهم وله تأثير كبير في تمويل ميزانية الصندوق كان من الأجدر على التشريعات أن تنص عليه إلا وهو الضرائب البيئية التي تفرض على الأنشطة الملوثة للبيئة, لذا نقترح على المشرّع العراقي والمقارن أن يضيف هذا المورد إلى مصادر تمويل الميزانية الخاصة بالصندوق.

وحسناً فعل المشرّع العراقي وكذا المصري عندما نص على مسألة إخضاع حسابات الصندوق وأعماله إلى رقابة جهة خارجية تتمثل بديوان الرقابة المالية في القانون العراقي, والجهاز المركزي للمحاسبات في القانون المصري[17], لأن من شأن هذه الرقابة إضفاء الشفافية والنزاهة على أعمال الصندوق, مما يجعله أداة فاعلة في حماية البيئة وتعويض الأضرار البيئية.

ويثار في هذا المقام تساؤل مفاده هل يتحمل صندوق حماية البيئة تعويض الأضرار البيئية بصورة نهائية أم مؤقتة؟ أي أنه إذا تم بعد قيام الصندوق بدفع التعويض تحديد الشخص المسؤول عن الضرر بعد أن كان مجهولاً أو أصبح موسراً بعد أن كان معسراً, فهل يتم الرجوع عليه أم ماذا؟ نعم في هذه الحالة يتم الرجوع على المسؤول من خلال آلية الحلول الشخصي, ويقصد بالحلول الشخصي هو تحول الالتزام ذاته سواء نظر إليه بوصفه حقاً شخصياً من جهة الدائن أو نظر إليه بوصفة التزاماً من جهة المدين من شخص إلى أخر[18], أي أن هنالك شخص والمتمثل بصندوق حماية البيئة يحل محل شخص أخر وهو المتضرر في الحقوق المتعلقة بالحق الشخصي الذي يملكه هذا الأخير تبعاً للوفاء الذي تم بوساطة الأول للثاني. وقد نصت المادة (379) من القانون المدني العراقي على أنه " إذا دفع الدين شخص غير المدين حل الدافع محل الدائن بحكم القانون في الأحوال الآتية: أ – إذا كان ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه... "[19], وقد ذهب القضاء الفرنسي بصدد تفسيره لنص المادة (1346) من القانون المدني الفرنسي والمقابلة للنص العراقي أعلاه إلى أن الحلول الشخصي في هذه الحالة يجد أساسه في هذه المادة التي وضعت معياراً أساسياً مفاده أن يكون هنالك دين واحد مطلوب من عدة أشخاص لا يهتم الدائن

بأن يأخذ حقه من أي منهم, وقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أبعد من ذلك عندما قرر بأن الوفاء يجب أن يتم بوساطة شخص آخر غير المدين النهائي الذي يجب أن يبرأ في مواجهة الدائن الحال[20], أي أن القضاء الفرنسي أراد أن يتوخى السرعة في أداء التعويض إلى المتضرر بأن جعل الوفاء يتم بوساطة شخص غير المدين النهائي ومن ثم يرجع هذا الشخص على المدين بما أداه من تعويض للمتضرر.

واستناداً إلى ذلك يذهب الفقه إلى القول بأن اللجوء إلى الحلول الشخصي كأساس لدعوى رجوع الصندوق على محدث الضرر هو أمر مبرر تماماً, ولا يشترط للرجوع في هذه الحالة سوى أن يتم الوفاء من قبل الصندوق بمبلغ التعويض للمتضرر. وإذا تعذر الرجوع على المسؤول وفقاً لأحكام الحلول الشخصي, فتبقى امكانية الرجوع بموجب القواعد العامة للكسب بلا سبب (الفعل النافع) قائمة أمام الصندوق.

المبحث الثاني

كيفية تقدير التعويض في فكرة التحمل الجماعي عن تعويض اضرار البيئية

بعد أن يختار القاضي الطريقة الملائمة لتعويض الضرر البيئي يتوجب عليه بعد ذلك أن يحدد مقداره, وطبقاً للمبدأ السائد في نطاق تقدير التعويض عن الضرر في المسؤولية المدنية وهو مبدأ التعويض الكامل للضرر, فإنه يجب على القاضي أن يمنح المتضرر تعويضاً يغطي جميع ما لحق به من ضرر ولا شيء غير الضرر الذي أصابه, لأنه بخلاف ذلك يكون المتضرر قد أثرى على حساب محدث الضرر. وبذلك تحتم علينا طبيعة الموضوع تقسيم مبحثنا هذا على مطلبين : نتناول في الأول كيفية تقدير التعويض عن الضرر البيئي المحض, ونخصص الثاني لبيان المسائل المكملة لتقدير التعويض عن الضرر البيئي المحض.

المطلب الاول

كيفية تقدير التعويض عن الضرر البيئي المحض

الضرر البيئي المحض بخلاف الضرر البيئي الخاص, إذ يواجه تقدير التعويض عنه وخاصة النقدي الكثير من الصعوبات, منها ما يتعلق في كيفية تقييم عناصر الطبيعة, ومنها ما يتعلق بالأساس الذي يتم بموجبه ذلك التقييم, فلو تلوثت مياه النهر مثلاً فكيف يتم تقييم الضرر, فهل يتم بالاستناد إلى ما تم تدميره من ثروة سمكية في النهر أم إلى قيمة الوسائل التي يتم اتخاذها لتنظيف النهر من المواد الملوثة, أم إلى مدى الخسارة التي لحقت بالصيادين الذين ينتفعون من الصيد في النهر, أم إلى حجم الربح الضائع الذي فقدته الدولة من عزوف السياح مثلاً عن التنزه على شواطئه؟.إلا أن هذه الصعوبات جميعها وغيرها لم تمنع التشريع والقضاء من الاعتراف بضرورة تعويض هذا النوع من الأضرار, بل أصبحت الأنظار الفقهية والتشريعية والقضائية كافة تتجه نحو التأكيد على تعويض هذا النوع من الأضرار. ولتجاوز جميع الصعوبات التي تعترض عمل القضاء عند تقدير التعويض النقدي عن هذا النوع من الأضرار نجد أن الفقه والتشريع وما جرى عليه القضاء الحديث قد أوجداً عدد من الطرق أو المعايير التي يمكن من خلالها الوصول إلى تقدير ذلك التعويض, وأبرز هذه الطرق طريقتان: الأولى طريقة التقدير الموحد للتعويض عن الضرر البيئي المحض, والثانية طريقة التقدير الجزافي للتعويض

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

عن الضرر البيئي المحض, وسنخصص لكلاً منهما فرع مستقل.

الفرع الاول

طريقة التقدير الموحد للتعويض عن الضرر البيئي المحض

تقوم هذه الطريقة بتقدير التعويض على أساس تكاليف إحلال وتجديد العناصر الطبيعية التي أصيبت بالضرر[21], إلا أن الصعوبة التي تظهر هنا تكمن في تحديد المعيار أو الاسلوب الذي يتم بموجبه التقدير لقيمة العنصر الطبيعي الذي تضرر أو تلف, وبالنظر إلى صعوبة إعطاء قيمة تجارية لذلك العنصر الطبيعي, ذهب البعض إلى أنه يمكن وضع قيمة شبه فعلية وذلك من خلال معرفة أسعار السوق بالنسبة لبعض العناصر البيئية وبعض الحالات التي لها خصائص مشابهة لتلك العناصر التي أصابها الضرر ليسترشد بها القضاء عند تقدير التعويض, ويطبق هذا النوع من التقدير في الولايات المتحدة الأمريكية, إذ تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون (CERCLA) بشأن الأضرار البيئية تقديراً نقدياً على هذا الأساس ومن خلال تطبيق قاعدة التكاليف الأقل, أي بمعنى أن يتم التقدير على أساس أقل قيمة نقدية للعناصر والحالات المشابهة, وقد طبقت المحكمة الفيدرالية هذه القاعدة[22].

وتوجد بهذا الصدد ثلاث طرق يتم بموجبها تقدير القيمة النقدية للعناصر الطبيعية (العناصر البيئية أو الثروات الطبيعية), أولها طريقة حساب القيمة السوقية للعنصر الطبيعي, وتتضمن أسلوبين: الأول يتم بموجبه تقييم العنصر الطبيعي على أساس قيمة الاستعمال الفعلي له, أي المنفعة التي يمكن أن تقدمها هذه العناصر للإنسان فعلاً, وتقوم على أساس قيمة المتعة المؤسسة على القيم العقارية المؤدية في النهاية إلى تقدير قيمة مادية للبيئة[23]. بينما يقوم الأسلوب الثاني على أساس الاستعمال الذي يمكن أن يكون للعناصر الطبيعية في المستقبل, وليس على أساس الاستعمال الفعلي لها, وهو ما يعبَّر عنه بقيمة الفرصة البديلة, أي ما يمكن أن يكون عليه الحال عندما ندفع سعراً في شيء بديل عن الشيء الأصلي, وتعتبر تكلفة الفرصة البديلة في حالة الضرر البيئي عالية؛ لأن بعض العناصر الطبيعية قد تكون نادرة ولا يمكن إيجاد بديل لها[26].

أما الطريقة الثانية فتسمى بطريقة حساب القيمة غير السوقية للعنصر الطبيعي, وتقوم على أساس القيمة التي تعتمد على قياس الفرق بين الحد الأقصى للرغبة في الدفع مقارنة مع الحد الأدنى للرغبة في القبول عند المجتمع للعنصر الطبيعي الذي فقُد أو تضرر مقدراً بالنقود[27], ومن الممكن أن يتم من خلال استبيانات وعمليات إحصائية يقوم بها الخبراء الاقتصاديون, ويعتمد ذلك أساساً على مدى تقييم المجتمع للعنصر الطبيعي المتضرر, ويقدر هذا التقييم ما يمكن أن يدفعه الأشخاص للحصول على الشيء وليس تقييمه على أساس الاستعمال الفعلي أو المستقبلي, بمعنى آخر أن هذه الطريقة تعتمد على أساس تقدير قيمة وجود الشيء الطبيعة بالنسبة للمجتمع بغض النظر عن استعماله أو إمكانية استعماله[28], والواضح أن هذا التقدير يعتمد على قيمة نسبية تختلف بحسب الرغبة والقبول.

إلا أن ما يؤخذ على هذه الطريقة أنها تعتمد على استكشاف ما هو مفضل لدى الأشخاص, وحتماً ستكون هنالك اختلافات كبيرة بين الأشخاص في

الرغبات في مختلف العناصر أو المميزات الطبيعية مثل قيمة الاستمتاع بالحياة البرية أو بمنظر غابة خضراء, ولذلك فإن القياس النقدي لمثل هذه الأشياء الطبيعية على فق نظرية القيمة غير السوقية أيضاً سيكون غير متوازن وغير منتظم[29], وهذا ما جعل البعض يفضل الأخذ بالطريقة الثالثة ويعدّها أكثر دقة في تقدير القيمة الطبيعية أو الحقيقية للعنصر الطبيعي.

وتسمى الطريقة الثالثة بطريقة حساب القيمة المكافئة للعنصر الطبيعي, ويتم في هذه الطريقة حساب تأثير فقد العنصر الطبيعي على التوازن البيئي والمجتمعي, وقيمة الخسارة التي سببها هذا الفقد على المستوى الاقتصادي والبيئي, فيما لو أردنا أن نستبدل هذا العنصر بعنصر آخر مكافئ له, وقد اعتمدت هذه الطريقة الوكالة الوطنية للمحيطات والأجواء في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1995, وتم اعتمادها أيضاً في قانون حماية الحيد البحري المرجاني الصادر في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية[30].

وبغض النظر عما تحققه طريقة التقدير الموحد للضرر البيئي من فائدة كبيرة تتمثل بإعطاء قيمة نقدية للعناصر أو الثروات الطبيعية التي ليس لها بحسب الاصل قيمة تجارية, وهذا ما يضمن إمكانية التعويض عن تلك الثروات وعدم إهدارها أو ضياعها[31], فإنها لم تسلم من سهام النقد, حيث يؤخذ عليها أنها تعتمد على القيمة التجارية فقط ولم تراع القيمة الوظيفية للعنصر الطبيعي, والذي يُعدّ ذا طبيعة خاصة قد لا يمكن تقديره بالنقد[32], كما يؤخذ عليها أنها تتجاهل الآثار التي تترتب على فقد عنصر طبيعي ما على النظام البيئي ككل, هذا من جهة, ومن جهة أخرى فقد انتقدت فكرة تقييم كل عنصر من عناصر الطبيعة على حدة أياً كانت طريقة التقييم ولا سيما الطريقتين الأوليتين؛ نظراً لأن كل عنصر من عناصر البيئة يتكامل مع باقي العناصر الأخرى, ولا يمكن فصله بقيمة موحدة عن باقي المنظومة البيئية المتكاملة, وفي الوقت نفسه لا يمكن اعتماد تقييم عالمي موحد لتقييم الأضرار البيئية, لذلك فعند استخدام طريقة التقييم الموحد يجب الأخذ بنظر الاعتبار موقع التلوث واستراتيجية المعالجة للموقع وحجم الضرر أو التلوث الحاصل وما قد يسببه من ضرر أو خلل في التوازن البيئي الطبيعي أو للإنسان بعد ذلك بشكل تبعي نتيجة لذلك الضرر أو الاختلال[33].

كما أن هذه الطريقة تتسم بنوع من التعقيد الذي يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف التقاضي, حيث تحتاج المحكمة عند الأخذ بهذه الطريقة إلى الاستعانة بعدد كبير من الخبراء المختصين في مجالات الاقتصاد والبيئة والهندسة والجيولوجيا وبحسب نوع الضرر البيئي, إضافة إلى الوقت الطويل الذي تستلزمه المحكمة لحسم هذا القضايا, وهذا الجهد قد يكون ضرورياً في حالات التلوث البيئي الكبير الذي يترك أثراً جسيماً على النظام البيئي, إلا أنه في حالات التلوث أو الضرر البيئي البسيط كتلوث مجرى نهر صغير أو قتل حيوانات برية مثلاً قد لا يكون من المناسب أن تتخذ فيه الإجراءات نفسها أو تتبع الطريقة المتبعة نفسها في تقدير التعويض عن الضرر البيئي في حالات الحوادث أو الكوارث الضخمة, وهذا ما دعا إلى تبني طريقة

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

التقدير الجزافي للتعويض عن الضرر البيئي المحض[34].

الفرع الثاني

طريقة التقدير الجزافي للتعويض عن الضرر البيئي المحض

تعتمد هذه الطريقة على إعداد جداول تحدد قيماً وأثماناً معروفة مسبقاً لكل عنصر من العناصر البيئية والطبيعية[35], ويتم تقديرها على وفق معطيات علمية موحدة يضعها خبراء مختصون في مجال البيئة, بحيث يتم تحديد التعويض على أساس مساحة ونوع الوسط البيئي الذي أصابه الضرر, وكمية المواد المتسربة والمضرة بالبيئة, ومدى تأثيرها على البيئة والكائنات الحية والثروات الطبيعية[36].

وتتميز هذه الطريقة بكونها لا تسمح بترك أي ضرر بيئي من دون تعويض, طالما أن كل عنصر بيئي قد وضع له تقدير مسبق في حالة التلف أو التعرض للضرر[37], وقد أقر المشرّع الفرنسي هذه الطريقة في قانون الغابات الصادر بالمرسوم رقم (2012-92) في 26 كانون الثاني/يناير 2012[38], "عندما فرض غرامة على كل من يتعدى على الغابات تقدر على أساس المتر المربع من الأرض الملوثة أو التي تم قطع أشجارها"[39], "كما طبق القضاء الفرنسي أيضاً هذه الطريقة في قضية تتعلق بتلوث أحد الأنهار", "حيث تم حساب التعويض على أساس طول المجرى المائي الذي أصابه التلوث البيئي مقدراً بواحد فرنك غرامة عن كل متر طولي", ونصف فرنك عن كل متر مربع في الاتجاه العرضي[40].

وعلى الرغم مما تمتاز به هذه النظرية إلا أنها لم تسلم من سهام النقد, إذ إنه يصعب دائماً عند تقدير التعويض عن الضرر البيئي المحض إثبات أو معرفة الحالة التي كانت عليها العناصر البيئية قبل حصول التلوث أو الضرر البيئي[42], كما يؤخذ عليها أنها في حالة الأضرار الجزئية لا تقيم وزناً لإمكانية أن تقوم الطبيعة بتجديد نفسها[43], إلا أن البعض دحض فكرة أن البيئة تعيد نفسها بنفسها في حالة الضرر الجزئي واصفاً أن عملية الاستعادة البيئية غير معروفة وغير محددة, إذ لم يتم لحد الآن معرفة الآثار البيئية لفقد أو تضرر عناصر البيئة على مجمل النظام الإيكولوجي(البيئي), لذلك فإن تقدير التعويض يجب أن يكون مفترضاً؛ وذلك لعدم كفاية المعرفة العلمية بمدى الاستعادة الذاتية للبيئة[44].

وأخيراً يلاحظ أن المشرّع العراقي في قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 قد حدد طريقة خاصة لتقدير التعويض, عندما قرر بأن يؤخذ بنظر الاعتبار عند تقدير التعويض عن الضرر البيئي درجة خطورة المواد الملوثة بأنواعها, وكذلك تأثير التلوث على البيئة آنياً ومستقبلياً[45], وحسناً فعل المشرّع العراقي في اعتماده على هذين المعيارين كونهما يفرضان حماية أكيدة وفعالة بالنسبة لبيئة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

المطلب الثاني

المسائل المكملة لتقدير التعويض عن الضرر البيئي المحض

نتناول في هذا الفرع ثلاث مسائل قانونية في غاية الأهمية, وترتبط ارتباطا وثيقاً بتقدير التعويض, ويمكن عدّها مكملة له, أولها أثر الظروف الملابسة في تقدير التعويض, وثانيها الوقت الذي يقدر فيه التعويض.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

وسنخصص لكل مسألة من هذه المسائل فرع مستقل.

الفرع الاول

أثر الظروف الملابسة في تقدير التعويض

هنالك العديد من الظروف التي تلابس وقوع الضرر, وتختلف باختلاف كل قضية على حدة, وهذه الظروف منها ما يتعلق بالمتضرر كحالته الصحية أو الاجتماعية أو المالية, ومنها ما يتعلق بالمسؤول عن الضرر (شركة تكرير النفط والغاز الطبيعي) كجسامة الخطأ أو الحالة المالية, فهل تؤثر هذه الظروف جميعها على تقدير التعويض أم أن بعضها يؤثر والآخر لا يؤثر؟

لقد أنقسم الفقه القانوني بصدد الإجابة عن هذا التساؤل على اتجاهين: الاتجاه الأول يرى بأن الظروف الملابسة التي يجب على القاضي أن يدخلها في حسابه عند تقدير التعويض هي الظروف التي تحيط بالمتضرر فقط[46], بينما يرى الاتجاه الثاني بأن الظروف التي يقام لها وزن عند تقدير التعويض هي جميع الظروف الملابسة سواء كانت تحيط بالمتضرر أم بالمسؤول[47].

ولم ينص القانون المدني الفرنسي وكذلك العراقي على حكم خاص لهذه الحالة, إلا أن القانون المدني المصري قد نص على وجوب مراعاة الظروف الملابسة عند تقدير التعويض[48], لكنه لم يحدد ماهي الظروف الملابسة, فهل هي التي تحيط بالمتضرر أم بالمسؤول أم بكلاهما؟ بينما نجد أن القانون المدني الكويتي قد نص صراحة على وجوب مراعاة الظروف الشخصية المحيطة بالمتضرر فقط من دون التي تحيط بالمسؤول, إذ جاء في المادة (1/247) منه على أنه " يحدد القاضي التعويض بالقدر الذي يراه جابرا الضرر وفق ما تقرره المادتان ٢٣٠ و ٢٣١ وذلك مع مراعاة الظروف الشخصية للمضرور ". وبذلك نقول إن الظروف الشخصية التي تحيط بالمتضرر هي التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند تقدير التعويض من دون غيرها؛ نظراً لأن التعويض يقاس بمقدار الضرر الذي أصاب المتضرر بالذات, أي أنه يقدر على أساس ذاتي وليس على أساس موضوعي, فيكون محلاً للاعتبار حالة المتضرر الصحية والمالية[49], فمثلاً من كان مصاباً بمرض رئوي يؤثر على قدرته على التنفس بشكل طبيعي فإن الضرر الذي يصيبه بسبب التلوثات البيئية كالغازات السامة يكون أكثر بكثير من الضرر الذي يصيب شخص معافى, ومن يعيل زوجة وأطفالاً يكون ضرره أشد من ضرر الأعزب الذي لا يعيل إلا نفسه[50].

وسار القضاء في فرنسا ومصر والعراق على مراعاة الظروف الشخصية للمتضرر عند تقدير التعويض من دون غيرها, إذ قضت محكمة النقض الفرنسية في قرار لها بأن التعويض المستحق لشخص مصاب بمرض قلبي نتيجة حادث سيارة أودى بحياته يجب أن يراعى في حسابه وتقديره قدرته المنتقصة أصلاً على العمل بسبب مرضه السابق على الحادث[51], وبالصدد بذاته قضت محكمة التمييز العراقية بضرورة التقليل من مقدار التعويض المحكوم به بعدما تبين أن الشخص المتضرر كان مصاباً بمرض تصلب الشرايين مع احتشاء العضلة القلبية وتشمع بالكبد وتضخم بالطحال, وثبت للطب العدلي أن سبب الوفاة هو الحالة الصحية للمتضرر وليس الحادث وإن كان الأخير قد عجل في وفاته[53].

وعلى الرغم من عدم الاعتراف التشريعي والقضائي بالظروف المحيطة بالمسؤول إلا أن الواقع يكشف أحياناً تأثر المحاكم بجسامة الخطأ عند تقدير التعويض انطلاقا من كونه شعوراً طبيعياً ونفسياً يدفع القاضي إلى الحكم بزيادة التعويض مادام الخطأ الصادر من المسؤول جسيماً, ويدعم جانب من الفقهاء الرأي المتقدم بقولة إن القواعد العامة في تقدير التعويض وإن لم تصرح بمراعاة جسامة الخطأ إلا أنها أشارت إلى ذلك عند توزيع المسؤولية بين المسؤولين المتعددين المتضامنين عند رجوع بعضهم على بعض على أساس من جسامة الخطأ, الأمر الذي يدل على قصد المشرّع على مراعاة جسامة خطأ المسؤول عند تقدير التعويض الذي يلتزم به كل مسؤول[54], وقد تأثر القضاء بجسامة خطأ المسؤول في حالة الخطأ المشترك حيث جاء في إحدى قرارات محكمة التمييز العراقية بأن التعويض الذي يحكم به على المسؤول يكون بنسبة الخطأ الصادر منه إذا كان هذا الخطأ مشتركاً بينه وبين المتضرر[55].

الفرع الثاني

الوقت الذي يقدر فيه التعويض

تُعدّ مسألة تحديد الوقت الذي يقدر فيه التعويض عن الضرر البيئي من المسائل المهمة في نطاق المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي؛ نظراً للخصوصية التي تمتاز بها الأضرار البيئية والمسؤولية الناشئة عنها, وتمثل إحدى الصعوبات التي تواجه القضاء عند تقدير التعويض, حيث يكون أمام القاضي تأريخين لتقدير التعويض عن الضرر, الأول هو تاريخ حصول الضرر, والثاني هو تاريخ صدور الحكم بالتعويض, وهنا يثار التساؤل عن أي وقت من هذه الأوقات يجب على القاضي أن يقدر التعويض فيه؟ للإجابة عن ذلك نقول إن الأصل في تقدير التعويض هو أن يحدده القاضي بمقدار الضرر وقت تحمله, وذلك ما يقتضيه الغرض من التعويض, وهو رد المتضرر إلى الوضع أو الحال الذي كان يمكن ان يكون فيه لو لم يخل الشخص المسؤول (شركة تكرير النفط والغاز الطبيعي) بالتزامه[56].

إلا أن هذا الحكم يطبق متى ما كان الضرر ثابتاً في مداه من يوم حصوله إلى يوم صدور الحكم بالتعويض عنه, كما لو أدت التلوثات الناشئة عن تكرير النفط والغاز الطبيعي إلى موت انسان أو حيوان فوراً, أما إذا تغير الضرر يوم صدور الحكم عما كان عليه قبل ذلك, فإن الفقه والقضاء قد اختلف في هذه الحالة وذهب في اتجاهين: الأول يرى أن الوقت الذي يقدر فيه التعويض عن الضرر هو وقت صدور الحكم؛ وذلك لأن الحق في التعويض يوجد من هذا الوقت, أي أن الحكم الصادر بالتعويض يكون منشئاً للحق[57], بينما يرى الاتجاه الثاني أن الوقت الذي يقدر فيه التعويض هو يوم حصول الضرر, استناداً إلى ان الحق في التعويض يوجد من هذا الوقت, وبذلك يكون الحكم القضائي كاشفاً للحق لا منشئاً له[58].

أما في حالة تغير سعر النقد أو أسعار السوق, فإن القاضي في هذه الحالة يراعي السعر يوم صدور الحكم أيضاً[60], غير أن المتضرر إذا كان قد اصلح الضرر بنفسه, فإن القاضي يحكم له بما أنفقه فعلاً بصرف النظر عن تغير سعر النقد يوم صدور الحكم[61], أما إذا حاول المتضرر إطالة امد النزاع, فإن القاضي يقدر التعويض في اليوم الذي كان من المفترض صدور الحكم فيه[62], وقد يتعذر في بعض الأحوال على

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المحكمة تقدير التعويض تقديراً نهائياً وقت صدور الحكم, فلها أن تحتفظ للمتضرر بالحق في أن يطالب خلال مدة معقولة بإعادة النظر في التقدير, وهذا ما نصت عليه المادة (208) من القانون المدني العراقي بقولها " إذا لم يتيسر للمحكمة أن تحدد مقدار التعويض تحديداً كافياً فلها أن تحتفظ للمتضرر بالحق في أن يطالب خلال مدة معقولة بإعادة النظر في التقدير "[63].

ولم يحدد المشرّع العراقي[64] الوقت الذي يم بموجبه تقدير التعويض عن الضرر, وهذا يعني أنه ترك ذلك لاجتهاد القضاء, في حين نجد أن المشرّع المصري والكويتي قد حددا ذلك الوقت بيوم صدور الحكم, إذ نصت المادة (170) من القانون المدني المصري على أنه " يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور... ، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض... ", كما نصت المادة (2/247) من القانون المدني الكويتي على أنه " وإن لم يتيسر للقاضي، وقت الحكم، تحديد مقدار التعويض... ".

الخاتمة

استهدفت هذه الدراسة الوصول الى فكرة واضحة ودقيقة قدر الامكان, حول موضوع حديث الا وهو فكرة التحمل الجماعي في تعويض الاضرار الناجمة عن تكرير النفط والغاز , وكان اهم ما توصلنا اليه يتمثل بالاتي:

اولاً: النتائج

١- يُعدّ نشاط تكرير النفط والغاز الطبيعي من أكثر الأنشطة النفطية خطراً على البيئة ومن الانشطة التي تعد من التحديات والتحولات الفعلية التي تواجها الدول ؛ نظراً للنطاق الواسع من التلوث البيئي الذي يسببه هذا النشاط, بحيث يمتد ليشمل البيئة الجوية والمائية والأرضية, وقد ثبت أن نشاط التكرير هذا يُعدّ المصدر الرئيسي لتلوث البيئة, مما ينعكس بآثاره الضارة والخطيرة على الإنسان وباقي الكائنات الحية وغير الحية الأخرى

٢- عدم كفاية القواعد العامة الواردة في القانون المدني لتنظيم المسؤولية المدنية عن استيعاب التحديات أضرار التلوث البيئي لشركات تكرير النفط والغاز الطبيعي في تعويض المتضرر من الاضرار البيئية الناجمة من تكرار النفط والغاز.

٣- توفر فكرة التحمل الجماعي في تعويض الاضرار البيئية الثقة والأمان لأصحاب المشاريع التي تسبب تلوثاً للبيئة, إذ يجنبها خطر الإفلاس الذي يهددها نتيجة ازدياد عدد الدعاوى التي تُقام ضدها.

٤- إن التعويض الذي يتم من خلال فكرة التحمل الجماعي في تعويض الاضرار البيئية الناجمه عن تكرار النفط والغاز يؤدي إلى حصول المتضرر على حقه في التعويض, من دون الحاجة إلى إقامة مسؤولية فاعل الضرر.

ثانياً: المقترحات

١- عجز طرق التعويض التقليدية في تعويض الاضرار الناجمة من تكرير النفط والغاز التي تصيب المتضرر نتيجة لتحولات العالمية التي حدثت في مجال الطاقة والتطورات الكبيرة التي شهدها هذا المجال, لذل ندعو الى ضرورة تنظيم فكرة التحمل الجماعي في

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

تعويض الاضرار الناجمة عن تكرير النفط والخاص والمتمثلة بصناديق حماية البيئية.

٢- بالنظر للأهمية الكبيرة والفائدة العملية التي يحققها صندوق حماية البيئةكاحد الضمانات الفعالة في مواجهة التحديات الطاقة, ندعو المشرّع العراقي إلى تعديل بعض الأحكام القانونية المتعلقة به, كتوسيع مجالات إنفاق موارد الصندوق, وتوسيع مصادر تمويل ميزانيته, حتى يستطيع الصندوق التدخل ودفع التعويض للمتضرر بيئياً في الأحوال جميعها التي يتعذر فيها على الأخير الحصول على حقه بالتعويض من محدث الضرر.

٣- ندعو المشر العراقي الى اضافة مورد مهم وله تأثير كبير في تمويل ميزانية الصندوق كان من الأجدر أن يتم النص عليه إلا وهو الضرائب البيئية التي تفرض على الأنشطة الملوثة للبيئة.

٤- الهوامش

(1) د. عبد الناصر زياد هياجنة, القانون البيئي, النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2012, ص207.

(2) د. سعيد السيد قنديل, آليات تعويض الأضرار البيئية, دراسة في ضوء الأنظمة القانونية والاتفاقيات الدولية, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2004, ص105. د. نبيلة اسماعيل رسلان, التأمين ضد أخطار التلوث, دار النهضة العربية، القاهرة، 2003, ص179.

(3) د. عطا سعد محمد حواس, الأنظمة الجماعية لتعويض أضرار التلوث, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2012, ص119.

(4) أحمد خالد الناصر, المسؤولية المدنية عن أضرار تلوث البيئة البحرية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2010, ص81.

(5) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد, مصدر سابق, ص 154 – 170.

(6) تقابلها المادة (10) من قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 8 لسنة 2008. وقد عرّفه هذا القانون الأخير في المادة (1/ثلاثة وثلاثون) منه بقولها " الصندوق البيئي: الصندوق الذي يمثل العائدات التي يتم تخصيصها بموجب هذا القانون التي يلتزم المقاولون بالمساهمة فيه طبقاً لشروط عقد مشاركة الإنتاج بموجب المادة السابعة والثلاثون من هذا القانون ".

(7) يقصد بالهيئة الهيئة العامة للبيئة المنصوص عليها في المادة (6) من القانون نفسه.

Article L561-3) " I. Le fonds de prévention des risquesnaturelsmajeursest chargé de financer, dans la limite de sesressources, les indemnitésallouées en vertu des dispositions de l'article L. 561-1 ainsique les dépensesliées à la limitation de l'accès et à la démolitionéventuelle des biens exposés afind'enempêchertoute occupation future ... ".

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

(8) ينظر المادة (10) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009, والمادة (1/أولاً) من تعليمات صندوق حماية البيئة العراقي رقم 1 لسنة 2013, منشورة في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4279 في 2013/6/10 والمعدَّلة بالتعليمات رقم 4 لسنة 2014, المنشورة أيضاً في جريدة الوقائع العراقية, في العدد 4347 في 2015/1/12. وتقابلها المادة (15) من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل.

(9) ينظر الفقرات (ثانياً, رابعاً) من المادة (1) من تعليمات صندوق حماية البيئة رقم 1 لسنة 2013, والمادة (10) من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل.

(11) ينظر المادة (2) من تعليمات صندوق حماية البيئة العراقي رقم 1 لسنة 2013.

(12) وبالمقابل نجد المادة (4) تعليمات صندوق حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم (2) لسنة 2009, منشورة في جريدة وقائع كوردستان, في العدد 1037, في 2009/5/28 نصت على أنه " يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و بالاستقلال المالي و الإداري ".

(13) بينما نصت المادة (14) من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل على أنه "... وتكون للصندوق موازنة خاصة، و تبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها، و يرحل فائض الصندوق من سنة إلى أخرى ".

(14) المادة (28) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.

(15) ينظر المادة (10/ثالثاً/3) من قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان رقم 8 لسنة 2008, والمادة (16) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995.

(17) ينظر المادة (14/ج) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري.

(18) ينظر المادة (7/هـ, و, ز, ح) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995.

(19) ينظر المادة (14) من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل, والمادة (26) من تعليمات صندوق حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 2 لسنة 2009.

(20) نصت المادة (30/ ثانياً) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009 على أنه " تخضع حسابات الصندوق إلى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية ".

(21) نصت المادة (16) من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل على أنه " يضع جهاز شئون البيئة بالاتفاق مع وزير المالية اللائحة الداخلية للصندوق، و تخضع جميع أعمال الصندوق و معاملاته لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ".

(22) عمار كريم كاظم الفتلاوي, الحلول الشخصي وتطبيقاته في القانون العراقي والمقارن, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون, جامعة بابل, 2007, ص6. وينظر في المعنى ذاته د. عبد المجيد الحكيم, الموجز في شرح القانون المدني, أحكام الالتزام, الجزء الثاني, الطبعة السادسة, العاتك لصناعة الكتاب, القاهرة, 2009, ص368- 369.

(23) وتقابلها المادة (٣٩٤) من القانون المدني الكويتي, والمادة (326) من القانون المدني المصري.

(24) د. عابد فايد عبد الفتاح فايد, التعويض التلقائي للأضرار بواسطة التأمين وصناديق الضمان, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2014, ص76

(25) نفس المصدر أعلاه, ص77 – 78.

(26) كافي زغير شنون البدري, صور الضرر المعنوي, بحث منشور في مجلة كلية الحقوق, جامعة النهرين, المجلد 15, العدد 2, 2013, ص174.

(27) أنور جمعة علي الطويل, التعويض النقدي عن الأضرار البيئية المحضة, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, العدد 52, تشرين الأول/أكتوبر, 2012, ص23 - 24.

28-Dale B. Thompson, Valuing the environment: Courts' struggles with natural resource damages, Published research in Environmental Law, Volume 32, 2002, pp.57-89. P.2.

(29) د. سعيد السيد قنديل, مصدر سابق, ص39.

(30) د. طارق كاظم عجيل, معايير تقدير التعويض النقدي عن الأضرار البيئية, بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, تصدر عن الكلية الإسلامية الجامعة/النجف الأشرف, العدد 36, 2015, ص93.

(31) د. عطا سعد محمد حواس, المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار, مصدر سابق, ص920.

(32) أنور جمعة علي الطويل, مصدر سابق, ص31.

33-Douglass Shaw and Marta Wlodarz, Ecosystems, Ecological Restoration and Economics: Does Habitat and Resource Equivalency Analysis Mean Other Economic Valuation Methods Are Not Needed? Forthcoming Ambio, exasA&M University, Vol. 42, (Issue 5/September), 2012, p.4.

(34) د. سعيد السيد قنديل, مصدر سابق, ص40.

35-Douglass Shaw and Marta Wlodarz, op, cit, p.5

(36) أنور جمعة علي الطويل, مصدر سابق, ص33 – 34.

37-Dale B. Thompson, op, cit, p.19.

(38) د. سمير حامد الجمال, الحماية القانونية للبيئة, دار النهضة العربية, القاهرة, 2007.

(39)- د. سهى حميد سليم الجمعة, تلوث بيئة الفضاء الخارجي في القانون الدولي العام, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية, 2009, ص325.

40-F. Arhab, these. prése. no. 699. p.570.

أشار إليه د. عطا سعد محمد حواس, المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار, مصدر سابق, ص917.

(41) د. طارق كاظم عجيل, مصدر سابق, ص98 – 99.

(42) أنور جمعة علي الطويل, مصدر سابق, ص40 – 41.

(43) عبد الله تركي صمد العيال الطائي, مصدر سابق, ص166. د. عامر طراف وحياة حسنين, المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة, الطبعة الأولى, مجد المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 2012, ص293.

(44) د. سمير حامد الجمال, مصدر سابق, ص325.

(45)-ابتهال زيد علي, مصدر سابق, ص199.

(46) متوفر على الموقع الإلكتروني:

https://www.codes-et-lois.fr/code-/forestier

تاريخ الزيارة 2016/10/28

47-Article L313-1) " En casd'infraction aux dispositions de l'article L. 311-1, le propriétaireestcondamné à uneamendecalculée à raison de 150 euros par mètrecarré de bois défriché)

Article L331-2) " La coupe oul'enlèvementd'arbresayant 20 centimètres de tour et au-dessusestpunid'uneamende de 45000 euros. La circonférenceestmesurée à 1,30 mètre du sol)

.

(48) د. سعيد السيد قنديل, مصدر سابق, ص43.

49-David J. Chapman and W. Michael Hanemann, Environmental Damages in court: The American trader case, Published research in The Law and Economics of the Environment, 2001, Anthony Heyes, Editor, pp.319-367.

p.10 – 11. See also: Dale B. Thompson, op, cit, p.10.

(50) د. سعيد السيد قنديل, مصدر سابق, ص44.

(72) أنور جمعة علي الطويل, مصدر سابق, ص47.

(73) د. طارق كاظم عجيل, مصدر سابق, ص102 – 103.

(74) المادة (32/ثانيا/أ ، ب) من قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.

(75) د. محمود جمال الدين زكي,الوجيز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري, الطبعة الثالثة, مطبعة جامعة القاهرة, 1978, ص280.

(76) د. عبد المنعم فرج الصدة,مصادر الالتزام, دار النهضة العربية, القاهرة, 1986., ص524. , ص522.

د. سليمان مرقس, الوافي في شرح القانون المدني, المجلد الأول, في الالتزامات, في الفعل الضار والمسؤولية المدنية, القسم الأول, في الأحكام العامة, الطبعة الخامسة, من دون ذكر دار نشر ولا مكان نشر, 1992, ص552.

(77) نصت المادة (170) من القانون المدني المصري على أنه " يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين 221 و 222 مراعيا في ذلك الظروف الملابسة ، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعيينا نهائيا ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير ".

(78)د. عبد الرزاق أحمد السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, نظرية التزام بوجه عام, مصادر الالتزام, الجزء الأول, المجلد الأول, الطبعة الثالثة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2009, ص1098 - 1099.

(79) د. عباس علي محمد الحسيني, المسؤولية المدنية البيئية في ضوء النصوص المدنية والتشريعات البيئية, بحث منشور في مجله رسالة الحقوق, كلية القانون, جامعة كربلاء, العدد الثالث, السنة الثانية, 2010., ص38.

(80) أشار إليه محمد جابر غافل العكيلي المسؤولية المدنية لمنظم المسابقات الرياضية, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون, جامعة كربلاء, 2015, ص127 - 128.

(81) قرارها الصادر بتاريخ 29 مارس 1944. أشار إليه د. عبد الرزاق السنهوري, مصدر سابق, ص1099 هامش رقم (1).

(82) قراراها المرقم 521/مدنية اولى/1981, الصادر بتاريخ 1981/8/17. أشار إليه حسن حنتوش رشيد الحسناوي, الضرر المتغير وتعويضه في المسؤولية التقصيرية, دراسة مقارنة, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون, جامعة بغداد, 2004, ص15.

(83) د. عصمت عبد المجيد بكر, مصادر الالتزام في القانون المدني, دراسة مقارنة, الطبعة الأولى, المكتبة القانونية, بغداد, 2007, ص316.

(84) قراراها المرقم 81/مدنية رابعة/1982, الصادر بتاريخ 1982/9/26. أشار إليه د. إبراهيم صالح عطية, العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار, دراسة مقارنة, الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2013, ص81.

(85) د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير, الوجيز في نظرية الالتزام, مصدر سابق, ص249.

(86) د. سعدون العامري, تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية, مركز البحوث القانونية – وزارة العدل, بغداد, 1981, ص205

(87) د. عزيز كاظم جبر,الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 1998. , ص183.

(88) د. عبد المنعم فرج الصدة, مصدر سابق, ص524.

89-Henri Blin, op, cit, p.7.

(90) د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير,الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي, مصادر الالتزام, الجزء الأول, المكتبة القانونية, بغداد, من دون سنة طبع , ص250.

91-Georges Ripert et Jean Boulanger, op, cit, p.441

المصادر

الكتب العربية

١- د. إبراهيم صالح عطية, العوامل المؤثرة في تقدير التعويض عن الفعل الضار, دراسة مقارنة, الطبعة الأولى, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2013.

٢- أحمد خالد الناصر, المسؤولية المدنية عن أضرار تلوث البيئة البحرية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2010.

٣- د. سعدون العامري, تعويض الضرر في المسؤولية التقصيرية, مركز البحوث القانونية – وزارة العدل, بغداد, 1981.

٤- د. سعيد السيد قنديل, آليات تعويض الأضرار البيئية, دراسة في ضوء الأنظمة

القانونية والاتفاقيات الدولية, دار الجامعة الجديدة للنشر, الإسكندرية, 2004.

٥- د. سليمان مرقس, الوافي في شرح القانون المدني, المجلد الأول, في الالتزامات, في الفعل الضار والمسؤولية المدنية, القسم الأول, في الأحكام العامة, الطبعة الخامسة, من دون ذكر دار نشر ولا مكان نشر, 1992.

٦- د. سمير حامد الجمال, الحماية القانونية للبيئة, دار النهضة العربية, القاهرة, 2007

٧- د. سهى حميد سليم الجمعة, تلوث بيئة الفضاء الخارجي في القانون الدولي العام, دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية, 2009.

٨- د. عابد فايد عبد الفتاح فايد, التعويض التلقائي للأضرار بواسطة التأمين وصناديق الضمان, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2014.

٩- د. عامر طراف وحياة حسنين, المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة, الطبعة الأولى, مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 2012.

١٠-د. عبد الرزاق أحمد السنهوري, الوسيط في شرح القانون المدني الجديد, نظرية التزام بوجه عام, مصادر الالتزام, الجزء الأول, المجلد الأول, الطبعة الثالثة, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2009.

١١-عبد المجيد الحكيم, الموجز في شرح القانون المدني, أحكام الالتزام, الجزء الثاني, الطبعة السادسة, العاتك لصناعة الكتاب, القاهرة, 2009.

١٢-د. عبد المجيد الحكيم وعبد الباقي البكري ومحمد طه البشير, الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي, مصادر الالتزام, الجزء الأول, المكتبة القانونية, بغداد, من دون سنة طبع.

١٣-د. عبد المنعم فرج الصدة, مصادر الالتزام, دار النهضة العربية, القاهرة, 1986.

١٤-د. عبد الناصر زياد هياجنة, القانون البيئي, النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 2012.

١٥-عبد الله تركي صمد العيال الطائي, الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية, الطبعة الأولى, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2013.

١٦-د. عزيز كاظم جبر, الضرر المرتد وتعويضه في المسؤولية التقصيرية, الطبعة الأولى, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, 1998.

١٧-د. عصمت عبد المجيد بكر, مصادر الالتزام في القانون المدني, دراسة مقارنة, الطبعة الأولى, المكتبة القانونية, بغداد, 2007.

١٨-د. عطا سعد محمد حواس, الأنظمة الجماعية لتعويض أضرار التلوث, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2012.

١٩-ـــــــــــــــــــ,المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2011.

٢٠-د. محمود جمال الدين زكي, الوجيز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري, الطبعة الثالثة, مطبعة جامعة القاهرة, 1978.

٢١-د. نبيلة اسماعيل رسلان, المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، دار الجامعة, الجديدة، الإسكندرية، 2007, ص129.

الرسائل والاطاريح

١- حسن حنتوش رشيد الحسناوي, الضرر المتغير وتعويضه في المسؤولية التقصيرية, دراسة مقارنة, أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون, جامعة بغداد, 2004.

٢- عمار كريم كاظم الفتلاوي, الحلول الشخصي وتطبيقاته في القانون العراقي والمقارن, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون, جامعة بابل, 2007.

٣- محمد جابر غافل العكيلي المسؤولية المدنية لمنظم المسابقات الرياضية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون, جامعة كربلاء, 2015

البحوث والمجلات العلمية

1-أنور جمعة علي الطويل, التعويض النقدي عن الأضرار البيئية المحضة, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, كلية الحقوق, جامعة المنصورة, العدد 52, تشرين الأول/أكتوبر, 2012.

2-د. حسن حنتوش رشيد الحسناوي, التعويض عن الضرر المتغير في المسؤولية التقصيرية, بحث منشور في مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد 5, العدد 2, 2007.

3-د. عباس علي محمد الحسيني, المسؤولية المدنية البيئية في ضوء النصوص المدنية والتشريعات البيئية, بحث منشور في مجله رسالة الحقوق, كلية القانون, جامعة كربلاء, العدد الثالث, السنة الثانية, 2010.

4-د. طارق كاظم عجيل, معايير تقدير التعويض النقدي عن الأضرار البيئية, بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, تصدر عن الكلية الإسلامية الجامعة/النجف الأشرف, العدد 36, 2015

٤- كافي زغير شنون البدري, صور الضرر المعنوي, بحث منشور في مجلة كلية الحقوق, جامعة النهرين, المجلد 15, العدد 2, 2013.

تاسعاً: التشريعات:

أ- التشريعات العراقية:

1- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951.

2- قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدَّل...

3- قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 8 لسنة 2008.

4- تعليمات صندوق حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان - العراق رقم 2 لسنة 2009.

5- قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009.

6- تعليمات صندوق حماية البيئة العراقي رقم 1 لسنة 2013 المعدَّلة.

ب- التشريعات العربية:

1- القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.

2- القانون المدني الكويتي رقم 67 لسنة 1980.

3- قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدَّل.

4- اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة المصري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 338 لسنة 1995.

5- قانون البيئة السوري رقم 50 لسنة 2002.

6- قانون حماية البيئة الكويتي رقم 42 لسنة 2014 المعدَّل.

ت- التشريعات غير العربية:
1- القانون المدني الفرنسي لسنة 1804.
2- قانون البيئة الفرنسي رقم (914–2000) الصادر في 18 أيلول/سبتمبر 2000.
3- قانون الغابات الفرنسي الصادر بالمرسوم رقم (92-2012) في 26 كانون الثاني/يناير 2012.

المصادر الاجنبية

1-Dale B. Thompson, Valuing the environment: Courts' struggles with natural resource damages, Published research in Environmental Law, Volume 32, 2002.

2-Douglass Shaw and Marta Wlodarz, Ecosystems, Ecological Restoration and Economics: Does Habitat and Resource Equivalency Analysis Mean Other Economic Valuation Methods Are Not Needed? Forthcoming Ambio, Texas A&M University, Vol. 42, (Issue .5/September), 2012.

3-David J. Chapman and W. Michael Hanemann, Environmental Damages in court: The American trader case, Published research in The Law and Economics of the Environment, 2001.

4-Henri Blin, l'évaluation du prejudice corporel, 2e édition, paris , 1959.

Robin Kundis Craig, Legal Remedies for Deep Marine Oil Spills and Long-Term Ecological Resilience: A Match Made in Hell, Brigham Young University Law Review; Vol. 2011, ,Issue 6, 2011.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المرونة التنظيمية ودورها في تعزيز أداء الموارد البشرية

م.م علي حمزة الكرعاوي
م.م بشار عبد الحسين حسن
جامعة الفرات الأوسط التقنية
الكلية التقنية الإدارية/ كوفة

المستخلص:

يهدف البحث الى اختبار علاقة الارتباط و الاثر بين المتغير المستقل(المرونة التنظيمية) بأبعاده (المرونة التشغيلية والمرونة التكتيكية والمرونة الاستراتيجية) والمتغير التابع (أداء الموارد البشرية) بأبعاده (عبئ العمل وظروف العمل ومشاكل العمل) في مديرية تربية النجف الاشرف وبيان مدى تطبيقها, ويمكن تلخيص مشكلة بحثنا الرئيسة في توضيح الدور الذي تلعبه المرونة التنظيمية في تعزيز أداء الموارد البشرية في المنظمة المبحوثة وقام الباحثان بتبني المنهج الاستطلاعي, وتمت معالجة وتحليل البيانات بأستخدام البرنامج الاحصائي spss 26, واعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات في المنظمة المبحوثة , وبلغ مجتمع البحث 80فرد وبالتالي تم اختيار عينة قصدية من موظفي المديرية البالغ عددهم (70) وقد استرجعت (69) استمارة جاهزة للتحليل وان ابرز الاستنتاجات تبين وجود المرونة في منظمات الاعمال تساهم وبشكل كبير في دعم الافراد العاملين وزيادة قدرتهم في اتخاذ القرارات وتطوير مهاراتهم في مواجهة جميع التغييرات التي تطرأ في البيئة الداخلية والخارجية ويسهم في وصول المنظمة لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها.

الكلمات المفتاحية: المرونة التنظيمية , أداء الموارد البشرية , مديرية تربية النجف الاشرف

Bashar Abdul Hussein Hassan
Ali Hamza Al-Karawi
Al-Furat Al-Awsat Technical University
/ Management Technical College/ Kufa

Abstract:

This research aims to test the correlation and impact relationship between the independent variable (organizational flexibility) with its dimensions (operational flexibility, tactical flexibility and strategic flexibility) and the dependent variable (human resources performance) with its dimensions (workload, work conditions and work problems) in the Directorate of Education in Najaf Al-Ashraf and to show the extent of its application. The main problem of our research can be summarized in clarifying the role played by organizational flexibility in enhancing human resources

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

performance in the organization under study. The researchers adopted the exploratory approach, and the data were processed and analyzed using the statistical program SPSS 26. The questionnaire was adopted as the main tool for collecting data in the organization under study. The research community reached 80 people, and thus a deliberate sample of the directorate's employees, numbering (70), was selected. (69) ready-to-analyze forms were retrieved. The most prominent conclusions show that the presence of flexibility in business organizations contributes significantly to supporting working individuals and increasing their ability to make decisions and develop their skills in facing all changes that occur in the internal and external environment and contributes to the organization's achievement of goals. Which it seeks.

Keywords: Organizational flexibility, human resources performance, Najaf Education Directorate

المقدمة:

في خضم التطورات الحاصلة في العالم من الجانب العلمي والحضاري وبشكل غير مسبوق والذي طال منظمات الاعمال مما أدى الى استحداث مفاهيم حديثة ومعاصرة للقيادة تلائم هذا التطور وتواكب الفكر الإداري والتنظيمي الحديث وتحقيق المنظمات لأهدافها بتطوير أداء الافراد العاملين وتلبية احتياجاتهم المعنوية والمادية وبالتالي كسب رضا وقبول المستفيدين والمرونة التنظيمية هي المصدر المهم لتحقيق الميزة التنافسية والتي تعكس قدرة العاملين على تغيير الاتجاه بسرعة لادارة حالات التغيير السريع والقدرة على إدارة الاعمال داخل بيئة المنظمة لانجاز اهداف تخدم مصالحهم فالكثير من المنظمات حققت نجاحات غير مسبوقة بسبب تواجد افراد عاملين لديهم المرونة الكافية والخبرات والمهارات والكاريزما لاداء اكثر من عمل في ان واحد, وقد وجد الكثير من الباحثين والكتاب ان للمرونة التنظيمية التأثير الكبير في تحسين أداء الافراد العاملين داخل المنظمة وخارجها من خلال اخضاعهم لبرامج تدريبية مختلفة وتطوير خبراتهم ومهاراتهم في التعامل مع جميع الحالات في البيئة الداخلية والخارجية لخدمتهم والتعرف على احتياجاتهم وتلبيتها وتشجيع الافراد العاملين على أداء أعمالهم واحداث حالة التوازن للعاملين في حياتهم بين ممارسة أعمالهم واشراكهم في اتخاذ القرارات وهذا بدوره يعكس الجانب الإيجابي للعلاقات الشخصية وعنصرا مهما في الحد من الصراعات لما تبثه من روح التعاون الذي ينعكس إيجابيا على سلوك الافراد العاملين ويدفعهم لتطوير أدائهم وتحسينه وصولا الى تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المنظمة ويتكون

البحث من أربع مباحث خصص المبحث الأول لمنهجية البحث اما المبحث الثاني للاطار النظري للبحث وخصص المبحث الثالث الجانب العملي اما المبحث الرابع فقد خصص للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تعد الموارد البشرية واداءها وتطورها في الكثير من المنظمات المتقدمة من اهم معوقات العمل لدى الإدارة العليا حيث انها تستهلك جهد الإدارة اذا لم يتم استعمال الاستراتيجية المناسبة لادارتها, حيث اصبح من الواجب على الإدارات الاعتراف بضرورة وجود المرونة الكافية بين الافراد العاملين لاداء اكثر من عمل عن طريق تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومعرفة أسباب الضعف في أداءهم وسبل معالجته من خلال مرونة تنظيمية في المنظمة تدعم عمل الإدارة العليا وتأخذ على عاتقها معالجة جميع أنواع الضعف والخللفي أداء الافراد العاملين عن طريق متابعة العاملين وتطويرهم ومعرفة احتياجاتهم لتحقيق اهداف المنظمة,وتكمن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور المرونة التنظيمية في تعزيز أداء الموارد البشرية ؟

ومنه تتفرع الاسئلة التالية:

١- ماهي المرتكزات العلمية والفكرية لمتغيرات البحث ؟

٢- ما مدى تطبيق أبعاد المرونة التنظيمية في المنظمة المبحوثة ؟

٣- ما مدى تطبيق ابعاد أداء الموارد البشرية في المنظمة المبحوثة ؟

ثانياً: أهمية البحث:

نظراً للتطورات الحاصلة في منظمات الاعمال نتيجةً للثروة المعلوماتية وخصوصا في الجوانب الإدارية وظهور المنافسة بين المنظمات المستندة على اداء الافراد العاملين داخل وخارج المنظمة مما دفع الكثير من المنظمات ان تتبع العديد من الأساليب المتطورة التي لها القدرة في تحسين اداء الافراد العاملين وتساعدهم في ممارسة أعمالهم بدقة وإخلاص وتزيد من ولائهم لمنظماتهم وزيادة مهاراتهم وخبراتهم ومن هنا ظهر مفهوم المرونة التنظيمية الذي جاء نتيجة للتطورات التي يشهدها العالم وبوصفه عامل مهم جداً للوصول الى اهداف المنظمة حيث استنبط هذا النوع من الاستراتيجيات بسبب قدرته في دعم الافراد العاملين وتدريبهم وتطوير مهاراتهم وخبراتهم وزرع روح التعاون والمصلحة المشتركة في كافة المستويات واشراكهم في اتخاذ القرارات لكي تجعل منهم عمال يستطيعون مواجهة جميع أنواع التغييرات التي تطرأ على منظمات الاعمال داخل وخارج المنظمة.

ثالثاً: أهداف البحث :

الكثير من منظمات الاعمال التي ترغب في الوصول الى تحقيق اهدافها تتجه مباشرةً الى افرادها العاملين ودعمهم وتحفيزهم وتطوير خبراتهم ومهاراتهم من خلال توفير الاستراتيجيات المرنة الملائمة التي تساهم وبشكل كبير في مواجهة الافراد العاملين لجميع التغييرات التي تطرأ في البيئة الداخلية والخارجية لقيامهم بأداء أعمالهم على اتم وجه وهذا كله يتم من خلال توافر المرونة

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

التنظيمية التي تسهم وبشكل كبير في تطوير اداء افرادها العاملين وزيادة ولائهم للمنظمة ومن خلال ما ذكر يمكن ابراز أهداف البحث بالشكل الاتي :

١. التعرف على الدور الذي تمارسه المرونة التنظيمية في تعزيز أداء الافراد العاملين.

2. محاولة التعرف على اهم الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لتطوير أداء الافراد العاملين.

3. متابعة ودراسة اهم الخطوات التي تقوم بها الإدارة العليا من اجل تعزيز وتطوير أداء الافراد العاملين في المنظمة مدار البحث.

4. محاولة تشخيص علاقة الارتباط والاثر بين متغيرات البحث(المرونة التنظيمية وأداء الموارد البشرية)ومعرفة نتائجها على عينة البحث

رابعاً : المخطط الفرضي للبحث

يعبر مخطط الدراسة عن تجسيد لفكرة البحث من خلال بيان علاقة الارتباط و الاثر بين متغيراتها، ويبين الشكل (1) مخطط للبحث

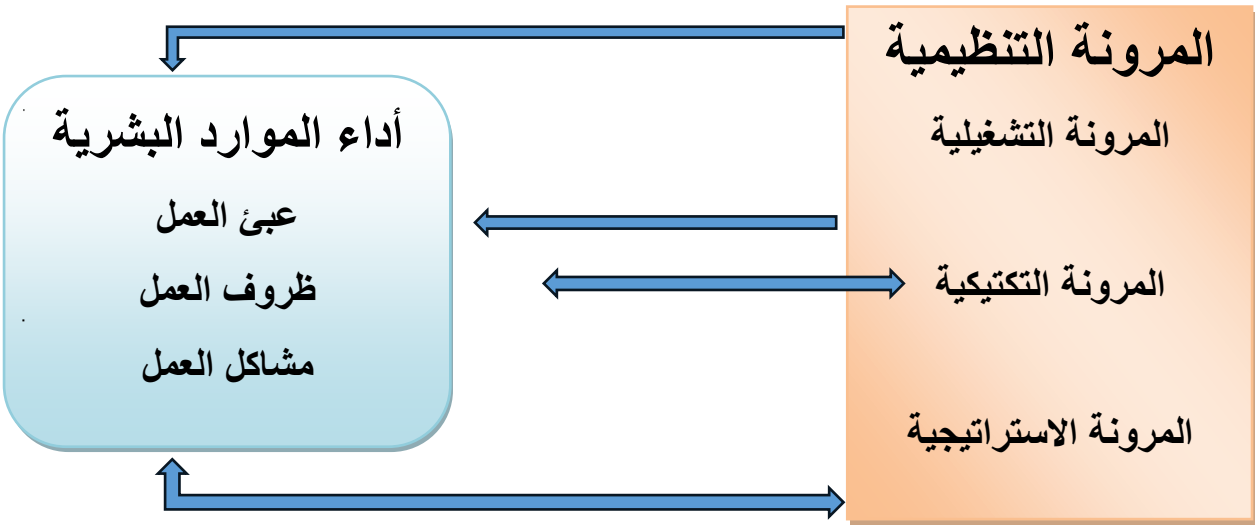

شكل (1) مخطط البحث الفرضي

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستناد على الادبيات الواردة

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

خامساً: فرضيات البحث

تمثل الفرضيات إجابات متوقعة يجب أن تنسجم في اتجاهاتها مع مشكلة البحث, حيث قام الباحث بوضع عدة فرضيات لأختبار المخطط الفرضي للبحث مجسداً اتجاهات العلاقة والتأثير بين متغيراته وبما يتوافق مع أهداف البحث الموضوعة وكما يلي :

فرضيات الارتباط

H : يوجد ارتباط ذات دلالة معنوية بين المرونة التنظيمية وأداء الموارد البشريةعلى المستوى الكلي وتتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية الاتية:

H1 : يوجد ارتباط معنوي بين المرونة التشغيلية وأداء الموارد البشرية.

H2: يوجد ارتباط معنوي بين المرونة التكتيكية وأداء الموارد البشرية

H3 : يوجد ارتباط معنوي بين المرونة الاستراتيجية وأداء الموارد البشرية .

فرضيات التأثير

H :يوجد اثر معنوي للمرونة التنظيمية في أداء الموارد البشرية على المستوى الكلي وتنبثق منه الفرضيات الفرعية الاتية:

H1: يوجد اثر معنوي للمرونة التشغيلية في أداء الموارد البشرية.

H2: يوجد اثر معنوي للمرونة التكتيكية في أداء الموارد البشرية.

H3: يوجد اثر معنوي للمرونة الاستراتيجية في أداء الموارد البشرية.

سادساً: حدود البحث

ان حصر حدود البحث من ضمن نطاق واضح المعالم يعتبر ضرورة أساسية لأي دراسة أكاديمية ضمن اختصاص علمي معين وفي ضوء ذلك أصبح لزاما تشخيص حدود البحث البشريه والمكانية المناسبة وكما يلي:

1.الحدود البشريه: انتظم هذا النوع من الحدود للبحث في عينة قصدية في المنظمة المبحوثة تمثلت في موظفين من الإدارة العليا والاداريين والفنيين في جميع الاقسام والوحدات مع استثناء الكادر الخدمي كون فقرات الاستبانة لا تنطبق عليهم

2. الحدود المكانية: تم اختيار مديرية تربية النجف الاشرف لغرض اجراء الجانب الميداني للبحث كونها تسعى الى تطبيق المرونة التنظيمية في مختلف مفاصل العمل لديها رغبتا في تعزيز أداء الافراد العاملين

سابعاً : مجتمع وعينة البحث

إن التعريف بمجتمع وعينة البحث وتوضيح خصائصه يعتبر ضرورة أساسية يركز عليها البحث ميدانياً، خاصة إذا ماعلمنا إن طبيعة التوافق بين خصائص كل منهما يتيح إمكانية تعميم نتائج البحث في العينة على باقي مفردات المجتمع الذي سحبت منه حيث تم تطبيق موضوع بحثنا في مديرية تربية النجف الاشرف حيث بلغ مجتمع البحث 80 شخص وبالتالي تم اختيار عينة قصدية من الموظفين في التربية البالغ عددهم (70) فرداً واسترجعت (69) استبانة مقبولة للتحليل الاحصائي ويوضح الجدول التالي مجتمع البحث وعينته.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

جدول (1) مجتمع وعينة البحث

ت	مكان العمل	العدد	الجنس	العدد	الشهادة	العدد
1	الشعبة الادارية	25	ذكور	43	دبلوم	23
2	الشعبة الماليه	23			بكالوريوس	30
3	الشعبة القانونية	9			ماجستير	15
4	شعبة الجودة	12	اناث	26	دكتوراه	1
	المجموع	69	المجموع	69	المجموع	69

المصدر : من اعداد الباحثان إستناداً على معلومات استمارة الاستبانة

المبحث الثاني : الجانب النظري

المحور الأول : المرونة التنظيمية

أولا: مفهوم المرونة التنظيمية

تعد المرونة التنظيمية من اهم السمات المميزة لمنظمات الاعمال الحديثة , والتي تعكس قدرة المنظمة على معالجة حالات عدم التأكد وتنسيق عمليات المنظمة بالشكل الذي يمكنها من تسخير مواردها باتجاه السرعة في التأقلم والاستجابة للتغيرات الطارئة لمواجهة التغيرات الطارئة والتقلبات والاحداث غير المتوقعة التي تواجه المنظمة والابتعاد عن الازمات.(زكي , 2019 : 624) . ويمكن النظر اليها على انها قدرة المنظمة على اكتشاف التغيرات والاضطرابات التي تفرضها البيئة الخارجية والاستجابة لها بشكل مباشر وفعال بما يتلائم وبشكل إيجابي على أداء المنظمة عن طريق الاعتماد على المرونة الموجودة في الهيكل ومرونة الإجراءات التنظيمية او مدى قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات مع مراعاة التقلبات البيئية المحيطة (Qaid &Tawaf , 2024:237). وتعرف على انها قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات التي تتعرض اليها المنظمة في البيئتين الداخلية والخارجية مما يساعدها على التكييف مع مختلف الحالات التي تحدث بشكل مستمر مما يعطيها القدرة على الاستمرارية والنمو عن طريق تطبيق المرونة التنظيمية بابعادها (خليف , 2023 : 947). حيث انها من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تركز على إعطاء الفرصة الكاملة للافراد العاملين في المؤسسات للمشاركة في تيسير الاعمال لتحقيق الأهداف المخطط لها اذ تركز على التكييف والتجديد وتحقيق اهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية (البدوي والقحطاني ,2021 :309). ويمكن بيانها على انها التوجه نحو الديناميكية والاستمرارية اذ تعتبر انها حالة ليست ثابتة توضح قدرة المنظمة على تحقيق اعلى استجابة ممكنة للتغييرات البيئية الداخلية والخارجية (توحي ,2019 : 228).

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ويرى الباحثان بان المرونة التنظيمية هي قدرة المنظمة بافرادها العاملين في التكيف في الاستجابة للتغيرات التي تواجهها منظمات الاعمال في البيئة الداخلية والخارجية والعمل على تحقيق الأهداف المرسومة.

ثانيا : أهمية المرونة التنظيمية

تمثل المرونة التنظيمية عنصرا مهماً في منظمات الاعمال كونها تركز على تطوير الافراد العاملين وتنمية قدراتهم وذلك للوصول الى تحقيق أهدافهم في مواجهة التغييرات التي تواجه المنظمة في البيئة الداخلية والخارجية ويمكن بيان أهميتها في الاتي: (دحان و قاسمي , 2023 : 8-9)

١- تعد شرطاً أساسيا لزيادة قدرة المنظمة في مواجهة التغييرات البيئية الهامة والسريعة بكفاءة وفاعلية وتمكنها من إدارة نشاطاتها في ظل هذا الظروف
٢- تساعد في الحفاظ على فاعلية المنظمة من خلال وضع استراتيجيات تتكيف مع تغييرات بيئة العمل لمواجهة الصعوبات المتوقعة
٣- تعزز قدرة المنظمة وقابليتها على الاستجابة للتغيرات الطارئة
٤- تتسم الإدارة المرنة بالتجدد وتتجه نحو الابداع والابتكار اذ تعتمد التغيير منهجا أساسيا لها
٥- تساعد في تطوير مهارات الافراد العاملين اللازمة لتنويع ثقافة العمل في المنظمة اذ تعمل على تعديل الإجراءات واللوائح التنظيمية في المنظمة
٦- ان وجود المرونة التنظيمية في مرحلة التخطيط تعد مصدرا هاما لمواكبة الخطط الاستراتيجية للبيئة من الناحية الديناميكية سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او تكنلوجية

ثالثا : ابعاد المرونة التنظيمية

اتفق عدد من الباحثين والكتاب على ان ابعاد المرونة التنظيمية يمكن بيانها بالاتي:(عمير ,2019: 137-138) (دحان و قاسمي , 2023 : 9-10) (اوقروتي و خلادي , 2022 : 10) (الشوربجي ,2022: 261-262)

١- المرونة التشغيلية

توفر المرونة التشغيلية السرعة في الاستجابة لجميع التغييرات اذ ان الهدف منها هو تحقيق اقصى قدر من الكفاءة وتقليل المخاطر في السوق المتقلبة وتتمثل في الأجهزة و الآلات والمعدات والبرمجيات المستخدمة في تحويل المدخلات الى مخرجات, كما ان هذا النوع من المرونة يتعامل مع الاجل القصير او العمليات اليومية وان التنوع في البيئة محتمل ان يكون بدرجة عالية وعليه يجب على منظمات الاعمال ان تطور العديد من الإجراءات للتعامل مع التغييرات قصيرة الاجل لمواجهة حالات عدم التأكد فالمستوى العالي من هذا النوع من المرونة يساعد المنظمة في التعامل في الاجل القصير من خلال التخطيط والتنفيذ والتكييف السريع .

٢- المرونة التكتيكية (الهيكلية)

وتعني قدرة منظمات الاعمال على تكييف الهياكل والوحدات التنظيمية من اجل الاستجابة السريعة للتحديات عن طريق سرعة الصنع واتخاذ القرارات والاتصال الفعال والدقيق وبصورة متطورة , اذا ان هذا النوع من المرونة يختص بمرونة البيئة الداخلية عن طريق تنوع الأدوار الوظيفية وتنوع اعداد العاملين وقابلياتهم على القيام بأكثر من عمل إضافة الى توزيع المهام والمسؤوليات من خلال مهارات وكفاءات الافراد

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

العاملين والقيادات الاستراتيجية في المنظمة لمعالجة التغييرات الطارئة. ومن اجل تعزيز التغييرات الاستراتيجية فان المنظمة يجب ان تمتلك هيكل مرن لكي تتمكن الإدارة من الاستجابة للتغيير وتكسب الابداع من خلال عمليات التعلم في البيئة الجديدة.

٣- **المرونة الاستراتيجية**

يشير هذا النوع من المرونة الى الاجل البعيد والذي يهتم بالتصور المستقبلي ودعم الافراد العاملين نحو إيجاد التغيير الاستراتيجي الضروري والمطلوب في منظمات الاعمال , وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الموضوعة وفقا للمعايير المتفق عليها , اذا ان هنالك علاقة إيجابية بين تبني قيادة استراتيجية وتنفيذ اعمال المنظمة وتحقيق أهدافها , وتساعد المرونة الاستراتيجية المنظمة في إدارة المخاطر المتولدة من البيئة الخارجية بشكل سريع والاستجابة للفرص والتهديدات بطريقة الفعل ورد الفعل من خلال توفير الموارد وتحشيدها بالاتجاهات الصحيحة لتفعيل خياراتها الاستراتيجية وهي تتطلب الحيطة والحذر واتخاذ الإجراءات الملائمة.

المحور الثاني :- أداء الموارد البشرية

أولا : مفهوم أداء الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري أحد أهم الموارد الاستراتيجية لمنظمات الاعمال والأكثر أهمية لها لأنه يحدد فرص البقاء والنجاح للمنظمة ويحرك عجلة التقدم فيها ويحدد قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية لذلك تميل المنظمات المعاصرة الى الاهتمام بشؤون الموارد البشرية لديها من خلال توفير قسم خاص بهيكلها التنظيمي يُعنى بتخطيط وتنظيم امورهم من خلال الاعتماد على سياسات وبرامج علمية وعملية تخدم المنظمة والفرد (خالد , 2022 : 5) . ويرى(عبد الباري , 2008 : 19) أن أداء الموارد البشرية هو ارتباط بين سلوك الافراد وإنجازهم الذي حققوه أثناء عملهم لمهمة أو عمل معين أما على مستوى المنظمة فهو القيمة التي تم تحقيقها من خلال التنفيذ سواء كانت على شكل منتجات ملموسة أو خدمات . وقد عرفه (كامل , 2008 : 21) بأنه مدى قيام العاملين بالوظائف المسندة إليهم وتحقيقهم للأهداف المطلوبة منهم ومدى تقدمهم في العمل وقدرتهم على الاستفادة من فرص الترقي وزيادة الأجور.

ثانيا : أهمية تحسين أداء الموارد البشرية

تسعى إدارة أي منظمة الى تحسين أداء موظفيها من خلال إعدادهم وتهيئتهم وإن قياس أدائهم والاهتمام به يؤثر على تطوير المنظمة بشكل مستمر كما ويؤثر على تحديد مدى استمرارية الموظفين في العمل داخل المنظمة أو الاستغناء عنهم وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد أهمية تحسين أداء الموارد البشرية بالنقاط التالية:

١. تحفيز الموظفين وزيادة ولائهم وانتمائهم للمنظمة
٢. تحقيق أداء متميز للمنظمة من خلال امتلاك موظفين أكفاء قادرين على انجاز الاعمال الموكلة إليهم بكفاءة
٣. تحقيق الأهداف التي تسعى اليها المنظمة حسب ما مخطط له
٤. حل المشاكل التي تواجهها المنظمة بأفضل الطرق (Torrington,et.al,2008)

ثالثا : أبعاد أداء الموارد البشرية

انطلاقا من اعتبار الأداء الوظيفي ممارسة الأنشطة والمهام المختلفة التي تتكون منها الوظيفة وان ذلك يعتبر

سلوكاً، فأن هذا السلوك عرضة للتأثر سلباً أو ايجاباً ببعض العوامل أو العناصر التي من شأنها أن تؤثر على الأداء، ويطلق على هذه العناصر عادة أبعاد الأداء حيث اتفق (المحاسنة، 2013: 114) و (الهيتي , 2008: 30) على وجود ثلاث أبعاد لقياس أداء الموارد البشرية وهي:

1. عبئ العمل: هو تجربة ذاتية يعيشها الفرد العامل تُحدث له أضراراً نفسية وجسدية نتيجة لمجموعة من العوامل والضغوطات التي يتعرض لها الفرد من البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة وقد يأتي هذا العبء نتيجة تكليف الموظف بأعمال إضافية خارج نطاق قابلياته وقدراته.

2. ظروف العمل:تتكون ظروف العمل من مجموعة من الظروف الطبيعية والمادية التي تحيط بالعامل في مكان العملويصعب حصر هذه الظروف حصراً كاملاً؛ إذ إنها تختلف من صناعة إلى أخرى، ومن منظمة إلى أخرى ولكنها تشمل بصورة عامة الظروف المؤثرة في صحة العامل كالتهوية والإضاءة والضوضاء ودرجة الحرارة والرطوبة وغيره

3. مشاكل العمل: قد يكون من الصعب العثور على بيئة عمل بدون مشاكل نهائيًا، فالخلافات جزء لا يتجزأ من الطابع البشري، لذا على أرباب العمل معرفة أشهر وأهم مشاكل العمل وحلولها لتوفير بيئة عمل سليمة وأكثر إنتاجية، و تحفز بيئة العمل المثالية الموظفين لتقديم إنتاجية أعلى وأداء أفضل، كما تزيد من مشاعر الرضا والسعادة والقبول لديهم

المبحث الثالث : الجانب العملي

١. اختبار صدق المقياس

لأختبار صدق المقياس سنستخدم معامل ألفا كرومباخ حيث يقيس هذا المعامل الاتساق الداخلي للمقياس والجدول رقم (1) يوضح النتائج التي تم التوصل لها

جدول رقم (1) اختبار صدق المقياس

البُعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرومباخ
المرونة الاستراتيجية	3	0.78
المرونة التشغيلية	3	0.76
المرونة التكتيكية	3	0.81
عبء العمل	5	0.85
ظروف العمل	5	0.83
مشاكل العمل	5	0.87

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع قيم معامل ألفا كرومباخ كانت أعلى من 0.70 وهذا يشير الى اتساق داخلي جيد للمقياس مما يثبت مدى دقة وثبات أداة القياس وصدقها الهيكلي الكبير المستخدم في البحث الحالي وقدرتها في قياس متغيراته وابعاده الفرعية بوضوح وبدون تعقيد.

٢. التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

يهدف التحليل الوصفي إلى عرض الصورة الكاملة للبيانات التي جمعها الباحثان والعمل على تلخيصها عبر استخدام مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت، ومن خلال هذه المقاييس يمكن التعرف على مدى انتشار متغيرات وأبعاد البحث في المنظمة المبحوثة فضلاً عن بيان مدى تجانس الاستجابات التي تم الحصول عليها. والجدول أدناه يوضح النتائج التي تم التوصل لها في تحليل المرونة التنظيمية

جدول (2) التحليل الوصفي لفقرات متغير المرونة التنظيمية

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المرونة الاستراتيجية	SF1	3.03	0.92
	SF2	3.13	0.96
	SF3	3.13	1.02
المرونة التشغيلية	OF1	3.23	0.95
	OF2	3.28	0.71
	OF3	3.28	1.00
المرونة التكتيكية	TF1	3.04	0.89
	TF2	3.48	0.83
	TF3	3.26	1.02

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

تشير النتائج التي عرضها الجدول رقم (2) الى أن قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ (3)، وهذا يشير إلى وجود انتشار هذا المتغير في المنظمة المبحوثة لكن ليس بالمستوى المطلوب، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير المرونة التنظيمية، فإن الجدول (3) يعرض الأهمية النسبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

جدول (3) الأهمية النسبية لأبعاد متغير المرونة التنظيمية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
المرونة الاستراتيجية	3.10	0.97	%62
المرونة التشغيلية	3.26	0.89	%65.20
المرونة التكتيكية	3.25	0.91	%65
المتوسط العام للمرونة التنظيمية	**3.20**	**0.92**	**%64.07**

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يستعرض الجدول (3) الأهمية النسبية لأبعاد متغير المرونة التنظيمية، إذ احتل بعد (المرونة التشغيلية) أعلى أهمية نسبية وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (المرونة الاستراتيجية) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

أما التحليل الوصفي لمتغير أداء الموارد البشرية فيوضحه الجدول رقم (4)

جدول (4) التحليل الوصفي لفقرات متغير أداء الموارد البشرية

البعد	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عبء العمل	WL1	3.22	0.79
	WL2	3.35	0.87
	WL3	3.41	0.89
	WL4	3.43	0.70
	WL5	3.16	0.89
ظروف العمل	WC1	3.23	0.81
	WC2	3.38	087
	WC3	3.25	0.86

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

	WC4	3.23	0.89
	WC5	2.97	1.00
مشاكل العمل	WP1	3.22	0.95
	WP2	3.35	0.87
	WP3	3.16	0.95
	WP4	3.10	0.89
	WP5	3.04	1.02

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

تشير النتائج التي عرضها الجدول رقم (4) الى أن قيم الوسط الحسابي لجميع فقرات الأبعاد تتجاوز الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخماسي والذي يبلغ 3، وهذا يشير إلى انتشار هذا المتغير في المنظمة المبحوثة لكن ليس بالمستوى المطلوب، كذلك فإن النتائج أظهرت انخفاض الانحراف المعياري مما يشير إلى تجانس واتساق الاستجابات.

استناداً إلى نتائج التحليل الوصفي الخاصة بمتغير أداء الموارد البشرية، فإن الجدول (5) يعرض الأهمية النسبية لأبعاد هذا المتغير بالاعتماد على قيم المتوسط الحسابي.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

جدول رقم(5) الأهمية النسبية لأبعاد متغير أداء الموارد البشرية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
عبء العمل	3.31	0.83	%66.20
ظروف العمل	3.20	0.89	%64
مشاكل العمل	3.17	0.94	%63.40
المتوسط العام لأداء الموارد البشرية	**3.23**	**0.89**	**%64.53**

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

يستعرض الجدول (5) الأهمية النسبية لأبعاد متغير أداء الموارد البشرية، إذ احتل بعد (عبء العمل) المرتبة الأولى كونه حقق أعلى أهمية نسبية وهذا يدل على كونه البعد الأكثر انتشاراً في المنظمة المبحوثة، في حين حل بعد (مشاكل العمل) في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

٣. اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

قام الباحثان بأجراء اختبار علاقات الارتباط بأستخدام معامل بيرسون وكانت مصفوفة الارتباط كما موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (6) مصفوفة علاقات الارتباط بين أبعاد البحث

البعد	SF	OF	TF	WL	WC	WP
المرونة الاستراتيجية	1.00	0.62**	0.58**	0.55**	0.51**	0.48**
المرونة التشغيلية	0.62**	1.00	0.60**	0.57**	0.53**	0.50**
المرونة التكتيكية	0.58**	0.60**	1.00	0.54**	0.49**	0.47
عبء العمل	0.55**	0.57**	0.54**	1.00	0.65**	0.63**
ظروف العمل	0.51**	0.53**	0.49**	0.65**	1.00	0.61**
مشاكل العمل	0.48**	0.50**	0.47**	0.63**	0.61**	1.00

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

أما تحليل الارتباط بين متغيرات البحث فيوضحها الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	المرونة التنظيمية	أداء الموارد البشرية
المرونة التنظيمية	1.00	0.59**
أداء الموارد البشرية	0.59**	1.00

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

نستنتج من الجدولين (6) و (7) أن أقوى ارتباط كان بين عبء العمل وظروف العمل (r=0.65) وأن جميع الارتباطات بين أبعاد أداء الموارد البشرية كانت متوسطة وموجبة (r=>0.61) كما بيّن الجدول وجود ارتباط متوسط وموجب بين المرونة التنظيمية وأداء الموارد البشرية (r=0.59) وأن جميع الارتباطات بين الابعاد المختلفة كانت دالة احصائيا عند مستوى معنوية 0.01

ونستنتج من الجدولين أيضاً أنه توجد علاقة ارتباط إيجابية ومتوسطة القوة بين المرونة التنظيمية وأداء الموارد البشرية وأن جميع الابعاد للمتغيرين ترتبط بشكل إيجابي ودال احصائياً مع بعضها البعض وأن قوة الارتباط بين الابعاد ضمن نفس المتغير أقوى من الارتباطات بين الابعاد المختلفة وأن الارتباطات المتوسطة تشير الى أن وجود المرونة التنظيمية يؤدي الى تحسين في أداء الموارد البشرية حيث أن قوة الارتباطات تدعم صحة البناء النظري للمقياس المستخدم في البحث

٤. اختبار فرضيات التأثير

الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة التنظيمية في أداء الموارد البشرية وفيما يلي نتائج تأثير أبعاد المتغير المستقل (المرونة التنظيمية) في المتغير التابع (أداء الموارد البشرية)

١. **تأثير المرونة الاستراتيجية** : يوضحها الجدول رقم (8)

جدول رقم (8) تأثير المرونة الاستراتيجية في أبعاد أداء الموارد البشرية

المتغير التابع	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	النتيجة
عبء العمل	0.412	0.001	تأثير معنوي موجب
ظروف العمل	0.378	0.002	تأثير معنوي موجب
مشاكل العمل	0.356	0.003	تأثير معنوي موجب

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

نستنتج من الجدول رقم (8) أن المرونة الاستراتيجية تؤثر إيجاباً على جميع أبعاد أداء الموارد البشرية وأن أقوى تأثير كان على بعد (عبء العمل) (ß=0.412) وأن أضعف تأثير كان على بعد (مشاكل العمل) (ß=0.356)

٢. **تأثير المرونة التشغيلية**

جدول رقم (9) تأثير المرونة التشغيلية في أبعاد أداء الموارد البشرية

المتغير التابع	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	النتيجة
عبء العمل	0.445	0.000	تأثير معنوي موجب
ظروف العمل	0.398	0.001	تأثير معنوي موجب
مشاكل العمل	0.367	0.002	تأثير معنوي موجب

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

نستنتج من الجدول رقم (9) أن المرونة التشغيلية حققت أعلى تأثير من بين الابعاد الثلاثة للمرونة التنظيمية وحقق (عبء العمل) أعلى معامل انحدار (ß= 0.445) وجميع التأثيرات كانت معنوية عند مستوى 0.01

٣. تأثير المرونة التكتيكية

جدول رقم (10) تأثير المرونة التكتيكية في أبعاد أداء الموارد البشرية

المتغير التابع	معامل الانحدار	مستوى المعنوية	النتيجة
عبء العمل	0.389	0.002	تأثير معنوي موجب
ظروف العمل	0.402	0.001	تأثير معنوي موجب
مشاكل العمل	0.334	0.004	تأثير معنوي موجب

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V.26)

نستنتج من الجدول رقم (10) أن المرونة التكتيكية تؤثر بشكل متوسط مقارنة بالبعدين الاخرين وأن أقوى تأثير كان على بعد (ظروف العمل) (ß=0.402) وأضعف تأثير على بعد (مشاكل العمل) (ß=0.334)

ونستنتج من الجداول السابقة قبول الفرضية الرئيسية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمرونة التنظيمية في أداء الموارد البشرية وأن جميع أبعاد المرونة التنظيمية تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على أبعاد أداء الموارد البشرية وأن بعد المرونة التشغيلية هي البعد الأكثر تأثيرا وأن بعد عبء العمل هو الأكثر تأثرا بالمرونة التنظيمية .

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. ان تطبيق المرونة التنظيمية في منظمات الاعمال يؤدي بشكل كبير الى تحسين أداء موظفيها ورفع مستوى كفاءة أدائهم فهي تساعد على إيجاد بيئة عمل ملائمة للجميع
٢. تساعد المرونة التنظيمية منظمات الاعمال على التكيف مع التحديات الجديدة والمستمرة التي تواجهها المنظمات من خلال تحسين إجراءات الاستجابة الديناميكية للموظفين مما يعطيهم سرعة وفعالية ضمن الإمكانيات المتوفرة لديهم
٣. ان استجابة العينة المبحوثة لأبعاد متغير المرونة التنظيمية كانت مقبولة لكن ليست بالمستوى المتوقع وهذا ما أظهره التحليل الاحصائي الوصفي فقد كانت أعلى استجابة للعينة المبحوثة في بُعد المرونة التكتيكية لفقرة (يمتاز الهيكل التنظيمي داخل المنظمة بسهولة انتقال المعلومات) وكانت أقل استجابة للعينة المبحوثة في بُعد المرونة الاستراتيجية لفقرة (تستطيع إدارة المنظمة التحول من استراتيجية الى أخرى بأقل وقت ممكن).
٤. ان استجابة العينة المبحوثة لأبعاد متغير أداء الموارد البشرية كانت مقبولة لكن ليست بالمستوى المتوقع وهذا ما أظهره التحليل الاحصائي الوصفي فقد كانت أعلى استجابة للعينة المبحوثة في بُعد (عبء العمل) لفقرة (المسؤوليات المكلف بها الموظف لا تتناسب مع الصلاحيات المخول بها) وكانت أقل استجابة للعينة المبحوثة في بعد (ظروف العمل) لفقرة (مكان العمل صغير ويكتض بالعاملين مما يؤثر على انسيابية الحركة).

ثانياً : التوصيات

١. ضرورة قيام منظمات الاعمال بأجراء تقييم دوري لأداء موظفيها كون هذه العملية تُعد ضرورية للحفاظ على ديمومة المنظمة فمن خلالها تكتشف المنظمة مواطن القوة في الاداء لغرض تعزيزها وتشخيص مكامن الضعف لغرض معالجتها.
٢. ضرورة اعتماد المنظمة المبحوثة على استراتيجيات مرنة في خططها المستقبلية بحيث تستطيع تغييرها بما تقتضيه الظروف.
٣. ضرورة قيام المنظمة المبحوثة بأستغلال المساحات المتوفرة لديها لزيادة الطاقة الاستيعابية لديها لأستيعاب العدد الهائل من الموظفين وضمان انسيابية الحركة بينهم بسلاسة.
٤. ضرورة اجراء مراجعة دورية للهيكل التنظيمي في منظمات الاعمال لغرض التأكد من كونه يتناسق ويتناغم مع أقسام المنظمة وبما يحقق تحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة ووضع الاليات التي تعطي للعاملين فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات .

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

قائمة المصادر

المصادر العربية

١- دحان , فاطمة , قاسمي , ام الخير , (2023), **دور المرونة التنظيمية في تعزيز الابداع التنظيمي**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة احمد درايعية ادرار

٢- اوقروتي , فتيحة , خلادي , مليكة , (2022), **دور الإدارة الالكترونية في تحقيق المرونة التنظيمية دراسة حالة ببلدية تيمون**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة احمد دراية ادرار

٣- عمير,عراك عبود , (2019) **العلاقة بين القيادة الخادمة وإدارة المواهب** , المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , العدد 114 المجلد 25.

٤-الشوربجي ,اميرة سالم (2022) , **دور المرونة التنظيمية في تنمية السلوك الإبداعي لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية** , مجلة البحوث التجارية , العدد2 المجلد 44

٥- زكي , محمد حمدي , (2019) , **المرونة التنظيمية ودورها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة** , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة

٦- قايد,نشوان محمد احمد ,طواف , عبد الخالق هادي محسن, (2024), **اثر الرشاقة التنظيمية في المرونة التنظيمية في البنك المركزي اليمني** , مجله الاداب ,المجلد 12 العدد2

٧- خليف , رفعه عيد طلق , (2023), **متطلبات تحقيق المرونة التنظيمية لدى مديري المدارس الثانوية بدولة الكويت** , مجلة كلية التربية ,العدد 124

٨- البدوي , امل محمد حسن , القحطاني , نوف علي محمد (2021), **واقع ممارسات قائدات مدارس التعليم العام بمدينة الحضرية لابعاد المرونة التنظيمية واليات تطويره** , مجلة التربية , العدد189 المجلد 3

٩- توحي , حلا فازع داغر امين (2019), **القدرات الجوهرية ودورها في تعزيز المرونة التنظيمية : دراسة تحليلية لاراء عينة من العاملين في رئاسة جامعة الموصل**, مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية المجلد 25 العدد111

١٠-المغربي , عبد الحميد عبد الفتاح , العنقري , عبد العزيز بن سلطان , (2015) , **إدارة الموارد البشرية لمواجهة تحديات وبناء استراتيجيات القرن الواحد والعشرين** , دار المريخ للنشر والتوزيع , الطبعة الثالثة , الرياض , السعودية .

١١-عبد الباري درّة , (2008),**إدارة الموارد البشريّة في القرن الحادي والعشرين** , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى، عمان، الأردن .

١٢-كامل بربر , (2008) , **إدارة الموارد البشرية : اتجاهات وممارسات** , دار المنهل اللبناني للنشر , توزيع مكتبة رأس المنبع , الطبعة الثانية , بيروت , لبنان.

١٣-المحاسنة، محمد ابراهيم، (2013) , **إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى , عمان , الأردن .

١٤-الهيتي، خالد عبد الرحيم ،(2008), **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عمان , الاردن.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

المصادر الأجنبية

1. . Torrington, D., Hall, L. and Taylor, R., (2008) HUMAN RESOURCE MANAGEMENT, Prentice Hall Financial Times, Essex.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

النقد للمرويات ومتون الأحاديث في مقدمات التفاسير

م.م. علي محسن جبر/ جامعة الفرات الأوسط التقنية/ المعهد التقني بابل/ جمهورية العراق

الملخص:

الرواية أو المتن هو ما ينتهي السند إليه من ألفاظ, أو هو ما تحمله هذه الألفاظ من معاني, وهذه الألفاظ والمعاني هي ما رويت عن النبي الكريم (صلى الله عليه وآله) وأهل بيته (عليهم السلام), وما ورد عن صحابتهم اللذين ساروا على نهجهم, وأن الحكم على السند بالأوصاف التي ذكرها أهل الحديث لا يكون كافياً بالحكم على الحديث؛ وذلك لأنه قد يكون السند صحيحاً لكن المتن فيه عله من العلل التي ذكرها أهل علم الحديث.

يمكن ملاحظة أن الدراسات التي اعتنت بضبط السند والأهتمام به والتثبت منه - أي من سلسلة رواة الحديث - أكثر من الأهتمام بمتن الحديث والتثبت منه, ويمكن أن يكون ذلك راجعاً الى كونك في حال تأكدت من أن هذا المتن قد رواه أُناس صادقون حافضون وأصحاب عقيدة صحيحة, فإنك قد أكتسبت ثقةً في كون هذا الحديث صحيحاً.

لكن الشواهد التأريخية أكدت على أن هناك من وضع الكثير من العلل وبأسانيد صحيحة عن أُناس لا غبار على صدقهم وعقيدتهم, وهذا هو الذي استدعى الوقوف على متن الحديث ودراسته من حيث الفاظه ومعانيه.

إن المراد في هذا البحث هو ابراز ممارسة المفسرين النقدية فيما يخص متون التي جاءت في مقدمات تفاسيرهم، ومن هذا يتضح أن أصحاب تفاسير القرآن الكريم كان لهم دور كبير في الحكم على المرويات وتصحيحها، وبيان حالها وما تتصف بها من صحة أو ضعف، وما الى غيرها من مصطلحات أهل علوم الحديث, فبذلك لم يكن إهتمامهم منصباً على الأمور التي تتعلق بعلوم القرآن وتفسيره فقط.

Criticism of narrations and hadith texts in the introductions to interpretations

Abstract:

The narration or text is what the chain of transmission ends with in terms of words, or what these words carry in terms of meanings, and these words and meanings are what was narrated from the Noble Prophet (may Allah's prayers and peace be upon him and his family) and his family (peace be upon them), and what was reported from their companions who followed their approach, and that judging the chain of transmission with the descriptions mentioned by the people of hadith is not sufficient to judge the hadith; because

introductions to their commentaries, and from this it becomes clear that the owners of the commentaries of the Holy Qur'an had a major role in judging the narrations and correcting them, and clarifying their condition and what they are characterized by in terms of soundness or weakness, and other terms of the people of the sciences of hadith, so their interest was not focused on matters related to the sciences of the Qur'an and its interpretation only.

توطئة:

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت القرآن الكريم وعلومه وتفسيره وبالأخص بعد الابتعاد زمنياً عن المصدر الموضح والمبين للقرآن الكريم كرسول الله (صلى الله عليه وآله), وأهل بيته (عليهم السلام), وصحباته وتابعيهم اللذين ساروا على هداهم, والدراسات بشكل عام لا تتعدد أو تتنوع إلابنقد دراسات أخرى سلباً أو إيجاباً ذماً أو مدحاً, ومن تلك الدراسات نقد التراث التفسيري وما نحن بصدده هو ما توفر من مادة علمية لنقد المفسرين في مقدماتهم لمتون أحاديث نبوية سواءً وردت عند مفسرين آخرين أو عند رواة الحديث وعلمائه.

أننا يمكن أن نلاحظ الدراسات التي اعتنت بضبط الحديث وهي ترى أن الاهتمام بالسند والتثبت من

the chain of transmission may be authentic but the text has a defect from the defects mentioned by the people of hadith knowledge. It can be noted that the studies that focused on controlling the chain of transmission and paying attention to it and verifying it - that is, from the chain of narrators of hadith - paid more attention to the text of the hadith and verifying it, and this may be due to the fact that if you are certain that this text was narrated by honest, memorizing people and people of correct belief, then you have gained confidence in the fact that this hadith is authentic. However, historical evidence has confirmed that there are those who have put forth many defects and with correct chains of transmission from people whose truthfulness and belief are beyond reproach, and this is what necessitated standing on the text of the hadith and studying it in terms of its wording and meanings. The purpose of this research is to highlight the critical practice of the commentators with regard to the texts that came in the

الاشخاص الرواة – سلسلة السند – أكثر من الاهتمام بالمتن وضبطه، وربما كان ذلك راجعاً الى إنك إذا أحرزت صحة السند فإنك قد تأكدت من أن المتن صحيح، وعلى الرغم من ذلك، فقد جعل أهل البيت (عليهم السلام) مخرجاً للحديث، الذي يكون سنده صحيح لا ريب فيه، ومتنه محل شك وشبهة.

فللتخلص من تبعات الحديث الذي يروى وفيه شائبة، وكذلك للإبتعاد عن الأثم الذي يأتي بسبب نقل حديث غير صحيح، ولا يُطمأن من أنه حديث صحيح، قال أمير المؤمنين علي (عليه السلام): (إذا حدثتم بحديث فاسندوه الى الذي حدثكم، فإن كان حقا فلكم، وإن كان كذباً فعليه)[1].

وإن أهل البيت وعلى رأسهم الرسول الكريم محمد (صلوات الله عليهم أجمعين) كانوا على غير عادة الناس من الصحابة والتابعين والعلماء من المفسرين والمحدثين، إذ إنهم أكدوا على التأكد والتحرز من متن الحديث وذلك لما أشتهر عنهم في حديث العرض، عندما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): (ما أتاكم عنا فاعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالفه فاطرحوه)[2]، وذلك يدّل على أن الحديث وإن كان صحيح السند يمكن التلاعب في متنه، والشواهد على ذلك كثيرة منها ما قام به معاوية عندما حمل قوماً من الصحابة، وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في حق الإمام علي (عليه السلام) تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم في ذلك جعلاً، فاختلقوا له ما أرضاه[3].

فبذلك قد يأتي بعد هؤلاء من يجد أخباراً يعتقد بأن أصحابها كلهم ثقات فلا يستطيع بذلك أن يطعن بمتن تلك الأخبار إن كان بها شيء، بينما القاعدة التي وضعها أهل البيت هي قاعدة دقيقة لما تحمل من بعد رؤية وذلك بجعلهم القرآن هو المرجع الذي يعرض عليه الكلام لمعرفة صحيحه من سقيمه، وحقه من باطله، مع كل ذلك فإن البحث يجد أن هناك من انتقد حديث العرض كما سيأتي ذكره عند القرطبي (ت – 671هـ).

المفسرين الذين مارسوا النقد في هذا المجال:

١. ممارسة الطوسي (ت – 460هـ) لنقد المتن:

أ. **نقده لروايات الزيادة والنقصان في القرآن:** من أوائل المفسرين الذين مارسوا النقد في مجال نقد المتن، وذلك عندما أقدم على نقد الروايات التي تؤكد على أن هناك زيادةً أو نقصاناً في القرآن الكريم، فقد أكد على عدم صحة هذه المرويات؛ وذلك لأسباب منها:-

أولاً: لأن الكلام في الزيادة والنقصان بالقرآن الكريم لايليق فيه.

ثانياً: الإجماع أكد على عدم الزيادة والنقصان فيه، فلا أحد من المسلمين يقبلها.

[1] - الكليني – الكافي: 52/1.

[2] - الطوسي – الاستبصار: 158/3 + وروي بلفظ أخر عن الصادق (عليه السلام)، أنظر: الكليني – الكافي: 69/1 + وروي بلفظ آخر، أيضاً عن الصادق (عليه السلام)، أنظر: الكليني – الكافي: 222/2.

[3] - ابن أبي الحديد – شرح نهج البلاغة: 358/1.

ثالثاً: إن الأصحاب لا يقولون بهذا المذهب، وهو مانصره المرتضى (ت – 436هـ)، وقد أكد على ذلك ظاهر الروايات[1].

رابعاً: طريقها الآحاد، على الرغم من نقده لتلك المرويات إلا أنه لم ينكر من أن هناك روايات من طرق العامة والخاصة قالت بذلك، لكنه دفعها ناقداً حينما قال: (أن طريقها الآحاد التي لاتوجب علماً ولا عملاً، والأولى الإعراض عنها، وترك التشاغل بها، لأنه يمكن تأويلها)[2]، إن نقده لتلك المرويات واضح جداً، فمع تأكيده على ان طريقها لا يوجب علماً ولا عملاً؛ لأنها ظنية الصدور كونها أخبار آحاد، وإن صحت فإن بالإمكان تأويلها الى وجوه تصل من خلالها الى أن القرآن مصون من الزيادة والنقصان.

وفي معرض رده على الروايات التي تقول بالزيادة والنقصان أكد على عدم الاهتمام بها؛ لأن هناك العديد من الروايات التي تحث على قراءته والتمسك فيه منها حديث الثقلين.

ب-**مدحه لحديث الثقلين:** قدم الطوسي نقده لهذا الرواية مادحاً بأنها لا يمكن أن يدفعها ويردها أحد وهي قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): (إني مخلف فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)[3] والتي تؤكد على أنه موجود في كل عصر، وذلك لعدم جواز أن يأمر الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله) بالتمسك بما لا نقدر على التمسك به[4].

ب. **بيان قيمة رواية أهل البيت (عليهم السلام):** ميز الطوسي بين روايات أهل البيت (عليهم السلام) وغيرهم واعتبر أقوالهم المروية عنهم حجة كقول النبي (صلى الله علي وآله)، وملاحظٌ ذلك من قوله: (واعلم ان الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لايجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي (صلى الله عليه وآله)، وعن الائمة (عليهم السلام)، الذين قولهم حجة كقول النبي (صلى الله عليه وآله)، وان القول فيه بالرأي لايجوز)[5] فبذلك اعتبر تفسير غير أهل البيت (عليهم السلام) للقرآن من باب التفسير بالرأي المنهي عنه.

ت. **نقده لخبر عائشة ولأخبار تضمنت مواقف من أحجم عن التفسير:** من الروايات التي انتقدها بشدة وجاء بالعديد من الآيات رداً عليها، هي رواية عائشة التي قالت فيها: (لم يكن النبي (صلى الله عليه وآله) يفسر القرآن، إلا بعد أن

[1] - أنظر: التبيان: 269/1 – 270.

[2] - المصدر نفسه: 270/1.

[3] - أحمد بن حنبل – مسند أحمد: 14/3 + المعجم الصغير – الطبراني: 135/1.

[4] - أنظر: التبيان: 270/1.

[5] - المصدر نفسه: 271/1.

يأتي به جبريل (عليه السلام))[1]، فبعد أن ذكر رواية عائشة، جاء بعدها بروايات من أحجم عن تفسير القرآن من التابعين، وناقش تلك المرويات بالرد عليها جملةً واحدةً، بذكره لآيات قرآنية وأحاديث نبوية فيها ردٌّ على من اعتقد بذلك، فقال: (والذي نقول في ذلك: إنه لايجوز أن يكون في كلام الله تعالى وكلام نبيه تناقض وتضاد، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾[3]، وقال:﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[4]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[5]، وقال: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[6]، فكيف يجوز ان يصفه بأنه عربي مبين، وأنه بلسان قومه، وأنه بيان للناس ولا يفهم بظاهره شئ؟)[7]، فبين الطوسي عدم جواز أن يوصف القرآن بتلك المواصفات من أنه عربي مبين وأنه بيان للناس ولا يفهم ظاهره، وأن هؤلاء الذين آمنوا بخبر عائشة وأخبار من أحجم عن التفسير كأنما وصفوا القرآن باللغز والمعمّى، وأكد الطوسي على أن القرآن منزه عن ذلك؛ لأن الله تعالى قد مدح أقواماً استخرجوا واستنبطوا معاني القرآن، فقال: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[8]، وذم أقواماً لم يتدبروا القرآن فقال: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾[109]، وأراد بذلك الطوسي أن يؤكد على أن القرآن مفتوح لمن أراد أن يتفكر ويستنبط – بالشروط الصحيحة – فإذا كان القرآن الكريم مفتوحاً لكل من يقرأه فكيف بمن أُنزل عليه!

وجاء بعد ذلك بدليلين من الروايات الواردة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهما: حديث الثقلين وحديث العرض على الكتاب، بعدها أكد الطوسي على أن ظاهر تلك الأخبار متروك بسبب عدم وجود أدلة على صحتها، فلا العقل ولا النقل ولا غيرها يدل على صحتها، وذلك للأسباب الكثيرة التي ذكرت[11].

ت-**نقد البغوي (ت – 516هـ) لبعض الأحاديث المنكرة:** انتقد بعض المرويات التي عدها منكرة، ولا تليق بحال التفسير، وأكد ابتعاده عنها[12]، مع إنه لم يذكرها، وتعد ممارسته لهذا المجال ممارسةً مختصرة.

[1] - التبيان: 272/1 + روي بصيغة أخرى: أبو يعلى الموصلي – مسند أبو يعلى: 23/8.

[2] - الزخرف: 3.

[3] - الشعراء: 195.

[4] - إبراهيم: 4.

[5] - النحل: 89.

[6] - الأنعام: 38.

[7] - التبيان: 1/ 272.

[8] - النساء: 83.

[9] - محمد: 24.

[10] - أنظر: التبيان: 1/ 273.

[11] - أنظر: التبيان: 273/1.

[12] - أنظر: معالم التنزيل: 6/1.

ث-**نقد ابن عطية (ت – 546هـ) لما جاء في مسألة الأحرف السبعة:**

يرى البحث أن ابن عطية قد خاض كثيراً في هذا المجال النقدي وخصوصاً في قضية الأحرف السبعة والتي جعل لها باباً خاصاً بها، وأكد على أن انتشارها كان سبباً في وقوع الاختلاف في القراءات والذي أدى ذلك بدوره الى عملية جمع القرآن[1]، وذكر أن عثمان حينما جمع المصاحف التي كانت معتمدة عند الأمصار خَرَّقها، أو في رواية أخرى قام بحرقها، وإن الرواية التي جاءت بالحاء غير المنقوطة أحسن[2].

يتضح من خلال كلامه فيما ذكره من اختلافات في قضية الأحرف السبعة وما نشأ عنها من

قراءات متعددة، التي أدت بهم الى جمع القرآن، تدل على أن المسلمين كانوا يمتلكون حساً نقدياً، حيث ان اختلافهم ونقدهم قد أوصلهم الى ان يأتوا بحل – هذا مع فرض ما ذهبوا إليه في قضية جمع القرآن - وقد أتوا بحل الجمع للتخلص من اختلاف القراءات.

ج- ممارسة نقد المتن عند القرطبي (ت – 671هـ):

تجده قد مارس هذا النوع من النقد فيما يخص نقد المرويات والأخبار، فجاء بكثير من آراء ابن عطية (ت – 546هـ).

أ. **نقده وتوجيهه لخبر عائشة:** أقدم القرطبي على نقد وتوجيه رواية عائشة الذي يقول: (ما كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد...)[3]، وقد أكد على أن معنى الحديث في مغيبات القرآن، وتفسير مجمله، ونحو هذا مما لا سبيل إليه إلا بتوقيف من الله تعالى، أي ليس أي آية لا يفسرها حتى يأتي جبريل بخبرها[4].

ب. **نقده لحديث العرض على الكتاب:** وانتقد حديث العرض الذي جاء عن رسول (صلى الله عليه وآله): (إذا جاءكم الحديث فأعرضوه...)[5] بنقله لقول الخطابي (ت – 388هـ) بأنه حديث باطل لا أصل له[6]، فيحتمل أن يكون بطلانه من ناحية المتن.

ت. **نقده لمرويات الأحرف السبعة:** ومن المرويات التي أخذت حيزاً نقدياً كبيراً في المقدمات ومنها مقدمة القرطبي، وهي قضية الحروف السبعة، وهذه المسألة قد حصل فيها اختلافات كثيرة في الآراء والأقوال والمواقف فبعد أن ذكر القرطبي اختلاف العلماء في الأحرف السبعة

[1] - أنظر: المحرر الوجيز: 47/1.

[2] - أنظر: المصدر نفسه: 49/1.

[3] - أبو يعلى الموصلي – مسند أبي يعلى: 23/8 + الجامع لأحكام القرآن: 56/1.

[4] - أنظر: الجامع لأحكام القرآن: 56/1.

[5] - روي بلفظ أخر عن الصادق (عليه السلام)، أنظر: الكليني – الكافي: 69/1 + وروي بلفظ آخر، أيضاً عن الصادق (عليه السلام)، أنظر: الكليني – الكافي: 222/2.

[6] - أنظر: الجامع لأحكام القرآن: 66/1.

على خمسة وثلاثين قولاً، اختار منها خمسة أقوال وبين ضعف بعضها[1].

وبعد أن ذكر القرطبي الأقوال الخمسة في الأحرف السبعة، ذكر قولاً ضعّفه منذ البداية بقوله (قيل)، بأن المراد من الأحرف السبعة هي القراءات السبع التي قرأ بها القرّاء السبعة[2]، وفي النهاية أيضاً أكد على تضعيفه بقوله: (وهذا ليس بشئ لظهور بطلانه)[3]، فحكم عليه بالبطلان، وعلل اختياره لهذا الرأي في كون القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، فذكر فصلاً لذلك، يؤكد أن قراءة القرآن راجعة الى حرفٍ واحد من تلك السبعة[4].

ح- نقد أبي حيان الأندلسي (ت – 745هـ) لخبر عائشة:

اقتصر الأندلسي فقط على نقد متن حديث عائشة بنفس النقد الذي تقدم عند القرطبي[5].

الخلاصة.

المُلاحِظ لمقدمات التفاسير يرى أن هذا المجال النقدي من المجالات التي ضعف النقد بها في تقدم العصور والأيام كما في النقد لأسانيد الأخبار؛ ولعلّ السبب في ذلك هو إشباع تلك الأخبار، والأقوال نقداً ودراسةً، والتي كان المفسرون الأوائل يعتقدون بأنها مما لا بد أن تكون حاضرة في المقدمات، هذا فيما يخص هذه الدراسة، وإلا فالنقد في الأسانيد ومتون الأحاديث قائم، ولايمكن القول بأنه قد أُغلق.

في نهاية هذا الموضوع يتضح أن ممارسة النقد قد تمت لبعض الأخبار دون غيرها وهذه الأخبار هي التي لاحظ بعض المفسرون أن بها إشكالات كان لابد من إظهارها، ومن تلك الأخبار ما يخص الزيادة والنقصان في القرآن الكريم، التي بين الطوسي (ت – 460هـ) بطلانها بعدد من الردود، وانتقد أيضاً ماروي عن عائشة بما يخص تفسير النبي (صلى الله عليه وآله) للقرآن والأخبار التي تضمنت مواقف من أحجم عن التفسير والتي رد عليها بردود شافيةٌ كافية، وقد اختصر البغوي (ت – 516هـ) النقد بتأكيده على أنه ابتعد عن ذكر المناكير من الأحاديث، وطال عند البعض الآخر هذا المجال بنقده لأخبار الأحرف السبعة والقراءات التي تناولتها العديد من الأخبار وهو ما جاء في مقدمة ابن عطية (ت – 546هـ)، وتبعه القرطبي (ت – 671هـ) بنقد الروايات التي تخص نفس الموضوع، وأضاف إليها نقده لحديث العرض، وخبر عائشة، وتبعه الأندلسي (ت – 745هـ) في ختام المبحث بنقده لهذا الخبر الأخير، ولمزيدٍ نقدٍ في هذا المجال يشير البحث الى وجوده في بعض المقدمات على سبيل المثال.

الخاتمة ونتائج البحث

لكل بحث لابد أن تكون هناك نتائج تمثل ملخصاً يسيراً لبعض ما توصل إليه في الدراسة خلال عملية البحث في موضوع معين، لذلك كانت نتائج هذا البحث هي:

---

[1]- الجامع لأحكام القرآن: 79/1.

[2] - أنظر: المصدر نفسه.

[3] - المصدر نفسه.

[4] - أنظر: المصدر نفسه: 79/1 – 80.

[5] - أنظر: البحر المحيط: 119/1.

1. توصل البحث الى أن أغلب المجالات النقدية التي قد مارسها القدماء من المفسرين، قلت ممارستها عند المتأخرين سواءً بالكمية أم بالكيفية، فعلى سبيل المثال نقد السند، المتن، الأشخاص و...، لاحتمال اعتقاد المتأخرين بأنها قد أُشبعت بحثاً عند المتقدمين ولا حاجة لإعادة البحث فيها.
2. اختلفت ألفاظ النقد التي مارسها المفسرون بشأن نقدهم للسند أو المتن.
3. توصل البحث الى أن الغالبية العظمى من النقد الذي مارسه المفسرون في مقدماتهم لم يأتي من فراغ؛ بل كان يعتمد على أسس للنقد، وهذه الأسس تمثل القواعد والأصول والركائز التي يستند إليها المفسرون في نقدهم.
4. إن الأصل النقدي الحديثي من الأصول النقدية التي لا تكاد تجد تفسيراً الإ وأعتمد عليها، كالأصل القرآني والعقلي واللغوي.
5. يمكن القول في هذه الدراسة: إن أغلب المجالات النقدية والأصول النقدية - ومنها ما يخص علوم سند الحديث ومتنه- قد أسس لها المفسرون الأوائل، وما جاء بعدهم من نقد عند المفسرين المتأخرين كان مستنداً على ذلك الأساس.
6. وجود هذه مجالات للنقد وأسس نقدية في المقدمات يدل على أن المسلمين بصورة خاصة والعرب بصورة عامة كان لهم باعاً طويلاً في علم النقد، وكان لهم مناهج خاصة أعتمدوها في نقدهم.
7. بعد إثبات وجود النقد وما اعتمد عليه المفسرون في النقد من أصول في المقدمات التي هي مجال بحث الدراسة، يمكن القول وبقوة بإن المكتبات العربية والإسلامية - على عكس ماقيل – عامرةٌ زاخرة بكتب النقد، لكون على رأس كتب النقد، كتب التفسير.
8. كثيراً ما كان المتأخرون ينتقدون، لكن نقدهم في كثير من الأحيان غير مستند الى أصول نقدية، ولا نستطيع القول بعدم وجود أصول أو قواعد أو شواهد عندهم يمكن الإعتماد عليها، بل ربما كان ذلك راجعاً الى إشباع تلك الأمور بحثاً واستشهاداً بها من قبل المتقدمين.
9. الملاحظات الشديدة والكثيرة والآراء الصحيحة والدقيقة في النقد وتعدد الأصول النقدية المعتمدة عند المفسر، تظهر قيمته العلمية ومستواه الثقافي والمعرفي.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. الآلوسي، شهاب الدين محمود البغدادي (ت – 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: فؤاد بن سراج عبد الغفار، بلا ط، المكتبة الوقفية، القاهرة، بلا ت.
3. الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عطية (ت – 546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413هـ 1993م.

4. الأندلسي، محمد بن يوسف أبو حيان (ت – 745ه)، البحر المحيط، تحقيق: زكريا عبد المجيد النوتي - أحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه 2001م.
5. الإيجي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الشيرازي الشافعي (ت – 905ه)، جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه 2004م.
6. البغوي، الحسين بن مسعود الفراء (ت – 516ه)، معالم التنزيل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه 2004م.
7. ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبة الله (ت – 656ه)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1378ه 1959 م.
8. رضا، محمد رشيد (ت – 1354ه)، تفسير القرآن الحكيم المشتهر باسم تفسير المنار، ط2، دار المنار، القاهرة، 1366ه 1947م.
9. الشيباني، أحمد بن حنبل أبو عبدالله (ت – 241ه)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بلا ط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، بلا ت.
10.الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت – 360ه)، المعجم الصغير، بلا ط، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا ت.
11.الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت – 460ه)، الاستبصار، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، بلا ط، دار الكتب الإسلامية، طهران، بلا ت.
12.الطوسي، نفسه، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، بلا ت.
13.الفيض الكاشاني، محسن الكاشاني (ت – 1091ه)، تفسير الصافي، ط1، دار الجوادين، بيروت، 1430ه 2009م.
14.القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر (ت – 671ه)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1427ه 2006م.
15.الكليني، محمد بن يعقوب (ت – 329ه)، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط4، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1365 ش.
16.مرزة، على عبد الرزاق مجيد، التجديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: المؤسسة الإسلامية للبحوث والمعلومات، ط1، مطبعة عمران، قم، 1428ه.
17.الموصلي، أبو يعلى (ت – 307ه)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، بلا ت.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الاحتلال الاسباني لطنجة وموقف الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا منه (1940-1945)

فاطمة حسن رسول/ مديرية تربية المثنى
بلسم سالم داود /مديرية تربية المثنى

الملخص

يهدف البحث إلى القاء الضوء على مدينة طنجة وتاريخها في فترة فترة الحرب العالمية الثانية، وهي فترة مهمة فقد امتثلت لنظام دولي منذ العام 1923 وهنا تكمن خصوصية هذه المدينة، وهذا النظام ذو طبيعة تختلف عن نظام الحماية الذي امتثلت له المناطق المغربية المتبقية. بتاريخ 14 حزيران/ يونيو 1940 وانتهزت إسبانيا في عهد "فرانكو فرانسيسكو" ظرفية نشوب الحرب العالمية الثانية لغرض استعمار طنجة مجسدة الرغبة القديمة للطموحات الاستيطانية الإسبانية في الاستيلاء على هذا الموقع الاستراتيجي. كان للاحتلال الإسباني لطنجة تأثير سلبي على وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تم ضم المدينة بالكامل في الحماية الإسبانية بعد إلغاء جميع المؤسسات الموجودة في المنطقة الدولية، وهو ما اسفر عن العديد من ردود الأفعال التي عبر سكان المدينة عن طريقها رفضهم للاستعمار الاسباني الذي أسفر عن تفاقم ظروفها، وثبط آمالها في استعادة حقوقها التي سلبت منها خلال النظام الدولي. وبنهاية الحرب العالمية الثانية فقد وضعت حدًا للاحتلال؛ إذ انه في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1945 قام الاسبان بالانسحاب من المدينة وبذلك عادت للنظام الدولي مرة اخرى، إيذانا بعصر جديد في تاريخ المدينة التي بدورها ستنتهز المتغيرات الدولية الحديثة من أجل الكفاح من اجل الاستقلال جنبا الى جنب مع المدن المغربية الأخرى.

The Spanish occupation of Tangier and the position of the United States and France (1940-1945)

Fatimah hasan rasuol
Balsam Salam dawood

Abstract

The author's goal is to shed light on Tangier's history during World War II. Since 1923, the city has been a part of an international zone, a status that is different from the protectorate that is given to the rest of Morocco. On June 14, 1940, Spain under the Franco dictatorship used the start of World War II to invade Tangier, realizing a long-held Spanish imperialist desire to rule the city. The city was fully incorporated to the Spanish protectorate after the abolition of all the existing institutions in the international zone. The Spanish occupation had detrimental effects on the economy, society, and politics. The people of Tangier reacted strongly to this, rejecting the occupation that had put their city in danger and destroyed their

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

aspirations for the restoration of the rights that had been violated by the international zone system. The Spanish withdrew from Tangier on October 11, 1945, putting the city back under international administration and ending the occupation. This opened the door for a new era in Tangier's history as well as the history of other Moroccan cities.

المقدمة

يعد تاريخ 18كانون الاول ـ 1923 تاريخا مهما بالنسبة لمدينة طنجة ، اذ خضعت المدينة في هذا التاريخ لنظاماً دولياً فريداً من نوعه في العالم ،يختلف هذا النظام عن الانظمة التي خضعت له بقية دول المغرب العربي .

من عام 1923 إلى عام 1956، و هو تاريخ الإلغاء النهائي للنظام الدولي، كانت المدينة تحكمها مجموعة من الدول وحسب الانظمة و القوانين التي اقرت في وقت فرض النظام الدولي على مدينة طنجة ، ولم يتم استثناؤها من النظام سوى الفترة التي خضعت فيها طنجة للاحتلال الاسباني ، و قد خلق هذا الاحتلال العديد من المتغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل المدينة وسمح للمدينة خلال هذه الفترة بإلغاء جميع المؤسسات وتطبيق قوانين أخرى متوافقة مع النظام السياسي الإسباني.

على الرغم من أن إسبانيا لم تشارك بشكل مباشر في الصراع الدولي، إلا أن موقفها الداعم لقوى المحور كان ,واضحاً من خلال مؤشرات عديدة، والتي كانت تتماشى مع معركة الأخيرة في ساحة المعركة على حساب الحلفاء، وربما قيام السلطات الإسبانية في 14 يونيو، 1940 باحتلال طنجة كان بمثابة استجابة إسبانية لرغبتها القديمة في جلب المدينة إلى السلطان الشمالية التي كانت تسيطر عليها. على الرغم من قيام إسبانيا بفرض النظام الدولي على المدينة بعد تقسيم المغرب بين فرنسا وإسبانيا، إلا أن هذا الاعتراف لا يخفي استياء إسبانيا التي تعتبر نفسها لها حقوق وأولويات في المدينة وتعتبرها حقا شرعيا لها. فلم تفوت اسبانيا أي فرصة على نفسها بذكر احقيتها في المدينة، ولقد

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

وجدت إسبانيا لطموحاتها الاستيطانية ظروفًا مواتية بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وخلقت أوضاعًا جديدة على الساحة الدولية، وخاصة الغزو الألماني لفرنسا، الذي كان منذ فترة طويلة عقبة أمام تحقيق إسبانيا لهذه الطموحات، وتعتبر المدة الزمنية من "14 حزيران/ يونيو 1940 إلى 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1945 " من المراحل الهامة في تاريخ طنجة ومنطلقًا رئيسيا للتطورات المختلفة التي ستحدث في المدينة عقب انقضاء الحرب العالمية الثانية وما هو موقف كل من فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية من الاحتلال الاسباني لطنجة ،و لاسيما ان كل من الولايات المتحدة و فرنسا كانت لديهما العديد من المصالح و الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية مع المغرب.

المبحث الأول: دخول الإسبان طنجة في *14* حزيران/ يونيو *1940*

كانت العديد من القوى الاوربية لديها اطماع في المغرب الاقصى و تعمل للهيمنة عليه، خاصة اسبانيا التي كانت تهتم بالمغرب لاسباب عديده منها جغرافية ، فاسبانيا الدولة الاوربية الوحيدة التي لها حدود فعلية مع المغرب ، كما ان اسبانيا كانت تمتلك منذ القرن السادس عشر حصني سبتة و مليلة [1]

اتخذ التدخل الغربي في المغرب الاقصى طابعا تجارياً ثم تطور تدريجيا ليصبح ماليا ثم عسكريا ثم سياسيا حيث وجدت القوى الاوربية الكبرى ضالتها في المغرب لفتحها امام تجارتها و مصارفها في معاهدات اللامتكافئة و التي فرضتها على الحكومة المغربية و خاصة غياب نظام الامتيازات بالمغرب الاقصى و ذلك بسب كونه البلاتد العربية الوحيدة التي لم تخضع لنفوذ العثماني ، كما شملت هذه المعاهدات شروطا قضائية لضمان مصالح الجاليات الاوربية و دعمها اضافة الى الشروط التجارية .[2]

كان هناك العديد من الاسباب التي دفعت اسبانيا لاحتلال طنجة، منها اهتمام اسبانيا بالمغرب منذ اواسط القرن التاسع عشر و ذلك عندما شرعت اسبانيا في توسعها الاستعماري في افريقيا و خاصه بعد ان فقدت اسبانيا كل ممتلكاتها الاستعمارية بأستثناء كوبا والفلبيين الامر الذي دفعها الى توجيه اهتمامها نحو المغرب

يعد تاريخ" 14 حزيران/ يونيو 1940" تاريخا مهما ذا دلالة ليس فقط إلى المغاربة ، بال للإسبان كذلك؛ إذ ’عد دخول "المحلات" السلطانية لمدينة طنجة برئاسة الكولونيل "أنطونيو يوستي سكورا "Antonio Yuste Segura انتصارا لإسبانيا والتي فعليا استطاعت تحقيق احد أمنياتها القديمة التي لطالما راودتها، وافصحت عنها عدة مرات، ففي "16 شباط/ فبراير 1920 " صرح في العاصمة البريطانية لندن السفير الاسباني عن ذلك بصراحة متحدثا: " إن طنجة تنتمي جغرافيا وإثنوغرافيا وسيكولوجيا، ومن ثم

[1] - **علي** المحجوبي ، العالم العربي الحديث و المعاصر (تخلف فأستعمار فمقاومة) ،ط1 ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، 2009 ، ص 51

[2] - Roland oliver ‘ Africa since 1800’ 3 edition ‘ Cambridge university press ‘ new York ‘ 1981’ p.173 .

منطقيا إلى المنطقة الإسبانية، إنها إسبانية كأية مدينة أخرى في بلادي. "[13]

ان حكومة فرانسيسكو فرانكو Francisco Franco قد ازدادت قناعةً بالأهمية الكبيرة لطنجة في غضون الحرب الأهلية، الذى وثقه الارشيف الاجنبي ودعمه تاريخيا ، وبالاخص في الارشيف الهولندي الذي ارشف تاريخ طنجة خلال مرحلة الحرب الاسبانية الاهلية، وتمت الاستفادة منه في تكوين جبهة مضادة لفرانكو من جانب الجمهوريين منطلقةً من طنجة. وأيد القنصل الهولندي الموجود في المدينة في (6 آذار/ مارس 1939) ان الكثير من الجمهوريين قد غادروا الى الدار البيضاء تاركين طنجة، وذلك على خلفية إقرار حكومة فرانكو ممثلة عن إسبانيا،[1] بتاريخ 7 آذار/ مارس من نفس السنة أضاف القنصل الهولندي بتلغراف وجهه لوزارة الشؤون الخارجية في أمستردام أن العديد من مساندي النظام الجمهوري تغيروا وبدلوا قناعتهم بغتة، وباتوا يرفعون علم اسبانيا التقليدي خشيتا من مطاردة الانضباط الفرانكاوي لهم.[2]

ولعل هذه الامور دفعت فرانكو إلى الموافقة على اتخاذ موقف بهذا الخصوص، الامر الذي ضمن له، حسب قوله، مواجهة "المؤامرة" ضد نظامه الذي يختمر في المدينة من قبل الجمهوريين ضد نظامه، لا سيما بسبب هذه الاعتبارات التي تزامنت مع وصول أنباء عن أن فرنسا كانت على وشك السقوط بعد أن هاجمتهم ألمانيا النازية.

جسدت إسبانيا هذه النزعة الجامحة في تنسيق عملية عسكرية بقوام 3600 رجل بترأس القائد أنطونيو يوستي سكورا، الذي قام بإبلاغ محمد التازي المندوب السلطاني عند وصول الجيش التابع للسلطان إلى ضواحي المدينة، في هذه الحملة، طلب منه الإذن في ان تدخل هذه القوات إلى مدينة طنجة. وكان رد السلطاني على الطلب كما يلي: " القانون الدولي لا يسمح بأي قوة باحتلال طنجة إلا بأمر من جلالة الملك، بموافقة لجنة المراقبة الدولية ، وبما أن المدينة لديها قوة دولية حريصة على ضمان الأمن، فلا داعي لاكتساحها من طرف القوات الإسبانية " ؛ وهذا أدى بالقائد الإسباني إلى إنكار الممثل الإسباني رغبته في استعمار المدينة بشكل دائم ، حيث أن قدوم الجيش الإسباني إلى المدينة لم يكن جزءًا من الاحتلال. ، ولكن كان الغرض الرئيسي منه هو المحافظة على النظام والامان في هذه المرحلة، والحرص على طنجة على الحياد.[3]

على الرغم من أن القائد الإسباني لم يتلق ردًا إيجابيًا من الممثل السلطاني وأصر على تقديم هذه الإعلانات والالتزامات الخطية المختلفة من أجل تقديمها إلى السلطان، إلا أن القوات الإسبانية دخلت المدينة

[1] - ميكل مرتين ، الاستعمار الاسباني في المغرب (1860-1956) ، ت: عبد العزيز الودي ، ط1 ، منشورات التل ، الرباط ،1988، ص 12.

[2] - Stuart Graham, The International City of Tangier (Stanford: Stanford University Press; London: Oxford University Press 1931), p. 105.

[3] - صلاح العقاد، المغرب العربي دراسات في تاريخه الحديث و مشاكله المعاصرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،1962 ، ص 296.

في نفس اليوم ، مؤكدة على هذا الطلب بشكل أساسي.[1]

وقام القنصل الإسباني بالإسراع في إبلاغ فرنسا بأسباب الاحتلال من خلال قنصله العام في المدينة أندريه تروشيAndre Truchet بدواعي هذا الاستعمار مخاطبا اياه في رسالة: " في الوقت الذي يجري فيه احتلال طنجة ومنطقتها احتلالًا حربيا بواسطة قوات المحلة السلطانية باسم جلالة سلطان المغرب، وذلك بقصد المحافظة على الحياد التام الذي عليه طنجة ومنطقتها في الظروف الحالية، فإنه يسرني أن أعرفكم بالنيابة عن حكومتي، وأعلمكم رسميا بأن الاحتلال المذكور له صبغة مؤقتة، وستحترم حقوق الدول التي يهمها الأمر والإدارات المستقرة بالمدينة. "[2] وإثر ذلك وقام القنصل العام الفرنسي بإبلاغ دولته بالتطورات المختلفة في تلغراف عاجل للمقيم العام الفرنسي بالرباط في ذات اليوم الذي قامت فيه القوات الاسبانية بالدخول الى المدينة [3].

أرسل القنصل العام الفرنسي بالرباط، أندريه تروشي، بناء على طلب من المندوب السلطاني محمد التازي، انموذجا من التصريح الذي سلمه أنطونيو يوستي سكورا إلى السفارة الفرنسية بالرباط، للتخفيف من الشكوك المختلفة حول الترويج لإسبانيا ورغبتها في الاستيلاء على طنجة[4] ، حيث تنص على أن " السبب الرئيسي لوجود الجيش في طنجة هو ضمان التطور الطبيعي للمدينة للقيام بمهامها بشكل كامل، مع مراعاة الوضع الذي تسبب فيه اندلاع الحرب العالمية الثانية. وانتهى هذا البيان بذكر رغبته في التعاون النشط،" وقال: " نريد العمل مع كل من يرغب في الحفاظ على السلامة العامة لتحقيق أفضل نتيجة ممكنة " [5].

أصدرت السلطات الإسبانية مرسومًا وقعه المندوب السامي الإسباني كارلوس أسينسيو ووافق عليه الخليفة حسن بن مهدي بعد يومين من غزو المدينة في 16 يونيو من العام نفسه، بتعيين عربي بن محمد التيمساني باشا على مدينة طنجة. لذلك خاطبت سكان طنجة على النحو التالي: " خدامنا الأرضين كافة آل طنجة أخص منهم الشرفاء والعلماء والأعيان... فقد اقتضى نظرنا السديد أن نولي عليكم خديمنا الأرضي الأنصح الفقيه السيد العربي بن محمد التمساني، وأن نعهد إليه أموركم والقيام بكافة شؤونكم ، فنأمركم أن تسمعوا له وتطيعوه في ما يأمركم به" ،و قد اعطت السلطات الإسبانية هذا الحدث مساحة اعلانية كبيرة ، تتجلى في اعتباره كصورة او اعلان لفتح طنجة ، وضمانة أساسية لموقفها الحيادي في الصراع الدولي

---

[1] - المصدر نفسه

[2] - رسالة من مراقب الشؤون الشريفة الفرنسي بطنجة للإقامة العامة الفرنسية بالرباط بتاريخ 17 آذار/ مارس
Nationaal Archief, "Buitenlandse Zaken, Gezantschap Marokko, ",. International Institute from 1907-1955, 2.05.119, inv. nr. 36. p. 50-295

[3] -- تلغراف من القنصل العام الفرنسي "تروشي" بطنجة للمقيم العام الفرنسي بالرباط بتاريخ 14 حزيران/ يونيو 1940
Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N° 275

[4] -Ibid

[5] - وقع الخليفة الحسن بن المهدي هذا الظهير بتاريخ 16 آذار/ مارس 1941
Boletin oficial de la zona de protectorado español en Marruecos, del 20-Mayo -1940

خلال هذه المرحلة - من خلال الاستفادة من المجلات الإسبانية والجرائد لتحقيق دعاية لاسبانيا، مثل جريدة Espaia التي رافقت هذا الاحداث من لحظة حصولها وعلى صفحاتها الأولى ، ومجلة Mundo التي وضعت لتاريخ23 حزيران/ يونيو 1940 عناوين خاصة ذات صلة بالحدث، حيث اعتبرت " أن إسبانيا تعهدت بتدخلها العسكري بضمان حياد المدينة ريثما ينتهي الصراع الدائر في أوروبا ". لذلك فان هذه العهود ما لبدت أن تلاشت في الحقيقة عقب القيام بتعطيل وارباك سير المؤسسات والمنظمات الدولية في طنجة من قبل قوات الاستعمار.، حيث قامت إسبانيا بتعطيل مكتب الإعلام المختلط ولجنة المراقبة والمجلس التشريعي في 4، تشرين الثاني/ نوفمبر 1940، كما اعتزمت أن تدير الحكم بمراسيم سلطانية في منطقة طنجة كجواب منها على ما قيل عنها من اشاعات والتي نصت على رغبة اسبانيا بضم طنجة الى أراضيها [1]، وتمثل ذلك في القرار الاتي:

"نظرا لإلغاء المجلس التشريعي في طنجة وإلحاقها بمنطقة الحماية الإسبانية في المغرب، أصبح من الضروري تطبيق نظام قانوني في تلك الجهات اتقاء للشكوك والأوهام.

• المادة الأولى: ابتداء من نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ستصبح التشريعات المعمول بها في منطقة الحماية الإسبانية بالمغرب جاريا العمل بها في منطقة طنجة.

• المادة الثانية: من تاريخ بداية كانون الثاني 1941 سيصبح التشريع القانوني الإسباني والإسباني الخليفي المعمول به قبل صدور هذا القرار، معمولا به في منطقة طنجة، ومن حق وزير الخارجية أن يجري ما يرتئيه مناسبا إلحاقه من المواد القانونية ليصبح العمل به جاريا وذلك قبل هذا التاريخ.

• المادة الثالثة: نظرا للظروف الخاصة بطنجة، ودون إخلال بالمادة الأولى من هذا القرار، ستتخذ الوسائل الضرورية والقوانين الخاصة للتطبيق مؤقتا أو دون وقت محدود في هذه المنطقة الإسبانية المحمية.

• المادة الرابعة : إن جميع الشؤون الضرورية لتطبيق المواد السابقة المذكورة هي من حق وزير الخارجية. [2]

ولم تكن هذه الاجراءات سوى بداية فحسب، إذ أعقب هذه الخطوة قرار إلغاء المندوبية السلطانية في مدينة طنجة في 16 أذار/ مارس 1941 كإحدى الخطوات التي انتهجتها إسبانيا لوضع المدينة بشكل كامل تحت سيطرتها، عن طريق إبلاغ محمد التازي بتاريخ 15 آذار/ مارس بالغاء منصب المندوب ,وقد أشارت إحدى المذكرات الاستعلاماتية الفرنسية إلى هذا اللقاء الذي دار بين الطرفين، حيث ضبطت تفاصيله الدقيقة، وقد اقتبسنا منها الفقرة التالية:

" القائد الاسباني رئيس منطقة طنجة ، غريغوري Gregori قد توجه برفقة بيريز Perez كمترجم ، للقاء المندوب السلطاني في حوالي الساعة السادسة مساءً في قصره بمارشان ، مساء الخامس عشر ؛ في خضم محادثة طويلة جمعت بين نبرة مختلفة

---

[1] - المصدر نفسه

[2] - وتجدر الإشارة إلى أنّ الخليفة أصدر بتاريخ 15 أيار/ مايو ظهيرًا يؤكد من خلاله على ضرورة تعيين باشا يتكلف بالسهر على حقوق المغاربة القاطنين بها وواجباتهم على أن تمتد سلطته إلى جميع السكان الداخلين ضمن دائرتها البلدية وتعيين قائدٍ لقبيلة الفحص، ومنها تتألف إيالة طنجة

23, del 7°Mundo, AnoI, N 23, junio,1949.

1940Junio

بين الطرفين ، غالبًا ما تغلبت عليها غطرسة واضحة من قبل الجانب الاسباني ، ونوه القائد غريغوري المندوب محمد التازي الترحيب الذي لقيته قوات الخليفية التي استعمرت طنجة... وأشار القائد الإسباني إلى السلوك غير المقبول للسلطات الفرنسية بعد تسميته ، عبر السلطان ، لمحمد الركينة ، متابعًا الأحداث دون الرجوع للسلطات الإسبانية. أبلغه أن الحكومة الإسبانية في مدريد اخذت قراراً بحذف منصب المندوب مع إعطائه مهلة غدا لمغادرة مقر الوفد ... وابلغ المندوب في صباح السادس عشر من مارس الموظفين بان يوقفوا اعمالهم في الحال نتيجة للأوامر الصادرة عن الحكومة الإسبانية "[1]

وتزامنًا مع هذه القرارات ، أبلغ أنطونيو يوستيس القنصل العام الفرنسي في المدينة في نفس اليوم ، حسبما ورد في المذكرة: "من خلال زيارة شخصية قام بها الكولونيل يوستيس مساء اليوم نفسه ، أبلغ القنصل الفرنسي العام في المدينة أنه تم تحديد الأمر ، والمتمثل بإلغاء مغادرة المندوب في اليوم التالي في الساعة العاشرة صباح بل يمدد وقت المغادرة الى الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه، وأعرب الكولونيل الإسباني عن أسفه لأنه لم يقدم إشعارًا مسبقًا بالمهمة التي تم تكليف المندوب السلطاني بها فقال له: "لقد أعطيت الجنود الأوامر التي أتت لي من مدينة تطوان، وقد أخبرني المندوب السامي أنه يرغب في أن يبلغ شخصيا هذا القرار للقنصل العام الفرنسي بمدينة تطوان، ومن ثم يتكلف هذا الأخير بإبلاغ الرباط، وبالفعل لقد أبلغ القنصل العام الفرنسي بتطوان يوم 15 آذار/ مارس صباحا بهذا القرار الذي اتخذ في ما يخص حل المندوبية السلطانية من طرف حكومة مدريد

وتطرقت المذكرة في خاتمتها الى التغييرات التي حصلت في مبنى المندوبية السلطانية؛ إذ تم تغيير مبناها ليصبح مقراً للقنصلية الألمانية في طنجة، [2] ومتطرقا الى الطقوس والاحتفالات التي رافقت هذا الحدث يوم 17 آذار/ مارس، وحضور عدد من الشخصيات البارزة لهذه المناسبة مبينة كم يأتي :

"في هذا الصباح احتفل حوالي الساعة الثانية عشرة بتسليم مقر المندوبية للسلطات القنصلية الألمانية، وقد حضر هذا الاحتفال العناصر التالية: الدكتور القنصل هيربرت تورهيتغ Hurbert Noerhing؛ الدكتور هولفمان Holfman ؛ الجنرال أسينسيو Asencio الجنرال بونت Ponte ؛ الكولونيل انطونيو يوستي Antonio Yuste؛ الدكتور هيربرلين Herbelein المكلف بالقنصلية الألمانية في مدريد، الدكتور ستيل Still سكرتير بالسفارة نفسها، الدكتور ريشتر Richter القنصل الألماني في تطوان، إضافة إلى الدكتور براون Braun. والملاحظ أن باشا طنجة الجديد العربي التمسماني كان هو الوحيد الحاضر من بين أفراد السلطة المخزنية في المدينة، وقد شارك في الاحتفال كذلك الوزير الإيطالي بادوكليو Badoglio ، وكان في أول صف إلى جانب الشخصيات الإسبانية التي حضرت هذه التظاهرة

[1] ibid

[2] - تجدر الإشارة أنّ جريدة إسبانيا نشرت بتاريخ 19 تموز/ يوليو 1940 مقالً تحت عنوان "طنجة بلدة اسبانية"، وخلف ردود فعل معارضة من طرف عناصر الحركة الوطنية، بلورته في مقالات على صفحات الجرائد الحزبية، في , 19 / 7 / 1940.

الاحتفالية ... حيث تم رفع العلم الألماني فوق المندوبية السابقة".[1]

وقامت السلطات الإسبانية في نطاق توثيق تحركاتها الهادفة للتوكيد بان مدينة طنجة قد اندمجت ضمن المحمية الاسبانية التي كانت تدار في هذه المرحلة من طرف كارلوس أسينسيو المندوب السامي والذي قام بالتنسيق والتخطيط لزيارة رسمية للحسن بن المهدي الخليفة السلطاني. ويقوم الأرشيف الفرنسي بتقديم عرضا بادق التفاصيل لهذه الزيارة التي حدثت بتاريخ 21 أذار/ مارس، إذ تنوه أحدى التصريحات الفرنسية إلى ما يأتي:

" استقبال الخليفة السلطاني الحسن بن المهدي[2] يوم الجمعة حيث كان يوما حافلا ، وقد حضر الخليفة بالسيارة من تطوان برفقة القائد الإسباني ، وبعدها أنضم الى مسيرة احتفالية كبيرة استمرت طوال اليوم، حيث افتتحها بالقيام بجولة ممتطياً الحصان ومتجها نحو محطة القطار حوالي الساعة الحادية عشرة صباحا ، حيث كانت القوات التابعة للسلطان تترقب وصول السلطان , وما ان وصل الى المكان أندفع ما يقارب أربعة آلاف جندي للتظاهر محتفلين بقدومه، لينطلق عبر السوق الصغيرمتوجها نحو الجامع الاكبر بعد ذلك ، حيث انه باسم السلطان محمد بن يوسف أدى صلاة الجمعة ، وبعدها انطلق الموكب من المسجد في اتجاه ضريح الولي بوعراقية حيث نحر ثور بهذه المناسبة، وقد ذهب بعدها في اتجاه فيلا هاريس حيث قابل عناصر من الجهاز الدبلوماسي بالمدينة لكل من هولندا وإنكلترا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا ، بالإضافة الى ثلاثة قناصل ألمان ... ولم يصل إلا حوالي الساعة الرابعة لمنزل الباشا الكلاوي ، حيث كان من المرتقب مشاركة السلطان السابق مولاي عبد العزيز، الا انه اعتذر عن القدوم لجميع المراسيم، باستثناء بتناول كأس شاي بعد وجبة الغداء الرسمي الذي تمت دعوة الشخصيات البارزة بالمدينة لحضوره. وكان هنالك حوالي أربعين طاولة على الطراز المغربي ... وفي مائدة الخليفة تم تخصيص مقعد للمندوب الاسباني السامي بالإضافة لأخ الخليفة السلطاني ... وبعد الانقضاء من الغداء أعلن قدوم السلطان السابق مولاي عبد العزيز حوالي الساعة السادسة مساء ، الذي لم يجلس سوى عشر دقائق، وحينما هم بالمغادرة صاح الخليفة السلطاني: "يحيا سيدنا المحترم عبد العزيز" ، وصاح المكي الناصري - زعيم حزب الوحدة المغربية - بدوره متحدثا: "يحيا سيدنا عبد العزيز" ؛ "يحيا سعادة

---

[1] - - وقع هذا القرار من طرف فرانسيسكو فرانكو شخصيًا بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 . التهامي الوزاني، تاريخ المغرب، الجزء الثالث تطوان: 1940 ، ص284

[2] الحسن بن مهدي : الحسن بن المهدي :و هو سياسي و دبلوماسي مغربي ، ولد في 30- مايو -1911 في 26-يونيو -1925 تولى مولاي الحسن الخلافة السلطانية و هو في سن الخامسة عشر و كان كان مولاي الحسن خليفة ليس في منطقة الشمال بل ايضا لكل الاقاليم الواقعة تحن الادارة الاسبانية بما فيها افني و طرفاية و الاقاليم الصحراوية ،كما عين سفيراً للمغرب في لندن عام 1957 حتى 1965 ثم سفيرا في روما ثم عين مديرا عاما للبنك الوطني للتنمية الاقتصادية ثم عينه الملك الحسن الثاني واليا لبنك المغرب و ظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام 1984 .ينظر: جعفر بن الحاج السلمي ، الخليفة مولي الحسن بن المهدي من خلال الصحافة الاسبانية ،منشورات الشهيد امحمد احمد بن عبود ،تطوان، 2014.

الخليفة"، "تحيا الأسرة العلوية"، وقد قام الحضرين بالتصفيق وبحماسة كبيرة مؤيدين لهذه الهتافات.[1]

وقد تداولت الصحف الأجنبية منها والمغربية هذه الاحتفالات التي زامنت تعيين باشا المدينة الجديد، ومنها جريدة الحرية التي تطرقت إلى أن مدينة طنجة في يوم الأحد المصادف " 23 آذار/ مارس 1941 " قد شهدت بهذه المناسبة العديد من المظاهر الاحتفالية "كقيام فيالق من المحلات السلطانية بالمرور من شارع مرشان في اتجاه مقر الباشوية القديمة بالقصبة، في حين كانت هناك فيالق أخرى بالسوق البراني قصدت بدورها الجامع الأكبر، حيث تجمع جمع غفير من ساكنة المدينة لسماع ظهير من الخليفة السلطاني بتعيين العربي التمسماني باشا على المدينة، حتى لم يعد المسجد قادرا على احتواء جميع الحاضرين الذين انفضوا إثر سماعهم لظهير التعيين، لينتقلوا بعد ذلك لمقر الباشوية من أجل تقديم التهاني للباشا القاضي من دون أن تشهد المدينة وقوع أية حوادث"[2]

وتعد هذه النشاطات مثالا من المظاهرات الرسمية التي كانت تعمل على تنظيمها السلطات الإسبانية بطنجة لغرض تقديم الشرعية اللازمة لمعاصرة التغيرات المختلفة التي تواكب المنظمات والدوائر بالمدينة، الامر الذي يدفعنا الى التساؤل والاطلاععلى وجهات النظر الاخرى التي تم الادلاء عنها من قبل جهات غير ممثلة بالضرورة لوجهات النظرالتي تتبناها اسبانيا رسميا التي في المدينة .

المبحث الثاني
الموقف الأمريكي حيال الاستعمار الاسباني لمدينة طنجة

أسفر الاستعمار الإسباني لمدينة طنجة العديد من ردود الأفعال المتباينة، والتي اختلفت حسب الجهة المعنية بهذا الحدث والتي تتمثل إما في سكان المدينة ، أو السلطان، أو الحركة الوطنية، أو الدول الأجنبية، بمراعاة أن كل جهة تتعامل معه حسب منظورها الخاص.

ففي سنة 1865 برز دور أمريكا ضمن مجموعة الدول العشر المشاركة في المعاهدة الخاصة بإنشاء وإدارة منار الرأس الأشقار وبعث وزير الشؤون الخارجية ويليام سيوورد إلى ماكمات بتعليمات أهمها :

أ ـ قبول مبدأ المساهمة في الميزانية السنوية بقدر 285 دولاراً أو 15.000

ب - مساندة إسبانيا في تعديل الفصل الأول الهادف إلى التركيز على الإشراف المغربي أكثر من الوحدة الترابية.

---

[1] مذكرة استعلاماتية من طرف أحد عناصر الاستخبارات الفرنسية بالمدينة لمكتب الشؤون السياسية الفرنسي بالرباط بتاريخ 17 آذار/ مارس 1941 ،
Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°275

[2] -اعتبرت الجاليتان الألمانية والإيطالية بالمدينة أنّ هذا الاحتلال شكل ضربةً قاصمةً للحلفاء وإيذانًا بدخول إسبانيا الحرب إلى جانب دول المحور، وانطلاقًا من تاريخ الاحتلال الإسباني للمدينة أصبح الألمان يؤدون دورًا مهمًا داخل المدينة، إذ أسّسوا بها صحافة واكبت انتصاراتهم الحربية، كنشرة الأخبار التي كانت تصدرها القنصلية الألمانية العامة بطنجة، إضافة إلى استغلال الألمان لوضعية المدينة من أجل مخاطبة الرأي العام الوطني العربي، والحركات الاستقلالية بمختلف أرجاء الوطن العربي. محمد - العبوتي، العلاقات العربية - الإسبانية في عهد فرانكو (1939 - 1975) ،اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط ، 2003،ص 74.

خ - إلزام السلطات المغربية بإبرام اتفاقية لضمان صيانة المنار.[1]

وكانت مساهمة أمريكا المالية تأتي بانتظام، إلى حين مؤتمر الجزيرة الخضراء وفرض نظام الحماية الفرنسية والإسبانية، حيث بدأت وجهة النظر الأمريكية تتغير بخصوص تسيير المنار وكذا مدينة طنجة التي أخذ الفرنسيون والإسبان يمارسون فيها عمليات اعتبرتها أمريكا مخالفة لعقد 1906. وبصفتها عضواً معنياً بهذا العقد، نادت باحترام جميع بنوده، بما فيها المتعلقة بوضعية طنجة. كما طالبت باحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين المغرب ومن خلال الدور البارز في الدفاع عن الحفاظ على مكانة طنجة، ارتكزت أمريكا على قرارها بعدم انضمامها إلى فرنسا وإسبانيا وبريطانيا في المصادقة على اتفاقية 1923 التسيير طنجة، وكذا على التشبث بالحقوق التجارية ضمن مبدإ «الباب المفتوح» وعلى حقوق الرعايا والمحميين الأمريكيين، خاصة حق التمثيلية في الشؤون القضائية، مع التنبيه إلى عدم تطبيق الفصل الثالث عشر من الاتفاقية على «السماسرة» في باقي المناطق.[2]

وقد حاولت بريطانيا منذ البداية إقناع أمريكا بالانضمام، موضحة عددا من النقاط التي كانت تشغل واشنطن، منها

(أ) عدم التميز في منح الامتيازات.

(ب) إقصاء ألمانيا والنامسا وهنغاريا من الامتيازات الاقتصادية.

(ج) إسناد مهمة تسيير الشؤون الداخلية لطنجة إلى المجلس التشريعي، دون الشؤون الدبلوماسية الموكولة للمقيم العام الفرنسي حسب الفصل الخامس لمعاهدة 1912.

(د) عدم تطبيق الفصل الثالث عشر من معاهدة 1923 على مجموع البلاد.

(هـ) ضمان احترام الاتفاقيات الدولية للمصالح والحقوق الأمريكية مستقبلًا.

ومن أخطر العواقب التي كانت أمريكا تخشاها :

(أ) تعطيل لجان كان لها حق التمثيلية في البعض منها كاللجنة الصحية التي قاطعتها بالفعل كل من إسبانيا وفرنسا وبريطانيا.

(ب) تضرر الرعايا والمحميين الأمريكيين من الضرائب الجديدة كالمتعلقة بالدمغة والخمور والبجعة والسكر والشاي والقهوة والتوابل والشموع (وتعليمات واشنطن أن يكون الأداء مصحوبا باحتجاج تليه مطالبة بالإعفاء)

ومما يؤكد مثل هذه التخوفات انضمام البرتغال رغم عدم ارتياحها لصيغة الوثيقة. أما اعتقاد موقعي الاتفاقية بعدم جدوى اعتراضات أمريكا في الأساس, فتدعمها تصريحات أمريكية متساهلة في شكلها، كالحوار الذي

---

[1] - اعتبر عبد الخالق الطريس في مقال له أنّ هذه الإعادة "مشروعة لأنها أخذت منهم قهرًا سنة 1914 عند إعلان الحرب العالمية الأولى، وأما الاحتفال الذي أقيم بالمناسبة فإنه احتفال بحق مغصوب أخذ منها بالقوة فأعادته هي عن طريق العدالة والشرع". ينظر :عبد الخالق الطريس، ،إعادة دار المندوبية السعيدة بطنجة لأصحابها وذويها، جريدة الحرية، 17 آذار/ مارس 1994

[2] - مذكرة استعلاماتية من أحد عناصر الاستخبارات الفرنسية بطنجة لمكتب الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 17 آذار/ مارس 1941

Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°275

دار بين نائب كاتب الدولة في الخارجية جوزيف كروو والقائم بالأعمال الفرنسي لابولاي بواشنطن حيث قال الأول للثاني بأن أمريكا قد لا تعارض النظام إذا ما روعيت مصالحها. وكانت التبريرات البريطانية ترتكز على ضرورة «وضع حد لحالة الغموض السائد بالمنطقة الدولية» [1]

وكانت واشنطن تؤكد لممثليها رغبة حكومتهم في الحفاظ على مصالحها المخولة. لها قانونيا، وتوضح للآخرين أن اهتماماتها لم تكن سياسية.

وإثر توقيع فرنسا وإسبانيا لاتفاقية مدريد سنة 1925 بخصوص مراقبة وحجز السفن المشبوه في أمرها بمراسي غير مفتوحة للتجارة بشواطيء المحيط والبحر الأبيض المتوسط ، رفضت أمريكا تدخلًا كهذا في بواخرها خارج مقتضيات عقد الجزيرة الخضراء.[2]

ولما طرحت فكرة عقد مؤتمر خاص بطنجة، كالذي كان يعد لقيامه بمالقة أو باريز ، بدا وكأن موقف أمريكا أخذ يتغير، وذلك بموافقتها مع ثلاثة شروط :

(أ) مشاركة جميع الدول المهتمة بالمغرب

(ب) تحفظاتها بعين الاعتبار.

(ج) ألا «تستغل لصالح أية أطروحة سياسية معينة».

والظاهر من الشرط الثالث ضمان صداقة إسبانيا دون معاكسة بريطانيا أو فرنسا.[3]

وقد أدت مواقف أمريكا إلى تعرض ممثليها لسلسلة من المضايقات أخذت تمارسها كل من فرنسا وإسبانيا بتزكية بريطانية لموقف البلدين.

فبخصوص عملية تطوير ميناء طنجة بواسطة «الشركة الدولية لتنمية طنجة». قدمت الولايات المتحدة احتجاجا قويا للتنديد بالطريقة الانفرادية والاحتكارية التي خولت مهمة تنمية طنجة إلى شركة فرنسية، و بحوافز و «مناورات» فرنسا الغريبة من أجل «السيطرة على طنجة».[4]

و منذ ذلك الوقت و حتى عام 1945سجلت الولايات المتحدة العديد من الاعتراضات التي كانت موجهة ضد فرنسا وإسبانيا بخصوص قضية طنجة , وهكذا وقفت أمريكا مرتين في وجه محاولة تغيير قوانين تسيير الرأس الأشقر بقيادة فرنسا وإسبانيا ومشاركة السلطات المغربية الممثلة في شخص المندوب السلطاني ، باعتبار الإجراءات مخالفة لمعاهدة 1865. وبحافز من القنصل بليك الذي كان رئيس اللجنة الإدارية للرأس الأشقر، أصدرت واشنطن تعليمات بفرض شروط، منها مساهمة شركة أمريكية في أية صفقة تجارية. [5]

---

[1] - تقرير أعده الجنرال هنري مارتين, قائد جهة مراكش الذي كان خلال هذه الفترة في زيارة لطنجة، تحت عنوان "الأحداث الأخيرة في طنجة" وبعثه إلى مكتب الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 25 آذار / مارس 1941

Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N° 275.

[2]- واعتبر عبد الخالق الطريس أنّ تعيين باشا طنجة يوم 16 آذار / مارس: "كان يومًا تاريخيًا في حياة طنجة العزيزة؛ تلك المدينة البائسة التي ابتلاها الله بذلك النظام الغريب نظام الدولية التي كانت تعاني من جرائه أهوال التجزئة والعزلة عن باقي أطراف الإمبراطورية الشريفة". جريدة الحرية، 17 آذار / . مارس 1941.

[3] - ادريس، الرشيد ,ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة. ط. 1 ـ تونس 1981 .

[4] - حبيب ثامر, هذه تونس. ط. 1 ـ القاهرة 1948.

[5] - محمد حمدان،: - دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية. ط. 1 ـ تونس 1989

كما وقفت الحكومة الأمريكية بنفس الحدة من جديد في وجه محاولة إسناد إدارة المنار إلى المستشار المخزني، وكان فرنسيا. ومن تحمس بليك أنه تقدم باحتجاج إلى المقيم العام الفرنسي الجنرال أوربان بلان حول مخالفة البنود 105 و107 و110 من معاهدة الجزيرة الخضراء، بالسماح بإسناد عملية تزويد طنجة بالماء والكهرباء لشركة إسبانية وأخرى فرنسية معاً. وبدون إجراء مزايدة علنية، كما صادق على ذلك المجلس التشريعي رغم ضمانات رد المقيم العام. لكن السفير الأمريكي بلندن أخبر واشنطن بعزم الحكومة البريطانية على التقدم بطلب رسمي بخصوص إقناع أمريكا بأن مصلحة منطقة طنجة تقتضي التنازل في هذه القضية، تجنبا لإضعاف موقف بريطانيا داخل لجنة المراقبة، خاصة وأن أمريكا لم تكن ممثلة فيها. [1]

أما فرنسا فقد كانت تسعى إلى فرض سلطتها على الحركة التجارية بالمنطقة بعد أن فرضت رسوما جمركية، إضافة إلى تلك التي تنص عليها القوانين السابقة، مثلما فرضت إسبانيا هي الأخرى رسوما إضافية خلال فترة الاحتلال. ولم يسع واشنطن إلا أن تقف في وجه قانون يمنع تصدير البضائع المستوردة من منطقة الحماية الفرنسية عبر طنجة،مهما كان اتجاه العمليات وترفض تطبيقه على رعاياها ومحميها ،ولو ان تقنيات هذا القانون لم تمس الا القليل من المصالح الأمريكية مثل شركة سينجير, نجح رد الفعل في إثارة معارضة لجنة المراقبة وسن القوانين التوفيقية.

وأمام قرار إسبانيا الصادر في التاسع من نوفمبر 1940 والقاضي بضم طنجة إلى المنطقة الخليفية باسم ملك المغرب، مع الحفاظ بخصوصية قنصليتها إلى جانب باقي القنصليات، وإثر الإعلان عن استلام الكولونيل يوستي سيكورة للسلطة وحل لجنة المراقبة والمجلس التشريعي ومكتب الاستعلامات المختلط، بدأت ترد على واشنطن شروحات مهدت الطريق لاتخاذ موقف رسمي. فهذا ماكسويل بليك من طنجة يتعرض لمذكرة إسبانية وزيارة مجاملة من قبل زميله الإسباني للتأكيد بأن الاحتلال كان مؤقتا وأن جميع حقوق ومصالح الرعايا المدنيين لدول الحلفاء ستُحترم، كما يؤول موقف فرنسا وبريطانيا بتأييد إسبانيا رغم تجاهل سفيرهما، مضيفا أنهما كانتا في الحقيقة تفضلان احتلالًا اسبانيا على احتلال إيطالي أوالماني . ويساند هذا التأويل ما صرح به ممثل الحماية الفرنسية بول جيران أثناء مفاوضة بواشنطن حول تزويد السكك الحديدية المغربية بالفحم، حيث قال بأن هدف احتلال إسبانيا لطنجة لم يكن سوى التصدي لاحتلال إيطالي محتمل. ولم يرد الاحتجاج البريطاني إلا في شكل تعبير عن مؤاخذة إسبانيا على عدم استشارتها قبل اتخاذ القرار، كما ورد في تقييم القائم بالأعمال جونسن بلندن.[2]

وهذا السفير ويديل في مدريد يستفسر الحكومة الإسبانية التي تبرر عمليتها بسبب ضعف فرنسا وانهزامها، ويقدم مذكرة أهم نقطها الاصرار على حماية المصالح الأمريكية الاتفاقيات السابقة وعدم الإفصاح عن اعتراف أمريكي بالاحتلال. وهذا السفير الأمريكي بباريز يجيب على انشغال حكومته باحتمال تنازلات فرنسية لإسبانيا، مؤكداً أن ذلك قد يكون خارج شمال خط الرباط/ مكناس/ فاس/ تازة/، مع استثناء منطقة أكادير واحتفاظ فرنسا بحقوقها المنصوص عليها في المعاهدات السابقة، وفي نفس الوقت يعطي وزير

[1] -المصدر نفسه

[2] - مصطفى خريف :- شوق وذوق. ط. 1 ـ تونس 1965

الخارجية بيير لافال التعليمات لقنصله العام بطنجة ألا يفتح الحديث مع زميله الإسباني في الموضوع.

وأخذت الحكومة الأمريكية تنزعج من تصرفات السلطات الإسبانية التي أصبحت تؤكد فقدان الصبغة الدولية للمدينة. ومما أقلقها على الخصوص مختلف المضايقات الموجهة إلى موظفيها ورعاياها. وعلى سبيل المثال، هناك مضايقة ضباط الجمارك بنقطة عرباوة لعضوين من المفوضية لدى عبورهما الحدود من طنجة إلى الرباط، الشيء الذي أثار سلسلة من الاحتجاجات في طنجة ومدريد. وهناك أيضا حجز أربعة وسبعين طياراً بمليلية والناظور، لم يفرج عنهم إلا بعد احتجاجات شديدة تلتها مفاوضات. ومما أثار غضب واشنطن سماح السلطات الإسبانية بفتح قنصلية ألمانية بطنجة، ثم استدعاء ممثلين قنصليين لحكومة فيشي التي اعترفت بها. [1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعترف إلى ذلك التاريخ بالوجود الإسباني بالمنطقة الشمالية كما تم اعترافها لفرنسا. وكانت قضية الاعتراف مطروحة للنقاش، حيث بقي طلب إسبانيا به سنة 1924 متعلقا بالاستجابة لمطالب أمريكية بالمنطقة. وفي مناقشة بين وزير الشؤون الخارجية فرانك كيلوك والسفير الإسباني پاديا بواشنطن في تشرين الثاني 1927، تم الاتفاق على تشكيل لجنة مختلطة قدمت تقريرها في تموز 1928.

وبين سنة 1940 وسنة 1945 ظهرت تحركات بريطانية هدفها إقناع الولايات المتحدة بالتخفيف من حدة احتجاجاتها من جهة، ومساهمتها في محاولة إعادة طنجة إلى وضعية ما قبل الاحتلال الإسباني، من جهة أخرى. ومن بين تلك التحركات استعداد الحكومة البريطانية لقرض إسبانيا مليونين ونصف مليون جنيه. وكانت الولايات المتحدة الامريكية تسعى إلى إحلال قواتها إلى جانب قوات بريطانية مع السماح بمشاركة إسبانية وتعيين حاكم عسكري أمريكي أو بريطاني. وقامت بريطانيا تدريجيا بدور هام في التوصل إلى إدخال بنود فرضتها أمريكا في وضع اتفاقية 1945، وخاصة النص المتعلق بمشاركة إسبانيا وروسيا، وهو نفس النص الوارد بالذات في المذكرات الأمريكية. [2]

وفي تلخيص وجيز ، ولو من خلال تحليل أدبي للأحداث الواردة في الوثائق المعتمدة، يمكن القول بأن الولايات المتحدة، منذ بعثاتها الأولى، كانت مصممة العزم على تعزيز موقفها الذي كان ضعيفا في القرن التاسع عشر على الخصوص، فسخرت جميع الوسائل الدبلوماسية من أجل أن تكون لها مكانة في السياسة المغربية وتحركاتها في هذا الاتجاه بعد اتفاقية 1945 شبيهه بتحركات بريطانيا بعد اتفاقية 1856، حيث أخذ موقفها يتمركز تدريجيا من خلال الحضور التجاري والثقافي والإعلامي، خاصة بعد سنة 1950، وذلك بإنشاء شركات وبناء مدرسة ومحطة إذاعة صوت أمريكا وغير ذلك من المشاريع..

المبحث الثالث
الموقف الفرنسي تجاه الاحتلال الاسباني لطنجة

[1] - محمد الصادق الزمرلي ,تونس في عهد المنصف باي. تقديم وتعريب حادي الساحلي ط. 1 ـ بيروت 1989

[2] المصدر نفسه

عند الحديث بصورة بعيدة على نحو ما عن الفترة في هذا المرحلة وتاريخها من الجانب المغربي او الاسباني على حد سواء ، والتي في بعض الأحيان لم تلتزم الحياد في نقل صورة حقيقية عم الاحداث في تلك الفترة، لذلك فان الأرشيف الفرنسي يوفد بالمقابل بأجوبة بالغة الاهمية، في هذا الخصوص، كالتقارير التي أتممت أثناء هذه المرحلة، ومن هذه التقارير كمثال: " تقرير للويس كوس Louis Gousse " الذي واكب بحكم اقامته خلال تلك المرحلة في طنجة هذه الأحداث، والذي يوفد لنا، على الرغم من تمثيله للسلطات الفرنسية، صورة معبرة عن الاستجابة لسكان مدينة طنجة مع الاحتلال الأسباني لها ، مما يستثنيها من أي تمييز ، لأنه من المهم بالنسبة لفرنسا أن تعطي صورة مختلفة لما يحتويه التقرير ، حيث تضمن صورة مفصلة للاحداث، حيث ذكر ما ياتي: "عند قدوم الإسبان إلى طنجة ودخولها قوبلوا بحماس كبير من قبل السكان الذين رأوا أن الإسبان إنها تمثل نظامًا جديدًا له العديد من المزايا الإيجابية. عندما داس الإسبان على تراب طنجة ، عبر جميع السكان عن فرحتهم.ولقد قابلتُ عجوزًا مسكينًا كان ممن خرجوا في المظاهرات بدوره للتعبير عن فرحته ، وحدثني قائلاً: إذا استطعت الليلة سأقوم بعمل كسكشا جيد ؛ الأسبان هنا ، لذا سنكون أكثر سعادة. [1]

وأضافت مذكرة إعلامية فرنسية أخرى أن السبب الرئيسي لعدم اتخاذ السكان المحليين موقفا سلبيا يكمن في وجود مندوب السلطاني في المدينة ، حيث أشارت إلى ذلك صراحة في العبارات التالية: "غالبية السكان منذ الدخول. ترى قوات الخلافة في المدينة أن شيئاً لم يتغير ، معتبراً أن المندوب شيء لا يزال حاضراً ، ممثلاً للسلطان. [2]

وهذه التصريحات تجد الدعم التاريخي الكبير ؛ إذ بالفعل قد سجل الأرشيف الفرنسي بعض ردود الافعال التي نتجت من قبل سكنة طنجة؛ فقد كانوا شديدي المفاجئة إثر علمهم بتاريخ 15 آذار/ مارس 1940 بان المندوب السلطاني قد طرد من طنجة ، خصوصا أنه في نفس اليوم جرى رواج الكثير من الشائعات في المدينة، بأن الألمان سيستعمرون مقر المندوبية الذي كان يعد من ضمن ممتلكاتهم، وهو ما جوبه في ببرودة من جانب السكان عقب رفع العلم الألماني فوق مقر المندوبية السلطانية (29)، فسكان المدينة كانوا حتى تلك اللحظة ينتظرون تطورا في أوضاعهم لم يترجم كما كان متوقع بصورة فعلية بقدر ما كانت الحكومة الإسبانية وبمرور الوقت تزيد من هيمنتها وسيطرتها على المدينة ، وفي الحقيقة، لم يكن هذا مجرد رأي السكان المحليين. أعلنت مدن مختلفة في المغرب رفضها لقرار طرد المندوب الذي اتخذته السلطات الإسبانية. واعتبر هذا القرار بمثابة إهانة للسلطان نفسه، خاصة من قبل نخبة مدينة وجدة الذين اعتبروه بمثابة جسارة من السلطات الاسبانية. و في 20 مارس 1941، أبلغه قائد الأمن المحلي في وجدة، روكس Roux ، للمكتب السياسي في الرباط. [3]

اما مدينة الرباط فالأمر لا يختلف كثيرا ؛ إذ أكد قائد أمن المنطقة هياسينت Hyacinthe أن "أحداث طنجة ولدت لدى السكان المسلمين في

[1] - علال الفاسي ، حديث المغرب في المشرق. ط. 1 ـ القاهرة 1956

[2] - علال الفاسي ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ط. 1 ـ القاهرة 1948 .

[3] - محي الدين القليبي ، مأساة عرش. ط. 1 ـ القاهرة 1948.

المنطقة السلطانية شعورا تبلور في اتجاهين متعاكسين، ففي صفوف النخبة المثقفة نجد عدم الرضا عن هذا الحدث واعتباره ضربا للسيادة السلطانية في المدينة، وهذا الشعور تضاعف بوجود قلق حول المصير المقرر للمنطقة، والموقف الآخر يتجلى في فئة التجار الذين اعتبروا أن هذه المرحلة لازمة ولا بد منها من أجل تطور التأثير الإسباني الألماني في المغرب، واعتباره ضرورة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية مما جعلهم يعلقون أمالا على ألمانيا من أجل بلوغ هذه الغاية، لكن هذين الاتجاهين التقيا حول اعتبار قرار طرد المندوب بمنزلة ضربة للنفوذ الفرنسي "[1]

لم تكن مراكش مختلفة عن أي مدينة مغربية أخرى. اذ ولّد طرد محمد التاجي المندوب السلطاني من المدينة باتجاه الرباط حالة من الفزع بين سكان مراكش حيث اعتبروه تجاسراً من السلطات الاسبانية ولا يمكن غض النظر عنه. وهذا هو نفس المحتوى الذي ورد في مذكرة مدير أمن مدينة فاس المسمى Ostrick اوستريك، الذي نوه لوصول أنباء للسكان المحليين بخصوص الاعتراض الذي قدمه السلطان محمد بن يوسف في ها هذا الصدد لإسبانيا[2]

وحقيقة فقد تضمن الأرشيف الفرنسي على نص الاعتراض الرسمي الذي قام السلطان محمد بن يوسف بتقديمه في مدينة الرباط للمقيم العام الفرنسي مطالبا إياه إخطار الحكومة الإسبانية بموقفه الذي رفض فيم قيام اسبانيا بضم المدينة اليها، وقد قدم هذا الاعتراض على شكل النص الاتي"أبلغ معالي المقيم العام لدولة فرنسا ، بمناسبة دخول إيطاليا الحرب ، دولة إسبانيا عبر اتصالات دبلوماسية أنها تريد ، كدولة غير محاربة ، تجري بعض الاحتياطات في منطقة طنجة. للحفاظ على الأمن والنظام فيها ، وقامت باتخاذ هذه الاحتياطات بالفعل ونشرتها دون اعتراض عليها ، بخلاف أن الحكومة الإسبانية بدت أنها زادت هذه الاحتياطات إلى الحد الذي عطلت فيه عمل الأنظمة التي أنشأتها بالمواثيق الدولية والمقررة بظهير شريف ، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد ، بل وجهت اوامر للمندوب السلطاني بإفراغ المندوبية السلطانية بحجة أنها قررت شطبها من مدينة طنجة ، التي تقرر إدخالها إلى المنطقة. وان تعهدنا بإدارة شؤون رعيتنا والدفاع عن حقوقها يدفعنا إلى تقديم هذا الاحتجاج القوي ضد هذه الإجراءات التي تصدرها إسبانيا بصورة فردية ودون موافقتنا وفي انتهاك لقواعد حقوق الدول. والحفاظ على جميع حقوق وامتيازات العرش السلطاني المتعلقة بقانون طنجة ، ولهذا السبب أطلب من حكومة دولة فرنسا نقل نص هذا الاحتجاج. باسمنا للحكومة الإسبانية". [3]

ولعل السلطان اتخذ هذه الخطوة لإزالة سلسلة التجاوزات التي ارتكبتها السلطات الإسبانية في المدينة والتي عانوا منها سابقاً في النظام الدولي حيث وعدت إسبانيا بالحفاظ عليها سابقاً، والتي قامت اسبانيا بالتعهد فيما قبل بتنفيذه والحفاظ عليه، عن طريق

---

[1]- مجموعة مؤلفين ، طنجة في التاريخ المعاصر(1800_1956)، الرباط ،1991 ، ص 109.

[2] -ابراهيم حركات ، المغرب عبر التاريخ ، (1978) ، ج 2 ،ص8

[3] -- تقرير من لويس كوس وضع تحت طلب من ساكنيس بتاريخ 2 شباط/ فبراير 1942,

Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°270.

اشراك فرنسا في الشأن باعتبارها الناطق الرسمي خارجيا باسم المغرب من جانب، ولكونها ذات امتيازات في مدينة طنجة من جانب أخر مقارنة مع بقية القوى الأخرى، مما يدفع بنا لاستحضار موقف فرنسا في 14 حزيران/ يونيو 1940 من الاستعمار الإسباني لطنجة.

وفي هذا الصدد، يقدم الأرشيف الفرنسي أجوبة ثرية بشأن موقف فرنسا من النوايا الإسبانية لاحتلال المدينة حتى قبل أن تتحقق بصورة فعلية، ونزعتها في الانتفاع من الدعم البريطاني للتصدي لمثل هذه النوايا فيما يخص ضم طنجة لإسبانيا. وفي 14 أبريل 1939، أرسل وزير الخارجية الفرنسي جورج بونيي Georges Bonnet برقية مستعجلة إلى السفير الفرنسي في لندن، يخبره فيها بالآتي: "قام القنصل الفرنسي في برشلونة باطلاعنا بأن الإسبان يستعدون لمهاجمة طنجة، ويبدو أن مثل هذه التهديدات يجب ان تؤخذ على محمل الجد في ضوء المعلومات التي تلقيناها من المقيم العام الفرنسي في الرباط، ومن القنصل العام الفرنسي في تطوان، حيث أبلغني الأخير بوصول حوالي اثني عشر ألف رجل من القوات إلى مدينة سبتة وهذا ما أكده الجنرال نوكس أيضا.. ولا بد من معرفة الحكومة البريطانية لتأخذ هذا الموضوع في الحسبان". [1]

رغم أن بريطانيا لم تستجب لمخاوف الفرنسيين، بالنظر إلى الوضع الذي كانت تعيش فيه قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية. فان هذا لم يمنع الفرنسيين من أخذ الحيطة والحذر والتأكيد على انه من الضروري تنحية إسبانيا عن الصراع الدولي، لأن دخول الأخيرة إلى جانب ألمانيا النازية من شأنه أن يشتت الأوراق السياسية لهذا البلد، ويهدد مصالح هذه الدول في الإبقاء على طنجة كمدينة محايدة، كما أرسل جورج بونيه وزير الخارجية الفرنسي البرقية في 1 سبتمبر 1939، أي في نفس تاريخ نشوب الحرب العالمية الثانية - لكل من مبعوثي مدريد ولندن وروما، وفرنسا في الرباط ولاهاي وبروكسل ولشبونة وطنجة؛ وأشارت الى ما يأتي :"أطلب منكم إبلاغ الحكومة الإسبانية على وجه السرعة برغبتنا في التشاور معها بسبب الدوافع المشتركة والمصالح لكل من اسبانيا وفرنسا ، ورغبة فرنسا في ضمان حياد طنجة بسبب الحرب "وأضاف:"نحن لن نقف مكتوفي الأيدي حيال رؤية طنجة تفقد حيادها من قبل دولة أخرى" .[2]

إذا كانت الظروف التي مرت بها فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية فرضت عليها القيام بموقف تشاركي مع إسبانيا، من أجل ضمان حيادية طنجة ، التي قررت السلطات الإسبانية بلورتها في إطار احتلالها للمدينة في 14 يونيو. هذا لم يمنعها في المقابل من إعطاء الأهمية، بل هو قدر كبير للتطورات المختلفة التي مرت بها المدينة طوال فترة الاحتلال الإسباني لها ، والتي بدورها أتاحت لنا الخروج برؤية واضحة لهذه الفترة.

[1] - ذكرت جريدة الحرية أنه أعلم رسميًا بالمدينة بتاريخ 14 حزيران/ يونيو أنّ الجيوش الخليفية بأمر من الحكومة الإسبانية وصلت إلى طنجة لتحافظ مؤقتًا على حيادها وتضمن الأمن فيها، وأنّ الاحتلال وقع بكل هدوء من طرف الجيوش الخليفية لكي لا يحوم الشك حول النيات الإسبانية. ينظر: جريدة الحرية، 15 حزيران/ يونيو 1940

[2]- مذكرة استعلاماتية فرنسية، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940 Centre des archives diplomatiques de Nantes -(A.D.N), 1MA-200, N270

من خلال العدد الكبير من السندات التي وقفنا عليها في هذا الخصوص ، والتي لا يمكننا الوقوف على اكتشافها بالكامل ، على الرغم من أنها تقدم إجابات مرضية. ليس فقط لوسط فرنسا في هذه المدينة التي شهدت بعض التغييرات المؤقتة، ولكن أيضًا للحركة الوطنية المغربية، والتي بدورها عبرت عن ردود أفعال تتماشى مع الخطوات المختلفة التي اتخذتها السلطات الإسبانية في المدينة.[1]

وان اولى ردود الافعال تتجلى في التعبير عن المواقف الداعمة للاحتلال الإسباني للمدينة على صفحات الصحف المغربية، مثل صحيفة الحرية الناطقة بلسان حزب الإصلاح الوطني، والتي نشرت في 15 يونيو 1940 ومقالة عبرت عن موقفها من الاستعمار قائلة: "نحن نتفق مع شرط أن تظهر إسبانيا بنواياها الحسنة، كما تدعي". إلا أن هذا الترحيب الذي عبرت عنه العناصر القومية المغربية سرعان ما أصبح فاترًا، نتيجة الشكوك التي برزت منها حول عزم إسبانيا ضم المدينة إلى التراب الإسباني، وقد غذى هذه الشكوك بصدور صحيفة إسبانيا في 19 يوليو، 1940. مقال بعنوان "طنجة مدينة إسبانية" [2] ، والذي أثار ردود فعل رافضة لهذا التصور الإسباني ، لا سيما اعتبار هذه الصحيفة الناطق الرسمي باسم الحكومة الإسبانية ، الأمر الذي جعل الصحف الحزبية تنشط أيضًا للتعبير عن مواقف الحركة الوطنية المغربية علنا ، وفي هذا الصدد ، نشرت صحيفة الحرية مقالاً بتاريخ 2.4 جويلية للتهامي الوزاني بعنوان "طنجة ليست اسبانية ولا فرنسية ، بل مغربية بلحم ودم وجبال وشخصية". وروح [3] بعنوان "طنجة المغربية وستبقى مغربية إلى الأبد" ، اعترض على ما صدر من إسبانيا وشدد على دخول جنود الخليفة في لطنجة كان فقط للحفاظ على الأمن. تسبب هذا المقال في إيقاف صحيفة ليبرتي لمدة ثمانية أيام من قبل نائب الشؤون الوطنية ، ماريانو ألونسو Mariano Alonso ، في 27 يوليو 1940. ومع ذلك، سرعان ما تبددت فكرة ضم طنجة إلى الأراضي الإسبانية عندما أصدر الجنرال فرانسيسكو فرانكو مرسومًا في 23 نوفمبر 1940 يؤكد أنه بعد ضم المدينة إلى منطقة الحماية الإسبانية في المغرب، "أصبح من الضروري تطبيق نظام قانوني في هذه المناطق. لغرض اخذ الحيطة والحذر من تلك الشكوك والأوهام .." [4]

ولعل ترحيب الأطراف المغربية بالاستعمار الإسباني لطنجة ينبع من ان الأحزاب الوطنية تفضل ضم مدينة طنجة إلى منطقة الخليفية تحت الحماية الإسبانية بدلاً من البقاء تحت سيطرة للنظام الدولي، معتبرة ان بقائها تحت الإشراف من قبل السلطان الخليفة سيسهم في إعادة سكان طنجة المسلمين لحقوقهم التي حرموا منها في عهد النظام المجتمع الدولي الذي ساهم فقط في إفقار السكان المحليين على حساب مصالح

[1]- مذكرة من أحد عناصر الاستخبارات الفرنسية بطنجة لمكتب الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 17 آذار/ مارس 1941
Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°275

[2] - مذكرة من القائد روكس بوجدة لمدير الأمن العام بالرباط بتاريخ 20 آذار/ مارس 1941 ، المصدر نفسه .

[3] - مذكرة من القائد هياسينث بالرباط لمدير الأمن العام بالرباط بتاريخ 31 آذار/ مارس 1941 ، المصدر نفسه

[4] - مذكرة من القائد شابوي بمراكش لمدير الأمن العام بالرباط بتاريخ 21 آذار/ مارس 1941 ، المصدر نفسه

الأجانب. في المدينة. ونتيجة لهذا الموقف، أعربوا عن ترحيبهم بتعيين العربي بن محمد التيمساني باشا طنجة في أعمدة الصحف، مثل جريدة الحرية التي صدرت في 24 مارس 1941، كالآتي: "لقد كان لهذا العهد الجديد وقع في النفوس ما الله به عليم، عهد طالما تمنيناه ودعونا له سرا وجهرا عهد تنضم فيه طنجة للمنطقة الخليفية، عهد يحق لطنجة أن تتخذه عيدا يوم تحرر فيه طنجة من ربقة الظلم والاستبداد، وذلك بفضل مولانا الخليفة المحبوب ".[1]

من ناحية أخرى، لم يكن من الممكن الترحيب بالاحتلال الإسباني للمدينة دون اتخاذ موقف من الألمان، الذين كانوا يعتبرون الاكثر استفادة من هذا الاستعمار. صديقة دافعت دائما عن المغرب ولها الحق في الحصول على حقوقه المغتصبة وتلقي باللائمة على النظام الدولي الذي جرد المغاربة من ابسط الحقوق. ولعل هذه الجملة الواردة في إحدى المنشورات هي في الحقيقة إجابة للسبب الرئيسي وراء الترحيب والتأييد بقولها: "ألمانيا بالنسبة إلينا أمة صديقة حميمة عرفت كيف تظهر ذلك في أشد أوقات المغرب حرجا، فهي المدافعة بالأمس عن استقلاله، وهي اليوم محط أماله في إرجاع ذلك الاستقلال المغصوب والعزة المداسة ".[2]

وإذ انه منذ البداية عملت الأحزاب الوطنية على الاستفادة من الاوضاع الجديدة التي تمر بها طنجة بعد الاستعمار الإسباني لها ، والحصول على ثمار الترحيب والدعم الذي اعربت عنه للقوات الإسبانية بوضوح، من خلال تنشيطها. العمل السياسي من خلال إقامة التجمعات السياسية العامة في المدينة ، والتي كانت المخابرات الفرنسية تعمل على تعقبها من أجل وضع الإقامة العامة الفرنسية في الصورة ، كما هو الحال بالنسبة لمحمد المكي الناصري زعيم الوحدة المغربية[44] الذي أقام تجمعا كبيرا في 21 آب / أغسطس 1941 في الجامع الاكبر ، ورغم أن المناسبة كانت دينية ، إلا أن المكي الناصري استغلها ليحولها إلى مناسبة سياسية بإعطاء فكرة سياسية. خطاب ضد السياسة الفرنسية في المغرب. ورغم أن هذه التجمعات السياسية لم تأخذ السياسة الإسبانية كموضوع لانتقادها في هذه الفترة، إلا أن تداعيات إثارة الرأي العام في المدينة للانخراط في مظاهرات زعزعت الأمن في المدينة، مثل التظاهرة الكبيرة التي اندلعت من الجامع الكبير. في 15 أكتوبر الذي أسفر عن استدعاء كارفاخال Carvajal للمختار بن صديق أحرضان رئيس فرع حزب الوحدة المغربي بطنجة، حيث وجه كارفاخال انتقادات واتهامات بهذا الصدد، واخبره : "أعرف أن حزبكم يحتوي على عناصر متعاطفة مع الإنكليز وأن التظاهرة التي انطلقت يوم 15 تشرين الأول/ أكتوبر ما هي إلا نتيجة لدعاية بريطانية ضد إسبانيا، فأمين الحزب عبد الصادق الفريجي كان من

[1] - مذكرة من القائد اوستريك بفاس لمدير الأمن العام بالرباط بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 1941 ، المصدر نفسه .

[2] - Copie de la protestation officielle addressee au resident general le 21 novembre 1940 par S.M.le sultan, au sujet du coup de force des.; espagnols sur tanger, Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°270

بين المتظاهرين، وهو ما سيدفعنا لفتح تحقيق جدي في الأمر ".[1]

بحسب معلومات قدمتها إحدى المذكرات الإعلامية الفرنسية، التي كانت معنية بتشخيص الوضع السياسي في طنجة خلال عام 1941 يعد هذا التحقيق ، هو الدافع وراء سحب الرخصة المعطاة للأحزاب المغربية في طنجة ، مثل حزب الوحدة المغربي بزعامة محمد المكي الناصري وحزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق تريس ، باتفاق الجنرال أورجاز Orgaz مع حكومة مدريد ، الذي سيبدأ في الأول من يناير / كانون الثاني. وأشارت المذكرة ذاتها إلى لقاء سياسي جمع مصطفى الخمال وأحمد بلافريج وعبد القادر الديزيري والتهامي الوزاني ومحمد عقلي وعبد الوهاب بناني ومحمد كانون في منزل عبد الله. قانون في 25 أكتوبر 1941، حيث أخبرهم أحمد بلافريج من مصدر موثوق أن المغاربة الوطنيين سيكونون راضين عما ستؤول اليه المغرب بعد توقيع معاهدة السلام بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. [2]

وقد بدأت تراهن عناصر الحركة الوطنية منذ مطلع الأربعينيات على الفوائد التي سيحصل المغرب عليها بعد نهاية هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه، فإن إسبانيا بقيادة فرانكو كانت لها نظرة مختلفة تمامًا عن هذه التطلعات. استجابة لقرار إنزال قوات الحلفاء على شواطئ شمال إفريقيا في نوفمبر 1942 في سياق الصراع في ذلك الوقت، أصدر فرانكو أوامر لمندوبه السامي في تطوان بضم طنجة ودمجها بالكامل في منطقة الخليفية. في يناير 1943، على الرغم من حقيقة أن الرئيس الأمريكي أبلغه بنفسه أن العمليات لم تهدد إسبانيا على الإطلاق. [3]

وقد اتخذت السلطات الإسبانية العديد من الاجراءات و بصوره تدريجيا من أجل الوصول إلى الاندماج الكامل لمدينة طنجة في منطقة الخليفة، فقد عرفت المدينة تأزماً في أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية منذ اقتحام المدينة لأول مرة من قبل قوات الخليفة في 14 يونيو 1940 وفي مقدمتها مشاكل توريد المواد الأساسية. التقت الكتابات الوطنية بالكتابات الأجنبية لإبراز الانعكاسات السلبية على سكان المدينة [4]، رغم محاولة التقارير الإسبانية التخفيض من خطورتها. وبينت التقارير الفرنسية المعتمدة في هذا الخصوص إلى أن عناصر من حزب الوحدة المغربي اجتمعوا مع مسؤولين إسبان في المدينة منذ 10 يناير 1941 لبحث قضية الإمداد بالمدينة.

---

[1]- رسالة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسي جورج بونيي للسفير الفرنسي بلندن بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 1939

D.D.F: 1932 - 1939, tome 15, Paris, imprimerie .nationale, 1986, pp. 632 – 633

[2] - رسالة من وزير الشؤون الخارجية الفرنسي جورج بونيي لبعض ممثلي فرنسا في الخارج بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 1939

D.D.F: 1932 - 1939, tome 21, p. 338

[3] - 45- وقد عثرنا على تلغراف مرسل من وزير الشؤون الخارجية الفرنسي جورج بونيي للجنرال نوكيس قبل هذا التلغراف بيوم واحد، وجاء فيه ما يلي: "إن تصرفنا في الظروف الحالية يجب أن ينبع من مصلحتنا أولاً وأخيرًا: ألا وهي تحييد إسبانيا، إن إرادتنا الحقيقية هي احترام حيادية مدينة طنجة"، المرجع نفسه.

[4] - وقد عبر عن موقفه قائلاً: "لن نسمح في طنجة ما دامت مرتبطة بالمغرب تكون جزءًا من جغرافيته ولا حدود بينها وبينه أن تفصل عن القطر بهذه السهولة". جريدة الحرية، 24 تموز/ يوليو 1940

اقتصادي، تجلى في الإشارة إلى هؤلاء المسؤولين الإسبان في بداية الفرحة التي عبر عنها سكان المدينة نتيجة انتهاء النظام الدولي فيها وغربته، وترحيبهم بوصول الإسبان بسبب آمالهم. نعلق عليهم لتحسين أوضاعهم، الأمر الذي اعتبر مقدمة للمطالبة بضرورة الاهتمام بهؤلاء السكان الذين يتعرضون للإذلال. وأكدت الشرطة الإسبانية التي تلجأ إلى استخدام الهراوات لتفريق المتظاهرين المتجمعين أمام المحلات. ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة، حتى لا يستغل أعداء إسبانيا هذا الوضع ليقولوا إن الإسبان مسؤولون عن تدهور أوضاع المدينة، وأن النظام الجديد قاسٍ مقارنة بالنظام السابق. [1]

إلا ان هذه المحاولات وغيرها لتوعية الحكومة الإسبانية بتدهور الأوضاع في المدينة لم تنجح في تحسين هذا الوضع حتى على المستوى السياسي. وبدورها حرصت الإقامة العامة الفرنسية بالرباط على متابعة المراحل والتغيرات التي تمر بها مدينة طنجة. مما اضطرها للمطالبة بالمزيد من التقارير السياسية التي حللت أوضاع طنجة على جميع المستويات منذ لحظة وصول الإسبان إليها. ومن أبرزها تقرير لويس كوس الذي تم استكماله في 2 شباط 1942 [2]، وأشار في تحليله للوضع السياسي في المدينة إلى ما يلي:

" وعبرت الأطراف المغربية عن سعادتها بإلغاء النظام الدولي في المدينة، وأرادت بدورها الاستفادة من هذه التطورات الجديدة، والدخول في خضم اللعبة الجديدة. استغرق الأمر أشهرًا فقط حتى يظهر العكس، ليس فقط بالنسبة للسكان المحليين، الذين لم يتعايشوا مع أي إيجابيات منذ سقوط المدينة تحت أيدي الإسبان، بل أكثر من ذلك، تدهور الوضع وتكلفة زادت المعيشة ... ثم سجلنا تراجعا في الحماس الأولي الذي عبرت عنه الحفلات الصاخبة المصاحبة. دخل الإسبان إلى طنجة، وصب سكان المدينة غضبهم على إسبانيا من جهة، وعلى الأحزاب المغربية مثل حزب الوحدة المغربي. وحزب الإصلاح الوطني من جهة أخرى - الطارس والناصريون كاذبين. فلا أحد منهما يتحدث باسم المسلمين - هكذا سمعت من أحد السكان المسلمين ... انعكس هذا الشعور على سكان المدينة الذين لم يحضروا تجمعات الحزبية خلال هذه الفترة." [3]

وهو الامر الذي نظرت اليه السلطات الفرنسية بارتياح. من جانبهم، اعتبروا أن هذه السياسات ستعطي مفعولا إيجابيًا على فرنسا منذ هذه المرحلة، من خلال اعطاء صورة افضل عن اسبانيا في مدينة طنجة نتيجة للاخفاقات في سياستها التي درات بها المدينة. وبين لويس كوس في تقرير إلى أن: "سمعت أحد كبار السن في المدينة يقول: لقد كان الريسوني يعلن مراراً أنه سيأتي يوم وتندمون فيه على غياب فرنسا وها قد أتى ذلك اليوم".[4]

---

[1] - الوزاني، المصدر السابق ، ص 284

[2] - جريدة الحرية، 24 آذار / مارس 1940

[3] - جريدة الحرية، 18 آذار / مارس 1940

[4] - مذكرة استعلاماتية من أحد عناصر الاستخبارات الفرنسية لمكتب الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1941

Centre des archives diplomatiques de Nantes .(A.D.N), 1MA-200-N°384

و قد راهنت الأحزاب الوطنية على دولتي ألمانيا وإسبانيا لغرض حصولها على حرية المغرب واستقلالها، فإن تاريخ 8 نوفمبر 1942 كان بمثابة نقطة التراجع عن هذه الرؤية بعد هبوط الحلفاء في المغرب "[1] ، لأن كانت الأحزاب مقتنعة بأن السياسة الأسبانية لم تأخذ في الاعتبار مصلحة المغاربة كما زعموا في وسائل الإعلام بقدر اهتمامهم فقط بترسيخ وجودهم في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية ، فمرحلة توظيف الصحف الوطنية من أجل تسليط الضوء على الوضع السيئ الذي تقع فيه المدينة ، اختار سكان المدينة الإقراض بعد أن رحبوا بدخول القوات الإسبانية إلى المدينة ، معربين عن خيبة أملهم من الوضع المحلي ، من خلال تعليق العديد من المطبوعات ، مثل هذه واحدة موقعة من قبل أحرار طنجة ، والتي تم تعليقها على أسوار المدينة في 11 أكتوبر ، وتوجه انتقادات لاذعة لباشا المدينة ، الذي عينه الإسبان بعد طرد المندوب السلطاني ، لأهميته ، اخترنا تضمين جزء منه ، وهو كالاتي : " فلتكن ذو حمايتنا على بال من جهة باشا طنجة وذلك أن أكثر الناس ضائعة في حقوقها وجلهم من خيار رجالها وصلاحها، وعلمائها وشرفائها مع أن فساقها وطلاحها ... حوائجهم مقضية عند باشا طنجة في طرفة عين .. ولا سيما إذا كان الواسطة في الدعوة يهودي، وأحرى إن كانت يهودية صغيرة السن، وأما التنبيه هو أن أهل طنجة قاطبة زالت من قلبهم صحبة إسبانيا حيث جعلت هذا الأحمق يحكم عليهم بجوره وطغيانه ... ألم ترى إسبانيا كيف كانت المندوبية، وكيف كان حكامها من المغاربة والفرنسيين يعطون الحقوق للكبير والصغير، ولهذا أكثر سكان طنجة يشكرون فضل فرنسا"[2]

صراحة إكان هذا الادلاء يبين موقف السكان المغاربة من السياسة الإسبانية في المدينة، ويلمح الى الحسرة على النظام الذي كانت المدينة تحت سيطرته، برغم اعترافه الصريح بسيطرة فرنسا على إدارة المدينة، فهذا يعتبر دليل على أن الاستعمار الإسباني ترك ظروفًا بائسة على جميع المستويات. مع تدهور الوضع الاقتصادي وتدهور الوضع الاجتماعي، مما تسبب في اندلاع الكثير من اجواء التوتر في طنجة ، خاصة ما تسبب في أزمة الإمدادات الغذائية. وتزامن ذلك مع سياسة القمع التي انتهجتها القوات الإسبانية في المدينة بعد أن تمكنت من فرض سيطرتها بصورة كلية على المدينة وإلغاء ما للنظام الولي السابق من مؤسسات بصورة كلية. [3]

استمرت إسبانيا، حتى اللحظة الأخيرة على الرغم من سيطرتها على المدينة ، في الترويج لقدرتها على تحسين الظروف في المدينة. وأن احتلالها يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على حيادية المدينة، وذلك باستخدام الكتب والجرائد والمجلات لتحسن صورة

---

[1] Ibid

[2] - Le débarquement en Afrique du Nord," informations Nord-Africaines, N° 9 (Mai 1952), p. 9

[3] مذكرة استعلاماتية من أحد عناصر الاستخبارات الفرنسية بطنجة لمدير مكتب الشؤون السياسية بالرباط بتاريخ 11 كانون الثاني/ يناير 1941
Centre des archives diplomatiques de Nantes (A.D.N), 1MA-200-N°384

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الإسبان برغم انسحابهم من طنجة، [1] لكن هذا لم يحدث فرقًا في قوى الحلفاء التي أعربت عن نيتها في إعادة المدينة إلى خضوعها للنظام الدولي ، وهذا يشير الى أن الإسبان سيضطرون إلى التراجع عن هذا الاستعمار الذي استمر لحوالي خمس سنوات.

الخاتمة

يعد عام 1923هو العام الذي خضعت فيه طنجة للتدويل ويعد بمثابة علامة على وضعها تحت تحكم اجهزة النظام الدولي وسيطرته، فلا شك في أن إسبانيا اغتنمت الفرصة الأولى التي هيات لها عند اندلاع الحرب العالمية الثانية لغرض إلغاء هذا الأمر. النظام، بسبب الهيمنة والسيطرة الفرنسية التي لم تستطع إسبانيا التغاضي عنها. تم تجاهله وتجاهله، خاصة عندما كانت فرنسا على وشك السقوط تحت الضربات الألمانية، فهاجمت إسبانيا مدينة طنجة في 14 يونيو 1940، مما وضع حداً لهذا النظام.

على الرغم من أن إسبانيا روجت لذلك، من خلال تدخلها العسكري في طنجة، إلا أنها تعهدت بضمان حياد المدينة حتى نهاية الصراع في أوروبا، وهو ما حاولت فرنسا القيام به كما ذكرنا، وتعطيلها لعمل المؤسسات الدولية في المدينة، و اندماجها الكامل في نطاق الحماية الإسبانية ، يبين أن القضية تخطت ضمان الحياد ، للتعبير عن الأطماع الاحتلالية الإسبانية ، التي قامت بالاستفادة من الوضع الدولي من أجل تحقيق حلم طال أمده بالسيطرة على طنجة.

إذا كانت الحركة الوطنية المغربية قد استجابت في البداية بشكل إيجابي لهذا التحرك الإسباني، معتبرة أنه فرصة لاستغلال الأوضاع الجديدة في المدينة من أجل تنشيط العمل السياسي فيها، وذلك لخدمة القضية المغربية بشكل عام ، فإن الإسبان قد فعلوا ذلك بشكل كامل. دمج المنطقة في منطقة السلطان. التي اتخذت عدة تحركات من اهمها فصل المندوب السلطاني من المدينة ، وسياسة القمع التي اتبعتها ضد الوطنيين المغاربة. كانا عاملين أساسيين وراء تبديل رايها الرافض لاسبانيا وهيمنتها على طنجة، مؤازة في ذلك ومؤيدة لسكان المدينة، وهو نفس موقف السلطان محمد بن يوسف الذي من خلال عريضة رسمية تعبر عن رأيه وموقفه ضد قيام اسبانيا بجعل طنجة تابعة اليها وحذفها من النظام الدولي.

أما بالنسبة لمدينة طنجة، فقد شهدت خلال السنوات الخمس للاحتلال الإسباني تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع السكان إلى الانخراط في العديد من أشكال الاحتجاج التي عبرت من خلالها عن أحوالها المؤلمة بشكل عام. وهو ما يتناقض مع ما كانت إسبانيا تروج له في وسائل الإعلام.

ولقد انتهزت إسبانيا فرصة اندلاع الحرب العالمية الثانية لأخذ زمام المبادرة لفرض احتلالها لمدينة طنجة، فإن نهاية الحرب العالمية الثانية أفرز وضعاً دولياً يواجهها (أمريكي وفرنسي) في العودة مما اضطرها للانسحاب من المدينة، حتى تخلصت مدينة طنجة رسميًا من هذا الاحتلال في 11 أكتوبر 1945، لتعود للخضوع للنظام

[1] - Abdelmajid Benjelloun, Approches du colonialisme espagnol et du mouvement nationaliste marocain dans l'ex-Maroc khalifien (Rabat 'Editions Okad, 2ème édition, 1990), p. 22

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)

الدولي مرة أخرى، لكن هذا التاريخ حمل معه أهمية تاريخية مهمة ، حيث تضمنت تغييرات جوهرية لم تؤثر فقط على إسبانيا ، بل تراكمت لتطال فرنسا وأمريكا بدورهما ، وتفيد طنجة التي لن تكتفي بالعودة. من أجل إحياء نظام دولي، لم يفعل سكان المدينة شيئًا سوى استغلال الوضع للانتفاع من التناقضات التي اتسمت بها الدول المشرفة على تطبيق النظام الدولي في المدينة، والاستفادة من الاوضاع الدولية الحديثة التي هياتها نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل القتال إلى جانب المدن المغربية الأخرى من أجل الحرية ونيل الاستقلال.

ISSN:2707-8191(online) ISSN: 2707-8183(prent)